



71

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي

المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي
دراسة تاريخية مقارنة

تأليف
د. عبدالمالك خلف التميمي



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

71

الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي

دراسة تاريخية مقارنة

تأليف

د. عبدالمالك خلف التميمي





المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى بحث ثلاث تجارب استيطانية أجنبية في الوطن العربي حدثت عل مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، الأولى، الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي وقد بدأ مع الاحتلال الغربي لهذه المنطقة في القرن التاسع عشر وانتهى بانتهائه، والثانية، الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر ولا يزال، وهو من مخرجات النظام الاستعماري الرأسمالي الغربي. والتجربة الثالثة، بدأت مع ظهور النفط في منطقة الخليج العربي، وهي تجربة استيطانية هادئة آسيوية سلمية غير مدعمة بالقوة.

وهذه الدراسة دراسة تاريخية مقارنة بين التجارب الثلاثة ويتركز فيها البحث على الدوافع والوسائل والنتائج للتجربتين الأولى والثانية، وتعطي الدراسة اهتماما خاصا للهجرة الآسيوية للخليج العربي، وتحاول الإجابة عن السؤال التالي: هل ستقود هذه الهجرة إلى نوع من الاستيطان تصحو عليه الأمة العربية في المستقبل بعد أن أصبح واقعا يضاف إلى تجارب الاستيطان الأجنبي الأخرى في وطننا العربي؟ إن الأسئلة التي تحاول هذه الدراسة بحثها والإجابة عليها هي: هل هناك دوافع وأساليب ونتائج مشتركة لتجارب الاستيطان الثلاث في الوطن العربي؟ رغم الاختلاف في طبيعتها؟ لقد حدثت اثنتان منها بالقوة إنهما إذن مدفوعتان،

والأخيرة سلمية وهل تقود هذه الهجرة السلمية الآسيوية في منطقة الخليج العربي إلى نوع من الاستيطان؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاستيطان الأجنبي في الوطن العربي؟ وكيف تواجه الأمة العربية الاستيطان الصهيوني في فلسطين والاستيطان، الآسيوي السلمي في منطقة الخليج العربي؟.

وتهدف الدراسة أيضا إلى فتح الحوار حول هذه القضية والتنبيه لأخطار الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي باعتباره أخطر أنواع الاستعمار. وحتى لا تتقلص الخريطة العربية أكثر فأكثر ويتشرد المزيد من شعبنا العربي في الأرض، ولا تكون هناك معوقات جديدة أمام شعبنا العربي لتحقيق أهدافه في الحرية والديمقراطية والوحدة والبناء الاجتماعي، نقدم هذه الدراسة المتواضعة التي تتناول التجارب الاستيطانية الثلاث، في أقسام ثلاثة، فيتناول القسم الأول الاستيطان الأوروبي.. في المغرب العربي والقسم الثاني، الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والقسم الثالث الاستيطان السلمي الآسيوي في منطقة الخليج العربي إضافة إلى مقدمة تمهيدية وخاتمة تلخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

تنقسم الهجرة بشكل رئيسي إلى نوعين: هجرة طبيعية سلمية وهجرة مدفوعة. وهذان النوعان من الهجرة أديا في بقاع كثيرة من العالم عبر التاريخ إلى الاستيطان والتوطين، ومحو شخصية الشعب الأصلي المستهدف بالاستيطان. سلميا عن طريق غلبة العنصر المهاجر عدديا ومن ثم صبغ المنطقة بشخصيته وثقافته وتقاليده، مما يؤدي طبيعيا إلى تراجع العنصر الأصلي عدديا وثقافيا وحضاريا.

وهناك عنصران لهما أهميتهما في نجاح الهجرة الطبيعية أو غير الطبيعية وهما:-عنصر الطرد وعنصر الجذب، فالجماعة المهاجرة من منطقة ما لا بد أن هناك دوافع حقيقية دفعت بها إلى الهجرة، كأن تكون كوارث طبيعية أو مجاعة أو عدم استقرار سياسي أو فقر اقتصادي تعاني منه أو غير ذلك من دوافع.

أما عنصر الجذب فهو خاص بالمنطقة المستقبلة للمهاجرين يتعلق بحاجات أساسية يفتقدها المهاجر من موطنه الأصلي ويجدها موفورة في البلد الجديد الذي توجه إليه، أو أن عوامل الطرد في الوطن الأصلي للمهاجر تقابلها عوامل جذب مناقضة لها في البلد أو المنطقة التي تتم الهجرة إليها. وعلى سبيل المثال نذكر أن نسبة غير قليلة من شعب الحجاز في شبه الجزيرة العربية هاجرت منذ فترة طويلة من بلدان إسلامية غير عربية وقد جاءت هذه في مواسم الحج لأداء الفريضة ولم ترجع إلى

بلادها واستوطنت فيها. وهذه الهجرات. السلمية تتم عادة بشكل فردي أو جماعي، وفي حالة الهجرة الجماعية، إما أن تتولى حكومات بلدان المنشأ تنظيمها،أو تتولاها شركات تجارية للعمل في هذا المجال مثل تجارة الرقيق من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا. وهناك قوى سياسية تخطط وتنظم عملية الهجرة كما هي حالة هجرة اليهود إلى فلسطين نتيجة نشاط المنظمات الصهيونية والإمبريالية الغربية. وتأخذ الهجرات أشكالا متعددة وتتنوع القوى والدوافع وراء تلك الهجرات، وفي تاريخنا العربي الحديث والمعاصر تجارب تشمل كل تلك الأنواع من الهجرات مثل الهجرات الأوروبية في المغرب العربي في فترة الاستعمار الاستيطاني، والهجرة الصهيونية إلى فلسطين والهجرة الآسيوية السلمية إلى منطقة الخليج العربي، والهجرة المدفوعة، لها متطلباتها ودوافعها وأساليبها الخاصة بها. فهي غالبا ذات أهداف سياسية واقتصادية، وتؤدي إلى هجرة معاكسة، وتدخل في نطاق الهجرة الجماعية المخططة والمبرمجة، وتقف وراءها تنظيمات وقوى تتبناها وتعمل من أجلها وتأخذ بيدها وترعاها وتواكب مسيرتها من الفكرة حتى الوصول إلى الموطن الجديد والتوطين، وبناء المستوطنات إلى إثبات الوجود وإقامة الكيان.

هذا لا يعني في الوقت الذي تجري فيه عملية الاستيطان الجماعي ألا تحدث هجرة فردية من نفس الموطن إلى البلد المستهدف بالاستيطان، بل إن القوى الاقتصادية أو السياسية لا تمانع أن توجد الهجرة الفردية جنبا إلى جنب مع الهجرة الجماعية لأنها في النهاية تحقق أهدافا مشتركة لتلك القوى التي كانت الباعث الحقيقي وراء عملية الاستيطان.

إن الهجرة المدفوعة تكون هجرة منظمة، أما الهجرة الفردية فهي هجرة تختلف فيها أهداف الأفراد ودوافعهم ولكن ذلك لا يمنع إطلاقا من أن الهجرة الفردية تؤدي في بلد الاستيطان بعد توطينها إلى تنظيم نفسها سياسيا واقتصاديا. إننا وإن كنا نعتبر الهجرة المنظمة والمدفوعة هي الأخطر، لكن في نفس الوقت لا نقلل من خطر الهجرة الفردية السلمية، فقد يلتقي في النهاية النوعان من هذه الهجرات لتحقيق الأهداف نفسها وهي الاستيطان الأجنبي على حساب المواطنين الأصليين ومن الملاحظ أيضا من دراستنا لتجارب الاستيطان التاريخية أن الهجرات الجماعية المنظمة

التي أدت إلى القضاء على العنصر الأصلي للسكان ومحو شخصيته في كثير من بلاد العالم،قد بدأت هجرات فردية ولفترة ليست قصيرة.

إن أية متابعة جادة لموضوع الاستيطان بكل أشكاله وصوره لا بد أن تواكبها دراسة لطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد المصدر للمهاجرين والبلد المستقبل لهم لمعرفة دوافع الاستيطان وحجم تلك الهجرة ومدى خطورتها ديمغرافيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا على البلد المستهدف بالهجرة. وتبقى نقطة أخيرة وهي،أنه ما دامت عوامل الطرد من البلد الأصلي وعوامل الجذب في البلد المهاجر إليه قائمة فان محو معالم وشخصية شعب المنطقة التي تتوجه إليها الهجرة قائمة، ولا بد من التشديد هنا على أن خطورة المشكلة إذا أردنا تطبيقها على منطقة الخليج العربي تكمن في الهجرة الأجنبية لأننا لا نعتقد على الإطلاق أن هناك أي أخطار من الهجرة العربية للمنطقة بل بالعكس هي المنقذ المرحلي والاستراتيجي في عملية التوازن الديمغرافي في المنطقة مع الهجرة الأجنبية.

إن تجارب التاريخ توضح لنا أن كثيرا من الشعوب والدول والإمبراطوريات تغيرت بنيتها وشخصيتها وثقافتها بالهجرة، سواء أكانت طبيعية أم غير طبيعية، وأن حركة السكان الداخلية والخارجية والهجرة المعاكسة أعادت تكوين شعوب وأعادت صياغة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واليوم عندما نقف لدراسة ظاهرة الهجرة الآسيوية الكثيفة في الخليج العربي، نرى أنها تشكل خطرا على مستقبل المنطقة رغم أنها تعد ضمن الهجرات الطبيعية السلمية. وإذا رأينا أن تجارب التاريخ الحديث والمعاصر قد أثبتت أن الاستيطان يمر بمراحل ثلاث أساسية تمثل حلقات في سلسلة واحدة، وهي الهجرة الاستيطانية والاستعمار الاستيطاني والدولة الاستيطانية، فان تساؤلنا هو، هل تحقيق المرحلة الأولى سيقود بالضرورة إلى تحقيق المراحل الأخرى؟ هذا ما نريد معرفته من خلال تحليل أسباب ودوافع الهجرة الأجنبية وأبعادها وانعكاساتها وآثارها على مجتمعنا. إن هناك شروطا موضوعية لمدى التأثير الذي يحدثه المهاجرون الأجانب في المجتمع تتعلق بعوامل الدفع في المجتمع الأصلي للمهاجر وعوامل الجذب في المجتمع المستقبل له، ثم كثافة عدد المستوطنين ومستواهم الفني وما يحملونه من عقائد وأفكار، ومدى تنظيمهم، ومدى تفاعلهم مع المجتمع

الذي هاجروا إليه؟[1] ومن الضروري عند بحث الهجرة الأجنبية إلى الوطن العربي أن نحدد بوضوح الفرق بين المفهوم الإنساني والقومي. إن الأمة العربية لا ترفض ولم ترفض هجرة أفراد من قوميات أخرى إليها شريطة ألا تشكل خطرا عل شخصيتها ووجودها، فإذا رغب بعضهم البقاء فعليهم أن يندمجوا في كيانها وحمل ثقافتها والدفاع عنها، وقد حدث في تاريخ الأمة العربية عبر العصور أن دخلت في صفوفها عناصر من قوميات أخرى واستعربت لغة وعقلا ودما وممارسة ولكن هذا التاريخ كذلك شهد أيضا الشعوبية والاستيطان الأجنبي.

إن عددا من الشعوب قد تكون في الغالب نتيجة الهجرات البشرية، ولكن الأمر الهام هو إلى أي مدى تستطيع تلك الهجرات الاندماج في المجتمعات الجديدة، وإلى أي مدى تقبل تلك المجتمعات هؤلاء المهاجرين إليها؟.[2] إن ذلك يتوقف على مدى الوعي بالبعد الإنساني وما إذا كانت تلك الهجرات تشكل خطرا أم لا، ومدى التأثير الذي تستطيع أن تحدثه الشعوب في مراحل معينة من تاريخها في مواجهة الهجرات.

لقد شهد تاريخ. الشعوب حالات من الهجرات البشرية السلمية قد تطورت إلى بناء كيان استيطاني متميز، ثم انقلبت على المجتمع الأصلي وعملت على إبادته وتشريده، وقد يقوم كيان استيطاني بدون القوة المسلحة، ولكن هذا النوع يأخذ فترة زمنية طويلة من الاستيطان السلمي. لقد كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل الفكرة الصهيونية فردية وسلمية، وكان الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي قبل الاحتلال فرديا وسلميا، ولكنهما في كلتا الحالتين، مع الفارق بينهما، تطورا إلى استعمار استيطاني عنصري هدف إلى إذابة الشعب الأصلي والقضاء عليه ومحو شخصيته. والهجرات

---

(1) الدكتور/ مجدي حماد النظام السياسي الاستيطاني-دراسة مقارنة: إسرائيل وجنوب إفريقيا بيروت1981 ص29- 28.

(2) قد يرى البعض إمكانية اندماج المهاجرين في المجتمع الجديد، ذلك صحيح ولكنها في حالات محدودة حيث تنتهي موجات الهجرة إلى الذوبان في المجتمع الأصلي بحيث تتخلى عن تقاليدها وقيمها وتأخذ تقاليد وقيم المجتمع الجديد وثقافته، ولكن أغلب حالات الهجرة المدفوعة والسلمية تحاول المحافظة على قنوات الاتصال المختلفة مع المجتمع الذي جاءت منه، وبذلك تقيم حواجز عديدة اجتماعية وثقافية ودينية، وفي بعض الحالات اقتصادية وسياسية بينها وبين المجتمع الجديد للمحافظة على شخصيتها وضمان تأثيرها في المجتمع باتجاه مصالحها ومستقبل وجودها.

الآسيوية للخليج العربي نوعان: هجرة من شرق آسيا وهي هجرة منظمة وذات مستوى تكنولوجي افضل من الآسيويين الآخرين، وهجرة من شبه القارة الهندية (الهند وباكستان وبنغلادش) وهذه هجرة ذات كثافة عالية ولكن غير منظمة ومستوى غالبيتها متخلف تكنولوجيا وثقافيا.

وهذه الدراسة تعالج ثلاث حالات من الاستيطان في تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، حالتان من نوع الاستيطان بالقوة، وثالثة من نوع الاستيطان السلمي. والهدف الذي نسعى إليه من دراسة هذه التجارب الثلاثة ومقارنتها هو هل الهجرة الأجنبية السلمية تقود إلى الاستيطان الذي يؤدي إلى محو الشخصية الوطنية والقومية للمنطقة المستهدفة- كحالة منطقة الخليج العربي؟ وهل يكتب الدوام للاستيطان الذي يقوم على القوة ويصل إلى مرحلة قيام الكيان الاستيطاني، كحالة فلسطين؟ ومن بعد تحاول الدراسة أن تطرح رؤيا مستقبلية لمسألة الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي.

القسم الأول
الاستيطان الأوربي في المغرب العربي

المقدمه

عندما احتل الاستعمار الفرنسي الجزائر عام 1830، ومن ثم تونس في سنة 1881 ومراكش في سنة 1912 واحتل الاستعمار الإيطالي ليبيا في سنة1911، غير البنى الاقتصادية التقليدية في المغرب العربي وقد لعب الاستيطان دورا هاما في هذا التغيير الذي أدى إلى التأثير المباشر والجوهري على المجتمع ووضعه الديمغرافي وتشكيله الطبقي.

وعندما نقارن أوضاع المنطقة في ظل السيطرة الغربية بالعهد السابق عليها نرى أن الأتراك الذين كانوا يسيطرون على المغرب العربي قبل الاستعمار الغربي أبقوا على البنية الاجتماعية المحلية دون أن يمسوها بل استخدموها واستفادوا منها حيث كانوا يستمدون منها دخلهم وقوتهم، أما الاستعمار الغربي فلم يستطع استغلال المنطقة إلا بتحطيم الأسس الذاتية للسكان عن طريق الاستيطان بالدرجة الأولى.[1]

لقد كان من بين أهداف الاستيطان الغربي توفير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب للدول الاستعمارية حيث كان يشكل ذلك هدفا استراتيجيا للدول الغربية في ظروف السلم والحرب.

وأتاح الاستيطان مجالا خصبا لاستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الغربية في بلدان المغرب العربي عن طريق تنمية رأسمالها وتنويع استثماراتها

(1) مغنية الأزرق، ترجمة سمير كرم، نشوء الطبقات في الجزائر، بيروت 1980 مؤسسة الأبحاث العربية ص 67.

وربط اقتصاد تلك البلدان بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، فأدى ذلك إلى نمو الرأسمالية الغربية في المغرب العربي كامتداد للوضع الاقتصادي في الغرب، ولم تكن تهدف إلى تنمية المنطقة أو تتيح للسكان الأصليين ممارسة حقهم في اقتصاد يلبي حاجة المواطنين للمواد الأساسية ويعمل على تنميتها بل تهدف إلى سد حاجة السوق في الدول الغربية وتلبية سياسات دولها في كل الظروف.

لقد كان الاستيطان الغربي، في هذه المنطقة مجالا للعمل لقطاع كبير من سكان الدول الاستعمارية، وساهم إلى حد بعيد في القضاء على البطالة داخل فرنسا بصورة أساسية وشكل مجالا أوسع لامتداد استثمار رأس المال خارج حدود تلك الدول، مما أتاح له فرصا أكثر في المجال الاقتصادي الدولي.

ولم يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادي بل كانت الدوافع السياسية لا تنفصل عن الدوافع الاقتصادية في خطوات الدول الاستعمارية فقد كانت فرنسا طوال احتلالها للجزائر، في القرن التاسع عشر تؤمن بفكرة إدماج الجزائر بها ولذا كانت مقتنعة خاصة في عهد الجمهورية الثالثة (1940- 1871) في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر بأن نقل المواطنين الفرنسيين وتوطينهم في الجزائر وتوزيع الأرض عليهم هو الطريق لتحقيق تلك الفكرة.

وكان الاستيطان في الجزائر تجربة ونموذجا سعت فرنسا لتعميمه في المناطق التي احتلتها في المغرب العربي، حيث هيأت الدعم عن طريق احتلالها للمنطقة واستيطانها.[2]

إن الجانب العسكري لا يجب أن يغيب عن البال، فالوجود الاستعماري عسكريا في المغرب العربي بحاجة إلى دعم مستمر عن طريق رفد هذا الوجود بالجند من أبناء المستوطنين تنفيذا للقوانين الفرنسية في هذا المجال-التجنيد الإجباري-إضافة إلى ما يمكن أن يقدمه المستوطنون من مساعدة بإرغام الأهالي على الانخراط بالجيش الفرنسي. ويبقى دور مهم للمستوطنين وهو مساعدة الوجود الاستعماري في قمع الحركات الثورية

(1) د. المنجي الصياد، من ملامح التطور الفكري في المغرب العربي، مجلة «المستقبل العربي»، فبراير 1980، بيروت، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، ص 29- 28.

المناهضة لوجوده، إن تلك الثورات كما سيتضح قد قامت أساسا ضد سياسة الاستيطان، ولذلك تعتبر العدو اللدود للمستوطنين الذين بذلوا الكثير من جهودهم وأموالهم ا لمقاومتها والتعاون مع السلطات الاستعمارية وقد كان ذلك واضحا في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية 1962- 1945، وبخاصة ما حدث أثناء تمرد الجيش الفرنسي عام 1958 ضد مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري في التحرر والاستقلال.

١ الاستيطان الفرنسي في الجزائر

عندما وقع الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت هناك عدة أنواع من الملكية[1] وهي على النحو التالي:

الحبوس(الوقف) والملك والمخزن والعرش التي هي أرض القبائل. لقد وزعت أرض الحبوس بعد الاحتلال على المستوطنين، وعندما عين بيجو حاكما فرنسيا في الجزائر عام1841 عمل على تشجيع استعمار الأرض وتسليمها للمستوطنين، مما أدى إلى تحطيم الوضع القبلي كما أنه عمل في الأربعينات، من القرن التاسع عشر، على تحديد بعض الأراضي كملكية فردية للمستوطنين، واستمرت سياسة الاستعمار الرسمي، التي تشرف عليها مباشرة الإدارة الاستعمارية، إلى أن جاء عهد نابليون الثالث 1851 وعمل على تشجيع الاستعمار الحر عن طريق الأفراد والشركات. [2]

وما يميز سياسة الجمهورية الثانية في فرنسا(1852- 1848) هو وضع خطة محكمة لهجرة المستوطنين الفرنسيين إلى الجزائر تهدف إلى نقل 200 ألف مستوطن واعتماد مبلغ 50 مليون فرنك

لتنفيذ هذه الخطة، ولكن المهم في الأمر أن نبحث في الأسباب التي دفعت بالإدارة الفرنسية إلى هذه السياسة في هذا الوقت وبشكل رسمي ومخطط.

عندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في فرنسا وعدت الحكومة العمال بتطبيق اشتراكي في مجال الصناعة وغيرها ولكن هذه السياسة الاشتراكية واجهت عقبات كثيرة فالوضع لم يكن مهيأ لتطبيق مثل هذه الأفكار والمبادئ ولأن الفكر الاشتراكي لم يكن واضحا ومتكاملا لدى دعاة الاشتراكية في فرنسا آنذاك في مجال التطبيق مما سبب كثيرا من المشكلات التي عاقت تطبيقه، فقد بدأ تمرد العمال ووجدت الحكومة الفرنسية أن خير وسيلة للقضاء على ثورة العمال الفرنسيين هي تهجيرهم إلى الجزائر، وبما أن عدد العمال كان كبيرا ونقلهم بهذه الظروف وبهذه السرعة من الصعوبة بمكان فان خطة التهجير قد واجهت مشكلات كبيرة كانت تهدد بفشلها . إن نقل أعداد من العمال الفرنسيين من المدن الفرنسية ومن المصانع الفرنسية إلى الريف الجزائري ليس أمرا سهلا كما إن تأقلم ا هؤلاء مع الواقع والاجتماعي، الجديد ليس سهلا أيضا، إضافة إلى أن الحكومة الفرنسية التي تبنت، سياسة الاستعمار الحر والرسمي في هذه الفترة لم تكن قادرة على توفير وسائل المعيشة والتوطين والإنتاج لهذا العدد الكبير من العمال، مما أدى إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزامها نحوهم وبالتالي إلى ردود فعل من قبل العمال نتج عنها عودة أغلبهم ثانية إلى فرنسا وهذا واضح من الأرقام التالية:

لقد بلغ مجموع المهاجرين الفرنسيين الذين تم نقلهم في المرحلة الأولى أي بعد أربع سنوات من عهد الجمهورية الثانية، 80 ألفا ولم يستقر منهم ا في الجزائر في ذلك الوقت سوى 15 ألف مستوطن. [3]

ويتضح من دراسة الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة أن الرأسمالية الأوروبية لم تكن في وسعها استخدام التناقض الأساسي للتركيب الاجتماعي القديم أ لصالحها لهذا عملت على هدمها مما أدى إلى انتفاضات القبائل الجزائرية بين الحين والأخر.

لقد كانت المقاومة الجزائرية التي امتدت من 1847- 1832 تشكل عائقا أمام سياسة الاستيطان فقد أحدثت الاضطراب في مناطق المستوطنين، وعطلت نمو الرأسمالية الغربية فيها، وأربكت سياسة التهجير ولكن بعد

القضاء على المقاومة بدأ الاستثمار للأراضي بمساحات شاسعة وحل المستثمرون الاستعماريون في ظل الاستعمار الحر، مكان قدامى المالكين من الأتراك، وكانت الخطة تهدف إلى تطبيق نظام الملكيات الصغيرة في مزارع المستوطنين، ولتلك الخطة أبعادها الاقتصادية والسياسية في فرنسا نفسها حيث كانت حلا للصراعات الاجتماعية في فرنسا وسبيلا لإيجاد عمل للعاطلين عن العمل في المدن الفرنسية. [4] ولم تتوفر عناصر النجاح لحل هذه الأزمة حلا عاجلا لأن المقاومة لم توفر لهذه السياسة الاستقرار اللازم لتنفيذها، ولكن على المدى البعيد ساهم هذا الوضع في دفع الفرنسيين للهجرة والاستقرار في هذه المنطقة بعد أن تمكنت السلطات الفرنسية من القضاء على المقاومة التي استمرت خمس عشرة سنة بعد الاحتلال.

إن سياسة الاستيطان تطلبت انتزاع الأرض الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين مما اضطر الكثيرين من الجزائريين إلى الهجرة إلى المناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء وإلى الخارج. ويجب أن ندرك عمق وخطورة هذه السياسة عندما نعلم أن معظم السكان يعملون بالزراعة، وان العمل بها مصدر رزقهم الأساسي لأن نسبة الذين يعيشون على الزراعة تبلغ اكثر من 70٪ من عدد السكان. ولذلك أدت عملية نزع ملكية الأرض منهم إلى خلخلة عنيفة في البناء الاقتصادي والسكاني للبلاد امتدت آثارها لفترة زمنية طويلة. لقد بلغت جملة الأراضي التي تم انتزاعها من المواطنين وإعطاؤها للمستوطنين والتي صودرت من سكان الريف خلال الفترة ما بين 1840 وعام 1950- 000 ,703 , 2 هكتارا.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأراضي التي انتزعت هي الأرض الخصبة أدركنا مدى التأثير على احتياجات السكان للمواد الأساسية الغذائية مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة بين الجزائريين إضافة إلى هجرتهم ا إلى المدن والى خارج الجزائر بحثا عن العمل. بعد أن افتقدوا أرضهم وفرص العمل في بلادهم. [5]

لقد أدت السياسة الفرنسية في الجزائر في الأربعينات من القرن التاسع عشر، إلى زيادة عدد المستوطنين الفرنسيين بشكل ملحوظ فقد كان عدد المستوطنين 28 ألفا سنة 1840 وقفز هذا الرقم إلى 109 آلاف سنة1848. ولم يقتصر الاستيلاء على الأرض على مجال معين بل شمل

أراضي الدولة والأوقاف والمصادرة من الأهالي وتم ذلك بموجب مراسيم صدرت أهمها مرسوم 1845[6] الذي ينص على حق السلطات الفرنسية بمصادرة أراضي القبائل (العاصية) الثائرة ضد سياسة الاستيطان مثل تلك التي انضمت إلى قيادة قائد المقاومة الجزائرية عبد القادر الجزائري والتي قاومت الفرنسيين. وبهذه الطريقة تم الاستيلاء على معظم ا الأراضي الجزائرية الخصبة. [7] إن العقاب الذي كان يتعرض له المواطن عندما يتمسك بأرضه وينضم إلى صفوف المقاومة هو انتزاع الأرض منه.

لقد لجأت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة تبرر بها سيطرتها على الأراضي وتوزيعها على المستوطنين وهي أن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة وبما إن فرنسا وريثة السلطات التركية في المناطق التي كانت تابعة لها فان الأرض تبعا لذلك تعود للدولة الفرنسية.[8] ويلاحظ هنا أن السياسة الاستعمارية تختار ما يلائم مصالحها من تلك القوانين وتلغي ما عداها أو التي لا تستفيد منها. وقد صدرت عدة مراسيم مماثلة في عهد الجمهورية الثانية والثالثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر استهدفت الاستيلاء على الأرض استيلاء مريحا وصارخا ومباشرا أحيانا. وأحيانا أخرى بتبريرات تخرجها الإدارة الفرنسية في الجزائر لتواجه بها ردود الفعل لدى القبائل أو ردود فعل المعارضة الفرنسية أو الرأي العام في الخارج. [9] وفي كل الأحوال سواء بالسيطرة المباشرة وانتزاع الأرض أو بتقنين الإجراءات التي تتبعها فان النتيجة واحدة وهي استيطان الأرض على حساب سكانها.

وهذا نموذج من تلك القوانين: في عهد نابليون الثالث (1848-(1870) صدر مرسوم في عام(1864) يجعل الشراء الحر وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر وبهذا وضع نابليون حدا لسياسة، الاستعمار الرسمي؛ وفتح المجال أمام الاستعمار الحر وبذلك أطلق يد الرأسمالية والإقطاعيين الفرنسيين والشركات الفرنسية بملكية الأرض واستثمارها وتسويق منتجاتها. ولكن هذه السياسة لم تكن بعيدة عن رقابة الدولة واستراتيجيتها في الجزائر، مما أدى إلى العودة إلى الاستعمار الرسمي جنبا إلى جنب مع الاستعمار الحر في عهد الجمهورية الثالثة في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وقد كانت السياسة الاقتصادية في الجزائر تتأثر بدون شك

بالتطورات السياسية في فرنسا نفسها بين الحين والآخر. سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية ولم يكن المستوطنون على وفاق مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر في عهد نابليون الثالث عندما أقر الاستعمار الحر، لأن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات التي كانت توفرها لهم الدولة الفرنسية، كما كان المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية وطاقة بشرية في سياسة الاستيطان التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا ولهذا فان مطالب المستوطنين ستجد صداها لدى الحكومة الفرنسية بل في أوساط السياسة الاستعمارية الفرنسية[15] بخاصة إذا أخذنا بالاعتبار العقلية التي كانت سائدة في الدول الغربية في القرن التاسع عشر أي في أوج عصر الاستعمار وقيام الإمبراطوريات الاستعمارية. ولذلك وبمرور الوقت استجابت السلطات الفرنسية لرغبات المستوطنين ولم تذهب بعيدا في إجراءاتها إلى الحد الذي يؤثر في مصلحتهم لأنها كانت على نجاح سياستها في هذا الميدان، ولأنها أيضا كانت تهدف إلى أن تكون الجزائر تجربة تستطيع نقلها وتطبيقها في المناطق الأخرى التي تخطط فرنسا للسيطرة عليها في الشمال الإفريقي أو القارة الإفريقية.

بدأت سياسة فرنسا تأخذ شكلا أكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في السبعينات من القرن التاسع عشر والعقود التي تلتها حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية وبرفقة تشريعات فرنسية لحماية المستوطنين ودعمهم. والجدير بالذكر هنا أن الحكومة الفرنسية خصصت جزءا كبيرا من الغرامة الحربية التي كانت تفرضها على القبائل الثائرة والرافضة لسياستها وللاستيطان، للإنفاق على عمليات الاستيطان الفرنسي الجديدة. وارتفع عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر من ربع مليون إلى 376 ألفا. وأية زيادة في عدد المستوطنين كانت تعني زيادة في عدد الهكتارات المسيطر عليها، وزيادة في بطالة المواطنين وهجرتهم من أرضهم.

وضمن السياسة الاستيطانية لجأت فرنسا إلى الحد من هجرة الأوروبيين من الدول الأخرى إلى الجزائر لأنها كانت تعتقد أن إطلاقها أو عدم مراقبتها أو الحد منها يخل بالتوازن في سياستها الاستيطانية، ولم تكن لتعترض على هجرة الأوروبيين، ولكنها كانت تشترط أن تكون هجرة

الفرنسيين إلى المناطق التي تقع تحت نفوذها أساسية وان يشكلوا الأغلبية، وقد كانت هناك اتفاقيات ثنائية ودولية في معاملة رعايا الدول الأخرى تحكم هذه السياسة إذ كانت الدول الأخرى تعاملها بالمثل في المناطق التي تقع تحت سيطرتها . وقد وجدت فرنسا مخرجا لزيادة عدد المستوطنين من الجنسيات الأخرى عن طريق فتح باب التجنيس لهم. ولم يكن هذا القرار مغريا بالنسبة لهم، عدا تحمس اليهود من سكان المغرب العربي لقبول الجنسية الفرنسية، حتى تتهيأ لهم الفرصة أن يعاملوا معاملة المستوطنين وبذلك يشاركون، في الامتيازات التي تكفلها السلطات الاستعمارية لهم.[11]

وقبول اليهود للتجنس في الجنسية الفرنسية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر دليل على تعاونهم مع الاستعمار الاستيطاني من جهة ودليل على ضعف انتمائهم للمجتمع الجزائري الذي عاشوا فيه فترة طويلة من الزمن.

وضمن المراسيم الاستيطانية هناك مرسوم بشأن الملكية صدر في الجزائر عام 1873 وكان من الناحية الشكلية خادعا يوضح عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين مما أعطى انطباعا أوليا بأن هناك تغييرا في السياسة الفرنسية، خاصة أن الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فهم أبعاد السياسة الفرنسية، ولكن الشك كان قائما بأن الاستعمار لا يمكن أن يقدم على خطوة لها انعكاسات إيجابية على السكان المحليين.

لقد حدد هذا المرسوم ملكية الجزائري بثلاث هكتارات وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية وإعادة توزيعها على المستوطنين. وفسح هذا النظام المجال أيضا للبيع والشراء بين الفرنسيين لهذه الأراضي. ومن خلال هذه السياسة سلمت أراضي الأهالي إلى السوق الفرنسية[12] وبمرور الوقت كانت قبضة المستوطنين تشتد على الأرض الجزائرية. وبعد التطبيق العملي لهذا المرسوم ولهذه السياسة بدأت آثارها تنعكس سلبيا على المواطنين، وفقدوا مساحات شاسعة خصبة من أرضهم لصالح المستوطنين وبذلك انكشفت السياسة الفرنسية والأغراض الحقيقية وراء كل خطوة تقدم عليها في ميدان الاستيطان. وتبع ذلك إجراءات أخرى عززت من سيطرة المستوطنين في الجزائر. فقد سمح لأي مستوطن فرنسي أو مضارب بوضع يده على قطعة أرض من الأرض المشاعة واستثمارها

والحصول على حق التملك والبيع واسترداد الأرض بالشراء، كما أتاح هذا الوضع زيادة مساحة الأملاك العامة لغرض الاستيطان. فكانت تلك الإجراءات الاقتصادية تتم في ظل أوضاع سياسية وعسكرية تتيح لها فرصة التطبيق. ونستطيع أن نعرف خطورة السياسة الفرنسية في انتزاع أراضى الجزائريين ومنحها للمستوطنين من الإحصائية التالية:

ففي عام 1900 منحت السلطات الفرنسية المستوطنين مجانا 687 , 000 هكتارا، ومن عام 1880 إلى عام 1908 انتقل , 000 450 هكتار من أيدي الجزائريين إلى أيدي المستوطنين في ظروف غير طبيعية. [13]

وعند تحليل هذه الأرقام نعرف أنه بالرغم من وجود المراسيم التي تنص على البيع والشراء والمضاربة إلا أن الإدارة الاستعمارية قد لجأت إلى أسلوب منح الأرض مجانا لعدد كبير من المستوطنين،وانه في فترة وجيزة من الزمن انتقل أقل من نصف مليون هكتار من أيدي الجزائريين أصحاب الحق والأرض إلى أيدي المستوطنين، وبأساليب قسرية رغما عن إرادتهم وبدون أن يعوضوا عما فقدوه من أملاكهم في الأرض. وعلينا أن ندرك الآثار الناجمة عن مثل تلك السيطرة والأضرار التي لحقت بالجزائريين نتيجة لذلك. إن السيطرة على نصف مليون هكتار يعني حرمان ثلاثة أرباع المليون من المواطنين.

ولم يكن لهذه السياسة انعكاساتها السلبية على الجانب الاقتصادي فحسب بل كان لها آثارها الاجتماعية فقد أفقدت الفلاحين أرضهم واضطرتهم إلى الهجرة وعاشت أعداد كبيرة منهم حالة من الفقر نتيجة البطالة التي أصابت قطاعا واسعا من سكان الريف. وإذ نعالج هذه السياسة الاستعمارية الاستيطانية نحتاج إلى وقفة أمام الآثار المرتبة على تطبيق هذه السياسة وانعكاساتها السلبية على المواطنين الجزائريين.

أ-لقد أدى صدور هذه المراسيم وتطبيقها إلى هبوط في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي، وتأثر بشكل مباشر هذا الوضع التقليدي لنشاط القبائل الاقتصادي، وتعرقلت بل توقفت في أغلب الأحيان حركة قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال. وكان لذلك تأثير على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية، إضافة إلى الآثار المرتبة على غذاء المواطنين حيث إن اعتمادهم الأساسي

في هذا على اللحوم.

ب-كما أدى هذا التحول القسري لوسائل الإنتاج إلى تقسيم الملكية، وأصبحت عمليات البيع والشراء والمضاربة منتشرة بحيث أصبح الفلاح تدريجيا مجرد خماس [14] أو أجير في مزارع المستوطنين بعد أن كان يملك الأرض.

ج-وأدت هذه السياسة الاقتصادية الاستعمارية كذلك إلى هجرة عدد كبير من المواطنين الذين لم يتمكنوا من التكيف مع الوضع الجديد، أو الذين رفضوا هذه السياسة غير قادرين على مقاومتها. وكانت هذه الهجرة داخلية إلى المدن أو المناطق الجرداء البعيدة عن التأثير الغربي الاستعماري وخارجية إلى المغرب وسوريا وفرنسا ودول أ وروبية أخرى.

د-إن هذه المراسيم والإجراءات اجتذبت عددا من المرابين والمضاربين على الأرض لا في البيع والشراء فحسب بل أيضا في القروض التي يقدمونها لأصحاب الأرض لدفع الضرائب أو الرسوم على الأرض أو إقامة دعاوى بسبب المصادرة أو الحجز أو غيره، وهذا الإقراض مقابل فائدة يتقاضونها من المالكين عينا أو نقدا، وكانت نسبتها مرتفعة في كثير من الأحيان حيث تصل إلى 120٪.

ه-أدت هذه السياسة إلى اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، وعلى سبيل المثال نتيجة لتملك الإدارة الاستعمارية لأرض الحبوس تم إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات تقليدية كانت تساعد الفلاحين، ولكن يجب أن نشير إلى أن تلك الزوايا كانت إقطاعية وتقدم للفلاحين الإعانات لتحتفظ بسلطتها ولتستفيد أيضا من الوضع الاقتصادي ا لقائم.

و-كما تدهورت عادة خزن الحبوب [15] التي كانت تساعد الفلاحين في المواسم غير المنتجة[16] وكان لتلك العادة فوائد يجنيها الفلاح في وضع اقتصادي إقطاعي ومن ثم رأسمالي لا تتوفر فيهما على أي حال الضمانات المعيشية المستقرة لحياة الفلاح وأسرته، لذا كان الادخار وخزن الحبوب عادة يستفيد منها الفلاح في الأوقات والظروف الصعبة التي تواجهه.

وعندما نلقي نظرة على الإحصائية التالية لأعداد المستوطنين في الجزائر منذ عام 1881 (العام الذي احتلت فيه فرنسا تونس) حتى عام

1911 (العام الذي احتلت فيه إيطاليا ليبيا) نرى الزيادة الكبيرة في هذه الأعداد في كل عقد:

السنة	فرنسيون	أوروبيون آخرون
1881	129.601	215.000
1891	195.418	234.000
1901	449.420	234.000
1911	562.931	359.000 [17]

من هذه الإحصائية نرى أن مجموع عدد المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الآخرين في عام 1911 قد بلغ , 931 921 وهذا العدد كبير مقارنة بعدد سكان الجزائر الذي كان آنذاك حوالي 000 ,750 ,4. ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن وجود المستوطنين لم يكن وجودا اقتصاديا فقط بل كان له تأثير سياسي وثقافي. لقد كانت العلاقة بين المستوطنين والسلطات الاستعمارية متينة، فهم الركيزة الأساسية لتحقيق فكرة الإدماج بل هم الذين كانوا متحمسين لها أكثر من غيرهم، لقد كانوا يمثلون بالمجالس الإقليمية وفي الإدارة ويتعاونون مع الجيش الفرنسي بالجزائر الذي يقوم بدوره لحمايتهم. إن وجود هذه الأعداد الكبيرة من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر لمدة طويلة كان له تأثير ثقافي؛ حيث إن وجود مجتمع أجنبي داخل المجتمع المحلي لمدة قرن ونصف القرن تقريبا قد أثر بطريق مباشر أو غير مباشر في ثقافة الشعب خاصة، إذا أخذنا بالاعتبار أن سياسة الاستعمار الثقافي والقضاء على الشخصية الوطنية للشعب العربي في هذه المنطقة كان مخططا لها ومن ضمن الأهداف الاستعمارية التي سعت إليها فرنسا وطبقتها في المنطقة. لقد كان الثقل السكاني للمستوطنين في المدن وفي القطاع الزراعي،[18] وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الملكية العقارية في المدن قد خرجت من أيدي الجزائريين بنفس الأساليب التي مورست ضد الفلاحين في الريف، وأصبح هؤلاء طبقة عاملة لدى

الأوروبيين تمارس ضدها التفرقة العنصرية وتعاني من الفقر والحرمان. وفي الميدان التجاري، كان الأمر طبيعيا في سيطرة الرأسمالية الاستعمارية على الاقتصاد في المنطقة. فقد أدت إلى سيطرة المستوطنين بمساعدة البنوك وشركات الاحتكار الفرنسية على التجارة الداخلية والخارجية وكان هدف السياسة الرأسمالية الاستعمارية في هذا المجال أن تصبح الجزائر موردا مهما للمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة الفرنسية بأثمان زهيدة وتصبح سوقا للتجارة الفرنسية فيها أو في إفريقيا من خلالها.[19] ولم يقتصر دور الرأسمالية الفرنسية في الجزائر والمناطق الأخرى من المغرب العربي على وقت السلم وفي الأوقات العادية ولكن دورها كان هاما في فترات الحروب وخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية. لقد تركز تسويق منتجات المستوطنين لبيعها في فرنسا. وان مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي كانوا يستغلونها ويستثمرونها قد حول إنتاجها إلى المواد اللازمة لفرنسا وبخاصة الحبوب. وفي الوقت الذي كان فيه المستوطنون يعملون لصالح الاقتصاد الفرنسي في الحرب، كان أبناء المغرب العربي يساقون إلى ميادين خارج بلادهم في حروب لا مصلحة لهم فيها، وقد قتل الكثيرون منهم في تلك الحروب. ولكن الشعب العربي في المغرب العربي، بعد أن أنهكه الوجود الاستعماري واستغلال المستوطنين، وبعد بدء الوعي والإحساس بالواقع المؤلم ومع تطور الأوضاع المحلية والدولية منذ بداية القرن العشرين، بدأ العمل لمناهضة الوجود الاستعماري وفي هذه المرة على يد المثقفين وأنصاف المثقفين، وبدأ دور المدنية بعد أن تحمل الريف المسؤولية في الكفاح القبلي، وهذا التطور لم يلغ دور القبيلة في الكفاح المسلح في الريف، ولكنه استمر في بعض مناطق المغرب العربي، مثل مراكش وليبيا، وكان لأبناء الريف دور هام في الحركة الوطنية وتطورها.[20]

إن السياسة الاستعمارية في أي جزء من المغرب العربي كانت واحدة وقد كان تركيزنا على الجزائر لأن الوجود الاستعماري فيها كان أطول مدة من غيرها ولأن فرنسا كانت تريدها نموذجا تطبقه في المناطق الأخرى، وقد حدث ذلك بعد نصف قرن من السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية على الجزائر. ونتيجة لسياسة الجمهورية الثالثة

الاستيطانية تمتع المستوطنون في الجزائر بفترة طويلة من الانتعاش وبلغوا عنفوان سلطتهم ونفوذهم وتأثيرهم الاقتصادي والسياسي في النصف الأول من القرن العشرين، وكان مجلس النيابات المالية المركز الذي يصادق على الميزانية الخاصة بالجزائر تحت سيطرتهم، وحقيقة الأمر أن هذا المجلس كان يمثل مصالح كبار مالكي الأرض من المستوطنين.[21]

وهذا النفوذ الذي كان يتمتع به المستوطنون ويحتمي بالمظلة الاستعمارية كان يدعم بنشاط إعلامي خاص بالمستوطنين وبالإعلام الرسمي الفرنسي. لقد كان للمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الآخرين في الجزائر صحف ناطقة باسمهم تدافع عن مصالحهم منذ منتصف القرن التاسع عشر، مثل صحيفة «الاستعمار» وتصدر في الجزائر وصحيفة «المعمر الجزائري» وتصدر في باريس.[22] ولا يكفي أن تتبنى السياسة الفرنسية الرسمية الاستيطان ولكن المستوطنين أنفسهم كانوا يشعرون بمرور الوقت وبزيادة أملاكهم واستثماراتهم أنهم قوة لها مكانتها ولها وجهة نظرها في أوضاع المستعمرات المتواجدين بها وكذلك بالأوضاع في بلادهم الأم التي كان لها علاقة بهم بطريق مباشر أو غير مباشر أو تؤثر على امتيازاتهم. ووجهة النظر هذه بحاجة إلى قنوات إعلامية توصلها للسلطات الفرنسية وللرأي العام الفرنسي. ومن هنا كان المستوطنون يحتلون مكانة هامة في سياسات بلادهم حتى أن الحكومات الفرنسية، رغم اختلاف وجهات نظرها أو حتى إيديولوجيتها، كانت جميعها تقف إلى جانب الاستيطان الفرنسي في الجزائر وفي غيرها من مناطق المغرب العربي وتدعمه.

قضية الطبقة العاملة الجزائرية:

وبعد تحليل هذه الأوضاع وما وصلت إليه سياسة الاستيطان لا بد من طرح قضية الطبقة العاملة الجزائرية.

إن نشوء وتطور هذه الطبقة والظروف التي عاشتها عبر تاريخها في الفترة الاستعمارية يعتبر علامة بارزة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، لذا لا بد من تتبع أوضاع الطبقة العمالية الجزائرية وعلاقتها بالاستيطان وتأثيره المباشر وغير المباشر عليها. فهي الطبقة الأكثر التصاقا بالمستعمر وأكثر الطبقات معاناة وهي أيضا أوسع الطبقات من حيث الحجم، وكانت طاقة بشرية كبيرة استغلت في بلادها وفي فرنسا نفسها أيضا بعد هجرة

أعداد من العمال إليها.

إن أبرز القضايا التي واجهت الشعب الجزائري وأثرت على بنيته الاجتماعية هي هجرة الجزائريين إلى الخارج وبخاصة إلى فرنسا[23] وهذه الهجرة حرمت الجزائر من أيدي أبنائها العاملة من جهة ووفرت يدا عاملة رخيصة للصناعة الفرنسية من جهة أخرى. وتأتي أهمية هذه الهجرة من الأعداد الكبيرة المهاجرة من المواطنين الجزائريين في فترات زمنية معينة فعلى سبيل المثال بلغ عدد العمال الجزائريين في فرنسا سنة 1912 5,000 عامل بينما اصبح عددهم عام 1923 92,000, [24] وهذه القفزة في عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في فترة لا تزيد على عشر سنوات تقريبا تفسر الكثير من الظروف الاقتصادية والسياسية داخل الجزائر وفرنسا نفسها.

أولا: إن زيادة عدد المهاجرين الجزائريين إلى الخارج حدث كما هو واضح قبيل وأثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، فظروف الحرب اضطرت فرنسا إلى استغلال الأرض الجزائرية إلى أقصى طاقة لها من أجل مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها فرنسا أثناء الحرب.

ثانيا: إن تطبيق سياسة التجنيد الإجباري على الجزائريين في الجيش الفرنسي كانت وراء الهجرة لبعض الدول العربية.

ثالثا: إن الطاقة البشرية العاملة الفرنسية قد جند الكثير منها في الحرب وخسرت كثيرا من الضحايا مما تطلب فسح المجال أمام العم ل من المستعمرات الفرنسية للعمل في المصانع والموانئ الفرنسية خاصة وإنها أيد عاملة رخيصة تمارس ضدها التفرقة العنصرية في الأجر والخدمات وغيرها.

رابعا: إن هجرة المواطنين للعمل خارج بلادهم لا تحدث إلا إذا كانت هناك ظروف قاهرة تدعوهم وتدفعهم للهجرة، فهذه الهجرة بهذه الأعداد تدين الاستعمار لأن عدم وجود فرص عمل أمام السكان المحليين بعد انتزاع أرضهم وانتشار الفقر والبطالة بين صفوفهم أدى إلى هجرة أعداد كبيرة منهم إلى خارج الجزائر.

ويوجد حاليا في فرنسا وحدها حوالي 600,000 عامل جزائري كما أن هناك أعدادا أخرى بالآلاف في كل من بلجيكا وألمانيا الغربية. [25] وهذه

الطاقة البشرية العربية أسهمت وتسهم في الصناعة والتنمية في الغرب، في الوقت الذي تستورد الدول العربية النفطية العمالة الأجنبية.

إن الحركة العمالية الجزائرية قد مرت بظروف قاسية شلت قدرتها على الفعل والتكتل وبناء حركتها النقابية، ومن جهة أخرى فان ضغط الظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية عليها خلق صراعا ووعيا نما تدريجيا بين صفوف الحركة العمالية، رغم الصعوبات، مما أدى إلى أن تلعب الحركة العمالية دورا في النضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال.

وفي إطار الصعوبات، فان الجزائر كانت مستعمرة للإمبريالية الفرنسية، لذلك حدد دورها بأن تكون مصدرا للمنتجات الزراعية والمنجمة للدول الاستعمارية، مما أدى إلى ضعف وتدهور الصناعة المحلية، وتبعا لذلك ضعف وتدهور الطبقة العاملة، إضافة إلى أن الجزائر مستعمرة من نوع خاص. فهي مستعمرة للاستيطان، وفي هذه الحالة تكونت في الجزائر طبقة عمالية أجنبية وتوزع العمال الجزائريون بين عمال زراعيين في مزارع المستوطنين وبين الهجرة والعمل في الخارج. وكان من الصعب التجانس بين الطبقة العاملة المحلية والطبقة العاملة الأجنبية، لأن وجود الطبقة العمالية الأجنبية كان بفعل استعماري أدى إلى تفرقة عنصرية في مجال العمل ولأن هذه الطبقة الأجنبية قد سيطرت بمساعدة الاستعمار على مجالات العمل الخاصة بالطبقة العاملة المحلية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قد اعتمدت إلى حد كبير على هجرة الجزائريين إليها لإعادة بناء اقتصادها، وهذا يضيف عاملا جديدا لتفسير الهجرة الجزائرية للخارج، أي إنها، كما يبدو في بعض جوانبها، لم تكن هجرة طبيعية بل مدفوعة لهذا الغرض.(26)

إن معاناة الطبقة العاملة الجزائرية لم تقف عند حدود معينة ما دامت البلاد تحت السيطرة الاستعمارية. ففي نهاية العشرينات من القرن العشرين وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان لها انعكاسات على الجزائر لأنه كان من الطبيعي عندما ربطت فرنسا اقتصاد الجزائر باقتصادها وأصبح تابعا له في أية هزة اقتصادية تمس الاقتصاد الفرنسي أن تنعكس هذه الآثار تلقائيا على الاقتصاد الجزائري وقد أدى إلى أن تدفع الطبقة العاملة الجزائرية الثمن باهظا. لقد جند الاقتصاد الجزائري ليوفر المواد الضرورية

للسوق الفرنسية، ثم انخفضت الأجور وأصبحت ظروف المعيشة صعبة، وكان تأثير الأزمة على الطبقة العاملة المحلية والأجنبية غير متجانس حيث إن الجزائريين هم الذين عانوا كثيرا من هذه الأزمة بالدرجة الأولى.(27)

إن العمال الذين يستطيعون أن يلعبوا دورا خاصا وهاما في الحركة العمالية مهنيا ونقابيا وسياسيا هم العمال المؤهلون فنيا وثقافيا. ودراسة أوضاع الحركة العمالية في الجزائر توضح أن العمال ذوي التكوين الفني ليسوا عربا بل هم الأجانب داخل الجزائر وهم من الأصل الفرنسي أساسا وكانوا يشكلون شبه أرستقراطية ووقفوا في كل الظروف مع الاستعمار. وأبرز مثال على ذلك موقفهم من حرب التحرير الجزائرية، ففي الوقت الذي كانت الأغلبية الساحقة من جيش التحرير الوطني من العمال الزراعيين أو الفلاحين المعدمين كانت الطبقة العمالية الأجنبية الاستيطانية في الجزائر تعمل بكل الوسائل ضد الثورة الجزائرية. وعندما نعود إلى الإحصائيات الاقتصادية والسكانية قبيل الاستقلال نعرف مدى الظلم والقهر والفقر الذي كان يعانيه شعبنا العربي في الجزائر.

لقد كانت الملكية العقارية الأوروبية (وتشمل الأراضي الزراعية التي سيطر عليها المستوطنون) عام 1960، تمثل 90٪ من الأرض الصالحة للزراعة وكانت 85٪ من الأراضي التي يسيطر عليها الأوروبيون ملك 6000 من الملاك الكبار، وكان الاهتمام بها يعتمد على زراعة القمح والكروم لحاجة فرنسا لهما.(28)

احصائية بتوزيع الدخل في الجزائر قبل ثورة 1954

دخل الفرد شهريا	عربي	أوروبي مستوطن	المجموع	الفئة أو الطبقة
45 دولار	5.480.000	___	5.480.000	الزراعة التقليدية
121 ، ،	1.600.000	___	1.600.000	سكان المدن العرب
240 ، ،	510.000	440.000	950.000	صغار ومتوسطو الأجر ورجال أعمال
502 ، ،	50.000	245.000	595.000	الطبقة المتوسطة
3181 ، ،	___	15.000	15.000	الطبقة الرأسمالية

(29)

من قراءتنا للجدول السابق نستنتج الأمور الثلاث التالية:

أولا: تدنى دخل الفرد العربي قياسا إلى دخل الأجنبي علما بأنه يعمل في بلاده ولكنه ليس سيدا لأرضه بعد أن أصبح المستوطن سيدا ومسيطرا عليها. وتدنى دخل الفرد العربي يعني انخفاض مستوى معيشة السكان المحليين وهذا بدون شك يؤدي إلى مشكلات اجتماعية عديدة.

ثانيا: عندما نستعرض الطبقات الاجتماعية في الجدول السابق نستطيع أن نتعرف على التركيب الطبقي للمجتمع الجزائري في ظل الاستعمار. فقد كانت الزراعة التقليدية مستمرة ويعمل بها غالبية السكان، كما يتضح من الجدول وكان المواطنون العاملون في المدن قليلي العدد وكان متوسطو الدخل ورجال الأعمال من المواطنين والأوروبيين تتقارب أعدادهم تقريبا، وقد يبدو ظاهريا أن هذا الوضع من الأمور الطبيعية ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار حجم السكان بالنسبة إلى عدد المستوطنين فنكتشف أن هذا الوضع غير طبيعي وليس في صالح المواطنين. إن حجم ومستوى معيشة الطبقة المتوسطة هما اللذان يحددان مدى التوازن البشري والمادي في المجتمع، وبإلقاء نظرة على الجدول السابق، نجد أن الطبقة المتوسطة الأوروبية في الجزائر تفوق الطبقة المتوسطة المحلية بخمس مرات تقريبا، مما يفسر ضعف الطبقة المتوسطة المحلية، ولذا كان دورها في الاقتصاد محدودا جدا وليس مؤثرا. أما الطبقة الرأسمالية الأوروبية في الجزائر، فليس لها مقابل محلي آنذاك، وهي التي تستحوذ أساسا على الاقتصاد كما أن دخلها-كما هو واضح-مرتفع جدا قياسا إلى دخل أفراد الطبقات الأخرى، الأمر الذي يؤكد هيمنتها وتحكمها في الاقتصاد الجزائري وحرمان الشعب من حقه في أرضه وموارده.

ثالثا: عند استعراض أعداد المستوطنين الأوروبيين الذين يشكل الفرنسيون أغلبيتهم يمكننا معرفة مدى التأثير في بنية المجتمع الجزائري الاجتماعية وفي الاستغلال الاستيطاني. إن وجود حوالي ثلاثة أرباع المليون من المستوطنين، في هذا الوقت، ولديهم عناصر القوة والتأثير من إمكانية فنية، ورأس مال، وحماية مستعمر، قد أحدثت تغييرا في البنية الاقتصادية الجزائرية، وقد ساهم هؤلاء إلى حد كبير في تخلف الشعب الجزائري واستغلال ثرواته مدة طويلة من الزمن فلا عجب إذن أن يكون الوجود

الاستيطاني وما نتج عنه من الأسباب الأساسية للثورة الجزائرية التي اندلعت عام 1954 وحققت الاستقلال عام 1962.

لقد أدى تأثير الاستيطان في بنية الملكية الجزائرية إلى تشتيت التنظيم القبلي وتكوين الجماعات الاجتماعية القبلية. ووجد هناك نوعان من الأرستقراطية القبلية: أرستقراطية دينية وأرستقراطية المخزن، وتأثرت كل منهما بدرجات مختلفة حسب تحالفها وقربها أو عدمه من الإدارة الاستعمارية أو من المقاومة القبلية، والحقيقة، أن الأرستقراطية الدينية قد حاربت إلى جانب المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري واختارت أرستقراطية المخزن طريقا آخر. فقد حاربت ضده وتحالفت مع الاستعمار وهناك قبائل اختار بعضها هذا الطريق أو ذاك، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاشتراك في مقاومة قبلية طويلة وفي مواجهة استعمار استيطاني يؤدي ولا شك إلى أن تفقد الأرستقراطية الدينية التي اختارت طريق التحالف مع المقاومة سلطتها الاقتصادية والاجتماعية إذا فشلت المقامة في حربها. ولم تتوقف مقاومة القبائل حتى بعد فشل المقاومة لأن السياسة الاستيطانية كانت ماضية في السيطرة على الأرض وجلب المزيد من المستوطنين مع زيادة الضرائب.(30)

هذه الصورة كانت تعيشها مناطق القبائل أو الريف ولكن ماذا عن المراكز الحضرية. إن البورجوازية التقليدية المحلية لم يعد لها دور في الوضع الاقتصادي الجديد، لقد كانت هذه البورجوازية تحتل مكان الصدارة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي السابق، وأصبح دورها في العهد الاستعماري، هامشيا، ونشأت محلها بورجوازية تختلف في فكرها ومنطلقها وأساليبها عن البورجوازية التابعة بل شبه بورجوازية تتكون من بعض رجال الأعمال وسماسرة وتجار المواد الغذائية وأصحاب الفنادق. وكان المثقفون الذين أتيحت لهم فرصة التعليم في هذا الوضع يمثلون قسما من هذه الطبقة شبه البورجوازية التي جرى تحجيمها ومن ثم تبعيتها للبورجوازية الفرنسية القوية بإمكانياتها الاقتصادية والسياسية.(31)

إن ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي لسكان الريف التي ترتب عليها مشكلات اجتماعية كثيرة، كانت سائدة في العهد الاستعماري الاستيطاني، فقد كان الفلاحون مقسمين بين مزارعين خماسة وعمال زراعيين مأجورين

للأفراد والشركات وكان التعاقد معهم موسميا أو سنويا، قد خلق وضعا اجتماعيا مضطربا وكانت وراءه سياسة الاستيطان تقضي بالاستفادة من الطاقة البشرية المحلية وطرد الشعب الذي لا تحتاجه أو لا تستوعبه السياسة الفرنسية من أرضه لإحلال المستوطنين محله. ونتج عن هذه السياسة تخلف وإفقار للقبائل التي كانت تشكل غالبية السكان.

وعلى الصعيد الاجتماعي كانت سياسة الاستيطان الفرنسية سياسية عنصرية تفضل المستوطن الأوروبي على المحلي في العمل وتفرق بين العمال المستوطنين والمواطنين في الأجر، لا لتحقيق سياسة اقتصادية فحسب وإنما أيضا، لأن هذه السياسة العنصرية كانت تنبع من فكرة التفوق الغربي لتبرير الاحتفاظ بالامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبعية السكان العرب للمستوطنين إلى درجة أنهم اتهموا العرب بأنهم جنس غير قابل للتعليم.

وأدت هذه السياسة إلى عدم إشراك المواطنين في الإدارة المحلية إلا إذا كانت تلك العناصر معروفة بولائها وتعاونها مع السلطات الاستعمارية كما حدث في المغرب الأقصى. ولم تعط الإدارة الاستعمارية تفسيرا لهذا التناقض في نظرتها إلى المواطنين، كما أن الاستعمار عمد إلى إبعاد المواطنين عن التعليم بل عمل على انتشار الجهل ومحو معالم الثقافة العربية وجعل اللغة العربية لغة أجنبية.[32]

ويقع الاستعمار مرة أخرى في التناقض لأنه كان يبرر استعماره للشعوب بأنه جاء ليأخذ بيدها إلى الحضارة الحديثة لتكون قادرة على قيادة نفسها، وعندما يمارس استعماره لها يعمل على تجهيلها وتخلفها، كما أن التجنيد قد فرض على السكان المحليين تطبيقا للقوانين الفرنسية التي تقضي بأن التجنيد إجباري للمواطنين وسكان المستعمرات، ولكن التعليم إجباري لسكان الدول الاستعمارية فقط. وأحدثت هذه السياسة بمرور الوقت تراكمات واتساعات في الهوة بين المستعمرين والمستعمرين، وأدى إلى عرقلة سياسة فرنسا في تحقيق فكرة الإدماج [33] التي كانت تؤمن بها خاصة في عهد الجمهورية الثالثة. 1914- 1870، ولكن لم يكن في وسع، السياسة الاستعمارية أن تسلك بديلا عن ذلك أو تتفادى التناقض في سياستها وخلق المشكلات التي يؤدي تراكمها في يوم من الأيام إلى الثورة على الوجود الاستعماري،

لأن حتمية الاستعمار أنه غير شرعي وغير طبيعي وظاهرة جاءت لتعرقل التطور التاريخي للشعوب من أجل مصالح دول معنية وزيادة غناها وفي المقابل زيادة إفقار الشعوب المستعمرة.

2- الاستيطان الفرنسي في تونس

إن سياسة الاستيطان الفرنسي في تونس منذ بداية الاحتلال اتخذت مسارا مختلفا عن سياسة فرنسا عند احتلالها للجزائر فبعد احتلالها لتونس شجعت الاستعمار الحر وقد أرادت الحكومة الفرنسية من ذلك أن تثبت للفرنسيين أن احتلال تونس والاستيلاء على اقتصادها لا يكلفها كثيرا، وثانيا إنها أرادت أن تكسب الرأسمال الفرنسي والطبقة الرأسمالية عن طريق إيجاد مجال جديد للاستيطان الحر ينشط من خلاله الأفراد والشركات عوضا عن الدولة ولكن تحت رعايتها وحمايتها. كما أن العلاقات السياسية والاقتصادية المحلية والدولية قد طرأت عليها تطورات في نهاية القرن التاسع عشر إضافة إلى أن فرنسا قد استفادت من تجربتها في الجزائر التي بدأت بالاستعمار الرسمي ولكن هذا لا ينفي أن تبني فرنسا للاستعمار الرسمي جاء بعد أن تمكنت من الأوضاع في تونس، وفي الحقيقة لقد كانت مهمتها فيها سهلة لا تقاس بالصعوبات التي واجهتها في كل من الجزائر وفي المغرب الأقصى فيما بعد.

بعد الاحتلال بأربع سنوات، أي في عام 1885 صدر مرسوم يقر تنظيم الملكية العقارية وبمقتضى هذا المرسوم يستطيع المالك الجديد لقطعة من الأرض أن يضمن ملكيته بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة أنشئت خصيصا لهذا الغرض. وبالرغم من التسهيلات التي كفلتها الحكومة الفرنسية في تونس فإن نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد محدود من الفرنسيين على الهجرة وظل الإيطاليون محتفظين بالأغلبية بين الأوروبيين في تونس،[(34)] وتفسير ذلك ضمن هذه الاحتمالات أولا إن تونس لا توفر مجالا اقتصاديا هاما يضيف إلى استثمارات المستوطنين اكثر مما يوفره الاقتصاد الجزائري وربما أقل منه كثيرا. وثانيا، إن سياسة الاستعمار في الجزائر أضمن لهؤلاء في الاستقرار والاستثمار من سياسة الحماية في تونس وثالثا، أن المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين قد فتحت أمامهم

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مجالات للاستثمار في مناطق عديدة بينما كانت محدودة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مما أدى بهم إلى التركيز على الجزائر. ولكن هذا لا يقلل من سيطرة المستوطنين وانتزاعهم الأرض واستغلالها في تونس. وتأتي خطورة الاستيطان فيها من إنها كانت ضئيلة الكثافة بالسكان فلم يزد عدد سكانها عند الاحتلال اكثر من مليون ونصف المليون. ولكن فرنسا لم تستمر بسياسة الاستعمار الحر في تونس حيث تحولت عنها إلى الاستعمار الرسمي، وقد أوجدت لنفسها مبررات لتنفيذ سياستها الجديدة، وهذه المبررات هي أن قلة عدد السكان في تونس تستوجب ملء الفراغ بالهجرة الفرنسية إليها وموازنة تدفق الهجرة الإيطالية على تونس.[35]

وأول خطوة في هذا الطريق إصدار مرسوم في فبراير 1882 يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة. وبمقتضاه تم الاستيلاء على مساحات شاسعة وإعادة توزيعها على المستوطنين، ثم لجأت السلطات الفرنسية في خطوتها الثانية لتنفيذ سياستها إلى الاستيلاء على الأوقاف الخيرية ومنحها بدورها للمستوطنين، ثم استمرت السلطات الفرنسية في سياسة الاستعمار الرسمي بإجراءاتها المتتالية وأقدمت على التوسع في أملاك الدولة لتتمكن من إعادة توزيعها على المستوطنين دون أن تخلق لها هذه السياسة مشكلات محلية.

ونتج عن تطبيق هذه السياسة أن أصبح ما يملكه المستوطنون في تونس بعد الحرب العالمية الثانية، 500 , 770 هكتار. ويتسم الاستعمار الزراعي في تونس بالملكيات الكبيرة واستخدام الأيدي العاملة التونسية فيها مأجورة دون أن تتملك. وإذا كان الاستيطان قد سيطر على الثروة الزراعية فقد سيطر أيضا على الثروة المعدنية واحتكرها وبخاصة الفوسفات والحديد واعتبرت مناجمها ضمن الأراضي الأميرية التي تسيطر عليها الإدارة الاستعمارية.[36] ان تجربة فرنسا في تونس في ميدان الاستيطان ليست بعيدة عن ممارساتها الاستيطانية في الجزائر ذلك أنه جرى انتزاع الأرض ونهبها على نطاق واسع على غرار الجزائر، و إذا كانت العقبة أمام الاستيطان هي الطريقة التي بها السيطرة على أراضي الأوقاف بسبب أنها مرتبطة بالشعور الديني العام فإن السلطات الاستعمارية لديها الوسائل الكفيلة

بتحقيق أغراضها وتطبيق سياستها الاستيطانية دون عراقيل،. فقد عمدت بموجب مراسيم ,1885 1898 , 1905، إلى فكرة الإيجار طويل الأمد لأراضي الأوقاف أو استبدالها وشرائها، وهكذا بموجب تشريعات من السلطة، حصل المستوطنون على إمكانية الشراء والبيع من أراضي الأوقاف رغم عدم إلغاء ملكية الأوقاف. وإذا كان قد بدأ تطبيق سياسة الاستعمار الرسمي في تونس في العقد الثاني من الاحتلال (العقد الأخير من القرن التاسع عشر) فإن أبرز أمر في هذه السياسة هو إعادة توزيع ملكية الأراضي، وهذا يعني انتزاعها من أصحابها العرب وحصرها في يد السلطة المستعمرة ثم بيعها بأثمان زهيدة ورمزية للمستوطنين الفرنسيين، وحتى تبرر السلطات إجراءاتها الاستيطانية هذه أمام الرأي العام الفرنسي أو العالمي، ولتتفادى ردود فعل المواطنين في الداخل فإنها اتخذت تلك التشريعات ونصت على البيع والشراء. وهذا في الحقيقة تحايل لانتزاع الأرض من السكان وتوزيعها على المستوطنين إلى درجة أنها لجأت إلى إنشاء صندوق خاص لشراء الأرض تلبية لحاجات الاستيطان عام 1897 ,[37]

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بهذه الإجراءات بل استمرت بنفس الإجراءات التي سبق أن طبقتها في الجزائر والخاصة كذلك بملكية أراضي القبائل المشاعة ولم تعترف بها وصودرت مساحات شاسعة منها بدعوى أنها أراض فائضة، وحولت إلى الصندوق الاستيطاني الذي سبقت الإشارة إليه للتصرف بها. ونتيجة لهذا الأجراء استفادت وأثرت مجموعة من المضاربين ورجال الأعمال بشكل كبير وربما لا يتحقق لهم ذلك في فرنسا نفسها مهما بذلوا من جهود في استثمار أموالهم وهذا كله على حساب الشعب التونسي. وقد نمت الأراضي الفرنسية في تونس من 107 آلاف هكتار في عام 1881 إلى 443 ألف هكتار في عام 1892 و 882 ألف هكتار في عام 1912 وفضلا عن ذلك امتلك الإيطاليون وغيرهم من الأوروبيين 135 ألف هكتار في عام 1912. والملفت للنظر أنه لم يكن في تونس مستوطنون صغار كما كان في الجزائر، ولعبت الشركات الاحتكارية الفرنسية دوراً هاماً في الاستيطان في تونس في السيطرة على الأرض والإشراف على جلب المهاجرين واستثمار الأراضي وتسويق المنتجات الخ..[38] وأبرز تلك الشركات هي:

الشركة الفرنسية الإفريقية وشركة الفوسفات وحديد قفصة، وشركة الإيجار الفرنسية والاتحاد العقاري التونسي. ووجد رأسماليون فرنسيون يستثمرون أموالهم في تونس لم يروا تونس، في حياتهم وأداروا شئون أملاكهم عن طريق وكلائهم من الفرنسيين الذين أثروا بدورهم نظير الخدمات التي كانوا يقومون بها لأولئك الرأسماليين أفرادا وشركات. [39] إن تونس شأنها شأن الجزائر، قد تحولت إلى سوق لتصريف المنتجات الفرنسية ودخول البضائع الفرنسية إلى تونس كان له تأثير مباشر على الإنتاج الحرفي المحلي حيث قضت هذه السياسة على ذلك الإنتاج التونسي، إضافة إلى أن تونس أصبحت مصدرا لتزويد فرنسا بالخامات، واتسعت رقعة مناطق النفوذ الفرنسية للحصول على هذه الخامات ولتسويق منتجاتها بعد الاحتلال. إن طموحات الاستعمار والاحتكار الرأسمالي الفرنسي لم تتوقف، فبعد أن تسقط منطقة في يده ويبدأ استيطانها يبدأ على الفور التخطيط لمنطقة جديدة وهكذا.

وعندما نتحدث عن السياسة الاستيطانية والاحتكارات الفرنسية في تونس نتساءل عن دور البورجوازية المحلية (الوطنية) لقد جرى بعد الاحتلال تحطيم البورجوازية المحلية وإضعافها بأبعادها عن الإسهام في استغلال ثروات البلاد زراعية كانت أو معدنية وان دورها الذي انحصر في المشاريع الصغيرة أو توظيف جزء منها لخدمة الاحتكار الأجنبي والاستيطان لم يؤهلها لأن تلعب دورا مؤثرا في الاقتصاد الذي أصبح فعليا بيد الأجنبي. [40] ويتضح ذلك الأمر عندما نعلم ا أنه قبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك أربع شركات فرنسية احتكارية عاملة في تونس تملك وحدها 23٪ من الأملاك الفرنسية في تونس. ونتيجة لذلك أصبح هناك عشرات الآلاف من العمال التونسيين الزراعيين الذين انتزعت أرضهم يداً عاملة في المزارع والمناجم التي يسيطر عليها المستوطنون، [41] ولا يكفي انهم كانوا يعملون لدى المستوطنين بل المهم معرفة الحالة الاجتماعية لهؤلاء وغيرهم من المواطنين في ظل الاستيطان، لقد كانوا يعانون التفرقة العنصرية وقلة الأجر الذي يتقاضونه وانعدام الضمانات والخدمات والحق النقابي، بل والنقص الغذائي، وخلاصة القول أن حالتهم لم تكن أفضل من حالة الجزائريين الذين سبق أن تحدثنا عنهم، وإذا كانت هذه صورة الأوضاع

السلبية الناجمة عن الاستيطان، فإن الجانب الإيجابي الذي خلقه في تونس هو نمو طبقة عمالية محلية. «إن النمو التدريجي للاقتصاد الزراعي التابع للمستوطنين ومد السكك الحديدية وإنشاء الموانئ وتطور صناعة التعدين والمواصلات كانت كلها عوامل مهدت السبيل إلى نشوء وتكوين طبقة عمالية تونسية ولكنها كانت تعيش في ظروف صعبة».[42]

وإذا كان الجانب الإيجابي هو تكوين الطبقة العاملة التونسية فأيضاً علينا أن نعرف أن حجمها كان محدوداً قياسا إلى عدد المستوطنين، ويشير إحصاء عام 1921 إلى وجود 294,000 عامل في تونس كان معظمهم يعمل في القطاع الفلاحي حيث اعتمدت مزارع المستوطنين أساسا على اليد العاملة المحلية لأنها متوفرة ورخيصة وأيضا بالإمكان الاستغناء عنها في الوقت المناسب. وفي هذا العدد الكبير نسبيا كان 31,000 عامل أوروبي يتمتعون بامتيازات خاصة ويحصلون على نفس الحقوق التي يتمتع بها العامل الفرنسي في فرنسا إن لم يكن أكثر منه. لقد كان العمال التونسيون معظمهم من أصل ريفي وذلك أمر طبيعي لأن أغلبية السكان كانوا يعيشون على الفلاحة، إضافة إلى البدو الرحل. وهذه البنية الاجتماعية وأصولها تقودنا إلى معرفة الفكر الذي كان سائدا في هذا الوسط الشعبي، وأيضا الفكر الذي كانت تحمله النواة الأولى للطبقة العاملة التونسية حيث تسود العقلية الدينية المحافظة ذات الميول البورجوازية الصغيرة والقبلية التي أثرت فيما بعد في فكر وممارسات الحركة الوطنية التونسية التي اتخذت من العمل السياسي أسلوبا للاستقلال.

وكما أسلفنا عند حديثنا عن الأوضاع في الجزائر فان السلطات الاستعمارية والمستوطنين مارسوا التفرقة العنصرية في تونس أيضا. ويتضح ذلك عندما نقارن دخل العامل الأوروبي بدخل العامل التونسي.

هذه صورة التفرقة في الأجر بين العامل الأوروبي والتونسي رغم أن كلا منهما يقوم بنفس العمل وفي نفس الموقع، وهذا الفارق الذي يصل إلى الضعف تقريبا يمكن تعميمه على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبعد معرفة سياسة الاستيطان الأوروبي في تونس والآثار الاقتصادية التي أحدثتها في المجتمع، علينا أن نتعرف على نمو أعداد المستوطنين وجنسياتهم منذ الاحتلال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

	الحد الأدنى للأجر في الباطن	الحد الأقصى للأجر في الباطن
أوروبي	6 فرنك في اليوم	18 فرنك في اليوم
تونسي	4 فرنك في اليوم	16 فرنك في اليوم

	الحد الأدنى على السطح	الحد الأقصى على السطح
أوروبي	6 فرنك في اليوم	25 فرنك في اليوم
تونسي	4 فرنك في اليوم	8 فرنك في اليوم

في القطاع المنجمي (43)

السنة	فرنسيون	ايطاليون	مالطيون
1881	7.000	11.200	7.000
1891	10.000	31.000	11.000
1901	24.000	71.000	12.000
1911	46.000	88.082	11.000
1921	54.447	84.819	—
1937	108.000	97.000	—
1946	143.000	89.000	— (44)

هناك أربع ملاحظات يمكن استنتاجها من الجدول السابق:

أولا: ظاهرة تصاعد عدد المستوطنين الفرنسيين بأعداد كبيرة في كل عقد، رغم الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية التي سادت الفترة الممتدة من احتلال تونس حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: تصاعد مماثل لعدد المستوطنين الإيطاليين حتى احتلال إيطاليا لليبيا عام ١٩١١، ثم أصبحت الزيادة محدودة في عدد المهاجرين الإيطاليين إلى تونس وتفسير هذا الأمر أن إيطاليا كانت تطمع في احتلال. تونس

وعندما تم احتلالها من قبل فرنسا، كانت إيطاليا قلقة وغير مطمئنة، كما يبدو، إلى الوعود الأوروبية واتفاقياتها الثنائية معها بسكوت تلك الدول على احتلالها لليبيا، لذلك أرادت أن تشكل ضغطا على فرنسا عن طر يق زيادة عدد المستوطنين الإيطاليين في تونس وعندما تمكنت من احتلال ليبيا بموافقة أوروبية توجهت الهجرة الإيطالية إلى ليبيا وتناقص عدد المهاجرين الإيطاليين إلى تونس في كل عقد في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ثالثا: يتضح من الجدول رحيل المالطيين من تونس ووقف هجرتهم إليها منذ الحرب العالمية الأولى وليس هناك تفسير لذلك غير ظروف مالطة أثناء الحرب العالمية الأولى.

رابعا: يوضح الجدول لنا بذلك أن هناك جنسيات أوروبية فقط شكلت الوجود الاستيطاني في تونس: الفرنسية والإيطالية والمالطية ويلعب العامل الجغرافي والسياسي دورا في هذا الوجود لأن فرنسا وإيطاليا كانتا تطالبان بتونس، ومالطة لقربها منها.

إن إعطاء صورة عن طبيعة الأوضاع الاقتصادية في تونس وممارسات المستوطنين الأوروبيين فيها في الفترة الاستعمارية تقودنا بالضرورة للحديث عن فئة كان لها دورها في الاقتصاد التونسي وشاركت المستوطنين وتعاونت معهم. هذه الفئة هي فئة اليهود. لأن رؤوس أموالهم ساهمت في ديون وقروض الفلاحين والحرفيين مقابل أرباح نقدية وعينية، ولأنهم كانوا التجار المحليين الذين يقومون بتسويق الواردات من الخارج يشاركهم في ذلك المستوطنون.[45]

إن اليهود في تونس تعاونوا مع المستوطنين الأوروبيين كما تعاون يهود الجزائر معهم وقبلوا التجنس بالجنسية الفرنسية للحفاظ على امتيازاتهم وكان دورهم مساعدا للمستوطنين ولعبوا دورا سلبيا تجاه، الحركة الوطنية في المغرب العربي.

تبقى ملاحظة في ختام دراسة الاستيطان الأجنبي في تونس وهي أن آثار الاستيطان الفرنسي استمرت في تونس من الناحية الاقتصادية لأن المعالجة السياسية لم تكن جذرية كما هي في الجزائر، ولكن الأساليب تغيرت، ولأن الاستقلال السياسي في تونس لم يأت عن طريق ثورة مسلحة

وبذلك لم يشكل تحدياً صداما يضطر المستوطنين إلى الرحيل وتخريب الاقتصاد المحلي، كما حدث في الجزائر.

3- الاستيطان الفرنسي في المغرب الأقصى

لقد كان الاندماج السكاني في المغرب الأقصى ضعيفا عشية الاحتلال الفرنسي، لأن تقسيم المجتمع التقليدي إلى طبقات اجتماعية لم يوفر بينها انسجاما واندماجا في كل عضوي واحد. فقد وجد منها المجتمع المدني ومجتمع المزارعين الجبليين الحضريين ومجتمع الرعاة البدو ونصف البدو. ولقد كانت العلاقات بين أطراف هذه التركيبة الاجتماعية ضعيفة، بل كانت غالبا عدائية.[46]

إن الاستعمار في جوهره واحد، ولكن أساليبه تعددت وتلونت بتطور الظروف في القرن العشرين، من الاستعمار، إلى الحماية،إلى الانتداب، إلى الاستقلال السياسي الممنوح، والاستعمار الجديد. إن فرض الحماية الفرنسية على مراكش عام 1912كان شكلا من أشكال الاستعمار، آخذا بعين الاعتبار المتغيرات التي حدثت في القرن العشرين بالحسبان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وعند تحليل الأوضاع الاقتصادية في المغرب الأقصى يجب أن تكون أمامنا صورة الممارسات الاستيطانية الفرنسية التي سبق بحثها في كل من الجزائر وتونس. ففي المغرب الأقصى مارس الاستعمار الاستيطاني أساليب جديدة في انتزاع الأرض، فهناك أراض لم تستطع السلطات الاستعمارية انتزاعها مباشرة لأن العرف القبلي يقضي بعدم بيع الأرض إلا لأفراد القبيلة نفسها ولم يأبه الاستعمار بهذا العرف، ولكنه كان يريد تنفيذ سياسته بأكثر قدر من الهدوء، وبأقل التكاليف دون استنفار وإثارة القبائل عن طريق وسائل غير مباشرة، إذا أمكن ذلك، لذا لجأت الإدارة الاستعمارية إلى دفع إدارة الأملاك المخزنة (أملاك الدولة) إلى منازعة أصحاب الأرض وانتزاعها منهم وضمها إلى ما يسمى بأراضي الجيش، وكان الغرض من هذا الأسلوب السيطرة على الأرض وإعادة توزيعها على المستوطنين، ومن هذا يتضح إلى أي مدى لعبت قبائل المخزن [47] دورا في دعم الاستعمار الاستيطاني في بلادها. وكما حدث في تونس، استغلت الإدارة الاستعمارية جهل الفلاح بإجراءات التسجيل، أو عدم قدرته على

دفع مصاريف التسجيل، أو افتعال دعوى ضده، ثم الاستيلاء على الأرض، وبلغت هذه السياسة ذروتها في الثلاثينات من هذا القرن في المغرب الأقصى وربما كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية قد دفع إلى تلك السياسة وأدى إلى تصعيدها وتكثيفها إضافة إلى استخدام سلاح الديون والإقراض التي غرق بها الفلاحون إلى درجة عجزهم عن دفعها والوفاء بها ومصادرة الأرض مقابل ذلك، وكانت هذه الإجراءات تتم بتخطيط وكثافة وسرعة [48].

لقد عمل الاستعمار الاستيطاني على تدمير القاعدة الاقتصادية لجماهير الفلاحين المغربيين التي كانت تشكل حوالي 95 ٪ من مجموع السكان، ولقد كانت الإدارة الاستعمارية تعتقد أن هذا الأسلوب من أنجح الوسائل الهادفة إلى القضاء على التكوينات الاجتماعية التي كانت قائمة لتتمكن من تحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قاد إلى جر الفلاحين إلى العمل لصالح الاقتصاد الاستعماري، بعد فقدانهم الأرض التي كانوا يملكونها، وحتى البقية الباقية من ملكية الفلاحين. فقد تم تحديد الملكية بعدد قليل من الهكتارات، كما حدث بالجزائر، لتتم السيطرة وسحب الفائض من الأراضي الزراعية التي كانت ملكا للفلاحين لإعادة توزيعها على المستوطنين. وإذا كانت الإدارة الاستعمارية قد بدأت بالتغلغل الاقتصادي والسيطرة على الأرض سلمياً قبل الاحتلال وبعده، إلا أن أساليبها قد تطورت بعد أن تمكنت من البلاد ورتبت أمورها مع الدول الأوروبية الأخرى التي كانت لها امتيازات في مراكش، فلجأت إلى أسلوب الضغط ونهب الأرض قسراً بدءاً من الاستيلاء على الأملاك التي كانت تابعة للدولة ، ومن ثم زحفت نحو الأملاك الخاصة بالقبائل، وكان للسيطرة على الأرض الخصبة انعكاس سلبي على معيشة الشعب المغربي فقد أخذت وسائل العيش في ظل هذه السياسة تتقلص وتتضاءل بالنسبة للفلاحين المواطنين. لقد صغرت الأرض الزراعية التي كانت تزودهم بالمواد الغذائية، وقلت المراعي التي كانت مصدراً هاماً في حياتهم ورافق تطبيق هذه السياسة محاولة السلطات الاستعمارية الاعتماد على بعض شيوخ القبائل كعملاء لتنفيذ سياستها وإجراءاتها، ومنح هؤلاء وظائف إدارية ومساحات من الأرض وأصبحت لهم سلطات شبه مطلقة

في التعامل مع السكان، ولكنها سلطات لا تخرج عن حدود السياسة الاستعمارية وخدمة أهدافها مما أدى إلى تعسفهم واستغلالهم للمواطنين[49] وامتد تأثير هذه السياسة ليفقد الريف المغربي كما في الجزائر وتونس طاقته البشرية الإنتاجية عن طريق تجنيد أبناء. المواطنين في الجيوش الاستعمارية، ولذا تركت هذه السياسة آثاراً اجتماعية خطيرة كانت نتيجتها فقر وتخلف الشعب وهجرة عدد كبير من أبنائه وتفشي الأمراض، ولم تقف السياسة الاستعمارية عند حد معين بل كلما سنحت لها الفرصة، ركزت وزادت من الهجرة والسيطرة على الأرض وإفساح المجال أمام الاستيطان وشركاته الاحتكارية باستنزاف الاقتصاد من أجل إنعاش الاقتصاد الاستيطاني ومواجهة المشكلات التي تعترضه.

إن التحولات السلمية، التي حدثت في ظل السيطرة الاستعمارية في المرحلة الأولى، جاءت بفعل تغلغل النشاط التجاري الاستعماري وإقامة بعض المشاريع التي تخدم السياسة الاستعمارية، ثم أصبحت التحولات قسرية في المرحلة الثانية وعنيفة لعبت فيها مصادرة الأراضي ومنع تنقل القبائل بالاعتماد على قبائل المخزن دوراً أساسيا، وفي المرحلة الثالثة، كانت التحولات في الاقتصاد الاستيطاني الاستعماري أكثر عمقا وأدت إلى بورجوازية محلية مستفيدة من مغربة التجارة الاستعمارية.

و إذا كانت هذه الحوادث ظواهر سلبية بانعكاساتها على المواطنين، فان تطور هذه السياسة، نتيجة للصراع بين القوى الاستعمارية والسكان المحليين، رغم عدم تكافؤ الإمكانيات والوسائل بين الطرفين، قد أدى إلى نمو طبقة عاملة محلية من أبناء الفئات الشعبية، تأثرت بالسياسة الاستيطانية الاستعمارية، إضافة إلى أن تطور هذه الأوضاع أيضاً في هذه المرحلة في الربع الأول من القرن العشرين، قد أدى إلى نمو فئة المثقفين من أبناء الشعب [50] الذين أصبح لهم دور هام في تكوين القوى والتنظيمات السياسية، ومن ثم في كفاح الحركة الوطنية من أجل الاستقلال. أما النخبة التجارية المحلية فان دورها كان مذبذباً بين الاستفادة من السياسة الاستعمارية وبين دعم القوى الوطنية وأخيراً خشيت على امتيازاتها فسلكت سياسة غامضة، ولكنها على أي حال، عملت من أجل مصالحها بمهادنة الاستيطان الاستعماري والتعايش معه والتظاهر أحيانا بمواقف وطنية، وقد تكونت

هذه النخبة التجارية من الأسر الكبيرة التي حاولت أن تحافظ على مكاسبها وطموحها من أجل السلطة، فاندفعت أحيانا حين سمحت لها الظروف، إلى ركوب موجة النشاط السياسي.

وقد اختفت هذه النخبة التجارية في الجزائر، ولكنها استطاعت في كل من المغرب الأقصى وتونس، أن تبقى بفضل تراكم رأس المال والخبرة في بداية الأمر وأفادت من الهجرة الأجنبية نفسها بتأجير عقاراتها وبالارتباط بالتجارة الاستعمارية، وانتفعت كذلك من ظروف الحرب الأولى، ولكن الظروف لم تكن باستمرار لصالحها، فبدأت أوضاعها تسوء بعد اندلاع المقاومة المسلحة في مراكش ضد الوجود الاستعماري الفرنسي والأسباني وتحملها للضرائب الباهظة، ومهادنتها هذا الوجود الاستعماري دفاعا عن مصالحها [51] عرضها للصدام مع القوى الوطنية التي صنفتها على أنها قوى معادية للإرادة الشعبية.

وانكشفت هذه النخبة أمام الشعب ولم يعد أسلوبها المتذبذب صالحا للمرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، مرحلة الحسم في العلاقة بين الشعب ومستغليه عن طريق العنف المسلح، كما أن الوعي السياسي الذي بدأ يتبلور، في هذه المرحلة، لدى العناصر والقوى الوطنية بدأ يكشف الدور الحقيقي لهذه الفئة إضافة إلى أن هذه الطبقة الاقتصادية أصبحت مرغمة على تحديد موقفها الواضح من المقاومة المسلحة ولم تختر الوقوف إلى جانب المقاومة.

ومجمل القول، أن تحول الاقتصاد، في المغرب العربي، من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي إمبريالي، أدى إلى أن تكون هناك عمالة موسمية. وحافظ المستعمرون على هذا الطابع حتى لا تتوفر للطبقة العاملة ظروف الاستقرار بحيث يسمح هذا الوضع إلى قانون العرض والطلب الذي يؤدي بدوره إلى تدني الأجور، وقد عملت الإدارة الاستعمارية على ألا تكون الطبقة العاملة المغربية ماهرة ومؤهلة فنيا وغير متخصصة، بينما، في الجانب الآخر تمتع العمال الأجانب بتهيئة المناخ أمامهم ا للتأهيل الفني والتخصص، ومنحوا أجوراً عالية ونعموا بامتيازات لا ينعم ا بها العمال من أبناء المغرب، وطبقت التفرقة العنصرية بين المستوطنين والمواطنين. [52]

إن مرحلة العشرينات من القرن العشرين هامة في تاريخ المغرب العربي،

لأنها المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وقسمت على أثرها البلاد العربية بين الدول الاستعمارية ولأنها مرحلة ترتيب أوضاع القوى الاستعمارية في مستعمراتها ومرحلة المقاومة القبلية في كل من المغرب الأقصى وليبيا ومرحلة بدء تكوين القوى السياسية والأحزاب السياسية والوعي السياسي. لذا من الأهمية بمكان أن نتعرف على طبيعة الأوضاع الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال حرب الريف وبعدها. وهل كانت القضية الاقتصادية من ضمن الأسباب التي أدت إلى المقاومة المراكشية؟

للإجابة على هذا السؤال،لابد من إثارة النقاط التالية:-

أولا-صراع عبد الكريم الخطابي قائد المقاومة المراكشية مع قبائل المخزن: إن المقاومة المراكشية قد وصلت بتقييمها للأوضاع إلى أن قبائل المخزن قد وقفت موقفا معاديا للشعب بتعاونها مع القوى الاستعمارية، وجندت نفسها ضد القبائل التي اشتركت بالمقاومة، ومن هنا كانت المقاومة تحارب الاستعمار بكل ثقله العسكري والاستيطاني الفرنسي والأسباني وقواه وركائزه المحلية، وبخاصة قبائل المخزن، لذا كانت خطورة الدور الذي قامت به وحجم المسئولية التي اتطلعت بها وصعوبة النضال الذي خاضته.

ثانيا-إن حرب المقاومة المراكشية حرب ريفية وهذا يعني أن الفلاحين هم مادة الثورة الأساسية وبذلك لا يمكن أن يتحرك هؤلاء دون ظلم يقع عليهم، وأن الاستغلال الاستيطاني الرأسمالي قد وقع عليهم بالدرجة الأولى، وهم الضجة التي استهدفتها السياسية الاستعمارية، لذا لم يكن اشتراكهم ا بالمقاومة استجابة لنداء من قادة القبائل فحسب وإنما جاء لعدة أسباب ودوافع، أهمها انتزاع الأرض منهم واستغلالهم أبشع استغلال.

إن مرحلة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن كانت من الناحية الاقتصادية هامة بالنسبة للدول الاستعمارية الغربية لتضميد جراحها بعد الحرب الأولى ولمواجهة المشكلات المستعصية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، ولذلك هدفت السياسة الاستعمارية في هذا البلد إلى تموين فرنسا بالقمح والمواد الغذائية.

إن الريف يعني اقتصاد المواد الغذائية، واستغلال هذا الاقتصاد بشكل متطرف لصالح القوى الاستعمارية يؤدي إلى إفقار الفلاحين المنتجين ويجعلهم مؤهلين لتلبية نداء المقاومة، ومن هنا تمكن عبد الكريم الخطابي

من تحريك القبائل بهذه القوة والحجم في مقاومة ضارية ومؤثرة. وهكذا كان تحرك الريف رد فعل دفاعيا بعد أن أدت السياسة الاستعمارية إلى تدمير القوى الإنتاجية المحلية وتخريب العلاقات الاجتماعية التقليدية[53].

وكان الاستعمار الاستيطاني يؤكد وضعا جديدا يقوم على اقتصاد رأسمالي لا يخدم، بأي حال، السكان المحليين، وبعد تحالف الفرنسيين والأسبان ضد المقاومة في منتصف العشرينات قويت ثقة الفرنسيين في المستعمرة وبالأوضاع الاقتصادية التي أوجدوها وبمستقبلها، ولكنه في الجانب الآخر، كان من شان هذا الوضع الاقتصادي أن يزيد من ثورة الشعب ومن مقاومة الوجود الأجنبي [54] ولم يكن من السهل على الفلاح المستقر في أرضه أن يفقدها ولا يثور، وليس سهلا على البدو عندما تصادر أرض المراعي وضيق عليهم فرص العيش وتهدد حياتهم ألا يثوروا ولكن يبقى عامل هام في ثورة الريف المراكشي وهو وجود القيادة الواعية التي استوعبت الظروف القائمة وكان عندها من بعد النظر ما جعلها تواصل الكفاح المسلح ولا تسمح بالتخاذل أو الخرق الذي قد يحدثه الاستعمار في صفوفها.

وكانت قيادة عبد الكريم الخطابي تدرك تماما هذه الأمور، ولكن من الأهمية بمكان أخذ الإمكانيات المتوفرة لكلا الجانبين بعين الاعتبار، وكانت دون أدنى شك غير متكافئة من جميع النواحي، ولذا هزمت المقاومة، ولكنها بعد أن بذرت بذور الوطنية، وبعد أن أرست الأسس لحركة وطنية لعبت دوراً هاماً في مستقبل هذا البلد فيما بعد.

إن السياسة الاستعمارية الاستيطانية قد دفعت القبائل إلى بيع أراضيها، لأنها ستفقدها بثمن بخس أو بدون ثمن، وتمكن بعض المستوطنين من تعمير أراض جماعية وحرم على المواطنين استخدام الأطلس الأوسط للرعي، وأدت سياسة سيطرة قبائل المخزن إلى احتكار الأعيان للأرض سواء من القبائل البربرية الجنوبية أو من غيرها، ونتج عن ذلك سهولة انتزاع الأرض من الفلاحين تاركين لهم الخيار بين الفقر أو النزوح والهجرة. إن الثقل البشري للمستوطنين أصبح بمرور الوقت يشكل خطراً حقيقياً على الوضع الاقتصادي وعلى معيشة الناس وعلى شخصية المنطقة ومستقبلها، ولقد كانت الإحصائية بعدد المستوطنين في المغرب الأقصى عام 1946- 1947تشير

إلى ذلك الخطر عندما بلغ عددهم-000 , 325 مستوطن من بين عدد السكان الذي كان-000 , 505 , 8 نسمة[55] .

لقد بلغ الاستغلال حداً كبيراً، في الوقت الذي كانت فيه الثورة الفرنسية، قد أفادت مختلف فئات المجتمع الفرنسي الاجتماعية في الريف الفرنسي من الثورة الزراعية بعد القضاء على الإقطاع الذي كانت ممارساته الدافع الأساسي للثورة [56] ولكن فرنسا ذات المبادئ الإنسانية السامية التي حملتها ثورتها عام 1789 أصبحت تمارس في القرن التاسع عشر والقرن العشرين سياسة معاكسة تماماً لتلك المبادئ، وتمارس أبشع أنواع الاستغلال وانتزاع حقوق الآخرين في ريف المغرب العربي.

السنة	العدد	نسبة الفرنسيين إلى الأوروبيين الآخرين
1926	104و712	%72
1931	172و481	%74
1936	202و500	%75 [58]

وبتحليل هذا الجدول تتضح لنا الحقائق التالية:

أولاً: أن العسكريين الفرنسيين لا يدخلون ضمن هذه الأعداد وأعدادهم كانت مقاربة لأعداد المدنيين أو أقل منها قليلا.

ثانياً. أن فرنسا تحتفظ دائماً بغلبة العنصر الفرنسي في المناطق التي تقع تحت نفوذها، ولا تسمح بأي حال من الأحوال بزيادة في الجنسيات الأخرى تفوق جاليتها ومستوطنيها، ولذا كانت نسبة المستوطنين الأوروبيين الآخرين لا تتجاوز الربع تقريباً.

ثالثاً: في فترة عشر سنوات فقط ارتفع عدد المستوطنين الأوربيين في المغرب الأقصى إلى الضعف تقريباً، وهذا دليل على أن السياسة الاستيطانية قد نشطت في هذه الفترة. ولا شك في أن للأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في نهاية العشرينات كان لها تأثيرها

إضافة إلى العوامل السياسية الأخرى وفشل المقاومة المراكشية، حيث شجعت المستوطنين على الاستقرار والاستثمار في الوقت الذي كان تصاعدها في بداية العشرينات يهدد وجودها ومصالحها.

ونتيجة لهذه الهجرة الأوروبية الكبيرة فقد المغرب توازنه السكاني، وأفرغت البادية من سكانها بانتزاع أرضها واضطرارها إلى الهجرة، وازدحمت المدن بالعاطلين عن العمل، وتوفرت الطاقة العمالية للاقتصاد الفرنسي بهجرة أبناء المغرب إلى فرنسا بحثاً عن عمل. وتضخمت المدن المغربية نتيجة هجرة أبناء الريف إليها وكان هؤلاء المهاجرون من مختلف الفئات الاجتماعية وأغلبهم من الفلاحين الذين سحقهم الاقتصاد الاستيطاني والوجود الاستعماري. كل هذه الأوضاع غير الطبيعية قد خلقت طبقة عمالية مغربية أثارت مخاوف المستعمرين والمستوطنين حيث لعبت دورا هاما في نمو وتطور الحركة الوطنية المغربية [59].

وعندما تعرف أن عدد المستوطنين في المغرب قد ارتفع من 550 , 51 في عام 1912 إلى 000 , 360 عام 1952، وأن مجموع المساحات التي انتزعت من المواطنين عام 1913 كانت 000 , 100 هكتار وأصبحت في عام 1956 أكثر من 000 , 100 , اهكتار [60] نرى مدى الخراب والدمار الذي أصاب الشعب في المغرب الأقصى كما أصاب إخوة له في تونس والجزائر. إن تخريب الاقتصاد في المغرب كانت نتائجه سلبية على المواطن، فقد اتبعت سياسة التهدئة لتمكين الاستيطان من الأرض، وزحف المستوطنون وسيطروا على اقتصاد، البلاد، وتحكمت مصلحة الضرائب بمصير الشعب في الوقت الذي كانت تدعم المستوطنين، كما لعبت قبائل المخزن دوراً في مساعدة السلطات الاستعمارية، يضاف إلى ذلك عدم الاهتمام بمصالح الفلاحين المغاربة ومصيرهم في السياسة الزراعية الاستيطانية القائمة على خدمة مصالح المستوطن والدولة المستعمرة.

ولم يكتف الاستيطان بنهب الأرض الصالحة للزراعة بل كان الفلاحون المغاربة فريسة للمرابين الإقطاعيين ولبورجوازية المدن عن طريق القروض التي يقدمونها لتسديدها في موسم الحصاد بفائدة تصل إلى 50 ٪، وعندما لا يتمكنون من تسديدها يتم الاستيلاء على الأرض إضافة إلى ما كان يمارسه تجار المواد الغذائية ببيع بعض المواد بأسعار مرتفعة ترهق الفلاح الذي أصبح في الوضع الاستعماري غير قادر على توفير الحد الأدنى لمعيشته ومعيشة عائلته [61] إضافة إلى ما كان يتعرض له الفلاح وزراعته من كوارث طبيعية كما حدث في فيضانات عام 1927 وانتشار الأوبئة بعدها

مثل التيفوس وحمى المستنقعات، فانخفضت القوة العاملة بسببها وأدى ذلك كله إلى انتشار المجاعة عام 1928 ثم تلتها انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية حيث جند الاقتصاد المغربي بأقصى طاقته لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تواجه فرنسا وبخاصة في المواد الغذائية، فأدى إلى أن يعم الفقر والخراب وأصابت المجاعة ما يقرب من مليون من أبناء المغرب وتبعتها، هجرة أعداد كبيرة من المواطنين إلى المدن وإلى خارج البلاد[62]. والجدول التالي يوضح أعداد المستوطنين في المغرب وأعداد أبناء المغرب في الدول الغربية.

تطور عدد المستوطنين الفرنسيين في المغرب الأقصى

السنة	العدد
1921	51.550
1926	74.558
1931	127.177
1936	152.084
1947	266.133
1952	360.000

توزيع عدد الجالية المغربية في الدول الأوروبية حتى نهاية عام 1977

الدولة	عدد الجالية المغربية		
فرنسا	370.000	عامل	
بلجيكا	60.000	عامل	
هولندا	45.000	عامل	
أسبانيا	50.000	عامل	
ألمانيا الغربية	25.000	عامل	
جبل طارق	3.000	عامل	
المجموع	553.000	عامل	(63)

ويلاحظ في هذه الإحصائيات أن عدد المهاجرين المغاربة في فرنسا يقارب عدد المستوطنين الفرنسيين في المغرب، ولكن الفارق أن المستوطنين يملكون الأرض والاقتصاد، وأن المغاربة يعملون بأجر، وتمارس ضدهم التفرقة العنصرية. كما يلاحظ أيضا أن فرنسا هي أهم مستخدم لليد العاملة المغربية فقد بلغت نسبة العاملين فيها من أبناء المغرب الأقصى، كما هو واضح أكثر من 62 ٪ من عددهم في الدول الغربية.

هذه صورة الأوضاع الاقتصادية في المغرب الأقصى ودور الاستيطان الفرنسي فيها وهي في جوهرها لا تختلف كثيرا عن المناطق الأخرى من المغرب العربي التي وقعت تحت السيطرة الغربية وطبقت فيها نفس السياسة الاستعمارية الرأسمالية.

الاستيطان في موريتانيا

قد يتساءل البعض عن أن الدراسة لم تشر إلى موريتانيا وهل تأثرت بالاستيطان الأوروبي؟ في الحقيقة كان الفرنسيون لا يفكرون في احتلال موريتانيا لاعتقادهم أن هذه الصحراء التي تقع شمال السنغال فقيرة، وأن نفقات الاحتلال لا تساوي هذا الإقليم الفقير، كما إن التجار الفرنسيين العاملين في السنغال كان لهم دور في عدم احتلال موريتانيا، وكانوا يفضلون بقاءها بعيدة عن السلطة الفرنسية ليحتكروا تجارة الصمغ ويحددوا سعره دون تدخل الدولة، وعارضت وزارة الخارجية الفرنسية الاحتلال لاعتبارات سياسية لأنها لم تجد أن ضم موريتانيا يساوي غضب الإنجليز والألمان والأسبان الذين كانوا يطالبون بحقوق في المغرب في منطقة غير محددة، كانت تشمل موريتانيا، لذا كانت موريتانيا تابعة للاستعمار الفرنسي وتدار من السنغال، ولكن فرنسا اقتنعت بالاحتلال عام 1902 وتمت السيطرة عليها عسكريا قبل الحرب العالمية الأولى [64]. ولم يتجه إليها المستوطنون الفرنسيون والأوربيون لفقرها ما عدا تجارة الصمغ التي كان يسيطر عليها التجار الغربيون دون الحاجة إلى وجود أعداد من المستوطنين في هذه الصحراء.

ويبدو أن الهدف الاقتصادي مرتبط بالهدف السياسي بشكل عضوي، ذلك أن فقر موريتانيا لم يشجع المستوطنين الأوروبيين على التوجه إليها،

ونتيجة لذلك لم يكن أيضاً لفرنسا هدف سياسي بضمها أو دمجها عن طريق وجود استيطاني مكثف شأنه شأن المناطق الأخرى في المغرب العربي، إضافة إلى أن سياسة فرنسا، في ذلك الوقت، كانت ترى أن موريتانيا جزء من المغرب الأقصى وامتداد له، أن هيمنتها على المغرب عسكرياً وسياسياً تعني تبعية موريتانيا لها، وأن المصالح الاقتصادية للمستوطنين الفرنسيين في موريتانيا، وهي محدودة، يمكن تحقيقها عن طريق المغرب. وللاستيطان شروط موضوعية، فالمستوطنون الأوروبيون لا يتجهون إلى منطقة لاستيطانها إلا وهم يعرفون حق المعرفة أن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في تلك المنطقة هامة وحيوية تستحق التوجه إليها، أما الغرض السياسي وحده فلا يكفي لتطبيق سياسة الاستيطان.

4- الاستيطان الإيطالي في ليبيا

بعد احتلال إيطاليا لليبيا عام 1911 بدأ زحف المهاجرين المستوطنين الإيطاليين والأوربيين إليها بكثافة وسيطروا على مواردها وواحاتها ومناطقها الزراعية. وتكمن خطورة الهجرة إلى ليبيا في أنها قليلة السكان، فلم يكن عدد سكانها يتجاوز المليون، وربما أقل من ذلك، مما جعل للثقل السكاني الأوروبي المهاجر تأثيراً فيها.

لقد احتكر المستوطنون الأوروبيون واليهود النشاط التجاري في البلاد عن طريق شركات ووكالات تجارية، وعندما تحولت التجارة عن طريقها الصحراوي إلى مدن غرب أفريقيا وموانئها، تأثر السكان ومراكزهم التجارية كثيرا إلى درجة الانهيار الاقتصادي الذي فسح المجال أمام دخول رأس المال والاستثمار الأجنبي المدعم بالاحتلال للتحكم والسيطرة على اقتصاد البلاد [65]. وأصبحت ليبيا شأنها شأن المناطق الأخرى من المغرب العربي مجالا خصبا للرأسمالية الغربية وميدانا يستقبل المهاجرين والمستوطنين الإيطاليين وغيرهم من الأوروبيين تحت حماية سلطات الاحتلال الإيطالي ودعمها المادي والمعنوي وكان هؤلاء المستوطنون يحصلون على هذا الدعم وهذه الحماية مقابل مساندة الاحتلال سياسيا واقتصاديا، فقد كان لهم دور هام في تثبيت الوجود الأجنبي وتغذيته ودعمه طوال فترة تواجده في المنطقة.

بعد احتلال إيطاليا لليبيا بثلاث سنوات أي في عام 1914 أصدرت سلطات الاحتلال مرسوماً خاصاً بالأراضي الزراعية يسمح للسلطات الاستعمارية بمنح الأراضي الأميرية للإيطاليين الذين يرغبون في الحصول عليها واستثمارها. وهذا المرسوم له دلالات عدة في هذا الوقت وهذه الظروف، وأول هذه الدلالات أنه جاء بعد تثبيت الاحتلال الإيطالي بفترة وجيزة، وانه بدأ بالأراضي الأميرية، وهذه السياسة تتوافق مع السياسة الفرنسية في المناطق الأخرى من المغرب العربي، ومن ثم جاء هذا التشريع في عام 1914، العام الذي بدأت فيه الحرب العالمية الأولى، وبدأت فيه المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي، وفي عام 1919 جربت أول محاولة بشأن الامتيازات الزراعية التي تمنح لفترة محددة بموجب مرسوم آخر صدر بهذا الخصوص. ويقضي هذا المرسوم بأن يدفع المستوطن الإيطالي أقساطاً سنوية لمدة-90 سنة-على أن تعود الأرض موضوع الامتياز إلى الدولة في نهاية المدة [66]. ونلاحظ هنا أيضا أن هذا المرسوم جاء بعد الحرب العالمية الأولى وبعد تصاعد المقاومة الليبية ضد الاحتلال.

وفي فبراير عام 1923 صدر مرسوم ثالث يقضي بتملك الدولة لجميع الأراضي البور في طرابلس من البحر حتى الجبل، ونتيجة لهذا المرسوم تملكت السلطات الاستعمارية مساحات من الأرض بلغت مائة ألف هكتار صودر بعضها من السكان المحليين، ومنحت إلى أصحاب الامتياز من المستوطنين الذين يملكون رؤوس الأموال، ونظم المرسوم العلاقة بين الدولة والأشخاص أو الشركات التي منحت هذه الأراضي الزراعية بحيث يلتزم صاحب الامتياز بالعمل على تنمية الأراضي التي خصصت له خلال مدة معينة. وكان لصندوق الادخار الذي تأسس بعد صدور المراسيم دور في تنظيم الإقراض للمستوطنين [67].

إن الملفت للنظر أن هذا المرسوم الثالث قد صدر في نفس العام الذي بدأ فيه الخلاف بين أطراف المقاومة الليبية أي العام الذي تخاذل فيه السنوسيون، وتخلوا عن الكفاح المسلح، بينما واصل عمر المختار قيادة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإيطالي، واتفق هذا المرسوم مع بداية تسلم الفاشيين الحكم في إيطاليا بزعامة موسوليني.

لقد تميزت هذه السياسة بسيطرة القطاع الخاص الإيطالي وأدت إلى

تكوين الإقطاعيات الكبيرة التي كان الشخص الواحد يملك منها آلاف الهكتارات.

كانت خطة الإيطاليين الاستيطانية تقضي أولا بالاستيلاء على الأراضي القريبة من المدن ثم بدأ الامتداد والتوسع في هذه السياسة إلى المناطق الأخرى الصالحة للزراعة.(68)

واتبعت إيطاليا سياسة نزع ملكية كل من يتعاون مع المقاومة، وهذا هو السبب الذي يفسر لنا تخاذل السنوسيين عن الاستمرار في المقاومة، لأن هذه الأسرة بحكم كونها في الأساس حركة دينية، كان الوقف يكرس لزعماء الطريقة السنوسية، ويتحول إلى وقف أهلي وملك لشخص من الأسرة، ومن هنا تكونت إقطاعيات الأسرة السنوسية قبل الاستعمار، وبلغت أكثر من مائتي ألف هكتار من الأرض الصالحة للزراعة، وهذا الوضع أدى بالسنوسيين إلى مهادنة الإيطاليين وعقد الاتفاقات معهم حرصاً على إبقاء أملاكهم، في اتفاقيتي عكرمة والرجمة بين السنوسيين والإيطاليين، ولقد وجد الإيطاليون أن خير وسيلة للقضاء على المقاومة هو تدمير الحركة السنوسية وجرها إلى الابتعاد عن الكفاح المسلح لان السلطات الاستعمارية تدرك مدى تأثير الحركة السنوسية دينياً في هذا المجتمع في ذلك الوقت، وقد بلغت أساليب إيطاليا التخريبية هذه إلى درجة أنها كانت تدفع مرتبات العاملين بالزوايا السنوسية التي ألغتها عام 1930 بعد تحقيق الغرض منها.(69)

وفي هذا العام أدركت إيطاليا أنها تمكنت من القضاء على المقاومة وأن توقفها بات وشيكا، وتحقق الغرض بتخلي السنوسيين عن المقاومة، لأن تبعيتهم المباشرة أو غير المباشرة للاحتلال تعني ضعفاً للمقاومة ومن ثم السماح بالقضاء عليها.

وكانت الثلاثينات من هذا القرن العشرين سنوات تركز الاستيطان وكثافة الهجرة ونهب الأراضي في ليبيا وهذه ظاهرة عامة اشترك فيها الاستعمار الفرنسي والإيطالي في المناطق التي كان يحتلها من المغرب العربي، ولذلك عدة أسباب:

أولاً: القضاء على المقاومة المراكشية 1930 والليبية 1932.

ثانياً: الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الدول الغربية دفعتها إلى استغلال المناطق التي تقع تحت سيطرتها بأقصى درجات الاستغلال عن

طريق الاستيطان.

ثالثاً: إن هذه السنوات هي سنوات الحرب الباردة التي تحولت في نهاية العقد إلى حرب عالمية ساخنة، دفعت تلك الدول إلى التشبث بمناطق النفوذ وتكثيف الهجرة لتساعدها في حالة الحرب اقتصادياً وعسكريا.

رابعاً. كانت الأوضاع في هذه الفترة تسمح بمثل هذه السياسة وهذا الاستغلال، لأن نشاط القوى الوطنية في المغرب العربي تحول من العمل العسكري إلى العمل السياسي، ولهذا لا يوجد خطر مباشر من هذا الأسلوب، ولذا كان ترويض هذا العمل وتبعيته لبعض القوى اكثر من أسلوب العنف المسلح.

خامساً. إن سياسة الحزب الفاشي في إيطاليا في نهاية العشرينات كانت سياسة الاقتصاد الموجه، وتطلبت التركيز على التهجير وكان ذلك واضحاً في مرسوم 1928 الذي ينص على (حق الدولة الإيطالية في نقل السكان إلى المقاطعات الإيطالية (المناطق المستعمرة) الخالية وكانت الهجرة جماعية وقد بلغ معدل المهاجرين سنوياً إلى ليبيا حوالي 20,000 مهاجر، وبلغ عدد المستوطنين الإيطاليين في ليبيا عام 1939أكثر من مائة ألف مستوطن، وهذا العدد كبير ومؤثر إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة عدد سكان ليبيا الذين كان يتناقص عددهم بسبب الطرد من أرضهم واضطرارهم إلى الهجرة، وزيادة عدد الوفيات فيما بينهم بسبب الفقر وعدم وجود الخدمات الصحية الضرورية. فهذه الزيادة في عدد المستوطنين كان يقابلها نقص في عدد سكان ليبيا، حيث بلغ عدد سكان ليبيا قبيل قيام الحرب العالمية الثانية حوالي ثلاثة أرباع المليون [70].

ويمتاز الاستيطان الإيطالي بظاهرة جديدة، فعندما بدأت سياسة الاستعمار الاستيطاني كانت الإجراءات الرسمية تلزم أصحاب الامتيازات الرأسماليين الإيطاليين بإدخال عدد من العائلات الإيطالية من المزارعين إلى ليبيا والتعهد بتشغيلهم بموجب عقود مشاركة تبرم فيما بينهم بموافقة السلطات الاستعمارية، ونتيجة لذلك أبرمت العديد من العقود بين أصحاب الامتياز (الشركات بصورة خاصة) وبين العائلات القادمة من إيطاليا وكان يحق لرئيس أو رب العائلة أن يمتلك جزءاً من الأرض الزراعية التي يسهم في تنميتها، وهذه السياسة كانت تدعمها الشركات الرأسمالية [71] عن

طريق الإنفاق على الهجرة وعلى التسليف الزراعي. وتحقيقاً لهذه السياسة فقد تم نقل وتثبيت (2031) عائلة إيطالية في الفترة ما بين 1934- 1937 وبلغت الإعانات الحكومية لها 62 مليون ليرة إيطالية وبلغت مساحة الأراضي التي خصصت للقطاع الخاص 326 و 838 هكتاراً.

ولقد كانت سياسة إيطاليا في الثلاثينات تهدف إلى نقل ثلاثمائة ألف مستوطن إيطالي إلى ليبيا [72] ولكن الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا فيها عاقت خططها وقضت عليها، وذلك لا يعني انتهاء الوجود الأجنبي والاستيطاني في ليبيا.

لقد مرت سياسة الاستيطان بعدة مراحل من مسح كامل للأرض والوضع الاجتماعي، والاستيلاء على الأرض الصالحة للزراعة وإعدادها ثم تقسيمها على المؤسسات والشركات الرأسمالية والإيطالية،. ثم توطين العائلات الإيطالية فيها بدعم من السلطات الإيطالية مادياً ومعنوياً. وأدى توطين العائلات الإيطالية في ليبيا وانتزاع الأرض الزراعية إلى ترحيل الليبيين طوعا وكرهاً إلى المناطق الداخلية الصحراوية الأقل خصوبة، ولعب فرع بنك روما في طرابلس وبنك إيطاليا وصندوق الادخار دوراً هاماً في إقراض المستوطنين ومساعدتهم على الاستقرار والبقاء والإنتاج.

وعندما استقلت ليبيا سياسياً سنة 1951 بدعم من الإنجليز وتسليم السلطة للسنوسيين كان حوالي 80 ٪ من السكان يعيشون على الزراعة والرعي اللذين يعتمدان أساساً على الأمطار، وعندما ظهر النفط عام 1955 وأصبحت ليبيا مصدرة له عملت الشركات الأجنبية على احتكاره في الخمسينات والستينات مما أدى إلى عدم المساهمة بشكل إيجابي في تنمية البلاد تنمية حقيقية آنذاك. [73] وحتى في فترة الاستقلال استمر تأثير المستوطنين الإيطاليين وغيرهم في ليبيا اقتصاديا وسياسيا.

الحواشي

(1) تنقسم أنواع الملكية إلى «الملك» وهي الملكية الخاصة بالأراضي. و«المخزن» وهي ممتلكات قبائل المخزن التي تعاونت مع السلطات الاستعمارية، والممتلكات الجماعية أو «العرش» وهي ممتلكات جماعية للقبائل من أجل الرعي، أما ممتلكات «الحبوس» فهي ممتلكات دينية تابعة للأوقاف.

(*2) AG William, Britain and France in the Middle East and North America)

(3) د. صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة، 1980، ص 139- 138.

(4) د. عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، الجزائر 1979 ترجمة نخبة من الأساتذة ص 88- 90.

انظر أيضا: سمير أمين، ترجمة كميل ق. داغر، الغرب العري الحديث، بيروت 1980 ص 88- 89.

انظر أيضا: المنور مروش، أصول الطبقة العاملة في الجزائر، دراسات عن الطبقة العاملة في الوطن العربي، بحوث الندوة الأولى للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، ديسمبر 1978، العدد 2 ديسمبر 1979، الجزائر ص 3 منظمة العمل العربية.

(5) د. تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر 1975، ص 86- 83.

(6) إن صدور هذا المرسوم جاء في الوقت الذي بدت فيه هزيمة المقاومة الجزائرية وشيكة وكان هذا الإجراء انتقاما من القبائل التي اشتركت بالمقاومة.

(7) د. صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 135.

(8) د. مغنية الأزرق، المصدر السابق، ص 52- 53.

(9) لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة انظر مغنية الأزرق، المصدر السابق ص 52- 55.

(10) د. صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 143.

وانظر أيضا، د. عبد اللطيف بن أشنهو المصدر السابق ص 90-88.

(11) د. صلاح العقاد، المصدر السابق ص 157- 149.

وانظر أيضا: سمير أمين، ترجمة كميل ق. داغر، المغرب العربي الحديث المصدر السابق ص127- 124 وانظر أيضا:. Ann Williams,p.cit.p.wl .)

(12)مغنية الأزرق، المصدر السابق ص 56- 57.

(13) الدكتور عبد الله العروي، المغرب العربي-محاولة في التركيب. ترجمة د. ذوقان ترقوط، بيروت 1977، ص329.

(14) الخماس هو الفلاح الذي يأخذ خمس إنتاج الأرض التي كان يقوم بفلاحتها وكان هذا عرفا سائدا في معظم البلاد العربية في العهد الاستعماري والإقطاعي ولا يزال في بعضها إلى اليوم. ولو اعتبرنا أن ملكية الفلاح كانت في حدود خمسة هكتارات فذلك يعني تضرر مائة ألف فلاح، وان متوسط عدد أفراد عائلة الفلاح سبعة، فان ذلك يعني حرمان سبعمائة وخمسين ألفا من المواطنين.

(15) تدهورت عادة خزن الحبوب لدى القبائل بسبب تصدير القمح على نطاق واسع إلى السوق

الفرنسية خاصة أثناء الحروب مما أدى إلى بيع المحاصيل قبل الحصاد وحتى صوف الماشية قبل الجز.

(16) معنية الأزرق، المصدر السابق، ص 58- 59. انظر أيضا: المنور مروش (أصول الطبقة العاملة في الجزائر» المصدر السابق ص 2.

(17) دكتور صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 148

(18) الدكتور عبد الله العروي، تاريخ المغرب العربي محاولة في التركيب، المصدر السابق، ص 355- 353 , 333- 329

انظر أيضا دكتور صلاح العقاد، المصدر السابق، ص 171- 157.

(19) الدكتور تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر، المصدر السابق، ص 91-90

(20) كان الريف الذي يشكل قوة الإنتاج الحقيقية ومركز الثقل السكاني أكثر من عانى من الاستيطان الاستعماري، ولذلك كان رد فعله عنيفا عن طريق الثورات والتمردات المسلحة التي قامت بها القبائل، ولم يكن الدافع الاقتصادي هو الوحيد وراء هذه الثورات، فهناك أسباب أخرى عديدة إلا أن انتزاع الأرض من الفلاح كان المحرك الأساسي لثورته.

(21) شارل أندري جوليان، ترجمة المنجى سليم، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، إفريقيا الشمالية تسير، تونس، 1976، ص 60.

(22) د. عبد اللطيف بن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، المصدر السابق، ص 94- 93.

(23) اتجهت هجرة الجزائريين إلى فرنسا والمغرب الأقصى وسوريا، ويبدو أن السبب في التوجه إلى المغرب الأقصى وسوريا، أن البلدين كانا يقعان تحت سيطرة فرنسا خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين.

(24) د. عبد القادر جغلول، ترجمة فيصل عباس، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية ص 150، بيروت1981.

(25) سمير أمين، تاريخ العرب الحديث، المصدر السابق، ص 40- 50.

(26) د.عبدا لقادر جغلول، الم صدر السابق، ص 150- 151.

(27) بلنش ج. ل، مناهضة الفاشية والنضالات العمالية في الجزائر12 فبراير1934، ندوة منظمة العمل العربية بالجزائر، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، ص 1 ورقة قدمت في الندوة، نوفمبر 1979.

(28) أفا بريستا، الدور الثوري للعامل الزراعي والفلاح بدون أرض، ندوة منظمة العمل العربية بالجزائر، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، ورقة قدمت في الندوة، ص 3، نوفمبر 1979.

(29) جوان جليبي، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، مراجعة راشد البراوي، ثورة الجزائر، نيويورك 1960، طبعت الترجمة في مصر ص 49.

(30) مغنية الأزرق، المصدر السابق ص 60.

(31) المصدر السابق، 65- 63.

(32) دكتور صلاح العقاد، المصدر السابق ص 153- 157.

(33) الإدماج: في يوليو عام 1834 صدر مرسوم ملكي فرنسي يعلن أن الجزائر من (ممتلكات فرنسا الإفريقية) وينظم الحكم العسكري فيها، وفي مارس عام 1848 صدر قانون ضم الجزائر

إلى فرنسا واعتبرها جزءا من الأراضي الفرنسية، وبعدها بدأت سياسة دمج الجزائر بفرنسا وكان الاستيطان الركيزة الأساسية في هذه السياسة.

(34) د. صلاح العقاد، المصدر السابق ص 198- 197.

(35) بعد توحيد إيطاليا في نهاية الستينات من القرن التاسع عشر، بدأت تتطلع إلى الميدان الاستعماري وكانت تطمح بالسيطرة على تونس وليبيا ولذا بدأت هجرة الإيطاليين إلى تونس بكثافة، وكانت نسبتهم تفوق الفرنسيين عندما احتلتها فرنسا عام 1881.

(36) د. صلاح العقاد المصدر السابق، ص 201- 198.

انظر أيضا: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم موسكو، بدون تاريخ، ص 336.

(37) لوتسكي، المصدر السابق، ص 337.

(38) لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة انظر: جورجيت عطية إبراهيم (حركة النقابات) التونسية عبر التاريخ الوطني، مجلة «دراسات عربية»س، العدد 8، السنة السادسة عشر، حزيران- يونيو، 1980، بيروت، ص 48- 47.

(39) نفس المصدر، ص 339- 338.

(40) لوتسكي، المصدر السابق، ص 340- 339.

(41) شارل أندري جوليان، أفريقيا الشمالية تسير، تونس 1976، ترجمة المنجي سليم وآخرين ص 75.

(42) لوتسكي، المصدر السابق، ص 340.

(43) عبد الحميد الأرقشي، حركة محمد علي النقابية في تونس وأبعادها الحقيقية، ندوة منظمة العمل العربية بالجرائر، للعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل بالجزائر ص 3- 4 (ورقة قدمت للندوة) نوفمبر 1979.

(44) الدكتور صلاح العقاد، المغرب العربي، المصدر السابق ص 98. انظر شارل أندري جوليا نجولتا نقيا الشمالية تسير، المصدر السابق، ص 78.

(45) الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، تونس بدون تاريخ، ص 31. أنظر أيضا: د. عبد المالك التميمي اليهود والصهيونية في المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت، المجلد الأول العدد الرابع، خريف 1981 ص 0 2 1- 152.

(46) سمير أمين، المصدر السابق ص 94. وللمزيد من المعلومات حول هذا الوضع الاجتماعي انظر نفس المصدر من ص94- 106.

(47) قبائل المخزن: هي القبائل التي تحالفت وتعاونت مع الاستعمار في منطقة المغرب العربي،ج مقابل بعض الامتيازات المادية التي كانت تحصل عليها، وكانت أداة في يد القوى الاستعمارية ضد القبائل المناوئة للسياسة الاستيطانية الاستعمارية، وكانت تكافأ على جهودها بمنحها الأرض والأمن والمشاركة في الامتيازات لكن شرط تأدية مهمتها وتبعيتها للإدارة الاستعمارية.

(48) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة بالوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، الدار البيضاء، إبريل 1976، المغرب الأقصى ص 98- 99.

(49) عبد الله البار ودي، المغرب الإمبريالية والهجرة، بيروت 1979ص 45- 48.

(50) منظمة 23 مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي، دارابن خلدون، بيروت (بدون تاريخ) التقرير الأيديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب.

(51) الدكتور عبد الله العروي، المغرب العربي محاولة في التركيب، المصدر السابق ص 325-32.

(52) الأستاذ عبد المنعم الغزالي، الثقافة العمالية ودورها في التوعية الوطنية والقومية المعهد العربي للناقة العمالية وبحوث العمل، بغداد 1978 ص 33.
(53) جان بيرك، شارل لأندريه جوليان، مهدي العلوي، عبد الله العروي وآخرون. الخطابي وجمهورية الريف، نقل إلى العربية بإشراف صالح بشير، بيروت ص 421- 313.
(54) عبد الكريم غلاب تاريخ الحركة الوطنية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، المصدر السابق، الجزء الأول، الدار البيضاء-1976 ص 31.
(55) شار ل اندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير، المصدر السابق ص 78
(56) البير سربول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسى، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة، 1982، ص 540.
(57) كانت جنسيات المستوطنين الأوروبيين في المغرب الأقصى هي:-الفرنسية، الأسبانية، الإيطالية، البرتغالية، البريطانية، السويسرية.
(58) أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب1919- 1939، بيروت 1980،ص 65.
(59) المصدر السابق، 67, 68, 70.
(60) عبد الله البارودي، المغرب الإمبريالية والهجرة، المصدر السابق، ص45, 48.
(61) احمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب، المصدر السابق ص 49-
(62) المصدر نفسه، ص 60.
(63) عبدالله البارودي المغرب الامبرالية والهجرة، المصدر السابق، ص30-43.
(64) إشراف الأستاذ الدكتور/ نصر السيد نصر، تأليف مجموعة من الأساتذة، جامعة الدول العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحة شاملة. 1980، ص 42- 43، القاهرة.
(65) دكتور رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي، 1972، ص 17- 22.
(66) الدكتور محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي ليبيا-تونس 1976 ص 68.
(67) الدكتور محمد مصطفى الشركسي، المصدر السابق ص 69.
(68) الدكتور محمد مصطفى الشركسي، المصدر السابق، ص 91- 93.
(69) الدكتور صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، 1970ص41- 42 معهد البحوث والدراسات العربية-جامعة الدول العربية.
(70) الدكتور صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، المصدر السابق، ص 45. وانظر أيضاً: الدكتور محمد مصطفى الشركسي، المصدر السابق ص 70.
(71) أهم المؤسسات والشركات الرأسمالية التي كانت عاملة في هذا المجال في ليبيا هي:- مؤسسة التبغ الإيطالية، ومؤسسة تعمير برقة، ويمكن القول أن هذه المؤسسات وأمثالها كانت شبه حكومية، وتلقى الدعم المادي والمعنوي من الحكومة الإيطالية.
(72) الدكتور محمد مصطفى الشركسي، المصدر السابق ص 71- 72.
(73) نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968- 1969 قبل الثورة و بعدها، طرابلس-ليبيا 1971، ص 19- 22.

2

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاستيطان في المغرب العربي

1 - التأثير الاقتصادي

لجأ الاستعمار في منطقة المغرب العربي إلى السيطرة الاقتصادية على موارد المنطقة ولعبت البنوك الأجنبية التي أنشأها دورا رئيسيا في الاستيطان سواء في القروض التي تقدمها للمستوطنين والضمانات المالية أو في إشرافها وملكية بعضها للأرض والعقار وتوسيع الاستثمار وأول هذه البنوك في المنطقة هو بنك الجزائر.

تم إنشاء بنك الجزائر عام 1851[1] وتخصص هذا البنك في القروض الزراعية للمستوطنين ولعب دور هاما في دعم الاستيطان، في الوقت الذي نشط فيه من أجل ملكية الأرض وزيادة عدد المستوطنين المهاجرين الفرنسيين للجزائر.

وافتتحت أيضا بنوك فرنسية خاصة فروعا لها في الجزائر وساهمت بدور في ميدان الإنتاج

والتسويق وخاصة في محاصيل الكروم والقطن والتبغ والحبوب، وتطلب الأمر إنشاء الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وكان الغرض من هذه المشروعات خدمة الوجود الاستعماري العسكري والاقتصادي، وكانت استفادة المواطنين منها في الفترة الاستعمارية هامشية.

لقد كان الرأسمال الفرنسي ينشط في الجزائر بناء على تخطيط مسبق، وبعد دراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية ولم يخاطر رأس المال الفرنسي في الجزائر إلا بعد قرار من البرلمان الفرنسي يقبل ضمان القروض على السوق المالية(2) وهذه الرقابة كانت ضرورية لأنها تتعلق وترتبط بالاقتصاد الفرنسي وتؤثر عليه باستمرار، وبخاصة في فترات تطبيق الاستعمار الفرنسي في الجزائر إن اتساع أسواق التصريف وسلسلة التشجيعات الحكومية الفرنسية للاستيطان والاستثمار في الجزائر التي عبرت عنها السلطات السياسية، هي التي أدت إلى إنشاء جهاز مالي يتولى عملية تمويل المشاريع الاستيطانية الزراعية. وما من شك في أن مصرف الجزائر كان الوحيد القادر على تمويل تلك المشروعات، وقد اتسعت عمليات هذا البنك بشكل ملحوظ في الفترات ما بين 1870/1885. أي في السنوات الأولى لعهد الجمهورية الثالثة-قمة الاستعمار وتكثيف الاستيطان، كما سبق أن ذكرنا، لقد كان هذا المصرف يقدم القروض لشراء الأراضي وإنشاء مخازن الحبوب وغيرها(3). وبفضل القروض استطاع المستوطنون تمويل استعمار اتهم، وبشكل أساسي تملك الأرض، ولم يكن الاستيطان ليتمكن ويسيطر ويتحكم في الوضع الاقتصادي لولا هذا الدور الذي لعبه مصرف الجزائر.

وكان لمصرف الجزائر دور في تونس بعد احتلالها من قبل الفرنسيين عام 1881. لقد كانت الحالة الاقتصادية في تونس تختلف عن الجزائر، لان احتلالها جاء في ظروف ووقت يختلف عن ظروف الجزائر. منذ البداية، اعتبرت تونس أكثر ازدهارا من الجزائر في مواردها الزراعية والمعدنية، وكانت البنوك الفرنسية تدير فيها الأمور المتعلقة بالشئون الاقتصادية، منذ فترة طويلة، قبل الاحتلال.

ومن المهم أن نذكر أن هذا الازدهار لم يكن لينعكس على المواطنين إيجابيا، بل إن أي ازدهار أو تطور كان في صالح المستوطنين والدولة

الاستعمارية، لأنهم هم الذين يسيطرون على الوضع الاقتصادي إنتاجا وتسويقا.

ومن جانب آخر عملت المصارف الفرنسية، وبخاصة مصرف الجزائر، على منح القروض التي أرهقت كاهل تونس بالديون، وفرضت عليها التبعية الاقتصادية قبل التبعية العسكرية والسياسية. وكان اكتشاف الفوسفات في مدينة قفصه التونسية في صالح شركة فوسفات قفصه الفرنسية، وهي فرع من مصرف الاتحاد الباريسي، ومنذ ذلك الحين بدأ هذا البنك يلعب دورا هاما في الاقتصاد الاستعماري في تونس إلى جانب مصرف الجزائر.

لقد كان السوق الفرنسي، في نهاية القرن التاسع عشر وحتى نهاية العشرينات من القرن العشرين، يمتص 70 ٪ من التجارة التونسية(4) عن طريق هيمنة المصارف الفرنسية على الوضع الاقتصادي في تونس، وفي ذلك ما يفسر مدى الفائدة التي كان يجنيها الاستعمار ومدى الضرر الذي كان يقع على المواطنين العرب في تونس.

أما دور البنوك الأجنبية في المغرب الأقصى فلا يقل أهمية إن لم يكن أوسع وأكبر من دور البنوك الأجنبية في المناطق الأخرى. كانت البنوك الأجنبية تلعب دورا هاما في الوضع الاقتصادي المغربي وتمهد للتوغل الاستعماري في هذه البلاد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي عام 1860 ضغطت إنجلترا على أسبانيا لتسحب قواتها من تطوان على أن يدفع المغرب لها تعويضات باهظة تقدمها المصارف الإنجليزية على شكل قرض مقابل أن يسمح المغرب لها بمراقبة النشاطات الجمركية المغربية، وهكذا فقدت السلطة المغربية-لضعفها-أحد مظاهر السيادة الاقتصادية والسياسية، وبالتالي خضع اقتصاد البلاد للمصارف الأجنبية.

وقد لعب مصرف باريس والبلدان المنخفضة دورا هاما في السيطرة الاقتصادية على المغرب عن طريق القروض التي كان يقدمها للسلطة في المغرب بدعوى دعم جيش الملك بوسائل عصرية تمكنه من مواجهة الأجانب، وهذه العملية التي تبدو في الظاهر كأنها تعاون مالي محض من اجل مصلحة المغرب، هي في حقيقتها، ذات هدف سياسي مزدوج للتدخل الاستعماري: فمن جهة تمكن المصرف من تثبيت وإرساء دعائم السلطة

المركزية باستعمال الجيش الذي جهز تجهيزا عصريا ضد الثورات والانتفاضات الشعبية، ومن جهة أخرى جعل السلطة المركزية ذاتها سجينة للديون المدفوعة لها التي ترهق اقتصاد البلاد وتغامر به، وهذه الخطة الاستعمارية أدت إلى تفسخ النظام في المغرب الأقصى وعجزه وسقوطه في فلك السياسة الاستعمارية. وفي سنة 1904 قامت مجموعة من رجال الأعمال الفرنسيين تمثل مصرف باريس والبلدان المنخفضة ومصرف كريدي ليوني والشركة العامة بتشكيل «لجنة المغرب»التي أصبحت المحرك الرئيسي للاحتلال الاستعماري، هذه المصارف الأجنبية هي التي اقتسمت المغرب وطردت الفلاحين من أرضهم ومنعت عن المواطنين المغاربة مجال الاستثمار.

لقد ذكرت إحدى النشرات المالية الفرنسية عام 1954 إن 93 ٪ من الشركات التي يتجاوز رأس مالها 100 مليون فرنك كانت تحت مراقبة الفرنسيين وه ٪ منها تحت مراقبة أجانب آخرين و2 ٪ فقط مغربية، وحتى هذه النسبة القليلة المغربية كانت لأولئك الذين يتعاونون مع السلطات الاستعمارية.

لقد احتكرت المصارف الأجنبية ميادين النقل والمناجم والتجارة الخارجية والنشاط الزراعي والعقاري، واستغلت اقتصاد البلاد بشكل مركز ومنظم. وبعد الاستقلال استمرت تلك المصارف في نشاطها، ودخلت مصارف أوروبية أخرى، واستمر الاستغلال الأجنبي للمعادن والزراعة ولم يعد احتكارا فرنسيا فقط، هذا إضافة إلى دور العائلات المغربية الكبيرة في هذا الميدان.(5)

إن الدول الغربية التي لها امتيازات في المغرب الأقصى قد سعت منذ زمن طويل إلى الحفاظ على امتيازاتها فيه عن طريق جعل منطقة طنجة منطقة دولية وعن طريق اتفاقياتها الثنائية مع فرنسا، وقد استمرت تلك الامتيازات الاقتصادية، ولكن فرنسا كانت لها الهيمنة الأساسية على الأوضاع الاقتصادية بحكم هيمنتها العسكرية والسياسية.

أما ما يتعلق بدور المصارف الأجنبية في ليبيا(6)، فقد فكرت الحكومة الإيطالية بضرورة افتتاح فرع مصرف روما في طرابلس عام 1905 قبل الاحتلال ليلعب دوره في التغلغل الاستعماري في هذه البلاد، ولتكون هذه المؤسسة المالية خطوة أساسية تتحمل مسئولية النشاط الاقتصادي والسياسي الذي يمهد للاحتلال ويثبت أقدامه.

لقد كانت مهمة المصرف الأولى إقراض الأموال بضمان من أصحاب الأملاك، فإذا لم يتمكنوا من الوفاء بالدين في الوقت المحدد يستولي المصرف على الأرض أو العقار، وتوسع المصرف في نشاطاته وكان يقدم القروض لأي شخص يستطيع الحصول على ضمان طرف ثالث من الملاك إذا لم يكن لدى المقترض ملكية خاصة، ولكي تغطي إيطاليا هذه المشروعات الاستغلالية أنشأت بعض المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي مثل المدارس والمستشفيات، كما أقامت مكتبا للبريد في طرابلس، ولكن هذه المشروعات كانت بالدرجة الأولى لصالح الجالية الإيطالية والجاليات الأوروبية الأخرى، وفي الحقيقة لم تقتصر مهمة هذا المصرف عند هذا الحد، بل تعدت ذلك إلى إقراض المستوطن وتوفير الحماية المالية له كلما خرج البنك عن دوره الاقتصادي إلى الدور السياسي، وكان مركزا تجسسياً أيضا[7]. ونظرا لما لعبه هذا المصرف من دور خطير في عملية الاحتلال الإيطالي لليبيا فإننا نحتاج إلى وقفة أمام نشاطاته بالتفصيل.

بدأ مصرف روما في طرابلس عمله رسميا في أبريل 1907، وفيما بعد افتتحت له فروع تجارية في بني غازي-زواره-خمس-سرت - مبصراته-ليطن-أدرنه-تبرك-السلم، ولتفيد سياسة التغلغل السلمي، قبل الاحتلال، قام المصرف بنشاطات تشمل مجالات صناعية وتجارية، وبعد عدة أشهر من افتتاح هذا المصرف تم إنشاء منشأة معاصر الزيت الإيطالية التابعة لمصرف روما في ديسمبر 1907، وفي مارس 1910 تم افتتاح منشأة كبيرة لاستخراج الزيت بواسطة الكبريت الكربوني، وفي 16 أغسطس من نفس العام افتتح في طرابلس مطحنة حديث، وفي الميدان الزراعي أنشأ مصرف روما مزرعة كبيرة في بنغازي تضم خمسة عشر ألف رأس من الماشية، ومن بين النشاطات الأخرى الأصغر حجما أسس المصرف مصنعاً لتحضير الإسفنج وريش النعام ومطبعة حديثة في طرابلس.[8]

قد يتبادر إلى الذهن أن هذه النشاطات، التي تقوم بها إيطاليا، عن طريق هذا المصرف، هي خدمة إنسانية تقدمها لليبيا، ولكن الحقيقة اتضحت، بعد وقوع الاحتلال الإيطالي لليبيا، وهي أن هذه المشاريع كانت مقدمة للاحتلال لتثبيت أوضاع إيطاليا في ليبيا من جهة، ولتقدم خدمة لجاليتها، ومن ثم للمستوطنين الإيطاليين والأوروبيين الآخرين الذين كانوا

ركيزة الوجود الاستعماري الأساسية في هذا البلد، كما كان المستوطنون الفرنسيون في كل من الجزائر وتونس ومراكش كذلك. وفي الميدان التجاري ركز مصرف روما اهتمامه على استيراد مواد البناء والملابس وتصدير الحلفاء والحبوب وريش النعام والصوف والماس والإسفنج، وعمل أيضا في الميدان البحري على تسيير بواخر بين المدن الليبية الساحلية والإسكندرية ومالطة، وقد دعمت الحكومة الإيطالية هذا المشروع بمبلغ مائتي ألف ليرة في عامي 1910و1911 ومن بين أهداف المصرف استغلال الموارد المعدنية في ليبيا، وبخاصة الفوسفات والكبريت، وبعد أن انتشر نشاط المصرف وكاد يسيطر على الوضع الاقتصادي في ليبيا، حدث خلاف بين إيطاليا وتركيا بشأن نشاطاته، وبعد معاهدة الصلح بين الدولتين تركز نشاط المصرف على المجال المصرفي في حسب الاتفاق، وكان ذلك رسمياً وظاهرياً، ولكن دوره الحقيقي في دعم الاستيطان الإيطالي في ليبيا استمر في ظل الاحتلال وبحمايته.

إن النشاطات التي كان يقوم بها هذا المصرف كانت واسعة ومتنوعة إلى درجة أن الكثير منها كان خارجا عن حدود اختصاصاته، وخلقت قلقاً واستياء عند المواطنين الليبيين، ولكن اليهود في الداخل كانوا مؤيدين خطواته، وهم عملاؤه المحليون ومما يثبت دور هذا المصرف السياسي أن عملياته المصرفية كانت خاسرة وأحيانا كان يلجأ إلى تبذير الأموال إذا كانت تخدم السياسة الإيطالية وطموحاتها، وبخاصة ما يتعلق بالمشاريع الكبيرة والأراضي التي يقوم بشرائها للامتلاك وليس لغرض تجاري.[9]

لقد استطاع مصرف روما أن يوطد شبكة كبيرة من المصالح الإيطالية في ليبيا، وكان يتحكم في الاستيراد والتصدير والتعامل المصرفي مع دول العالم.[10] ومن هنا ندرك الدور الهام الذي قام به هذا المصرف في تشجيع وتمويل ودعم وتثبيت الاستيطان الإيطالي في ليبيا بالإقراض الذي كان يقدمه وبشراء الأراضي وبالهيمنة الاقتصادية؛ كل ذلك كان بدعم مخطط من قبل الحكومة الإيطالية لتتمكن من الاحتلال ومن تثبيت وجودها واستمرار يته.

2- التأثير الاجتماعي:

الوضع الاجتماعي للمغرب العربي

قبل الحديث عن التأثر الاجتماعي للاستيطان من الضروري إعطاء

فكرة عن طبيعة الوضع الاجتماعي في المنطقة.

أ-العناصر السكانية: يتألف المجتمع المغربي من عدة عناصر سكانية عاشت في هذه المنطقة منذ القديم، بعضها امتزج مع غيره، وبعضها حافظ على وضعه الاجتماعي عبر العصور.

يتكون المجتمع في المغرب العربي من العناصر التالية وهي: ا لعرب، البربر، الزنوج، ا ليهود، الأوروبيون، والقولوغلية. ويعتبر البربر[11] أصل السكان في هذه المنطقة، واستمر هذا العنصر ولم ينقرض عبر العصور رغم التطورات والهجرات التي واجهت المنطقة بين الحين والآخر.

والعرب هم الذين،بدأت هجرتهم إلى المنطقة مع الفتح العربي الإسلامي وبعده، فقد هاجرت بعض القبائل العربية وقطنت تلك المنطقة، وبتعاقب الهجرات العربية، فيما بعد أصبحت غالبية السكان من العرب، وامتزج العرب بالبربر. أما اليهود فإن وجودهم في المغرب العربي يرجع إلى التاريخ القديم عندما هاجروا-بعد تحطيم القدس على يد الرومان-إلى أوروبا والمغرب العربي، ثم جاءت هجرة يهود إسبانيا مع العرب بعد سقوط الأندلس، والهجرة الثالثة لليهود جاءت في العصر الحديث مع الاستعمار الغربي إلى هذه المنطقة من أوروبا.

وطوال تاريخهم لم يندمجوا في المجتمع المحلي من بربر وعرب. ويأتي الزنوج من ضمن العناصر المكونة لهذا المجتمع، ولو أن عددهم محدود في مناطق معينة. والزنوج أصلاً من أفريقيا السوداء هاجروا إلى المناطق الشمالية لأسباب متعددة: منها المتاخمة الحدودية والدوافع الاقتصادية وتجارة الرقيق والنزاعات القبلية، ولذا تواجد عدد من الزنوج في بعض أجزاء المغرب العربي مثل: موريتانيا وليبيا.

«القولوغلية» أساسا في ليبيا ينحدرون من تزاوج الأتراك الانكشارية مع النساء العربيات والبربريات وقد اندمجوا بالمجتمع المحلي.

والعنصر الأخير الذي دخل هذا المجتمع حديثا هو الأوروبي، وجاء مع الاحتلال الغربي لهذه المنطقة في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم يندمج مع المجتمع المحلي[12].

هذه هي العناصر المكونة لهذا المجتمع وقد عاشت وتفاعلت مع بعضها وصنعت تاريخ المنطقة.

ب- القبيلة:

كان مجتمع المغرب العربي من المجتمعات المتخلفة التي تحكمها قوانين القبيلة غير المكتوبة، شأنها شأن أي مجتمع آخر في مثل هذه المرحلة التاريخية والظروف الاجتماعية التي مر بها هذا المجتمع.

والوجود القبلي تكوين اجتماعي من طبيعة المجتمع عبر تاريخه الطويل وليس دخيلا أو مفتعلا، لكن هذا الوجود بعقليته القبلية لعب دورا ذا طابع سلبي وإيجابي في تاريخ المنطقة.

إن القبيلة تعتبر نفسها كيانا اجتماعيا مستقلا لها أعرافها وقوانينها غير المكتوبة، التي تعتقد بصحتها وبولائها لزعامتها ومنازعة القبائل الأخرى أو الدول، حتى الدولة التي تقع هي ضمن حدودها السياسية إذا لم ا تكن منسجمة ومحققة لطموحاتها ومصلحتها التي يحددها شيخها أو زعامتها التقليدية. فقد تحكمت القبيلة بالكفاح الوطني المسلح في السابق وامتد أسلوبها هذا إلى القرن العشرين في المغرب العربي: كثورة عبد القادر الجزائري بالجزائر، وعبد الكريم الخطابي، ومالك بن عبد القادر بالمغرب وماء العينين بالصحراء الغربية، وعمر المختار في ليبيا الخ.. .

كان طابع هذا لكفاح قبليا، ولكن ذلك لا يعني انه كان سيئا لكونه قبليا، فقد أدت هذه القبائل دورا هاما في التصدي للاستعمار الغربي في وقت كانت الساحة خالية من الحركة الوطنية. كما أن القبائل التي كانت تشكل المجتمع العربي في هذه المنطقة عانت الكثير من الوجود الاستعماري، بعد أن سلبت أرضها واستخدمت قوة العمل لديها، واضطرت إلى التفكك والهجرة.

لقد لعب الوضع القبلي دوراً هاماً في الحفاظ على الشخصية الوطنية لهذا الشعب لأن المجتمع القبلي ظل بعيدا، إلى حد ما، عن تأثير القوى المسيطرة بشكل مباشر فقد كانت بيئة هذا المجتمع الأساسية هي الريف والصحراء والجبال، وتركز الوجود الاستعماري في المدن والسواحل واتخذها مراكز لفرض سيطرته(13). وقد حدث هذا الأمر في بداية الاحتلال، وبعد ترسيخ أوضاعه استهدف الريف والأرض القبلية، لأنه كان يصعب عليه اختراق القبيلة فكان يضطرها للهجرة ويأخذ منها الأرض، ولكنه لم يستطع تفكيكها وتغييرعقليتها وأسلوب حياتها.

ج-الدين:

الإسلام هو دين الغالبية من سكان المغرب العربي، وعندما بدأت موجة الاستعمار الغربي في المنطقة شعر رجال الدين والمؤسسة الدينية التقليدية والشعب عامة أن حماية البلاد والدين تتطلب مواجهة الاستعمار بكل ثقله العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي، وكون الطابع الديني هو الغالب في هذا المجتمع، فإنه يكمل الطابع القبلي لتكوين المفهوم الوطني حيث إن حماية القبيلة والدين تتطلب الدفاع عن الأرض.

وفي الحقيقة، إن تأثير الدين في تاريخ المنطقة كان واضحا عبر تاريخها الطويل، فالمرابطون والموحدون والأدارسة مثلا، قامت دولتهم في المغرب العربي على أساس الدين(14)، وكان الدين عاملا أساسيا فعالا في الفكرة الوطنية ووحدة المنطقة والدفاع عنه كان بالضرورة يتطلب الدفاع عن الوطن ووحدة ترابه.

د-السكان: لقد كان مجتمع المغرب العربي مجتمعا قبليا، في غالبه، ولكن الوضع الاجتماعي طبقيا كان ينقسم قبل الاستعمار إلى طبقتين رئيسيتين وهما: الطبقة الإقطاعية، والطبقة الفلاحية مع وجود بعض الحرفيين، أما في الفترة الاستعمارية فقد استبدلت بالطبقة الإقطاعية المحلية طبقة إقطاعية رأسمالية أوروبية بعد أن زحزحت وهدمت الطبقة الإقطاعية المحلية وحلت محلها، الطبقة الأوروبية، أما الطبقة الفلاحية فقد بقيت لكنها تحولت من مالكة للأرض إلى طبقة أجيرة وعاملة لدى المستوطنين الأوروبيين، ولكن الوجود الاستعماري لم يحافظ على ركود المجتمع التقليدي، لأن طبيعة الصراع المباشر وغير المباشر قد طورت أوضاع هذا المجتمع، وخلقت طبقات اجتماعية جديدة، إضافة إلى إيجاد ظروف أفضل لمواجهة الاستعمار رغم قساوة وعنف إجراءاته وسياساته التي كان يطبقها في المجالات المختلفة قي المنطقة، لأن استخدامه لليد العاملة المحلية خلق منها قوة فنية، وهجرة المواطنين إلى الغرب، ليستفيد من طاقتها، ساعدت على بلورة وعيها، وتجنيد أبناء المواطنين في جيوشه هيأ لهم الفرص للمقارنة بين مجتمعهم والمجتمع الغربي، إضافة إلى الخبرة العسكرية، هذه الأوضاع قادت، بمرور الوقت، إلى ميلاد حركة وطنية نشطة وضعت حدا للوجود الاستعماري في المغرب العربي.

وبعد التعرف على صورة الوضع الاجتماعي الذي كان قائما قبل الفترة الاستعمارية وفي حال وجودها نأتي إلى بحث التأثير الاجتماعي

للاستيطان في هذه المنطقة.

التأثير الاجتماعي للاستيطان في مجتمع المغرب العربي

يتصف التكوين النفسي للمستوطن الأوروبي بأنه عنصري، فردي يحب فرض سلطته لتحقيق مصالحه، وبأنه من الصعب أن يفهم أن هناك حقوقا لهذه البلاد (عربية أو غير عربية)، وفي اعتقاده أن الأهالي في البلاد الخاضعة لهم ليسوا جنسا يرقى إلى مستوى الجنس الأوروبي، هو أدنى منه، ويجب أن يكون تابعا له.

لقد كتب في الجزائر أحد الفرنسيين القلائل ذوي الآراء الحرة في الصحيفة الفرنسية «اكسبرس» في 4 يونيو سنة 1955 ما يلي:-«هؤلاء الفرنسيون في الجزائر يتشابهون في أكثر من نقطة مع أهل الجنوب في الولايات المتحدة، دعاة الرق في الشجاعة والنشاط وضيق النظرة، والاعتقاد المخلص في أنهم ولدوا ليكونوا سادة كما ولد غيرهم ليكونوا عبيدا» ويقول مستوطن فرنسي آخر رأيا مناقضا وهو:-

«.. . يجب أن يفهم كل فرنسي.. . ، إن الكفاح، الذي يقوم به إخوانه المستوطنون في الجزائر لا هدف له سوى الدفاع عن الوطن (الفرنسي) المشترك وحماية الحضارة المسيحية بأوسع ما تنطوي عليه الكلمة من معنى على أرض أفريقيا»[15].

في الحقيقة إن المستوطن ابن بيئته، وهي بيئة معادية في ذلك الوقت، ولذلك لا بد أن يكون فكره وممارساته انعكاسا لتلك البيئة الاستعمارية السائدة.

لقد كان الشعب العربي في المغرب العربي في الفترة الاستعمارية يمثل المركز الأدنى في السلم الاجتماعي، ويعيش على هامش الحياة، باعتباره شعبا خاضعا للاحتلال مسلوب الإرادة والأرض من قبل السلطة الاستعمارية والمستوطنين الأوروبيين.

لقد أدت سياسة الاستيطان إلى تدني مستوى معيشة الجزائريين وحرمانهم من الوظائف الإدارية في بلاهم، ومورست التفرقة العنصرية

ضدهم، وأصبحوا لا يملكون الأرض في بلادهم، وغير مستقرين، ويعيشون حالة من الفقر والبطالة والحرمان، والمستفيد الوحيد من خيرات بلادهم هو الدولة المحتلة والمستوطنون[16].

وبالرغم من أن المستوطنين كأفراد غير منسجمين عرقيا ويتنافسون فيما بينهم اقتصاديا، فقد كانوا يقفون على أرضية واحدة ويشكلون كتلة واحدة ضد شعب المغرب العربي، وكانت تجمعهم وحدة الفكر، ووحدة المصلحة الاقتصادية والدعم من الإدارة الاستعمارية.

الاستيطان وهجرة أبناء المغرب العربي:

إن سيطرة المستوطنين على الأرض الصالحة للزراعة واستغلالها أديا إلى فقدان أبناء المغرب العربي لأرضهم خاصة في الريف، وضاقت أمامهم فرص العيش والحياة المستقرة، فلجئوا إلى الهجرة الفردية والجماعية، وكانت وجهتها ثلاثة اتجاهات: هجرة داخلية من الريف إلى المدن والموانئ والمناطق القريبة منها، وهجرة إلى البلدان العربية المجاورة، وهجرة ثالثة إلى الدول الأوروبية، وبخاصة الدول الاستعمارية المحتلة لمنطقة المغرب العربي.

لقد بدأت هجرة المواطنين بشكل مكثف ومؤثر منذ الحرب العالمية الأولى ولهذه الهجرة أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة.

من الملفت للنظر أن وزارة الحرب الفرنسية كانت تشرف على تيار الهجرة من المغرب والجزائر وتونس، وبخاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكان الهدف تأمين اليد العاملة لمصانع الأسلحة وللقطاع الزراعي، وتجنيد أعداد كبيرة منهم في الحرب، للاستفادة من تيار الهجرة لخلق ظروف تؤدي إلى تفكيك قبائل الجنوب التي حملت لواء المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين والأسبان في المغرب الأقصى، وكان لهذه السياسة أثر فعال على المقاومة المسلحة لتلك القبائل، ولم تخرج حركة الهجرة هذه عن إطار السياسة الفرنسية المخطط لها بحيث تخدم أهدافا اقتصادية وعسكرية وسياسية[17].

إن فرنسا التي تضررت من الحرب العالمية الأولى كانت بحاجة إلى إعادة بناء اقتصادها وكان لأبناء المغرب العربي المهاجرين إليها دور في هذا

البناء، فقد كان عدد هؤلاء في فرنسا، مع نهاية الحرب حوالي مائة وعشرين ألفا. ونظراً لحاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة من المغرب العربي، لم تطبق عليهم القوانين الاستثنائية خلال الحرب، ولكن وجود هذه الأعداد الكبيرة من أبناء المغرب العربي، ومن الطبقة العاملة، خلق واقعا طبقيا له أبعاده المهنية والسياسية، حيث شهد منتصف العشرينات من هذا القرن ولادة تنظيم «نجمة شمال إفريقيا»[18] الذي يجمع العمال من أبناء المغرب العربي في فرنسا، وكان له نضال نقابي وسياسي أصبح له تأثيره في بناء الحركة الوطنية في أقطار المغرب العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقبل بحث أسباب الهجرة والنتائج التي ترتبت عليها، تجدر الإشارة أيضا إلى هجرة اليهود من أقطار المغرب العربي.

لقد أدى قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948 إلى بداية انطلاق تيار هجرة اليهود من المغرب العربي نحو فلسطين المحتلة ووصل إليها من المغرب الأقصى وحده حوالي 25,000 مهاجر يهودي في الفترة ما بين سنة 1948 وسنة 1951[19].

والغريب في الأمر أن عدد اليهود الذين هاجروا من المنطقة إلى فلسطين في عام 1951 يقدر بحوالي 100,000 مهاجر يهودي، وان تيار الهجرة لم يتوقف بعد استقلال دول المغرب العربي، وعند مراجعة خريطة الهجرة اليهودية من منطقة المغرب العربي إلى فلسطين المحتلة نجد أن الهجرة تزداد وتتكاثف بعد كل أزمة يواجهها الكيان الصهيوني أو بعد تطور ثوري يحدث في المنطقة. ولم تتجه هجرة يهود المغرب العربي صوب فلسطين المحتلة فحسب بل اتجهت أيضاً وبشكل أساسي إلى الدول الأوروبية، ونستطيع القول إن حركة الهجرة المغربية بكل أشكالها كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطورات الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها المنطقة[20].

أسباب الهجرة: بعد معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الاستعمارية، أصبح يسيرا معرفة الأسباب والدوافع للهجرة ونجملها فيما يلي:

أ-الاحتلال والاستيطان الذي ترتب عليه انتزاع الأرض من أصحابها وتفشي البطالة.

ب-الوضع الاقتصادي الذي يحتكره المستوطنون لتحقيق أهداف محددة

لصالح الدول الاستعمارية ومصلحة المستوطنين الذين يزاحمون المواطنين في العمل، ويفضلون حيث كان المستثمرون يفضلون العامل الأجنبي ويحصل على اجر أعلى.

يضاف إلى ذلك عامل الجذب من الدول الاستعمارية نفسها بارتفاع مستوى الأجر وتوفر السلع الاستهلاكية.

ج-عدم الاستقرار في مناطق المغرب العربي في الوضع الاجتماعي والأمني سواء خلال الحروب القبلية أو حتى في الأوقات العادية.

النتائج:

ثم ما هي النتائج التي ترتبت على هجرة أبناء المغرب العربي هذه وبالأعداد الكبيرة والتي استمرت حتى في فترة ما بعد الاستقلال كما سبقت الإشارة إلى ذلك؟

1- من الناحية الاقتصادية، تمثل الهجرة اقتطاعا من القوى العاملة الهامة المتوفرة التي تحتاجها هذه الأقطار للتنمية، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، كما أنها اقتصاديا توفر يدا عاملة رخيصة للاقتصاد الاستعماري يمكن الاستفادة منها في عملية النهوض الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2- من الناحية الاجتماعية يخسر المجتمع في هذه المنطقة إمكانيات أبنائه المؤهلة فنياً وعلمياً وهو بأمس الحاجة إليها.

3- من الناحية الثقافية. بالإضافة إلى خسارة المنطقة من طاقة الشبان من أبنائها، فإن هجرة أعداد منهم إلى الغرب جعلهم عرضة للتأثر الثقافي، فالاستعمار الثقافي لم يعد يتغلغل في مناطقنا فقط، ولكنه يعمد أيضا إلى التأثير المباشر وغير المباشر على عقول أبناء المنطقة بهدف أن يكون لهؤلاء دور سلبي ومعوق لعملية التطور في بلادهم فيما بعد.

4- من الناحية السياسية-يشكل هذا العدد الكبير من المهاجرين من أبناء المنطقة في الدول الأوروبية سلاحاً تستخدمه تلك الدول للضغط عل دول المنطقة متى شاءت لتؤثر على سياسة بلدانها أو تعيق عملية التنمية فيها. إضافة إلى التأثير الثقافي بخلق تيار متأثر بالفكر الغربي يمكن أن تكون له مواقع قيادية في بلاده مستقبلا ويؤثر في سياستها باتجاه استمرار

التبعية للدول الغربية.[21]

وسنوضح هذه النقطة بشيء من التفصيل في موضوع قادم عند الحديث عن التأثير الثقافي للاستيطان في المغرب العربي.

- تبقى نقطة لا بد من ذكرها عند الحديث عن هجرة المواطنين العرب إلى الغرب. إن عودة هؤلاء مرهونة بتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادهم، فمتى توفر الاستقرار والأمن والتنمية والديمقراطية والحرية عاد هؤلاء إلى وطنهم الأم دون ما حاجة إلى جهد يبذل لإعادة هذه الطاقة البشرية والكفاءات العالية التي تحتاجها هذه الأمة في مرحلة هامة من تاريخها.

3- التأثير الثقافي

أ-الواقع الثقافي أثناء الاحتلال:

يأتي التعليم التقليدي الكتاتيبي في مقدمة الأوضاع الثقافية التي كانت سائدة، فقد كان هذا النوع من التعليم الديني مسيطراً، شأنه شأن المنطقة العربية، في المشرق منذ زمن بعيد، وهذا النوع من التعليم أساسه تعليم ديني يقوم على تحفيظ القرآن والقراءة والكتابة البسيطة، ولم ينفرد بهذا الأسلوب قطر في المغرب العربي أو حتى أقطار المغرب العربي فحسب، وإنما كان هذا الأسلوب السائد في الوطن العربي كله. إن الدور الفعلي الذي قدمه هذا النوع من التعليم عبر الزمن هو الحفاظ على اللغة العربية وتراثها الثقافي وإن كان في إطاره التقليدي غير المتطور.

والنوع الثاني من التعليم هو التعليم الأهلي الحديث الذي كان تحت إشراف المنظمات والأحزاب الوطنية في فترة السيطرة الاستعمارية، وكانت مهمته الأساسية الحفاظ على اللغة العربية كتعبير عن الحفاظ على الشخصية الوطنية. ولقد ساهمت بشكل أساسي جمعية العلماء الجزائريين وحزب الشعب الجزائري وغيرهما من المنظمات الوطنية بدور هام في هذا الميدان.

والنوع الثالث هو التعليم الذي كان سائدا في فترة الاستعمار الغربي لهذه المنطقة وهو التعليم التبشيري، وكان وسيلة هامة من وسائل نشاط الإرساليات المسيحية التبشيرية لنشر المسيحية وتحويل الناس عن دينهم.

وأخيرا، النوع الرابع في فترة السيطرة الاستعمارية هو التعليم في المدارس التي افتتحتها السلطات الاستعمارية، وكانت هذه المدارس مقتصرة على أبناء المستوطنين الغربيين وأبناء الجاليات الأجنبية وكان دخولها ممنوعاً على أبناء المواطنين إلا بشكل محدود جداً، وكانت مهمة هذه المدارس خدمة هؤلاء تمشيا مع السياسة الاستعمارية في تطبيق مبدأ الإدماج وتطبيق قانون التعليم الإلزامي لمواطني الدولة الاستعمارية.[22]

إذا، كان أبناء المواطنين محرومين من التعليم الحديث، وليس أمامهم إلا فرصة التعليم الكتاتيبي، وهي محدودة وتقليدية، أو المدارس التبشيرية، أو مدارس المنظمات الوطنية التي كانت تتعرض للمحاربة المستمرة من هنا كان التجهيل وفرض التخلف الثقافي على هذا الشعب ليتسنى للاستعمار الثقافي التأثير عن طريق جعل الثقافة الاستعمارية بديلا عن الثقافة الوطنية بكل ثقلها التاريخي واللغوي والتراثي.

ب- الاستعمار الثقافي:

إذا كان الوضع الثقافي لأي مجتمع يعتبر انعكاسا لواقعه السياسي وبنائه الاقتصادي وتركيبه الاجتماعي، فقد كانت الأوضاع الثقافية للمغرب العربي منسجمة في الفترة الاستعمارية مع تلك الأوضاع التي فرضت على هذا المجتمع.

لقد كان الاستعمار يؤمن بفكرة إدماج المنطقة في إمبراطورياته، وبذلت فرنسا جهوداً كبيرة لإدماج الجزائر في كيانها ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق تطبيق سياسة اقتصادية وثقافية تستهدف الدمج، لذا بذلت القوى الإمبريالية جهودها لتحقيق هذا الهدف وأعطت اهتماما خاصا للجانب الثقافي. وكانت الجهود الاستعمارية تسير في عدة اتجاهات لهذا الغرض:-

أولا-إيجاد مجتمع مستوطن من أبناء الدولة المستعمرة في المنطقة يكون له تأثير ثقافي إلى جانب الدور الاقتصادي الذي يمارسه لصالح الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري.

ثانيا-محاربة اللغة العربية عن طريق القضاء على مراكز الثقافة العربية التقليدية التي كانت قائمة في المنطقة والي تمثلت في المدارس والزوايا والجوامع.

ثالثا-نهب التراث الثقافي العربي الذي يعثر عليه في مكتبات المنطقة مثل المخطوطات والوثائق والكتب وغيرها.

رابعا-بذل الجهود في محاربة الصحافة الوطنية والقضاء عليها مثل جريدة «المنتقد» التي كان يرأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، وجريدة «الجزائر» للأستاذ محمد السعيد الزاهري وجريدة «ميخراب» للأستاذ إبراهيم أبو اليقضان.[23]

وبالرغم من أن المدرسة التقليدية لم تكن تقدم علوماً حديثة ولا يعول عليها لإحداث نهضة ثقافية وحضارية، إلا أن الاستعمار كان يدرك دورها الهام في الحفاظ على اللغة العربية والتراث، من هنا جاء تركيزه عليها لأنها كانت عنصرا أساسيا في المقاومة الوطنية والثقافية والحضارية ضد الوجود الاستعماري. وبهذا الصدد كتب أحد القادة الفرنسيين تقريراً عن الأحوال في الجزائر عام 1864 قال فيه: «علينا أن نضع العقبات ما أمكننا ذلك في طريق المدارس التقليدية هنا، وهكذا ننزع السلاح المعنوي والمادي للأهالي الوطنيين في الجزائر.[24] إذن، لقد كانت فرنسا رسميا تقف وراء الغزو الثقافي لأنها تعتقد بأنه مكمل لغزوها العسكري والاقتصادي والسياسي، بل أهم وأخطر منها جميعا على الإطلاق، وبدونها جميعاً لا يمكن أن تضمن استمرارها ووجودها.

ومما يؤكد ذلك الاتجاه أيضاً ما جاء في خطاب الوزير الفرنسي (صالفندي Salvanday) سنة 1846 والذي ألقاه أمام جمع من لأطباء العسكريين في الجزائر قال فيه:-

«مما لا شك فيه أن الحكومة الفرنسية تعترف لكم بجميل إخلاصكم في معاملتكم للجنود غير أن لكم مهمة أخرى أكثر أهمية، أنتم مدعوون إلى القيام بها وهي، مؤازرتكم بقسط كبير في العمل على إدخال حضارتنا في بيئة القبائل العربية والبربرية، إن تبشيركم سيكون ولا شك القادر على النجاح خلال السنوات الطويلة المقبلة... ومن جهتنا سنقوم بكل مجهوداتنا لنوفر لكم كل الظروف وسط المواطنين للعمل على نشر التعليم الطبي الذي سيصبح نافعا في نفس الوقت للإنسانية ولتثبيت قوتنا في هذا البلد.[25]

ومن قراءة هذا النص نستنتج ثلاث ملاحظات أساسية: الأولى-أن هناك ارتباطا وثيقاً بين التبشير والاستعمار، للتبشير دوراً ثقافياً إمبرياليا أيضا.

الثانية-إن إشارة الوزير الفرنسي إلى دور هؤلاء في إدخال «الحضارة الغربية» في البيئة العربية يعني إدخال الثقافة الاستعمارية وليس إيجابيات الحضارة الغربية، بدليل أن استعمار فرنسا للجزائر الذي استمر قرنا وثلث القرن لم يؤد إلا إلى تخلف هذا البلد ونهب خيراته واستيطان أرضه.

الثالثة-إن السلطات الاستعمارية كانت تدعم كل الجهود التي تساعد في التأثير الثقافي في هذه المنطقة بشكل مبرمج ومخطط له.

ولم تكتف فرنسا بتجريد الإنسان العربي، في تلك المنطقة من أرضه، بل عملت جاهدة على إفساد العقول وإبقائها متخلفة، فقد بذلت جهودها للقضاء على الثقافة الوطنية بقطع الروافد التي كانت تغذيها وتميها ومنعتها من مواكبة حركة التاريخ. إضافة إلى الدور الرئيسي الذي كان يهدف إليه الاستعمار في نشر الجهل والتخلف كان يسعى إلى تكوين نخبة متأثرة بالثقافة الغربية مفرنسة وتابعة فكريا للغرب، تتبنى النموذج الأجنبي وتتقمص شخصيته وتعمل بشكل مباشر أو غير مباشر لخدمة سياساته.[26] وأول تركيز للثقافة الاستعمارية كان على اللغة العربية، فلم تسلم من تأثير الظروف السياسية والاقتصادية بل استهدفت بشكل مباشر وغير مباشر. فقد تركز عمل الاستعمار في الميدان الثقافي على تعليم اللغة الفرنسية، ومنع الجزائريين من تعلم اللغة العربية فقد كان على الطفل الجزائري أن يتعلم اللغة الفرنسية كلغة قومية، لأن الاستعمار كان يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، وقد استطاعت هذه السياسة أن تطبع بعض العقول المحلية بطابع الاستعمار، فهي تفكر اليوم كما كان هو يفكر بالأمس وتحاول أن تعرقل عملية التعريب الجارية في المنطقة[27] إلا أنه ليس في استطاعتها أن تعرقل مسيرة التاريخ حيث تبني المنطقة الآن ثقافتها الوطنية العربية رغم الإرث الثقافي الاستعماري الذي كبلها وعاق تطورها، بل كاد يقضي على شخصيتها.

إن الاستعمار بمحاربته اللغة العربية كان يدرك أنها العامل الموحد والمحرر ولأنها السلاح الفكري الفعال في ميدان الصراع بين الشعب والإمبريالية، بين الأصالة وعملية المسخ الاستعمارية.

لقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن تقنن إجراءاتها بهدف القضاء على اللغة العربية والشخصية الوطنية، فقد أصدرت قوانين عدة في هذا المجال

منها قانون 1904 الذي طالب بأن يقتصر التعليم في الجزائر على حفظ القرآن وعدم التعرض لتفسير الآيات التي تدعو إلى التحرر واستبعاد دراسة التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الوطني المحلي وجغرافية القطر الجزائري والأقطار العربية الأخرى إضافة إلى عدم دراسة الأدب العربي، لقد كان هذا القانون يهدف إلى غلق الأبواب بوجه الجزائريين حتى لا يتعلموا لغتهم وتاريخ بلادهم وأمتهم وحتى لا تكون لهم ثقافتهم التي تؤدي إلى نهضتهم وتحررهم.

لقد نجح الاستيطان الاستعماري في رفع نسبة الأميين في المنطقة ونشر الجهل والشعوذة والخرافات وواجه الشعب العربي في المنطقة تحدياً حضارياً أدى إلى عرقلة التعليم في أوساط المواطنين، وارتفعت نسبة الأمية إلى أكثر من 90 ٪.[28] ولكن هذه الهجمة الثقافية التي استمرت طوال فترة وجوده العسكري والاقتصادي والسياسي، والتي بقيت تؤثر بعد رحيله تتراجع اليوم أمام معركة التعريب التي تخوضها المنطقة، رغم أن الاستعمار قد بذل جهودا كبيرة لترسيخ النموذج الغربي والفرنسي بشكل أساسي في فترة استعماره ولم يكف عن الاستمرار في نهجه واستعماره الثقافي بعد رحيله العسكري والسياسي عن المنطقة.[29]

هذه تجربة استيطانية في مغربنا العربي ولدت غربية وترعرعت مدعومة بالقوة الإمبريالية واستغلت هذه الأجزاء من الوطن العربي لمدة طويلة، ولكنها لم تصل إلى مرحلة إقامة الكيان رغم المحاولات التي بذلت لتحقيق ذلك خاصة عندما تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنون عام 1958 ضد قرار حكومتهم بتقرير مصير الجزائر، وبما أن هذا الاستيطان كان يهدف إلى دمج هذه المنطقة بالإمبراطورية الاستعمارية، وبما أن الوجود الاستعماري نفسه قد هزم أمام ثورة الشعب العربي فقد كان ضرورياً رحيل المستوطنين وعودة الأرض لأصحابها. إن الدروس المستفادة من تلك التجربة الاستيطانية الغربية هي أن العنف الإمبريالي لا يهزمه إلا العنف الوطني، وان الاستعمار الاستيطاني أشرس وأخطر أنواع الاستعمار، وأن مقاومته بحاجة إلى جهود مضاعفة وتضحيات كبيرة للقضاء عليه.

الحواشي

(1) إن عام 1851 هو بداية عهد نابليون الثالث كإمبراطور لفرنسا وقد حول الاستعمار من الاستعمار الرسمي إلى الاستعمار الحر، وكان هذا التدبير في حقيقته لصالح الأفراد والشركات الفرنسية، إلا أن المستوطنين كانوا غير راضين عن هذه السياسة، لأنها أفقدتهم بعض الامتيازات التي تقدمها الحكومة الفرنسية لهم.

(2) الدكتور عبد الله العروي، المصدر السابق، ص 332.

(3) الدكتور عبد اللطيف بن اشنهو، المصدر السابق، ص 129- 131.

(4) الدكتور عبد الله العروي-المصدر السابق ص 332- 333.

(5) حسن إقبال، الصراع الطبقي في المغرب، بيروت، يناير 1973، ص 255- 263.

(6) أثناء فترة الاحتلال الإيطالي لليبيا التي امتدت من 1911- 1942 كان النظام المصرفي في ليبيا يضم: 1- بنك مركزي (بنك روما) 2- ثلاثة فروع لمصارف تجارية كبيرة وهي: بنك روما-نابولي-صقليه ومصرفين آخرين هما بنك طرابلس وبنك التوفير، وزاولت نشاطاً مصرفياً وغير مصرفي.

(6) الدكتور صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد الدراسات العربية، القاهرة 1970 ص 13.

(8) الدكتور محمد مصطفى الشركسي، المصدر السابق ص 13.

(9) الدكتور محمد مصطفى الشركسي، المصدر السابق، ص، 14- 15- 17- 18.

(10) المصدر نفسه، 12

(11) لمعلومات اكثر عن البربر وتاريخهم، انظر شارل اندرى جوليان، تاريخ أفريقيا الشمالية تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، تونس-الجزائر 1978 ص 65- 82.

(12) فرانشسكوكبورو، تعريب خليفه محمد التيسي، ليبي، أثناء العهد العثماني الثاني، طرابلس-ليبيا 1971 ص 19- 20

وانظر أيضا الدكتور رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي، ليبيا 1972، ص 15- 16

(13) دكتور رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي-ليبيا 1972 ص 15.

(14) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، الجزء الأول ص 10، الدار البيضاء 1976.

(15) جوان جليبي، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، ثورة الجزائر. واشنطن، 1960، ترجم في القاهرة، ص 22- 24

(16) الدكتور تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر، 1975، ص 88- 90

(17) عبد الله البار ودي، المغرب: الإمبريالية والهجرة، المصدر السابق، ص 11- 14

(18) د. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث-دراسة سوسيولوجية والمصدر السابق، ص 151- 152.

(19)عبد الله البارودي، المغرب: الإمبريالية والهجرة،المصدر السابق ص 20
انظر أيضاً: دكتور عبد المالك التميمي، اليهود والصهيونية في المغرب العربي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية.
(20) عبد الله البارودي، المصدر السابق، ص 20- 21.
(21) د. فاطمة زهره افريحا، عوامل الهجرة من الجزائر، مجلة «المستقبل العربي»
(22) د. عبد المالك خلف التميمي، قضية التعريب في المغرب العربي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد الأول، المجلد الأول، شتاء 1981 ص 119- 120.
(23) الدكتور تركي رابح, التعليم القومي والشخصية الوطنية, ص 91-95
(24) د. نازلي معوض, الشخصية العربية للجزائر بين الثقافة الفرنسية والسياسية الثقافية العربية, مجلة «المستقبل العربي», العدد 17 يوليو ,1980 مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ص 101.
(25) ايفون توران، ترجمة عبد الجليل التميمي، المجلة التاريخية المغربية، عدد 1 كانون الثاني 1974تونس، عنوان المقال: «الثقافة والسياسة الاستعمارية»، ص 70- 1.
(26) أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، 1962- 1972، ترجمة د. حنفي بن عيسى، الجزائر 1972 ص 14- 15- 17.
انظر أيضا: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، المصدر السابق، ص117- 119.
(27) الدكتور محمد مضايف، في الثورة والتعريب، الجزائر، الطبعة الثانية 1981 ص 50- - 51.
(28) عبد الرحمن سلامة، «ابن الدوايمه» التعريب في الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا. دمشق 1976، ص 15- 16- 22.
(29) لمزيد من المعلومات عن النشاط الثقافي الغربي في المنطقة بعد الاستقلال:
انظر: د-نازلي معوض،«الصحافة في أقطار المغرب الثلاثة بين ماض استعماري وحاضر عربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 19 سبتمبر1980 بيروت، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، ص 75- 76.

الباب الثاني
الاستيطان الصهيوني في فلسطين

بدأت فكرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل في سويسرا عام 1897، حيث حدد هذا المؤتمر الأهداف الاستيطانية على النحو التالي:-

1- العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.

2- تنظيم اليهودية العالمية، وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد.

3- تقوية الشعور والوعي القومي اليهودي وتغذيته.

4- اتخاذ الخطوات العملية التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غايات الصهيونية.

5- جعل اللغة العبرية لغة رسمية للتخاطب بين اليهود في جميع ربوع العالم[1].

عند إلقاء نظرة خاصة على قرارات المؤتمر الصهيوني هذه، تتضح لنا الحقائق الهامة التالية:

أولا: إن الحركة الصهيونية منذ البداية كانت تقودها عقلية مخططة وعملية تتعامل مع الوقائع بفهم ودراية للأوضاع التي تحيط باليهود في بلدان العالم.

ثانيا: ليست هناك أية إشارة إلى الدين اليهودي

(1) جعفر الخليلي، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ. الطبعة الثانية، بغداد 1979، ص108

في هذه القرارات مما يدل بوضوح على أن الجماعة اليهودية قد بدأت تتحول من طائفة دينية إلى حركة سياسية.

ثالثا: تحديد الوطن القومي على أنه فلسطين، وطريقة الاستيطان عن طريق العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في أول قرار للمؤتمر بهذا الخصوص يدل على حقيقتين: الأولى-أن الحركة الصهيونية قد حددت فلسطين وطنا قوميا أساسيا رغم أنها طرحت بدائل أخرى، والثانية: إعطاء الهجرة اليهودية اهتماما خاصا بتحقيق الاستعمار عن طريق العمال الزراعيين والصناعيين، ونلاحظ هنا كلمة (العمال الزراعيين والصناعيين) فهم الأكثر استقرارا وتمسكا بالأرض.

رابعا: إن عملية التنظيم لليهود في العالم كانت مهمة أساسية، فبدونها لا يمكن لهذه الحركة العمل والاستمرار، وذلك التنظيم كان يراعي ظروف الدول التي يتواجد بها اليهود وقوانينها. من هنا كانت الحركة الصهيونية تعي أهمية التنظيم السياسي في حياة اليهود، وتقوية شعورهم القومي، ولذا تحارب الصهيونية اليوم التنظيم الفلسطيني لأنه الخطر الحقيقي الذي يتهددها.

خامسا: لم تهمل تلك القرارات قضية اللغة والثقافة فقد اعتبرت العبرية لغة رسمية لليهود، وبدأ على الفور وضع قواعد لغة عبرية جديدة، وعملت الحركة الصهيونية على مدى نصف قرن كامل لإقامة الكيان الصهيوني والدولة الصهيونية في فلسطين انطلاقا من تلك المبادئ والأسس التي حددها مؤتمر بازل نقطة الانطلاق لهذه الحركة.

3 الإمبريالية العالمية والحركة الصَهيونية

لقد واكب ميلاد الحركة الصهيونية[1] أوج المد الإمبريالي الغربي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وما من شك في أن الأفكار الإمبريالية كان لها تأثيرها على قادة هذه الحركة منذ نشأتها، بدليل أنها ارتبطت بها حتى الآن. وقد وجدت كل منهما أرضا مشتركة يقف عليها، ومصالح مشتركة تتطلب التعاون بينهما. ولما كانت الحركة الصهيونية في بدايتها بحاجة إلى الرعاية والدعم، فان الإمبريالية الغربية بقيادة بريطانيا ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية لم تألوا جهدا في الدعم المستمر لبناء وتقوية الحركة الصهيونية. وتحملت بريطانيا تلك المسئولية في مرحلة هامة من تاريخ الحركة الصهيونية، مرحلة النشأة والتطور والهجرة والاستيطان حتى قيام الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين.

وكانت الفرصة مؤتية للصهيونية لعدة أسباب- الأول: أن بريطانيا دولة استعمارية عظمى في ذلك الوقت يمكن الاعتماد عليها، وثانيا-أن لليهود نفوذا في بريطانيا، بل في داخل السلطة البريطانية[2].

هذا بالإضافة إلى أن فلسطين المستهدفة من قبل الحركة الصهيونية لتكون وطناً قومياً لليهود قد وقعت تحت الانتداب البريطاني وأن معظم الدول العربية مستعمرة من قبل بريطانيا، وأخيرا فان بريطانيا نفسها كان من مصلحتها أن تجد جماعة غريبة تدعمها وتزرعها في هذه المنطقة لتفرض التجزئة عليها، وتخلق مشكلات أزلية تعوق وحدة الأمة العربية وقوتها، ومن ثم تستمر المصالح الإمبريالية الحيوية في هذه المنطقة الهامة من العالم ولم تكن تلك أفكاراً نظرية تراود أحلام الصهيونية فحسب، بل وضعت بمساعدة بريطانيا موضع التنفيذ الفعلي.

ففي عام 1905 شكل مجلس الوزراء البريطاني لجنة لترسيخ الاستعمار في آسيا وإفريقيا، ووضعت اللجنة تقريرها وقدمته للحكومة البريطانية الذي أخذت به، ويسمى تقرير (كامبل بنرمن) رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، وينص في إحدى فقراته على ما يلي:-

«.. . ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري، قوي وغريب، يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة[3].

عند قراءة هذا النص تتضح لنا الحقائق التالية:

أولا-إن الوجود الصهيوني في تلك اللجنة التي وضعت هذا التقرير وفي السلطة البريطانية واضح ومؤثر، ذلك أن هذا النص أخذ طريقه إلى التنفيذ العملي دون معارضة من مجلس الوزراء البريطاني أو البرلمان ومجلس العموم.

ثانيا-إن التحالف بين الإمبريالية البريطانية والحركة الصهيونية كان قائماً منذ ميلاد تلك الحركة، ولولا ذلك التحالف لما تمكنت تلك الحركة من تحقيق أهدافها.

ثالثا-إن الدور البريطاني في اغتصاب فلسطين دور أساسي وهام، ليس فقط في دعم الحركة الصهيونية، بل في تبني قضيتها والعمل معها ومن اجلها.

رابعا-إن التخلف في الوطن العربي وسقوطه تحت الهيمنة الاستعمارية أتاح الفرصة للحركة الصهيونية المدعمة من قبل الاستعمار البريطاني من تحقيق أهدافها خطوة بعد أخرى.

ولهذا كله يتضح أن بريطانيا قد لعبت دورا أساسيا في خلق الكيان الصهيوني في فلسطين، لقد وضعت يدها في يد الحركة الصهيونية ولم تتركها حتى بعد إقامة دولتها على أرض فلسطين، وكانت الهجرة الاستيطانية تجرى على قدم وساق إلى فلسطين وهي تحت الانتداب البريطاني في فترة ما بين الحربين العالميتين، ولم تكتف بريطانيا بذلك الدور، بل كانت أيضا تعمل على تشجيع الحركة الصهيونية على إقامة الدولة، ودعمتها بكل الإمكانيات المادية والمعنوية لتحقيق ذلك الهدف.

ويأتي وعد بلفور الذي كان يحتل منصب وزير خارجية بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ليكون حلقة في سلسلة الدعم البريطاني المستمر للحركة الصهيونية، فقد صرح بلفور في نوفمبر 1917 بما نصه (أن حكومة جلالة الملكة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية.. . وأكون ممتنا لكم لو أبلغتم هذا التصريح إلى الاتحاد الفيدرالي الصهيوني».

وقد وافقت الولايات المتحدة على هذا التصريح وصادقت عليه الحكومة الفرنسية والإيطالية[4]. ولم يقف دور بريطانيا عند هذا الحد، بل إنها كانت تساعد، وتدعم الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين، وآلا فكيف ارتفع عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين من 55 ألفا بعد الحرب العالمية الأولى إلى 108 آلاف في عام 1925 والى300 ألف في عام 1935 والى 650 ألف في عام 1948 وفلسطين تحت الانتداب البريطاني[5]. وحتى قبل قيام الدولة الإسرائيلية، كانت بريطانيا تشجع الحركة الصهيونية على فكرة التوسع لإقامة (إسرائيل الكبرى) فلقد ذكر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية في مذكراته «إذا أتيح لنا في حياتنا وهو ما سيقع حتماً، أن نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها بل على ضفتي الأردن معا، تقوم تحت حماية التاج البريطاني.. . فإننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للإمبراطورية»[6].

وضمن حلقات التحالف الإمبريالي الصهيوني كان صك الانتداب على

فلسطين، والذي صدر بعد الحرب العالمية الأولى، وبدأ تنفيذه عام 1933، وتضمن ما يلي:-

«إن الدولة المنتدبة مسئولة عن تحقيق الوعد الذي قطعته على نفسها عام 1917 (وعد بلفور) بحقوق اليهود في فلسطين وتأمين الهجرة اليهودية وتشجيع سكان اليهود وتسهيل منح الجنسية لهم، ونص الصك كذلك على أن العبرية لغة رسمية لهم[7] وجاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم-181- بتاريخ 29 تشرين الثاني «نوفمبر 1947» المتضمن الموافقة على تقسيم فلسطين ما يلي: «على أن تبذل السلطة المنتدبة افضل مساعيها لضمان الجلاء عن المنطقة الواقعة في أراضي الدولة اليهودية، على أن تضم ميناء بحريا وأرضا خلفية كافية لتوفير تسهيلات هجرة يهودية كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن شباط (فبراير) 1948[8].

كما نصت وثيقة إعلان دولة إسرائيل على (أن دولة إسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع الشتات، وسوف تحرص على تطوير البلاد لمصلحة كل سكانها، وسوف تقوم على أسس الحرية والعدل والسلام وبهدى من نور أنبياء إسرائيل-. نحن ندعو الشعب اليهودي في كل أماكن شتاته لأن يتوحد حول المستوطنين عن طريق الهجرة وأن يقف إلى جانبهم في المعركة الكبيرة لتحقيق حلم الأجيال في تحرير إسرائيل»[9].

ماذا تعني هذه النصوص السابق ذكرها؟ هذه خطوات عملية أخذت طريقها إلى التنفيذ الفعلي كلمة كلمة، بدأت بالفكرة والتنظيم والتخطيط والهجرة والدعم الإمبريالي إلى إقامة الدولة، وكما يلاحظ أن الدور الإمبريالي سواء البريطاني أم داخل الأمم المتحدة، كان صريحا ومنحازا باستمرار لصالح الحركة الصهيونية، ويفسر وليد الجعفري ذلك بأن موقع فلسطين الاستراتيجي كان وراء احتضان الإمبريالية العالمية للمشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في هذه المنطقة[10].

وفي الحقيقة انه من الصعب جدا إرجاع أي حدث تاريخي لسبب واحد معين مهما كانت أهميته، لذا فان السبب الذي ذكره الجعفري هو أحد الأسباب حيث إن هناك أسباباً ودوافع أخرى كثيرة، منها النفوذ الصهيوني في داخل السلطات في الدول الغربية والمكانة الاقتصادية لليهود وعدد

اليهود الذين يحملون جنسيات تلك الدول وتأثيرهم في الانتخابات النيابية والرئاسة الخ.. .

أن هذه الحقائق التاريخية لا تدع أي مجال للشك في الدور الذي لعبته بريطانيا في دعم الحركة الصهيونية، وعن العلاقة العضوية والحميمة بين الإمبريالية العالمية وتلك الحركة في القول والفعل حتى تمكنت من إقامة دولتها وتوسيعها على حساب الشعب العربي حتى باتت تهدد الوطن العربي كله في مشرقه ومغربه. فلم تعد أحلام الدولة الصهيونية مقتصرة على فلسطين بل أخذت تطالب بالحق التاريخي بتوسيع دولتها حتى تشمل المناطق التي تواجد فيها اليهود عبر التاريخ في المشرق العربي، خاصة ولا يمكن لهذا الحلم أن يتحقق إلا بالهجرة الاستيطانية المستمرة.

«لقد كان صدور الكتاب الأبيض البريطاني حول فلسطين عام 1939 بداية حاسمة في تحول الصهاينة إلى الاعتماد الأوسع على الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الحلم الصهيوني في إقامة الوطن القومي اليهودي. اثر ذلك بدأت الحركة الصهيونية تنقل مركز نشاطها وثقلها الأساسي إلى الولايات المتحدة، بعد أن بدا لها أنها ستكون القوة الإمبريالية الأولى في العالم في الفترة التي ستعقب الحرب العالمية الثانية، لذلك أسرع زعماء الحركة الصهيونية في العمل الحثيث والجاد لإعادة بناء الأجهزة الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة لتكون قادرة على ممارسة الضغوط حين يتطلب الأمر ذلك، خاصة وأن تلك الحركة تخطو خطوات فعلية على أرض الواقع لإقامة الوطن القومي في فلسطين[11]».

لقد واكبت الهجرة الصهيونية والاستيطان الصهيوني في فلسطين المد الإمبريالي الغربي وبالفعل فان الحركة الصهيونية ولدت في أحضان الإمبريالية الغربية في القرن التاسع عشر. وعندما بدأت بوادر الانحدار في القوة البريطانية وظهور قوة إمبريالية أخرى ستكون لها أهمية وستلعب دورا مؤثرا في المجال الدولي. عسكريا وسياسيا واقتصاديا، تحول الصهاينة مبكرا للاحتماء بها والاستفادة منها، فعندما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالفعل قوة دولية هامة، واكب ذلك الظهور تراجع وضعف بريطانيا، كانت الحركة الصهيونية قد خطت خطوات جادة في بناء مؤسساتها في الولايات المتحدة، أصبحت قادرة على التأثير

في السياسة الأمريكية لتكون البديل المساند والأساسي لدولة إسرائيل الناشئة.

وهكذا تحقق الحلم، ولكن ذلك لم يأت منحة من الولايات المتحدة بقدر ما كانت هناك جهود صهيونية دائمة هيأت لها الاعتبارات السياسية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة الفرصة للنمو والنشاط والتأثير على القرار الأمريكي لصالح الحركة الصهيونية منذ إقامة دولة إسرائيل حتى الآن، وتتلخص هذه الاعتبارات بالآتي:-

1- الوجود الصهيوني المنظم في الولايات المتحدة ودوره على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية.

2- حجم الأصوات الانتخابية اليهودية في الولايات المتحدة ودور المنظمات الصهيونية في توجيهها والتأثير فيها.

3- المصالح الأمريكية الحيوية في الوطن العربي وضرورة تقوية إسرائيل لتكون معوقا لتطور العرب وتحررهم ووحدتهم مما قد يؤثر على تلك المصالح في الوطن العربي.

لذا يتضح أن الإمبريالية العالمية قد رعت الحركة الصهيونية منذ البداية، فقد نشأت وترعرعت في أحضانها إلى أن قامت دولتها وهي اليوم تحمل نفس الفكر الإمبريالي وتعمل جاهدة لأن تكون قوة إمبريالية في المنطقة العربية.

الحواشي

(1) كلمة صهيونية، مشتقة من الإسم صهيون وهو إسم ربوة في القدس ثم أصبحت الصهيونية خاصة باليهود، هذا هو المعنى اللفظي للكلمة، أما المعنى السياسي فيختلف عن ذلك، فهي حركة سياسية عنصرية أحيت فكرة أرض الميعاد وإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين بحجة الحقوق التاريخية لليهود في تلك الأرض.

(2) لقد كان عدد من اليهود من ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي قد دخلوا البرلمان البريطاني ومجلس العموم كنواب ولوردات ودخلوا الحكومة كوزراء وكرؤساء للوزارة.

(3) جعفر الخليلي، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ، الطبعة الثانية، الجمهورية العراقية 1979 ص 110.

(4) الدكتور احمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ-حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثرية، بغداد 1972 ص 359- 360. انظر أيضا: عماد الجادر، إثر قوانين الانتداب البريطاني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ص 27- 28.

(5) الدكتور احمد سوسة، المصدر السابق ص 360

(6) جعفر الخليلي، المصدر السابق 110

(7) جعفر الخليلي، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ ص 131- 132

(8) المصدر نفسه ص 133

(9) المصدر نفسه ص 137- 138

(10) وليد الجعفري المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة1967- 1980 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ص 7X711- X

(11) توفيق أبو بكر«العلاقات الأمريكية-الصهيونية 1942- 1980 مجلة العلوم الاجتماعية-جامعة الكويت، شتاء 1981 ص 31.

4 الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى 1967

نلخص فيما يلي أهداف الحركة الصهيونية الاستيطانية على النحو التالي:

أولا-العامل التاريخي: ترجع الحركة الصهيونية سعيها لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين إلى الحق التاريخي، حيث يدعي اليهود أن فلسطين كانت بلادهم في القديم، ولا نريد هنا أن ندخل في مناقشة هذه المسألة فليست من صميم بحثنا، كما أن إسرائيل الدولة بعد إقامتها تعمل على طمس المعالم العربية التاريخية بهدم القرى وإزالة الشخصية الفلسطينية العربية، وتقيم المستوطنات مكانها حتى لا يبقى ما يثبت عروبة فلسطين في المستقبل.

ثانيا-العامل السكاني. لقد كان هدف الحركة الصهيونية ومحور نشاطها، منذ نشأتها، تهجير اليهود من بقاع العالم إلى فلسطين، وتوفير كل السبل أمامهم للهجرة، لأن قادة تلك الحركة يعلمون أن العامل السكاني هام في إقامة الكيان الاستيطاني، وقد عملت الصهيونية على زيادة الهجرة باستمرار لتكون الغلبة في عدد السكان في

فلسطين لصالح اليهود، وهذا لا يتطلب تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين فحسب ولكنه أيضا يتطلب طرد السكان العرب من أرضهم أو إرغامهم على الهجرة أو إبادتهم بحجة التعاون مع المقاومة الفلسطينية.

ثالثاً-العامل الاقتصادي: إن مهمة المنظمات الصهيونية لا تقتصر على تجميع اليهود وتشجيعهم على الهجرة أو تهجيرهم إلى فلسطين، ولكنها تتولى أيضاً مهمة تمويلهم وإسكانهم ودعمهم لشراء الأرض والعمل فيها، لأنها كانت تعي أن الاستقرار المادي والمعنوي عامل هام بالنسبة للمهاجر وكيف تحافظ عليه ليبقى ولا يفكر ثانية بالهجرة المعاكسة إلى أن تولد أجيال في فلسطين لا تعرف وطنا غيرها وتحاول إسرائيل الدولة عن طريق ضم الأراضي ومصادرتها وإقامة المستوطنات عليها، إلى تقوية المقومات الاقتصادية للكيان الصهيوني لتستطيع الدولة الاعتماد على نفسها ولا تخضع للضغوط الخارجية.

رابعا-العامل السياسي والاستراتيجي: ليست إسرائيل دولة لليهود فقط، بل هي قاعدة استعمارية لإضعاف الأمة العربية وتحقيق مصالح الإمبريالية الحيوية في هذه المنطقة، ولا يمكن فصل الأهداف الصهيونية عن الأهداف الإمبريالية.[1] إن تقوية مركز إسرائيل بحيث تكون مركز الثقل في تقرير سياسة الوطن العربي، قد تحقق بوضع عقبة كبيرة في طريق الوحدة العربية بالجسر البشري الغريب الذي يفصل المنطقة العربية في آسيا عن المنطقة العربية في أفريقيا.

لقد كانت السياسة الاستيطانية منذ البداية مبرمجة حيث تمت السيطرة على الأراضي الخصبة ذات الموقع الاستراتيجي الهام في فلسطين، التي تتوفر فيها المزايا الاقتصادية والعسكرية والجغرافية، وكانت تلك السياسة تعتمد على ركائز أساسية لإقامة المستوطنات أهمها:

- أن يتمتع الموقع بالحماية الطبيعية قدر الإمكان حتى تسهل عملية الدفاع عن سكان المستوطنة.
- أن يكون موقع المستوطنات في مكان متقدم ليحمي المدن اليهودية المكتظة بالسكان ويشكل نقطة إنذار مبكر لها في حالة تعرضها لهجوم خارجي.
- أن يتمتع الموقع بمزايا الاتصال السهل بغيره من مواقع المستوطنات

من ناحية، وبالعمق اليهودي من ناحية أخرى.

- أن تكون المستوطنة حصنا أو قلعة يمكن الدفاع عن سكانها حينما تتعرض للهجوم، وهكذا أصبحت المستوطنات الإسرائيلية بمثابة حزام أمني واق يحمي التجمعات الحضرية.[2]

وتبذل الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية جهوداً مضاعفة لتنجح سياسة الاستيطان من جميع النواحي الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، لأن في ذلك الاستقرار والنجاح تشجيعاً لمهاجرين جدد وبناء لمستوطنات جديدة وتوسيعأ للكيان الصهيوني.

وتضيف الدكتورة / عواطف عبد الرحمن ركائز أخرى للصهيونية قبل احتلال فلسطين وهي كما يلي:-

أولا-السيطرة على الأرض الزراعية هدف أساسي ومركزي.

ثانيا-دعم الاستعمار البريطاني للحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ثالثا-إبقاء الدول العربية على تخلفها وتبعيتها للاستعمار الغربي.

رابعا-تأسيس القوة العسكرية الصهيونية.

خامسا-إقامة صناعات يهودية في فلسطين[3] لتوفر القاعدة الاقتصادية الصلبة للكيان الاستيطاني الذي يتم الأعداد لقيامه بعد أن توفرت القاعدة السكانية اللازمة والتنسيق المطلوب بين الحركة الصهيونية والإمبريالية الغربية.

وبدون تلك الركائز الأساسية للاستيطان الصهيوني لم يكن باستطاعة الحركة الصهيونية ولا الكيان الصهيوني تحقيق أهدافهما الاستيطانية.

لقد كان الاستيطان يسير خطوة خطوة بطريقة علمية منظمة ومبرمجة آخذة بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالحركة الصهيونية، وبعد دراسة وفهم لواقع الوطن العربي المتخلف والمجزأ.

وقد بدأت الخطوات الأولى العملية لتطبيق سياسة الاستيطان الزراعي مبكرة في فلسطين. وقد يستغرب البعض عند معرفتهم لتاريخها، من أنها بدأت قبل قيام الحركة الصهيونية رسميا. فلقد بدأت الزراعة اليهودية في فلسطين عام، 1870 عندما أنشئت مدرسة زراعية قرب مدينة يافا، وكانت أول تجربة لليهود مع الأرض الزراعية حين أقاموا مستعمرة ابتاح تكفا

(بلب الأمل) عام 1878، إلا أن هذه المستعمرة لم يقدر لها النجاح آنذاك فأعيد تأسيسها عام 1883 مع قدوم مهاجري الموجة الأولى إلى فلسطين.[4]

وإنه لأمر طبيعي وخطير في آن واحد أن يتأثر الفلاحون الفلسطينيون من انتزاع الأراضي بالوسائل المختلفة التي تمت بها فان السيطرة على الأرض الزراعية أدت بالفلسطينيين إلى الهجرة إلى المدن والمناطق المجاورة، وإلى تدهور الأوضاع المعيشية لأولئك الفلاحين كما أن المستوطنات اليهودية تستخدم العامل اليهودي وليس العربي فأدى ذلك إلى إفقارهم، إضافة إلى ما يشكله ذلك الانتزاع للأرض من خطر وطني وقومي لهذه البلاد وتشريد شعبها.

إن سياسة الحركة الصهيونية في شراء الأراضي أو السيطرة عليها في فلسطين لم تكن لهدف اقتصادي فقط، خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين، بل كانت لهدف سياسي واستراتيجي أيضا بالسيطرة على فلسطين كلها وإقامة الكيان الصهيوني، ولذلك فإن الآثار المترتبة على الاستيطان الصهيوني في فلسطين لم تقف عند الآثار الاقتصادية التي تنعكس على المواطن والفلاح بقدر ما هي أيضاً آثار أدت إلى سلب الأرض وطرد أهلها منها وإقامة كيان غريب عليها.

ولم تكن الخطط الإمبريالية والصهيونية لاغتصاب فلسطين سرية لا يعلم بها أحد من العرب أو غيرهم، بل كانت تعلن باستمرار، ونورد هنا مثلا على ذلك:-

في عام 1940 كتب جوزيف مايتس أحد المسئولين عن الاستيطان اليهودي في فلسطين يقول: «ينبغي أن يكون واضحا فيما بيننا أن هذا البلد (فلسطين) لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين.. . إننا لن نحقق هدفنا في الاستقلال إذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير، والحل الوحيد يتمثل في إفراغ فلسطين، أو على الأقل فلسطين الغربية (غرب نهر الأردن) من العرب.. . وليس ثمة من وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة-نقلهم جميعا-ينبغي ألا تبقى قرية واحدة أو قبيلة واحدة»[5] وقد تبنت الحكومة البريطانية هذا الموقف عام 1944 عن طريق اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني.[6]

إذا، عملية استيطان فلسطين وطرد شعبها منها واحتلالها من قبل

الصهيونية، لم تكن مفاجأة للعرب أو غيرهم، بل كانت وفق خطة يجري تطبيقها على مرأى ومسمع من العالي في وقت لا يستطيع العرب-ويبدو أنهم لا يزالون لا يستطيعون-أن يوقفوا هذا الخطر الاستيطاني الذي يتهدد الوطن العربي.

ولهذا اقتضى تنفيذ الخطة الصهيونية للاستيطان تقليص عدد الفلسطينيين إلى الحد الأدنى بمختلف الوسائل، وتدعي إسرائيل أن إجراءات الدولة الإسرائيلية هي لاعتبارات أمنية، وهي في الحقيقة محاربة للعنصر العربي واجتثاثه من أرضه إذا كانت إسرائيل مضطرة إلى إبقاء بعضهم ا فيجب أن يكونوا خارج الحدود الإسرائيلية وفي مناطق تستطيع أن تتحكم فيها بالقوة العسكرية أو عن طريق الإمبريالية العالمية المتحالفة معها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، على أن تبقى تلك المناطق موطن الكثافة السكانية للفلسطينيين وموقع الفقر والتخلف في مخيماتهم المنتشرة في المناطق المجاورة لإسرائيل، وليس فقط الفقر والتخلف، ولكن أيضا القمع المستمر حيث تعاني الحركة الوطنية الفلسطينية في مناطق تواجدها محاربة مستمرة إذا بدأت في العمل الحقيقي من أجل التحرير والعودة إلى الوطن، لأن مصالح الصهيونية والإمبريالية والقوى التابعة لها تقتضي عدم نمو وتطور وتحرك الحركة الوطنية الفلسطينية، لأنها أولا وأخيرا جزء من حركة تحرير عربية سينعكس نشاطها على ساحات الوطن العربي الأخرى، ومن المعروف أن الحتمية التاريخية التي أثبتتها التجارب الماضية هي أن لكل فعل رد فعل، وان العنف الصهيوني الإمبريالي والرجعي يخلق العنف الوطني الثوري؟

إن الركائز الأساسية التي قامت عليها الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين هي الاستيطان والسيطرة على الأراضي ودعم الاستعمار الغربي، وإضعاف الدول العربية وتجزئتها وتخلفها وتهجير الفلسطينيين من بلادهم وتأسيس القوة العسكرية الصهيونية في فلسطين.

إذا كانت هذه هي الركائز الأساسية، فان النشاط الصهيوني لم يتوقف ولم يترك أرضاً أو فرصة إلا واستغلها لصالحه حتى الدول العربية، فقد كانت مجالاً خصباً للنشاط الصهيوني، وتبعية تلك الدول للاستعمار الغربي وتخلفها أتاحا الفرصة لمثل ذلك النشاط، ولا أدل على ذلك من وجود 28

مجلة وجريدة يهودية وصهيونية في بلد عربي واحد هو مصر في الفترة من. 1880-1945 .ونورد هنا مثلين فقط على النشاط الصحفي الصهيوني في البلاد العربية-الأول-هو الإعلان التالي الذي نشرته صحيفة «الشمس» اليهودية التي كانت تصدر في القاهرة بتاريخ 11/ 1/ 1935، العدد 18

«إخواني الإسرائيليين: إن فلسطين تناديكم بأعلى صوتها طالبة منكم انتم أبناؤها الأبرار، أن تشتروا كل واحد منكم قطعة ارض بالنقد أو بالتقسيط، وذلك بواسطة البنك على يد الوكيل الوحيد بالقطر المصري مع التسهيلات في الدفع، وفي زيارة واحدة لمنزله تسهدوا بصدق قولنا وأمانتنا، فهيا اذهبوا إلى شارع عبد العزيز رقم 11 شقة رقم 18 بالدور الرابع، عجلوا ولا تتأخروا، إذ الأراضي يزيد ثمنها من يوم إلى يوم والمسألة فرصة عظيمة.

الوكيل الوحيد: إبراهيم يعقوب سبرييل

المقابلة من الساعة1,5 إلى الساعة 5,3 بعد ظهر كل يوم.»

والممثل الثاني للنشاط الصهيوني الإعلامي في الدول العربية هو الإعلان التالي الذي نشر في نفس الصحيفة «الشمس» في القاهرة بتاريخ 12 /4/ 1935، العدد 31.

(وكالة الأراضي والأملاك الفلسطينية (سيون)

وكيلها في مصر. ألبرت كباسو لبيع الأراضي والأملاك والمحلات التجارية في فلسطين.

إدارة توكيل: تسليف على رهن

انتداب للحصول على الكوشان

استعلامات مجانية، نصائح، مراقبة.

القاهرة: المكاتب: القاهرة، شارع المدابغ رقم 18 بالقرب من

البنك الأهلي ص. ب 1778

الإسكندرية، ميدان محمد علي رقم 13

القدس، مركز صحاري، عمارة طسن، ص. ب 615[8]

هذان نموذجان للنشاط الصهيوني في الدول العربية قبل احتلال فلسطين، ونلاحظ من قراءة هذين الإعلانين، أنهما صدرا في منتصف الثلاثينات، وهما يركزان على شراء الأراضي في فلسطين، وأنهما نشرا

في صحيفة صهيونية في بلد عربي، وان هذين الإعلانين جاءا ضمن حملة صهيونية لشراء الأراضي في فلسطين من قبل اليهود في كل أنحاء العالم وواكب ذلك النشاط الإعلامي نشاط الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها. ومثل هذا النشاط في الوطن العربي دليل على استغلال الصهيونية لأوضاعنا والتحالف القائم بين الحركة الصهيونية والإمبريالية العالمية التي كانت ممثلة بالاستعمار البريطاني والفرنسي الذي يحتل وطننا الكبير.(9)

ولم يتوقف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بل كان يتطور ويتسع باستمرار منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، رغم أن المنطقة قد تعرضت لاضطرابات وتغييرات داخلية وخارجية. إلا أن الحركة الصهيونية كانت تتعايش معها وتستغلها لصالحها باستمرار، والجدول التالي يوضح مدى التطور في المستوطنات الإسرائيلية من حيث عددها وعدد سكانها ومساحة الأرض إلى تشغلها.

السنة	عدد المستعمرات	مساحتها بالدونم	مجموع العاملين في الزراعة	نسبتهم الى مجموع السكان
1882	5	25.000	500	—
1890	14	107.100	2.770	—
1900	22	220.700	4.950	%4
1914	47	420.600	11.580	—
1922	71	594.000	14.140	%16
1927	96	903.000	27.500	%18
1931	110	1.058.500	37.240	%21
1936	172	1.392.600	87.110	%22
1939	—	1.533.400	111.250	—
1941	231	1.604.800	—	%23
1944	259	1.731.300	139.000	%25
1946	274	1.807.300	160.000	%27

(10)

عند دراسة هذا الجدول نلاحظ الأمور الأساسية التالية:-

أولا-ازدياد عدد المستوطنات ما عدا فترة الثورة الفلسطينية 1936- 1939 حيث كانت تلك المستوطنات أهدافا لهجمات الثوار العرب، فتناقص عددها من 233 مستوطنة عام1938 الى236 مستوطنة عام 1941 كما ذكر محمد عرابي نخلة في موقع آخر من أطروحته[11] وهذا التراجع دليل على مدى تأثير المقاومة ضد الوجود الاستعماري الصهيوني.

ثانياً-يلاحظ أن أكثر المستوطنات قد بنيت في عهد الانتداب البريطاني في الفترة ما بين 1914/1948.

ثالثاً-إن أسس المستوطنات وتجربتها قد وضعت في العهد العثماني، دون أن يتحرك أحد عملياً لمواجهة أخطارها وكان الشعب العربي في فلسطين يعاني ويواجه هذا الخطر وتوج ذلك بالثورة الفلسطينية عام 1936.

وتبدأ مرحلة جديدة في الاستيطان اليهودي في فلسطين بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 لأن الهجرة في نظر الحركة الصهيونية يجب ألا تقف أو تضعف لأن ذلك يعني دمار الكيان الصهيوني ذاتياً.

إن الهجرة بعد قيام الكيان الصهيوني أصبحت سهلة مقارنة بالهجرة في الفترة السابقة لاعتبارات عديدة، أهمها إقامة الكيان والدعم الحقيقي الذي حصل عليه الصهاينة من الاستعمار البريطاني، إضافة إلى استمرار التردي في الوضع العربي عموما رغم الانقلابات العسكرية والانتفاضات الشعبية في بعض أقطاره وظهور النفط والثروة الهائلة التي تملكها بعض أجزائه.

والجدول التالي يمثل الهجرة اليهودية إلى فلسطين في عشرين عاما تبدأ من عام اغتصاب فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني عام 1948، وهي في الحقيقة استمرار وامتداد للهجرة في الفترة السابقة التي سبقت الإشارة إليها، لكنها جاءت هنا في ظل ظروف إقامة الكيان الصهيوني وأخذت الصبغة القانونية الدولية، وان قوة إمبريالية جديدة هي الولايات المتحدة ورثت بريطانيا وتحملت مسئولية دعم هذا الكيان وتثبيت وجوده وتقويته وضمان أمنه ومستقبله.

والجدول التالي يوضح «الهجرة اليهودية إلى فلسطين في الفترة ما بين 1948- 1967»

السنة	عدد المستوطنين	السنة	عدد المستوطنين	
1948	101824	1958	26093	
1949	239424	1959	23045	
1950	169720	1960	23644	
1951	174014	1961	46650	
1952	23408	1962	59600	
1953	10388	1963	62156	
1954	17485	1964	52456	
1955	36327	1965	28795	
1956	54996	1966	13610	
1957	71100	1967	12275	(12)

لقد تم خلال السنوات القليلة الأولى من قيام إسرائيل في الفترة ما بين 1948- 1953 إقامة (370) مستوطنة زراعية، وكان تصميم هذه المستوطنات يقوم على مبدأ الاستراتيجية العسكرية التي تهدف إلى إنشاء مستوطنات حدودية ذات أهمية إستراتيجية، وخلال الفترة من 1948- 1967 تحولت أكثر من (400) قرية عربية فلسطينية إلى مستوطنات ومستعمرات إسرائيلية بعد إزالتها وطرد سكانها منها.[13]

وكانت تلك المستوطنات تقام تباعا لاستيعاب المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم الذين تعمل الحركة الصهيونية ومنظماتها بنشاط لتنظيمهم وتسهيل مهمة وصولهم إلى فلسطين ومن ثم إقامة المستوطنات وتهيئة تمليكهم للأرض العربية.

ويتكون المهاجرون اليهود في إسرائيل من ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول: هم اليهود الأوروبيون الغربيون الذين يطلق عليهم «الاشكنازيم»، والعنصر الثاني: هم اليهود الشرقيين الذين هاجروا من أوروبا الشرقية ويطلق عليهم «السفارديم»، ثم يأتي العنصر الثالث وهم يهود البلاد العربية الذين هاجروا إلى فلسطين ضمن الهجرة الصهيونية، وتقسم هذه العناصر

طبقيا واجتماعيا في المجتمع الإسرائيلي: العنصر الأوروبي الغربي وله المكانة الأولى ثم يأتي العنصر الشرقي، ثم يهود البلاد العربية.[14]

إن كل جماعة من هذه الجماعات لها خلفيتها الاجتماعية والثقافية الخاصة بها التي استمدتها من واقع المجتمعات التي عاشت فيها فترة طويلة، ويرى البعض صعوبة اندماج هذه العناصر في مجتمع واحد، وأن قضية الصراع الاجتماعي بين هذه الجماعات مستمرة.[15]

إن هذه النظرة غير موضوعية، لأن الاختلافات بين تلك الجماعات اليهودية موجودة ولا يستطيع أحد أن ينكرها، ولكنها ليست بالدرجة التي تهدد بالتفكك والانحلال في هذا المجتمع، ويجب ألا نراهن على هذا الأمر كثيرا، ذلك أن حوالي 50٪ من اليهود في إسرائيل مولودون فيها، وأن تربية جديدة وثقافة جديدة تربى عليها هؤلاء قد لا تكون لها علاقة بالخلفية الاجتماعية والثقافية لآبائهم الذين عاشوا في أوروبا الغربية أو الشرقية أو في البلاد العربية، وسترتفع هذه النسبة باستمرار الكيان الصهيوني في هذه المنطقة، وهذا يعني مزيدا من التماسك الاجتماعي، إضافة إلى العوامل الأخرى التي تدفع باليهود إلى عدم الاختلاف الجوهري بينهم، وتعمل الحركة الصهيونية تربوياً وإعلامياً على توفيره وتغذيته.

ثم إن الخطر الخارجي والداخلي العربي الذي يضغط باستمرار من أجل تحرير فلسطين وعودة شعبها إليها يشكل عاملا يساعد على وحدة تلك الجماعات بالقدر الذي يؤدي إلى تخويفها واضطراب أوضاعها وهجر بعضها هجرة معاكسة. ويصل بعضنا أحيانا في تحليلاته إلى تصور أن الاختلاف في الأصول التي جاء منها اليهود إلى فلسطين يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف والصراع والضعف ثم إلى الانهيار داخل المجتمع الإسرائيلي إن هذا التصور يبالغ في تحليلاته، لأنه بالقدر الذي نراه في إمكانية الخلاف والتفكك يجب أن نراه أيضا في إمكانية الانسجام والتكتل، لأن أي تطور من هذا النوع تلعب فيه عوامل داخلية وخارجية اجتماعية وثقافية وسياسية وزمنية، مباشرة وغير مباشرة.

2- الاستيطان الصهيوني منذ عام 1967 :

إن جوهر الصراع العربي الصهيوني في فلسطين هو صراع على الأرض،

وهذه المشكلة تتجاوز الزراعة، ولها ارتباط بالأمن والاستيطان وملكية الأرض، ومشكلة المياه المتعلقة بها.

إن الأرض هي محور النزاع وهدف النشاط الاستيطاني، وعودة الأرض هي محور القضية العربية في فلسطين.

إن الأساليب التي استخدمت لحيازة الأرض في فلسطين متنوعة، فبعضها أساليب قانونية توجدها إسرائيل لتبرر إجراءاتها وبعضها في القانون الأردني، ويرجع إلى العصر العثماني من ذلك انه يحق التصرف في الأراضي الأميري إذا تركت هذه الأراضي من غير زراعة أو رعي، وبناء على هذا القانون تم الاستيلاء على أراض شاسعة في الضفة الغربية. ولجأت إسرائيل إلى استخدام الأوامر العسكرية في الاستيلاء على الأرض بحجة دواعي الأمن أو إقامة المعسكرات خاصة بملكية الغائبين. .. . في المناطق المحتلة بعد عام 1967[16] وقضية المياه بالنسبة لإسرائيل قضية حيوية وأساسية وكانت تؤرقها منذ إقامة الكيان الصهيوني. فزيادة عدد السكان عن طريق الهجرة تتطلب توزيع الأراضي الزراعية على المستوطنين واستصلاح تلك الأراضي، واستثمارها يتطلب المياه الوفيرة، وإمكانيات فلسطين في المياه العذبة محدودة، لذا لجأت إسرائيل إلى تقطير مياه البحر لتوفير الكمية اللازمة من المياه العذبة.

وقد أنشئت شركة المياه الإسرائيلية (ميكوروت) عام 1936 وكانت تابعة للوكالة اليهودية والصندوق الوطني اليهودي، وبدأت عملها في إقامة المشاريع المائية وحفر الآبار وإقامة الشبكات المائية، منذ عام 1967، بعد احتلال الأراضي العربية في حرب 1967، تم ترحيل الفلسطينيين عن مساحات من الأرض كانوا يقيمون فيها، في الضفة الغربية، بدعوى أمن إسرائيل وردمت آبارهم أو دمرت كما تم إخلاء حزام طويل على طول نهر الأردن من الذين كانوا يقيمون فيه من العرب[17]. ويبقى حلم إسرائيل، منذ فترة ليست قصيرة، بالوصول إلى مياه الليطاني في لبنان لأنه في اعتقادها أن مشكلة المياه العذبة في إسرائيل ستحل بالسيطرة على هذا النهر، وأن أحد دوافع ومرامي الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران-تموز-آب 1982 هو تحقيق ذلك الهدف بالسيطرة على الجنوب اللبناني والحصول على مياه نهر الليطاني.

إن تطور إسرائيل وبناءها الاقتصادي وخططها لاستيعاب المزيد من

المهاجرين اليهود يعتمد على قضية هامة تعتبرها الحركة الصهيونية قضية استراتيجية قومية، وهي قضية المياه. وأطماع الحركة الصهيونية، في مصادر الموارد المائية العربية قديمة، وقد بدأت مع النشاط الصهيوني لإقامة الوطن القومي في منطقتنا العربية.

من أبرز تلك الأطماع التي سعت إليها الحركة الصهيونية مبكراً فيما يتعلق بمياه نهر الليطاني في جنوب لبنان، إن الكيان الصهيوني يعتبر هذا النهر ضمن الحدود الطبيعية له. وقضية مياه هذا النهر وأطماع الصهيونية فيها ترجع إلى عام 1918 مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبعد وعد بلفور، فقد وضعت اللجنة التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، والمكونة من بريطانيين وصهاينة مقترحات لحدود فلسطين الشمالية بحيث تشمل نهر الليطاني إلى بانياس. وفي كانون الأول من عام 1919 وقعت الحركة الصهيونية مذكرة الصلح في باريس وحددت فيها مطالبها في جنوب لبنان كما يلي:-«إن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود إسرائيل هي انه لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوى الكهربائية ضمن من هذه الحدود، وذلك يشمل بالضرورة مجرى نهر الليطاني ومنابع نهر الأردن وجبل الشيخ وبما أن منطقة جبل الشيخ تعد المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، لذا ينبغي أن تكون تحت السيطرة الإسرائيلية وقد واصلت الحركة الصهيونية مساعيها للسيطرة على مصادر المياه العربية ووضع خططها وضمان الوصول إليها. ففي عام 1920 بعث زعماء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية برسالة إلى الرئيس الأمريكي تتعلق بالحدود الشمالية لفلسطين حيث جاء فيها «أن اتفاقية سايكس بيكو تقسم البلاد (فلسطين) في إغفال تام للحدود التاريخية والضرورات الطبيعية، وأن المنظمة الصهيونية تعتمد بالدرجة الأولى على الحدود الشمالية المنطقية والحدود الشرقية المعقولة بشأن تطوير إسرائيل الاقتصادي وهذا يعني أنه يجب أن تشمل فلسطين من ناحية الشمال على نهر الليطاني ومساقط مياه حرمون، كما ينبغي أن تشمل في الشرق على سهل الجولان وحوران.»[18]

إن أطماع إسرائيل وخططها قد وضعت منذ وقت مبكر، وأن امتدادها وتوسعها وسيطرتها على الأرض العربية في حروبها المتعددة مع العرب حتى الآن، هي لتحقيق تلك الأطماع وتلك الخطط ويبقى السؤال الذي

ينتظر الجواب وهو أن الأمة العربية، في عهد السيطرة الاستعمارية لم تستطع مواجهة النشاط الصهيوني في الأرض العربية، وهي أيضا في عهد الاستقلال لم تتمكن من مواجهة وردع النشاط الصهيوني الذي يلتهم الأرض العربية قطعة بعد أخرى، فمتى ستكون قادرة على ذلك؟؟

إنه سؤال سيجيب عليه أطفال الأمة العربية في المستقبل عملا لا قولا.

عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إثر الهزيمة التي حلت بالعرب عام 1967 قامت سلطات الاحتلال ضمن خطة مرسومة بعمليات استيطان واسعة للأراضي المحتلة، خاصة في مدينة القدس ومرتفعات الجولان ومنطقة الأغوار في الضفة الغربية وفي مدينة الخليل وفي سيناء.

وأول إجراء اتخذته بهذا الصدد هو تفريغ هذه المناطق من سكانها العرب بنفس الوسائل التي سبق أن اتبعتها في سياستها الاستيطانية السابقة، ثم بدأت أعداد من اليهود سواء من المقيمين في فلسطين أو من المهاجرين الجدد ليستوطنوا تلك الأراضي بعد أن هيأت لهم كل السبل من إقامة المستوطنات وتوفير الخدمات اللازمة لها.

إن طبيعة هذه المستوطنات زراعية، ولها أهداف سياسية واقتصادية وأمنية، فهي من جهة تأتي ضمن خطة استيطانية للحركة الصهيونية العالمية ولدت مع ميلاد الفكرة الصهيونية، وهي أساس إقامة «الوطن القومي اليهودي». وإن الحركة الصهيونية بهذه السياسة تفرض الأمر الواقع عن طريق بناء وقائع مادية لدعم الأهداف السياسية والعسكرية، وتستند تلك السياسة إلى إقامة المستوطنات وطرد السكان الأصليين وتوطين اليهود فيها ثم الإعلان عن حقها في الضم والسيطرة.[19]

إن الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة له أهداف اقتصادية أيضا بتوفير العمل لهؤلاء اليهود وبناء القاعدة الاقتصادية للكيان الصهيوني، كما أن للاستيطان أهدافا عسكرية، فهي مستوطنات مدنية زراعية، ولكنها أيضا مسلحة ولها دور دفاعي، وهي نقاط إنذار مبكر لحماية المناطق الداخلية الآهلة بالسكان اليهود كما أنها ضمن سياسة توسعية صهيونية تمتد في الأرض العربية كلما تهيأت لها الظروف المناسبة[20].

إن السيطرة على الأراضي المحتلة وبناء المستوطنات الصهيونية وتهجير اليهود إليها لا يمكن أن يتحقق إلا باقتلاع المواطنين العرب منها، لذا لجأت

سلطات الاحتلال إلى إجراءات تدمير المنازل في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرها، وأجبرت السكان العرب على النزوح منها، فتم بذلك إجلاء السكان العرب المقيمين من تلك المناطق إجلاء نهائيا، ثم استيطان هذه المناطق بعد هدمها وإعادة بنائها بإقامة مستوطنات جديدة عليها، وبذلك تحقق إسرائيل أهدافاً عديدة: فمن جهة حققت السياسة الصهيونية في الاستيطان ومن جهة أخرى تخلصت من الفدائيين في تلك المناطق ومن السكان الذين يقدمون لهم الدعم المادي والمعنوي.

لقد اخذ الاستيطان الصهيوني بعد عام 1967 اهتماما خاصا من قبل الحكومة الإسرائيلية والكتل الحزبية في إسرائيل، ودخل البرامج الحزبية في الانتخابات للكنيست ولرئاسة الوزارة، وكان محوراً أساسياً في القرارات والتصريحات الرسمية والخطط والميزانيات، وموضوعاً أساسياً في الصحافة الإسرائيلية ووسائل الإعلام.

وعلى سبيل المثال كانت خطة حزب العمل تحوي ما يلي:-الإصرار على عدم العودة إلى حدود ما قبل حزيران 1967 م، والتأكيد على حرية الاستيطان خصوصا في مناطق المواجهة لتحقيق حدود آمنة قابلة للدفاع عنها. ثم التأكيد على أن السيطرة على الأراضي تعني السيطرة السياسية والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.. . الخ.

وتبعا لذلك صودرت مئات الآلاف من الدونمات أقيمت عليها 76 مستعمرة في الفترة 1967 / 1977. ومن أبرز المشروعات الاستيطانية الصهيونية مشروع آلون الذي يقضي بضم الهضبة السورية (الجولان) وقطاع غزة والقدس وغور الأردن والخليل إلى إسرائيل. وهذا المشروع هو امتداد لإجراءات وسياسات استيطانية سابقة وضعتها حكومة ليفي أشكول في أعقاب حرب عام 1967 بدعم من قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية.[21]

لقد هدف الاستيطان كذلك إلى منع أي تواصل جغرافي وبشري عربي بين المدن والقرى العربية في فلسطين المحتلة عام 1948 والأراضي العربية التي احتلت عام 1967، لذا جرى التركيز على استيطان القدس والضفة الغربية وبيت لحم والخليل وقطاع غزة وسيناء.

وبتقديرات إحصائية نستنتج أن عدد المستوطنات التي أقيمت بعد حرب 1967 هو 152 مستوطنة من بينها 85 مستوطنة في الضفة الغربية حيث

كانت الخطة تهدف إلى توطين 100,000 يهودي في، خلال 4 سنوات لا تزال عملية إقامة المستوطنات قائمة ومستمرة.

وفي مرتفعات الجولان السورية وحدها أقامت إسرائيل 33 مستوطنة في فترة 14 سنة منذ حرب 1967. ودوافع الاستيطان في الجولان وامتداد للأهداف الاستيطانية الصهيونية ولها خصوصية بموقعها الإستراتيجي حيث من قمتها يمكن السيطرة والتحكم في شمال فلسطين، وكان الهدف من التوسع في إقامة المستوطنات فيها كما في غيرها من المناطق العربية خلق واقع بشري تمهيداً لضمها، وقد حدث ذلك بالفعل.[22]

إن مساحات الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية في الفترة ما بين 1967- 1981 هي 2,867,330 دونم أي ما نسبته 34٪ من مساحة الضفة الغربية وبلغ مجموع المستوطنات الصهيونية 161 مستوطنة.[23] إن هذا العدد الكبير من المستوطنات يوضح لنا مدى الاهتمام الصهيوني بالاستيطان. وحول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فان السنوات الماضية منذ حرب 1967 لم تشهد المناطق التي يقطنها العرب في الأراضي العربية المحتلة أي تطور في الزراعة أو الصناعة أو التعليم. والتطور الوحيد كان ولا يزال في المستوطنات الإسرائيلية.[24]) وبهذا الصدد كتب يهودا ليتاني في صحيفة هاآرتس قائلا: «إن الاقتصاد الإسرائيلي بأسره مكرس للاستيطان في الضفة الغربية وغزة اللتين ضمتا واقعا إلى «أرض إسرائيل».[25]

لقد وضع العدو الصهيوني مخططا استيطانيا جديدا أسماه (الحزام الأخضر) والهدف منه تطويق المدن والقرى العربية من القدس والخليل إلى رام الله والبيرة ونابلس وقد بدأ تنفيذ هذا المخطط بالفعل.[26]

إن دراسة الخطط الصهيونية الاستيطانية ومقارنتها ببعضها توضح لنا أنها حلقات مترابطة يكمل بعضها البعض الآخر ضمن خطة صهيونية عامة تعتبر الاستيطان والسيطرة على الأرض والهجرة إليها قضية حياة أو موت بالنسبة للحركة الصهيونية والكيان الصهيوني في فلسطين، وإن تلك الخطط الاستيطانية توضع حسب الظروف الداخلية والإقليمية والدولية، ولا تعبأ بالرأي العام العالمي وتفرض تنفيذها بالقوة وبأساليبها الخاصة، وتحسب جيدا حساب الوقت، وتدرس جيدا الوضع العربي واستمرار تخلفه

وتجزئته.

إن العمل الحقيقي الوحيد القائم وتخشاه إسرائيل ويهدد سياسة الاستيطان بل ويهدد وجودها هو العمل الفدائي الفلسطيني، وهي مدركة مدى خطورته.

وتذكر الصحف الأجنبية المعلومات التالية بأن نشاط الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة في عام 1976: فتقول صحيفة «جوروزاليم بوست» Jerusalem Post إن حركة«جوش أمونيم «الصهيونية والمدعمة من الحكومة الإسرائيلية تعمل لتحويل معسكر «قدوم» إلى مستوطنة في الضفة الغربية وهو أحد المعسكرات الحربية المعاصرة وربما يتحول تدريجيا إلى مستعمرة ثابتة مثل غيره من المعسكرات، على سبيل المثال معسكر «كيريات أربع» ومعسكر أرفر.[27]

وتذكر صحيفة «ليموند Le Monde» الفرنسية «أن الغضب اشتعل في الضفة الغربية بينما بدأ حوالي مائة مستوطن يهودي كانوا في معسكر قدوم يزرعون الأرض ويعلنون أنهم سيقيمون مستوطنة فيها وأنهم باقون.. ، ومن جهة أخرى، ذكر راديو إسرائيل أن الأموال الوطنية اليهودية قد اشترت أراضي العرب في الضفة الغربية عام 1975، وتبلغ حوالي 50 كيلو متراً بين رام الله والخليل».[28] أما جريدة نيويورك تايمز New York Times فتقول.«إن قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية قد وضع خطة لإقامة 40 مستوطنة في الأراضي المحتلة».[29] وتضيف مجلة النيوزويك News Week الأمريكية «أن 62 مستوطنة يهودية قد بنيت في الفترة ما بين 1967- 1976 في الضفة الغربية والمرتفعات السورية وقطاع غزة».[30] وخلاصة الأمر أن عدد المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في الأراضي العربية المحتلة حتى نهاية 1976، هو ثمانون مستوطنة، موزعة كالآتي:-

الضفة الغربية 38 مستوطنة-المرتفعات السورية25 مستوطنة-وقطاع غزة وسيناء 17 مستوطنة.[31]

إن هذه الخطوات العملية للاستيطان لم تكن سرا قبل تنفيذها بل كانت تعلن في صحافة إسرائيل والصحافة العالمية وإذاعة إسرائيل وقد ذكر موشي دايان وزير دفاع إسرائيل، في 23/ 5/ 1972 في صحيفة الاتحاد الإسرائيلية «أن الضفة الغربية هي وطننا وكل اتفاق مع العرب يجب أن

يتضمن حق إسرائيل في إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية» وقال أيضا لوكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ 31/3/1972 «يجب أن يكون لليهود الحق في الإقامة في أرجاء الضفة الغربية وما يصدق على الضفة يصدق أيضا على قطاع غزة».

إن خطط إسرائيل الاستيطانية ترتكز على أن الأرض حق لليهود في هذه المناطق وأن إقامة المستوطنات ضرورة أمنية ولتكون للإنتاج الاقتصادي ومجالا لاستيعاب المزيد من المهاجرين، وقد تضمنت خطة دروبلس الرئيس الثاني، في قسم الاستيطان، في الوكالة اليهودية، هذه الأسس التي كان عنوانها «الاستيطان الإسرائيلي 1977/1980»[34] ولم تكن هذه هي الخطة الوحيدة للاستيطان بل جاءت ضمن خطط أخرى بعد تسلم الليكود الحكم ا في مايو 1977. فهناك خطة وزير الزراعة الإسرائيلي آنذاك آرئيل شارون وخطة وزير الدفاع آنذاك عزرا وايزمن، وهي في الحقيقة مكملة بعضها حيث يتوفر فيها التكتل وقربها من بعضها وربطها بشبكات الطرق وتوفير الأمن لها، وتقوم أساسا على التواصل الجغرافي بين المستوطنات مقابل منع التواصل الجغرافي بين المناطق التي يقطنها العرب. وأخطر تلك الخطط هي خطة دروبلس التي سبقت الإشارة إليها وهي تقتضي إقامة 12 الى15 مستوطنة سنويا في الضفة الغربية على أن يتم استيعاب 120 إلى 150 ألف مستوطن خلال ٥ سنوات.[35] وهذه الخطط الاستيطانية لم توضع وتنفذ لولا توافر عناصر نجاحها التي تقوم أساسا على الاحتلال والدعم الإمبريالي والضعف العربي. إن الحركة الصهيونية ترى أن هذه الفترة التي بدأت بهزيمة والى اليوم هي عصرها الذهبي، وأنها فرصتها التاريخية بالإسراع في الاستيطان وجلب المهاجرين اليهود إلى تلك المستوطنات بأسرع ما يمكن وبأكبر عدد ممكن لأن الظروف الحالية مناسبة، وقد لا تتهيأ نفس الظروف في المستقبل، حيث إن النقطة الرئيسية التي تشجع إسرائيل على المضي في خططها الاستيطانية وتنفيذ سياستها التوسعية هي الضعف العربي والتخلف الذي يسود الأمة العربية.

لقد كشفت الاستراتيجية الإسرائيلية التي نشرت مؤخراً أن تلك الإجراءات تتم ضمن خطة محكمة، فقد تناولت «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات، والتي كتبها «أوددينون» وترجمها إلى الإنجليزية «إسرائيل

شاهاك» عدة قضايا غاية في الخطورة تتلخص بالآتي:-

1- تفتيت الدول العربية إلى عدة دويلات على الأساس الطائفي والعرقي ليسهل على إسرائيل السيطرة عليها.

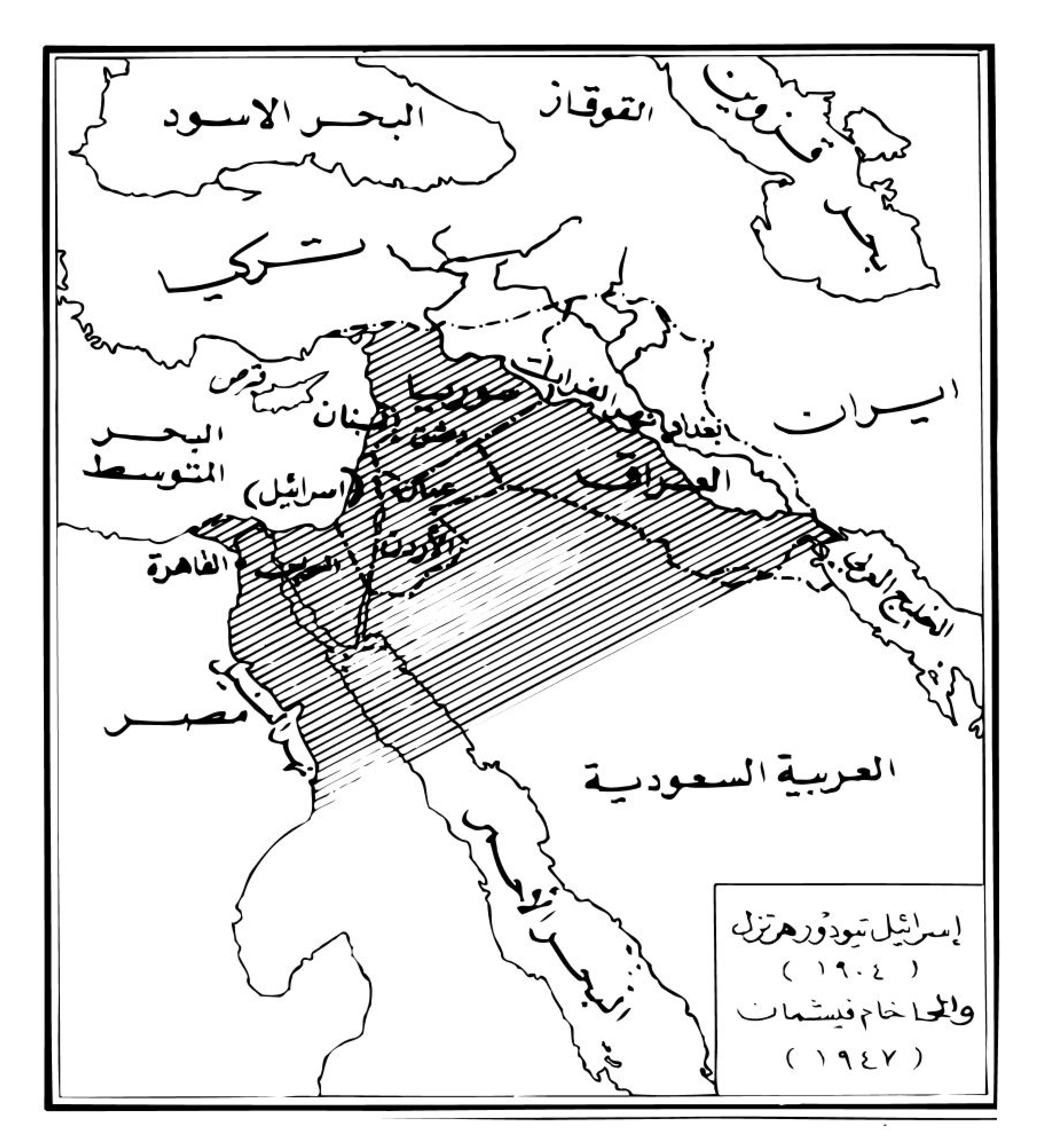
2- أن تكون إسرائيل قوة إمبريالية في المنطقة تدور تلك الدويلات في فلكها.

3- الاستمرار في سياسة الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة ليعاد توزيع السكان وتكون الأغلبية فيه لليهود.

ويهمنا في بحث مسألة الاستيطان الصهيوني اخذ ما جاء في الاستراتيجية الإسرائيلية هذه بعين الاعتبار، فقد نصت الاستراتيجية على «أن توزيع السكان هو هدف استراتيجي داخلي له أهمية فائقة، وبغير ذلك يتوقف وجودنا مهما كانت الحدود التي نكون ضمنها. إن «يهودا والسامرة والجليل» هي ضماناتنا الوحيدة لوجود وطني. وإذا لم تصبح الأكثرية في المناطق الجبلية فإننا لن نحكم البلاد وسوف نصبح مثل الصليبيين الذين خسروا هذا البلد الذي لم يكن لهم، على كل حال والذي كانوا فيه غرباء أصلا. إن إعادة موازنة البلاد سكانيا واستراتيجياً واقتصادياً هو الهدف الأسمى والأكثر مركزية اليوم. والسيطرة على موارد المياه الجبلية من بئر السبع إلى الجليل الأعلى هدف وطني يتفرع من الهدف الاستراتيجي الأكبر المتمثل في استيطان الجبال التي تشكل الجزء الخالي من اليهود في البلاد. ويعتمد تحقيق أهدافنا في الجبهة الشرقية على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الداخلي، وعلى تحويل الهيكل السياسي والاقتصادي بحيث يجعل من الممكن تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية[36]، لقد بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية منذ حرب 1967 بانتزاع السكان العرب من أرضهم وزرع المستوطنين عن طريق إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة بناء على خطة لها أبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

إن واضعي الاستراتيجية الإسرائيلية التي جعلت إعادة التوازن السكاني بحيث يكون اليهود الأغلبية في هذه المناطق، كانوا يدركون إن ذلك هو السبيل إلى قوة إسرائيلية ومن ثم إعدادها لتكون قوة إمبريالية في المنطقة تستطيع السيطرة على الدول العربية الأخرى بعد تفتيتها إلى دويلات صغيرة في كل قطر عربي تقوم على الأساس الطائفي والعرقي. وأنها تهدد

الوجود العربي لا في فلسطين وحدها فحسب بل في كل الوطن العربي[37].



يقول ثيودور هيرتسل مؤسس الصهيونية في «مذكراته الكاملة» المجلد الثاني صفحة 711 إن رقعة الدولة اليهودية تمتد «من نهر مصر إلى الفرات».

وأعلن الحاخام فيشمان-عضو الوكالة اليهودية لفلسطين-في شهادته امام لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة في 9 يوليو 1947 أن «أرض الميعاد تمتد من نهر الفرات الى الفرات وتضم أجزاء من سوريا ولبنان».

الحواشي

(1) الدكتور / محمد علي الفرا، «الاستيطان الصهيوني في فلسطين اهدافه وأخطاره»، مجلة «صامد الاقتصادي»، السنة الرابعة، العدد 30 تموز 1981، بيروت، ص 36- 37.

(2) الدكتور / محمد علي الفرا، المصدر السابق.

انظر أيضا: الدكتور/ عبد الإله أبو عياش، «السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، مجلة «صامد الاقتصادي» السنة الرابعة العدد 31 آب 1981 بيروت ص 92- 93.

(3) الدكتورة عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر 1897- 1954 دراسة تحليلية، القاهرة 1979 ص 82.

(4) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق ص 269.

ويقول ديفيد كروسمان، الاستاذ المساعد في جامعة بار إيلان الاسرائيلية أن إقامة المستقطنات الحالية هي النموذج الأفضل المعبر عن مسيرة المستوطنات التي بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وساعدت على التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث. أنظر: David Grossman

The Bunched Settlement Pattern (Samaria) And the (Hebron) Mountains Bar-Ilan University, Israel. Inst. Br, George. N.s, 6.1981 P. 503

(5) روز ماري صايغ، ترجمة خالد عايد، المصدر السابق، ص 86.

(6) المصدر نفسه ص 87.

(7) الدكتورة عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر 1897- 1954 دراسة تحليلية، القاهرة 1979، ص 161- 163.

(8) الدكتورة عواطف عبد الرحمن،المصدر السابق ص 164.

(9) الملاحظ عند التأمل في مثل هذه الأنشطة أن الخطوات الصهيونية للاستيطان في فلسطين لم تأت بغتة وفي سر وإنما على مراحل وأخذت وقتا طويلا وأنها كانت في العلن ومعروفة للجميع، ولكنها لم تكن تقاوم حتى استشرت واستفحل خطرها، فالنشاط الصهيوني كالسرطان كان في الامكان مقاومته في مراحله الأولى ولكن بعد انتشاره بالجسم العربي قد يصبح أمرا اجتثاثه منه في غاية الصعوبة، ولكن ذلك ليس مستحيلا.

(10) محمد عرابي نخلة، أطروحة دكتوراه، المصدر السابق ص 220.

(11) نفس المصدر ص219.

(12) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المسائل السكاني في الوطن العربي، بدون تاريخ ص 14.

(13) تقرير حول الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، يقدم إلى مكتب العمل الدولي بجنيف، وزارة العمل، دائرة العلاقات الخارجية، المملكة الأردنية الهاشمية 1981.

(14) الدكتور/ علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، بيروت 1971، الدراسات الفلسطينية، ص 33- 34.

(15) وكان عدد اليهود في البلاد العربية سنة 1930 هو 000 ,361 يهودي هاجر منهم حتى عام

(16) م.و. كوجا، ب.غ. سادلر،«الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني»، مجلة صامد الاقتصادي السنة الخامسة، العدد 36 كانون الثاني ص61- 63.

(17) المصدر نفسه، ص 59.

98 انظر أيضاً: Israel and Resources of the west Bank,Journal of Palstmi-97 Studies, Vol. I I I, No. 4, summer 1979 pp

(18) تقرير حول الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مقدم إلى مكتب العمل الدولي بجنيف، المملكة الأردنية الهاشمية-وزارة العمل- دائرة العلاقات الخارجية 1981 ص 4- 5.-

(19) الدكتور تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بيروت 1975 ص 229- 230.

(20) نفس المصدر، ص 183- 184.

(21) وليد الجعفري، المصدر السابق، ص 17 xxvII-xxIv

انظر أيضا.: The Economics Department of the Royal Scientific Society of Jordan

Research Material, Israel and Recourses of the west Bank, Palestine Studies

96- 94 Magazine, 32vnl viii No.4/ Summer 1979,pp

(22) جريدة الأنباء الكويتية-المستوطنات في الجولان أرقام وحقائق، 1/12/ 1982 ص 8 انظر:المصدر نفسه تاريخ 13/1/1982.

انظر جريدة «الرأي العام الكويتية»، 1/20/ 1982 ص 15.

(23) أحمد الدباس، تقرير لوزارة العمل الأردنية، جريدة «الهدف» الكويت،23 أبريل 1980 ص 2.

(*24) Peter Gubar,West Bank And Gross Economic and Social Department Now, And the future, No.20, Middle East pooplem Paper, The Middle East Institute. 4- Washington U.S.A.1979.pp

(25) جريدة «ا لقبس» ا لكويت، العدد 3287،تاريخ 6/2/1981.

انظر أيضا: جريدة«الوطن» الكويت، 30 ديسمبر 1981 «رسالة الأرض المحتلة».

(26) المصدر نفسه.

(*27) Jerusalem post January 19 1976

(*28) Le Mosade, March 26, 1978

(*29) New York Times, April4, 1976

(*30) News Week April26, 1976

(*31) The Arabs Under Israeli Occupation1976<, The Institute for Palestine Studies, Beirut 1978, p. 105.

(32) ولقد كتب ديفيد كروسمان دراسة عن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والمرتفعات السورية تعبر بوضوح عن خطط الصهيونية في الاستيطان، انظر دراسته:

, David Groomsman, the Bunched Settlement Pattern: Western The Hebron Mountains, Senior Lecturer in Geography, Bar-llan University 491.Israel, Trans, Inst.Br.Geogr.N.S.6.) 1981(printed in Great Britain, PP 505.

(33) الدكتور/ تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، بيروت 1975، ص

231، انظر ملحق رقم (2).

(*34) (The Arab Under Israel Occupation, 1979, Institute for Palestine studies)

. 148.Beirut, 1980,p

(35) وليد الجعفري المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967- 1980، المصدر السابق، ص XIIII,XI.

(*36) Oded Yinon, Astrategy for Israel in the Ninteen Eighties, Translated and edited by : Israel Shahak, Association of Arab Americal University Graduates. INC., Belmont, Massachusetts, USA.1982, pp.1011

(37) أنظر نص الأستراتيجية الاسرائيلية الملحق رقم 2.

5 التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الصهيوني في فلسطين

ا - التأثير الاقتصادي:

عبر تاريخ فلسطين الطويل خضع الشعب الفلسطيني لأنواع الاستعمار منذ القديم، وكان هدفاً اقتصادياً يدفع الضرائب ويخضع للتجنيد في العهد الروماني والبيزنطي والعثماني ثم البريطاني. ومع الاحتلال البريطاني لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى دخلت فلسطين الدائرة الرأسمالية للعالم الغربي، لقد كانت أغلبية السكان تعمل بالفلاحة، وشكل الاستيطان الصهيوني تهديداً مباشراً لمصالح المواطنين في أرضهم وخيرات بلادهم، وخرج الشعب الفلسطيني من اضطهاد الإقطاع العثماني والمحلي ليقع ضحية الاضطهاد الاستيطاني الصهيوني من النوع الذي عانته الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي.

إن أفضل الأراضي في فلسطين، سواء ما يستعمل منها لزراعة الأشجار أو الحبوب وقعت في أيدي اليهود، وتركت للعرب المناطق الجبلية أو

مناطق التلال بالإضافة إلى معظم الأراضي غير الصالحة للزراعة التي ليست ملكاً للدولة.

لقد استقر المستوطنون الفرنسيون في الجزائر مائة سنة قبل الاستيطان الصهيوني في فلسطين وما من شك في أن الحركة الصهيونية درست التجربة الفرنسية في الجزائر وأفادت من سلبياتها وإيجابياتها، وبنفس الطريقة ركز الاستيطان الصهيوني على السهل الساحلي الخصب واضطر السكان الأصليين إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية وإلى الخارج كما حدث في الجزائر.[1]

كان الوضع الطبقي في فلسطين ينقسم إلى ثلاث طبقات منذ العهد العثماني، طبقة الوجهاء وكبار ملاك الأراضي والطبقة الوسطى ثم طبقة الفلاحين.

الطبقة الأولى طبقة الوجهاء وكبار ملاك الأراضي: تتكون من الأشراف الذين يتمتعون بهيمنة اقتصادية بحكم توارث الوظائف الدينية واتساع حجم الأوقاف في العهد العثماني وانتفاع رجال الدين بأراضي الأوقاف في المدن. لأن السلطات العثمانية قد اعتمدت على بعض العائلات الفلسطينية المعروفة لضمان ولائها، وعملت على توظيف أبنائها في الإدارة وتشجيع تعليم أبنائهم لتحقيق هذا الغرض، ويأتي ضمن هذه الطبقة الإقطاع التقليدي ويشمل الأمراء والمشايخ الذين كانت الدولة العثمانية تهبهم إقطاعيات واسعة مكافأة على خدماتهم وولائهم لها، كما أوكلت تلك السلطات إلى هؤلاء حماية الحجاج من هجمات قطاع الطرق.

وتمتع هؤلاء بصلاحيات في الإقطاع الضريبي حيث كانوا يشرفون على جباية الضرائب في مناطقهم، وهذا الوضع يذكرنا بدور قبائل المخزن في الجزائر والمغرب الذي سبق أن أوضحناه. ويدخل ضمن تركيب هذه الطبقة كذلك الإقطاع الجديد (البورجوازية التجارية)، هذه الطبقة البورجوازية الجديدة التي تركزت في المدن وبدأت تنمو مستفيدة من المجال الذي فتح أمامها في التعليم الحديث ودخول أبنائها المدارس العسكرية واستفاد هؤلاء من الوضع الضريبي والإداري. وامتد نشاط هذه الطبقة إلى ملكية الأرض، فقد كانت تمتلك الأرض وتؤجرها للفلاحين، وتسكن المدن وتستغل الفلاحين في الأرض وهذه الطبقة لا يهمها إلا مصالحها، ولذلك كان أفراد هذه

الطبقة أول من سارع إلى بيع الأراضي للمنظمات الصهيونية، وبذلك أسهمت في دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

الطبقة الوسطى: وتتكون هذه الطبقة من تجار المدن والقرى من ذوي الدخل المتوسط والمدرسين وموظفي الحكومة وأصحاب المهن الحرة والحرفيين، وكانت ضعيفة ومهملة في العهد العثماني، ولكنها بدأت بالظهور في عهد الانتداب البريطاني، وكان أبناء الفئة المسيحية أكثر فئات هذه الطبقة تقدما واستفادة من هذه الأوضاع التي كانت سائدة، ويرجع ذلك إلى الثقافة الغربية والتعليم اللذين حصلوا عليهما من دخولهم المدارس التبشيرية، أما الدور الوطني لهذه الطبقة فكان محدودا لأن مصالح بعض أفرادها مرتبطة بالأوضاع التي كانت قائمة ولذلك كانت تبتعد في الغالب عن النشاط السياسي الوطني. ومن الصعب إلغاء الدور الوطني نهائيا لهذه الطبقة، فقد كان بعض أفرادها يقومون بدور وطني ضد الوجود الأجنبي الاستعماري والاستيطان الصهيوني.

طبقة الفلاحين: تشكل هذه الطبقة أغلبية الشعب العربي الفلسطيني وتصل نسبتها إلى 79٪ من مجموع السكان، وتتكون من المسلمين والمسيحيين ونظرا لأن أرض فلسطين أرض زراعية وخصبة فإنه من الطبيعي أن يشتغل أغلب السكان بالزراعة. وكانت هذه الطبقة باستمرار عرضة للاستغلال، ونتيجة لحركة شراء الأراضي التي رافقت النشاط الصهيوني الاستيطاني في فلسطين قبل وأثناء الانتداب فإن عددا كبيرا من أفراد هذه الطبقة قد تضرر وتحول بعضهم إلى عمال أجراء، واضطر البعض الآخر إلى الهجرة إلى الخارج.[2]

وعشية احتلال فلسطين عام 1948 كان الاستيطان الصهيوني يملك مليوني دونم (2 مليون) من أراضي فلسطين أي بمعدل 7٪ من مجموع مساحة فلسطين وقد تمت السيطرة عليها منذ العهد العثماني وهي على النحو التالي:-

650 ,000 (دونم) استولى عليها اليهود في العهد العثماني.

300 ,000 (دونم) منحتها حكومة الانتداب البريطاني لليهود من الأراضي الأميرية دون مقابل.

200 ,000 (دونم) منحتها حكومة الانتداب البريطاني لليهود مقابل أجر

اسمي وهي أيضا من الأراضي الأميرية وهذه المساحات من أرض فلسطين التي منحها الاستعمار البريطاني لليهود تدل على التواطؤ والتعاون والدعم الاستعماري البريطاني للحركة الصهيونية والاستيطان الصهيوني في فلسطين.

650 , 000 (دونم) اشتراها الصهاينة من إقطاعيين عرب أغراهم المال فباعوا الأرض دون أن يشعروا بخطورة ما اقدموا عليه ودون أن يشعروا بأنهم يطعنون القضية الوطنية والقومية بالصميم.

250 , 000 (دونم) استولى عليها الصهاينة بوسائل قسرية من عرب فلسطين واضطروا أهلها للنزوح إلى مناطق داخل فلسطين أو خارجها.[(3)]

لقد كان الفلاحون الفلسطينيين يشعرون باستمرار بخطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولكنهم لم يكونوا قادرين على المواجهة بحكم التخلف ووقوع بلادهم تحت السيطرة البريطانية. وهذا النشاط الاستيطاني الصهيوني للسيطرة على الأرض لم يكن فرديا أو عشوائيا بل كان منظما ومخططا له وكان يشرف عليه ويموله الصندوق القومي اليهودي الذي كان يتبع سياسة خاصة في شراء الأراضي عمادها التمركز والانتشار بغية تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تعزيز المستوطنات القائمة، وتعزيز المطالبة بمناطق كانت تعتبر بكاملها ملكا للعرب، وفي السنوات الأخيرة للانتداب بدأ الصندوق اليهودي في التغلغل في المناطق النائية وغير المستغلة لشرائها وتوطين اليهود فيها مثل غزة وبئر السبع وبيسان والحولة. وفي الوقت نفسه بدأ تطوير المناطق الحدودية وبخاصة في الجليل الشمالي كخط دفاعي للمستوطنين ضد الأخطار التي تتهدد هم من سوريا ولبنان، في بداية الثلاثينات من القرن العشرين.[(4)]

كان استملاك الأرض من قبل اليهود والهجرة اليهودية إلى فلسطين من الأهداف الرئيسية التي سعت الحركة الصهيونية لتحقيقها منذ تأسيسها، وكان هذان الهدفان حجر الزاوية في الفكر والعمل الصهيونيين.

ورافق الاتجاه إلى استملاك الأراضي في فلسطين، النشاط الصهيوني منذ بداياته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى قبل المؤتمر الصهيوني الأول الذي سبق ذكره. والفارق في الاستملاك قبل قيام الحركة الصهيونية وبعد قيامها، أن نوع الملكية كان ملكية خاصة في المرحلة الأولى

وأصبح ملكية عامة في المرحلة الثانية، لذا فإن المؤتمر الصهيوني الأول قرر إقامة شركة لاستملاك الأراضي في فلسطين أطلق عليها اسم «هاكيرن هاكا يميت ليسرائيل» (الصندوق الدائم لإسرائيل) والذي أطلق عليه الصندوق القومي اليهودي»[5] إن مهمة هذه الشركة الأساسية شراء الأراضي بفلسطين لتوطين اليهود المهاجرين بها، وهذه الأراضي تعتبر ملكا دائما لليهود لا يجوز بيعها لغيرهم أو التصرف بها عن طريق تأجيرها.[6]

وشهدت فترة ما بين الحربين العالميتين نشاطا غير عادي للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وزيادة عدد المهاجرين تتطلب بالضرورة زيادة مساحات الأرض التي تستو عبهم وتوفر العمل اللازم لهم، وكلما زادت الهجرة زادت السيطرة على مساحات أكبر من الأرض، فقد زادت مساحة الأرض التي استولى عليها اليهود من 544 ألف دونم في عام 1925 إلى 1,322,000 دونم عام 1936 وقد حدد هنا عام 1936[7] لأنه عام الثورة الفلسطينية التي أربكت عملية الهجرة اليهودية وأدخلت عنصرا جديدا رافضا للمعادلة الإمبريالية الصهيونية في المنطقة في تلك الفترة، ولكن بعد القضاء عليها اشتدت موجة الهجرة اليهودية من جديد وبكثافة اكبر. وفي عام 1946 توج ذلك النشاط بتوصية اللجنة البريطانية الأمريكية والتي تتكون من يهود البلدين بدعم من الاستعمار البريطاني والأمريكي بتهجير 100,000 من يهود أوروبا الذين تعرضوا للاضطهاد النازي إلى فلسطين، وجاءت هذه التوصية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد التنسيق الأمريكي البريطاني بشأن الاستعمار ومناطق النفوذ، وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وفي وقت اقتربت فيه الحركة الصهيونية من تحقيق حلمها في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.

دور المصارف الأجنبية في فلسطين:

لقد كانت المصارف في فلسطين في العهد العثماني محدودة جداً، كالبنك العثماني وبنك كريدي ليونيه والبنك الإنجليزي الفلسطيني. واستمر الوضع لهذه المصارف كذلك حتى دخول الاستعمار الغربي. كما كان دورها محدوداً في التعامل مع فئة محدودة من الناس في القضايا المصرفية العادية.

ولكن المصارف في فلسطين بدأت بالازدياد مع الاحتلال البريطاني حتى بلغت 106 مؤسسة مالية في عام 1934، منها 68 مصرفا تجاريا و11 مصرف تسليف و17 جمعية تعاونية للتسليف و 10 مصارف أجنبية أخرى، وفي عام 1938 انخفض عدد المؤسسات المالية إلى 76 مؤسسة منها 6 مصارف أجنبية و 70 مصرفا محليا، وقد حدد القانون الخاص بالمصارف الذي أصدرته قوات الانتداب ب 41 مؤسسة، منها 6 مصارف أجنبية و35 مصرفا محلياً، وكان للعرب 4 مصارف فقط، والباقي مصارف تابعة لليهود.[8]

ولا بد قبل المضي في بحث هذا الموضوع من التوقف قليلا عند نقطة الانخفاض في عدد المؤسسات المالية في فلسطين عام 1938. وكان هذا الانخفاض كبيرا فقد هبط عددها من 106 مؤسسة مالية إلى 76 مؤسسة مالية، ولا بد من أسباب لهذا التطور الهام، ولذا نورد الاحتمالات التالية:-

أولا-الاحتمال السياسي: إن هذا الانخفاض في المؤسسات المالية جاء بعد الثورة الفلسطينية التي اندلعت عام 1936 واستمرت إلى عام 1939، وكانت لهذا التطور انعكاساته على الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي خلفته الثورة، وخاصة أنها اندلعت ضد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين. ثم أن عام 1939 هو العام الذي بدأت فيه الحرب العالمية الثانية والاضطراب الذي عاشته المناطق التي تقع تحت النفوذ الاستعماري الغربي مما كان له تأثيره على الوضع الاقتصادي.

ثانيا-الاحتمال الاقتصادي: إن زيادة عدد المؤسسات المالية دليل على نوع من الانتعاش الاقتصادي في قطاعات معينة من الحياة الاقتصادية حتى ولو لم تمس غالبية الناس وان تقليص تلك المؤسسات دليل على انحسار في الوضع الاقتصادي، كما كان اقتصاد فلسطين تابعا للاقتصاد الاستعماري والاقتصاد الغربي كان يعاني في الثلاثينات من الأزمة الاقتصادية العالمية فمن الطبيعي أن تنعكس تلك الأزمة على المؤسسات المالية في تلك المنطقة.

أما المصارف العربية التي نص عليها القانون الخاص بالمصارف عام 1938 فهي أربعة مصارف فقط وهي:

البنك العربي، والبنك الزراعي العربي، والبنك الصناعي العربي، وبنك الأمة، وكلها أنشئت في الفترة ما بين 1931- 1935»[9] أما المصارف الأجنبية

في فلسطين قبل عام 1939 فهي:-البنك العثماني المحدود، بنك دي روما، البنك البريطاني الفلسطيني المحدود، البنك الأمريكي السريع مجموعة صرافي توماس كوك وأولاده، بنك باركلز المحدود، البنك الإنجليزي المصري، البنك البلغاري الفلسطيني، البنك البولندي المحدود، بنك البريد البولندي.

لقد كانت هذه المصارف الأجنبية تقوم بإقراض الفلاحين والعمال العرب بفوائد باهظة، وقد توقفت المصارف الأربعة الأخيرة عن العمل بموجب قانون المصارف الصادر في عام 1938 والذي سبقت الإشارة إليه.

وإذ نستعرض تلك المصارف الأجنبية لا بد من معرفة المصارف اليهودية في فلسطين حتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن. لقد كان عدد المصارف اليهودية بازدياد قبل اندلاع الثورة الفلسطينية فقد بلغ عددها 79 مصرفا، ثم تراجع هذا العدد إلى 32 مصرفا عام 1938 أي إلى أقل من النصف، وكان عدد منها يعمل برؤوس أموال صغيرة، أما أهم المؤسسات المالية اليهودية فهي الصندوق القومي اليهودي، والصندوق التأسيسي الفلسطيني وبنك الائتمان اليهودي.[10]

إن عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين كانت عملية متكاملة حيث كان لا بد لنجاحها من متطلبات ضرورية تبدأ من التنظيم والتخطيط إلى الهجرة والاستقرار إلى التمويل والاستمرار، وقد لعبت بيوت المال والمصارف الصهيونية دوراً هاماً في دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى إن بعضها كان تابعا للمنظمات الصهيونية التي تتولى تمويل الهجرة وتوفر الاستقرار والأرض للمهاجرين. وبعضها كان يقوم بدور الإقراض وتوفير التسهيلات المالية اللازمة للمستوطنين. وكان يصاحب ذلك نشاط دعائي صهيوني وإعلامي مركز ومخطط له، وكانت الجهود الاستيطانية مكثفة في فترة ما بين الحربين العالميتين، الفترة التي كان فيها الوطن العربي كله يرزح تحت نير الاستعمار الغربي.

2- التأثير الاجتماعي

إن العمل المركزي للحركة الصهيونية كان يسير باتجاهين هامين، الاتجاه الأول، هو الهجرة اليهودية لاستيطان فلسطين، والثاني هو، تهجير الفلسطينيين من بلادهم، فلم تقتصر المهمة على جلب اليهود وإقامة

المستوطنات بل شملت أيضا العمل على حمل الفلسطينيين على مغادرة الأرض عن طريق الاستيلاء عليها، وهدم المنازل والمضايقة في العمل، وقد ترتب على ذلك زيادة عدد العاطلين من الفلسطينيين وتردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

إن إسرائيل تعتقد أن وجود الفلسطينيين وهم يعيشون في تجمعات سكانية كثيفة العدد سيظل يقلقها لأنه يشكل ضغطاً دولياً يدعو إلى الطلب بعودتهم إلى ديارهم، ويتيح الفرصة لنمو المقاومة الفلسطينية بينهم ضد الكيان الصهيوني.[11] لذلك فإن سياسة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية قد أدت إلى هجرة ما لا يقل عن 000 ,350 فلسطيني من بلادهم في الفترة ما بين 1967- 1977 ,[12]

إن شعور الفلسطينيين بأنهم بدون وطن يجعلهم دائما يفكرون ويعملون للعودة إلى وطنهم، وإن عدم الاستقرار الذي يعيشه الفلسطيني في أي بلد يتواجد فيه عربيا كان أم أجنبيا يجعله دائما يفكر بالوطن وحلمه أن يعود إليه. وإن المشكلات الاجتماعية والنفسية، التي نتجت عن الاستمرار الصهيوني في فلسطين كانت عديدة وانعكست سلبيا على الشعب العربي الفلسطيني. وهذه المشكلات لم تخلق مع قيام الكيان الصهيوني في فلسطين عام 1948، بل إنها بدأت مع الهجرة الصهيونية والاستيطان الصهيوني. لقد كانت الحركة الصهيونية لا تهمل مجالا دون العمل فيه بجدية ونشاط، ومن ضمن نشاطاتها المتعددة. أنها أعطت التعليم اليهودي اهتماما خاصا لأنها كانت تعتقد أن تربية الناشئة اليهود تربية صهيونية هو الأمل الذي سيحقق إقامة الكيان واستمراره.

لقد بدأ التعليم اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر مع بداية موجات الهجرة اليهودية إليها، وفي الفترة العثمانية أي منذ بدء الهجرة الصهيونية إلى الانتداب البريطاني كان هناك ثلاثة أنواع من المدارس اليهودية.

1- المدارس اليهودية التقليدية، وكانت شبيهة بالكتاتيب الإسلامية حيث كانت تركز على مبادئ الدين اليهودي.

2- مدارس الإرساليات اليهودية، وهي تابعة للجمعيات اليهودية، وكانت مهمة هذه المدارس هي: تعليم اللغة العبرية.

3- المدارس الصهيونية، وقد بدأت هذه المدارس بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897. وتعتبر النواة الأولى في التعليم الصهيوني.

أما التعليم اليهودي في عهد الانتداب، فكان ينقسم إلى قسمين: التعليم العام والتعليم الخاص، وظهرت الاتجاهات المختلفة في التعليم. ويرجع ذلك إلى ظهور الأحزاب السياسية اليهودية في فلسطين في العشرينات من القرن العشرين، فكان هناك الاتجاه اليميني والاتجاه اليساري والاتجاه الوسط بين هذين الاتجاهين. واعتمد التعليم اليهودي أساساً على الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب البريطاني وجمعية الاستعمار اليهودي ولجنة التعليم التابعة لدائرة الأيتام اليهودية، بالإضافة إلى الرسوم والتبرعات التي تجمعها، وقد شهدت العشرينات نشاطاً كبيراً في التعليم اليهودي وأصبح عدد المدارس اليهودية في التعليم العام 1991 مدرسة، وعدد المعلمين 846 مدرسا وعدد الطلبة اليهود 705 ,17 د‎'‎‎'‎ ـا وطالبة. أما المدارس اليهودية الخاصة فكان عددها في نفس الفترة 84 مدرسة وعدد المعلمين 847، وعدد الطلبة 8832 طالبا وطالبة. وهذا النشاط التعليمي اليهودي كان يقابله تعليم محدود بين الفلسطينيين ويتقلص باستمرار. فلم تكن حكومة الانتداب تشجعه، ولم تكن هناك قوى شعبية ذات إمكانيات جيدة تستطيع دعمه. لقد كان التعليم الرسمي لا يهتم بأماني العرب وتاريخهم. وفي الوقت الذي كانت فيه سلطات الاحتلال تؤيد وتشجع إقامة الجامعة العبرية، كانت تحارب التعليم الجامعي للفلسطينيين لذلك اتجه بعض الفلسطينيين إلى التعليم الجامعي في بعض الدول العربية والأجنبية في بيروت والقاهرة وبريطانيا والولايات المتحدة.(13)

ولكن مهما يكن هذا التوجه للتعليم الجامعي للفلسطينيين، فهو محدود جدا في عهد الانتداب، لأن الذين كانوا يستطيعون مواصلة دراستهم الجامعية كانوا من أبناء الأسر الميسورة الحال، وهذا يعني أن اغلب الفلسطينيين كانوا محرومين من التعليم الجامعي في تلك الفترة.

إن التعليم اليهودي كان متنوعا ويعنى بالتعليم الفني والمهني ولهذا الغرض أنشئت معاهد التدريب المختلفة. وقد رافق انتشار التعليم اليهودي في فلسطين تطور ثقافي صهيوني عن طريق إقامة المؤسسات الثقافية «إضافة إلى صدور عدد من الصحف والمجلات» اليومية والأسبوعية وإنشاء جمعيات

وأندية ثقافية وأدبية في المدن والقرى.

وبعد قيام الكيان الصهيوني عام 1948 بدأت مرحلة جديدة في التعليم والثقافة اليهودية التي تركزت وقويت وأخذت الاهتمام الأساسي للحكومات الإسرائيلية. وبعد هزيمة 1967 بدأت إسرائيل تنفيذ خطط في المناطق المحتلة تستهدف تخريب التعليم القائم فيها بفرض التعليم اليهودي عليها والذي تفرضه على السكان العرب في فلسطين الذين بقوا فيها بعد عام 1948. لقد تدخلت سلطات الاحتلال في المناهج الدراسية، والهدف من ذلك إضعاف الروح المعنوية والثقافة الوطنية القومية للسكان. إن إسرائيل تدرك أن أساليبها هذه تمنع على المدى البعيد، خلق الاتجاهات الرافضة لوجودها.[14]

لقد كان التعليم ولا يزال يعتبر بالنسبة للحركة الصهيونية من القضايا الأساسية التي يجب الاهتمام بها. وعندما نستعرض تاريخ الحركة الصهيونية، منذ إنشائها إلى اليوم، نجد أن اهتمامها ونشاطها وجهودها قد انصبت بشكل أساسي على قضيتين وهما: الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستيطان الأرض. والثانية الاهتمام بالتعليم اليهودي والثقافة الصهيونية. وقد أدركت الحركة الصهيونية أن قضية الأرض واحتلالها وتربية العقل اليهودي على التمسك بتلك الأرض هو الذي يحقق الحلم الصهيوني في الوجود والاستمرار، واليوم ونحن نواجه هذه الهجمة الصهيونية الإمبريالية في فلسطين والوطن العربي، أمامنا طريق واحد هو الكفاح المسلح لاستعادة الحق ويستند أساسا على التمسك بالأرض وتربية الناشئة تربية وطنية وقومية، وتحويل تعليمنا من الكم إلى الكيف ليكون تعليما نوعيا في كل أقطارنا العربية.

الحواشي

(1) روز ماري صايغ، ترجمة خالد عايد، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، بيروت 1980، انظر أيضا: مها بسطامي: «الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي، الفكر الاستراتيجي العربي»، مجلة الإنماء العربي. العدد الأول، تموز-(يوليو) 1981، بيروت، ص 192- 218.
(2) محمد عرابي نخله، أطروحة دكتوراه، تطور المجتمع في فلسطين 1920- 948- القاهرة، 1978، ص 128- 129- 134- 138.
(3) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق ص 135- 136.
(4) روز ماري صايغ، ترجمة خالد عايد، المصدر السابق، ص 48- 54- 55.
(5) قرر المؤتمر الصهيوني الثاني الذي عقد في لندن عام 1920 إنشاء الصندوق القومي اليهودي لجمع وتوظيف التبرعات من أجل شراء الأراضي في فلسطين. وتعتبر قرارات هذا المؤتمر مكملة لقرارات المؤتمر الأول حيث كان تركيزها على الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
(6) صبري جريس، العرب في إسرائيل، الطبعة الثانية، بيروت 1973 مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت1981 ص 131.
انظر أيضا: وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967-1980 بيروت 1981، ص XVII.XV.
(7) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق ص 88, 85.
(8) محمد عرابي نخلة، المصدر السابق ص 325.
(9) محمد عرابي نخله، المصدر السابق، ص 328.
(10) المصدر نفسه، ص 328- 330.
(11) ليفيا روكاخ، قراءة في يوميات موشي شاريت، خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني. بيروت 1981 ص 87- 88.
(12) عبد الجواد صالح، العدو يهجّر 350 ألف فلسطيني خلال عشر سنوات، جريدة «الهدف»، الكويت، 17 سبتمبر 1981 ص 2.
(13) محمد عرابي نخله، تطور المجتمع في فلسطين عام 1920- 1948، ص 382- 386, 379- 381.
(14) الدكتور تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بيروت، 1975 ص 189- 191.



6

الحركة الوطنية الفلسطينية والاستيطان الصهيوني

لقد مرت الحركة الوطنية الفلسطينية بثلاث مراحل في نضالها ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

المرحلة الأولى-قبل إقامة الكيان الصهيوني عام 1948 تجسد ذلك في مقاومة الهجرة والاستيطان الصهيوني خاصة في الثلاثينات من القرن العشرين.

المرحلة الثانية-بدأت بعد قيام الكيان الصهيوني في الفترة ما بين 1948- 1966. وهنا حاولت الدول العربية على اختلاف أنظمتها واتجاهاتها العمل من أجل تحرير فلسطين وتكلمت باسم الفلسطينيين، فتعطل دور الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة، ودخلت العناصر الوطنية الفلسطينية في الأحزاب العربية التي كانت قائمة على عمل سياسي يرفع شعار تحرير فلسطين.

المرحلة الثالثة-في تاريخ الحركة الوطنية بدأت بالمقاومة المسلحة، التي ولدت قبيل الهزيمة الكبرى التي أصابت الوطن العربي عام 1967.

لقد بدأت هذه المرحلة عام 1966 بميلاد الكفاح المسلح الفلسطيني وهي مرحلة لها خصوصياتها ومميزاتها وأهميتها في التاريخ العربي المعاصر، ذلك أنها جاءت مع هزيمة وتخلف وتراجع عربي فريد في نوعه، وسلكت أسلوب الكفاح المسلح للعودة إلى الوطن وتحريره، وهي تجربة ثورية وطنية قومية هامة تتطلب من القوى الوطنية في الساحة العربية على اختلاف اتجاهاتها، أن تدعمها وتحافظ عليها لأنها بدون أدنى شك في ظل التخلف القائم والتبعية ثورة ومنطلق صحيح يجب الانطلاق منه لتحرير الأرض العربية.

وإذا جاز لنا أن نؤرخ للحركة الوطنية الفلسطينية، فإن مقاومة الاستيطان الصهيوني قد بدأت مع بداية هذا الاستيطان، ولكن اشتداد حركتها بدأ بعد الحرب العالمية الأولى لأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد أدركت، بعد وعد بلفور وبدء الهجرة الصهيونية المكثفة إلى فلسطين وتواطؤ الانتداب البريطاني معها ونشاط الحركة الصهيونية، أن هناك خطراً يتهدد فلسطين، ولذا بدأ عملها. ولكن نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية كان نشاطاً سياسياً في العشرينات والثلاثينات والأربعينات لوقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ووقف بيع الأراضي لليهود ومقاومة قيام دولة صهيونية في فلسطين، ولكن في ظل الاستعمار البريطاني المحتل للأرض العربية خاصة فلسطين وفي ظل التخلف والظروف الدولية التي شهدت حروباً عالمية وإقليمية لم يكن بالإمكان تطور نشاط الحركة الفلسطينية بأكثر مما كان يقوم به من فاعلية محدودة ضد المد الصهيوني الإمبريالي الصاعد.

لكن ذلك لا يعني على الإطلاق أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم يكن لها دور مؤثر، فقد تصاعد المد الوطني الفلسطيني طوال تلك الفترة وبلغ ذروته في أربعة أحداث هامة هي: حادث البراق 1929 وانتفاضة 1933 وانتفاضة القسام 1935 ثم الثورة الفلسطينية عام 1936-1939 ,[1]

لقد كانت الطبقة العاملة الفلسطينية في طليعة القوى التي قاومت النشاط الصهيوني في فلسطين المتمثل في الهجرة اليهودية والسيطرة على الأرض.

بدأ نشاط الحركة العالمية الفلسطينية في الثلاثينات بالتنظيم والإعداد المهني والسياسي، ولعب العمال الفلسطينيون دوراً هاماً في ثورة 1936،

وتركز نشاطهم ضد تهويد العمل وضد طرد الفلسطينيين من أرضهم ومقاومة الهجرة اليهودية، وسلك العمال مختلف الوسائل للدفاع عن حقوقهم المهنية والوطنية، وكانوا روح المقاومة لأنهم الفئة الأكثر تضرراً من النشاط الصهيوني.[2]

إن دور الاستعمار البريطاني في دعم الحركة الصهيونية في الهجرة إلى فلسطين واستملاك الأراضي فيها كان عائقا أساسيا أمام الحركة الوطنية الفلسطينية في نضالها من أجل منع الهجرة اليهودية والمحافظة على الأرض، فقد تجاهلت الانتداب البريطاني في فلسطين مطالب الحركة الوطنية وتعاونت إلى أقصى الحدود مع حركة الاستيطان اليهودي، وهيأت لها الفرص والدعم لتتمكن وتتسلح وتقيم دولتها، بل ترعاها بعد قيامها.[3] والأمر الهام في هذا التطور هو أن الحركة الوطنية الفلسطينية التي ترفع لواء الكفاح المسلح اليوم من أجل التحرير والعودة قد ولدت بذورها خلال المعاناة والنضال الوطني منذ فترة طويلة امتدت إلى أكثر من نصف قرن من الزمان. صحيح أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن في الثلاثينات والأربعينات من مقاومة الاستيطان الصهيوني ومنع إقامة دولته، ولكنها خلقت روح المقاومة والرفض لدى الشعب العربي في كل أقطاره، إن القضية المركزية الوطنية والقومية المطروحة اليوم هي وحدها فصائل المقاومة الفلسطينية واستقلالية قرارها وحمايتها واستمرارها لأنها في الحقيقة الطريق الصحيح لنهضة عربية حقيقية للتحرر من التبعية والتخلف وبناء الوطن العربي وتنميته ووحدته.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية اليوم؟ وما هي المهمات الرئيسية التي تنتظرها؟ إن هناك صعوبات وتحديات أساسية تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية ونضالها، وأول تلك الصعوبات والتحديات من داخل الحركة الوطنية نفسها، فالحركة الوطنية الفلسطينية ليست مندمجة في تنظيم سياسي وعسكري واحد ولكنها عدة قوى يضمها إطار عام هو منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تتمكن تجربة منظمة التحرير منذ قيامها من بلورة علاقات ثورية وحدوية بين فصائل المقاومة للاختلاف الفكري والتفاوت في الطرح السياسي للمسيرة الوطنية.

وثاني تلك الصعوبات والتحديات الوضع العربي: إن الحركة الوطنية الفلسطينية تواجه صعوبة بالغة في الوقوف على أرض عربية مجاورة للأرض المحتلة لمواصلة نضالها بكل أشكاله، كما أن السياسة العربية تشكل ضاغطا مستمراً ومرهقاً على الحركة الوطنية الفلسطينية التي تسعى باستمرار لاستقلال قرارها بدون القفز على الواقع العربي الراهن، بل من منطلق استيعاب ظروف الساحة العربية والقناعة المبدئية بأن القضية الفلسطينية قضية عربية، وأن خطر الاستعمار الصهيوني الاستيطاني يتهدد الأمة العربية كلها.

وثالث تلك الصعوبات والتحديات سياسة الولايات المتحدة والدول الغربية التي تقدم الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني والتي تقف موقف العداء المستمر المباشر وغير المباشر من الحركة الوطنية الفلسطينية والقضية العربية.

إن هناك علاقة عضوية حميمة ما بين الإستراتيجية الصهيونية والإستراتيجية الإمبريالية للولايات المتحدة في هذه المنطقة، والتي تقوم على أساس المصالح المشتركة للطرفين فتدعيم الكيان الصهيوني ومساعدته على التوسع والتفوق على العرب يؤدي إلى إضعاف العرب ومنع قيام وحدتهم وترسيخ التجزئة واستمرار تخلف هذه الأمة، لتحقيق المصالح الحيوية والإستراتيجية للصهيونية والإمبريالية العالمية في الوطن العربي.

والتحدي الرابع الذي يواجه الحركة الوطنية الفلسطينية هو واقع الحركة الوطنية العربية فالقوى الوطنية العربية على المستوى القطري والقومي في الأقطار العربية ليست الظهر المتين والقوى الذي تستطيع الحركة الوطنية الفلسطينية الاعتماد عليه، أو الاستفادة منه في معركتها الوطنية والقومية والحضارية وأثبتت أحداث الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982 إن العجز ليس فقط في الأنظمة العربية وإنما أيضاً في الحركة الوطنية العربية وعدم قدرتها على التأثير والضغط داخل أقطارها من أجل مساعدة الحركة الوطنية الفلسطينية.

أما المهمات الرئيسية التي تنتظر الحركة الوطنية الفلسطينية في حاضرها ومستقبلها، فهي ثلاث مهمات وتعتبر أيضا من التحديات الكبيرة والهامة على الطريق.

ا- المهمة الأولى: تحقيق الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة الفلسطينية، والاستفادة من تجربة الثورة الجزائرية في هذا الميدان مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق في الظروف والزمان بين التجربتين. إن الوحدة بصيغة جبهوية أو غيرها ضرورة إستراتيجية ثورية خاصة بين المنظمات الفدائية الرئيسية. إن صيغة منظمة التحرير تمثل الحد الأدنى للعمل الوطني الفلسطيني ويجب تطويرها باتجاه دمج تلك القوى في تنظيم سياسي وعسكري واحد.

2- المهمة الثانية: التحالف الاستراتيجي مع القوى الوطنية العربية في المشرق والمغرب العربيين، بناء على الأسس التالية. إن الحركة الوطنية الفلسطينية جزء من حركة التحرر العربي، والبعد القومي العربي ضرورة لدعم الثورة وتعضيدها، وهذا التحالف سيقود إلى الالتحام بين قوى التحرر العربية ويؤدي إلى هزيمة الإمبريالية والصهيونية ويحقق الوحدة القومية للوطن العربي.

3- المهمة الثالثة: العنف المسلح وتصعيده باستمرار، فاستخدام العنف المسلح أسلوباً في العمل الوطني أمر مشروع عندما تستنفذ القوى الوطنية الوسائل الأخرى للحصول على حقها المشروع. إن الحركة الصهيونية أقامت الكيان الصهيوني في فلسطين بالعنف، ولم تتوقف عن استخدام العنف في سبيل اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وفرض الاستيطان والتوسع في الأرض العربية، ولكن استخدام العنف المسلح لا يلغي الدور الهام للعمل السياسي على جميع الأصعدة، فهو لتوعية الشعب الفلسطيني والعربي بقضيته وبالعمل على شد أزرها، وهو ضرورة لكسب الرأي العام في الداخل والخارج ولإعطاء القضية الوطنية بعدها الشامل، ونظرتها الإستراتيجية في الحاضر والمستقبل.

إن العنف المسلح يبقى العمود الفقري للعمل الوطني الفلسطيني والعربي لتحرير فلسطين ومواجهة الهجمة الإمبريالية الصهيونية.

وأمام الحركة الوطنية مهمة مواجهة الفكر الداعي إلى الإحباط وتمييع القضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد لا يكون أصحاب هذا الفكر يرمون إلى الضرر بالثورة الفلسطينية ولكن نتيجة طرحه والتأكيد عليه تقود إلى ذلك. ونأخذ مثلاً على تلك الأطروحات.

يثير الدكتور مجدي حماد في كتابه «النظام السياسي الاستيطاني دراسة مقارنة-إسرائيل وجنوب إفريقيا «قضية هامة تستحق الوقوف عندها ومناقشتها، فقد توصل الدكتور حماد في بحثه لظاهرة الاستيطان إلى نتيجة هامة وخطيرة لا نريد المرور عليها أو الإشارة إليها بقد رما نرغب في تحليلها، وقد نختلف كلية معه بشأن ما توصل إليه في دراسته لهذه الظاهرة.

يقول الدكتور مجدي حماد «إن مختلف حالات الظاهرة الاستيطانية التي تطورت إلى شكل الدولة ثبت حتى السنوات الأخيرة من القرن العشرين أنها من الظواهر التي لا تقبل الردة» ويمضي قائلاً «وإن كان هناك عدد من المؤشرات التي قد توحي بإمكانية إدراج كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا في إطار الظواهر التي لا تقبل الردة، وفي مقدمة هذه المؤشرات ظروف التوازن الديموغرافي والحضاري الداخلي فضلاً عن خبرات الصراع الإقليمي واعتبارات توازن القوى على المستوى العالمي». [4]

لقد قرر الدكتور حماد، أن الظاهرة الاستيطانية التي تطورت إلى شكل الدولة لا تقبل الردة ودلل على ذلك بإسرائيل وجنوب إفريقيا لأسباب قال إنها تتعلق بالتوازن الديموغرافي والحضاري الداخلي وخبرات الصراع الإقليمي واعتبارات توازن القوى على المستوى العالمي، ومناقشة هذه القضية تتطلب بادئ ذي بدء أن نقول بأن الحتمية التي قررها الدكتور حماد ليست مبنية على أساس علمي، ذلك أن نجاح تجربة استيطانية أو أكثر في إقامة الكيان والدولة لا يعني قطعياً عدم ردتها بل يجب أن تدخل ضمن مسألة الاحتمال، لأن الأسباب التي ذكرها قابلة للتغيير والتغير، وإمكانية الردة أو إزالة الاستيطان قد تحدث بفعل عوامل داخلية وخارجية.

وثانيا-إن الاستناد إلى تجربة إسرائيل وجنوب أفريقيا كأمثلة على نجاح ظاهرة الاستيطان في إقامة الكيان يتجاهل الاستيطان في روديسيا وتمكن السكان الأصليين بالثورة من إزالة دولة الاستيطان وإقامة دولتهم التي سميت «زمبابوي».

وثالثاً-هل يدعونا الدكتور حماد بالنتيجة التي توصل إليها لإلقاء السلاح وعدم تحرير فلسطين لأن ظاهرة الاستيطان الصهيوني فيها لا تقبل الردة؟!.

رابعا-بالرغم من أن ظروف التوازن السكاني والحضاري الداخلي

والصراع الإقليمي وتوازن القوى على المستوى العالمي من أسباب تمكين الظاهرة الاستيطانية من إقامة دولتها في فلسطين أو غيرها، فإن تلك الظروف والتوازنات والصراعات من شأنها أيضاً أن تساعد على هدم الكيان الاستيطاني إضافةً إلى عوامل وظروف ذاتية خاصة بالشعب المستهدف بالاستيطان وانتقاله من حالة الدفاع عن النفس وعدم القدرة على التأثير في واقعه إلى حالة الثورة ضد الاستيطان والكيان الاستيطاني وافتراض الحتمية المقابلة وهي إمكانية إزالة الظاهرة الاستيطانية التي تمكنت من إقامة دولتها.

خامساً: إن أية ظاهرة استيطانية تمكنت من إقامة دولتها لم تكن لتحقق ذلك لولا الدعم الذي تلقته تلك الحركة الاستيطانية من القوى الإمبريالية العالمية التي لها مصالح حيوية في المنطقة المستهدفة بالاستيطان سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً. وان نجاح حركات التحرر العالمي في تحقيق الاستقلال الوطني وفي تأصيل ثوراتها يؤدي إلى تراجع حركة الاستعمار العالمي، كما يؤدي أيضاً إلى إضعاف موقف الكيانات الاستيطانية ومن ثم إمكانية القضاء عليها وعودة الشعب المقاوم ليلعب دوره التاريخي في إقامة دولته وبناء مجتمعه.

سادساً-قد يكون الدكتور حماد قد توصل إلى تلك النتيجة التي تقرر أن الظاهرة الاستيطانية التي أقامت دولتها لا تقبل الردة من دراسة ظاهرة التخلف السائدة في الوطن العربي وأفريقيا والمد الإمبريالي الصاعد فيهما، ولكن ظاهرة التخلف هذه والمد الإمبريالي قضية مرحلية وليست دائمة وما ينتج عنها أو يرتبط بها يجب أن يكون مرحلياً. ولا يستطيع أحد أن ينفي صعوبة إزالة الكيان الاستيطاني في ظل الظروف السائدة اليوم وهي غاية في التعقيد، ولكن في نفس الوقت لا يستطيع أحد أن يقرر استحالة إزالة الكيان الاستيطاني.

إن إرادة الشعوب إذا سلكت الأسلوب الصحيح في التعامل مع الكيان الاستيطاني تستطيع أن تستوعب الصعوبات التي تواجهها وتستطيع أن توظف الظروف والصراعات والتوازنات الإقليمية والدولية لصالحها.

سابعاً-وأخيراً إذا توصلنا إلى نتيجة مخالفة لما توصل إليه الدكتور حماد بشأن الظاهرة الاستيطانية التي أقامت دولتها بأنها تقبل الردة ويمكن

إزالة دولتها، فإن هذه النتيجة لا تدعو بطريق مباشر أو غير مباشر إلى التقاعس وانتظار معجزة من السماء تزيل الاستيطان من أرضنا العربية. إن قضية الاستيطان في مراحلها المختلفة في مرحلة الهجرة أو السيطرة على الأرض أو إقامة الكيان بحاجة إلى الكفاح الجاد والمرير من أجل المحافظة على شخصية المنطقة ووجودها البشري وتحقيق إرادة شعبها بالتحرر والاستقلال الوطني وإزالة الكيان الاستيطاني أو منع إقامة الكيان الاستيطاني. إنها إذاً عملية صعبة ولكنها على أي حال ليست مستحيلة.

الحواشي

(1) الدكتورة / عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 83.

(2) الدكتور / محمد الدقس، نضال الحركة العمالية الفلسطينية إبان الانتداب البريطاني، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ندورة مكتب العمل العربي، 3- 9 / 11/ 1979، الجزائر، ص 9- 11.

(3) الدكتورة / عواطف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 83.

(4) الدكتور / مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني، المصدر السابق، ص 91.

7 الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي والاستيطان الصهيوني في فلسطين: مقارنة

إن سلوك الجماعات الاستيطانية تجاه السكان الأصليين في كل من المغرب العربي وفلسطين كان يعكس نفسه في اتجاهين: الأول: ممارسة العنف بمختلف صوره وأشكاله للقضاء على العنصر السكاني الأصلي، وبالتالي إلغاء هوية القضية الوطنية من جذورها. ثانياً: ممارسة التفرقة العنصرية بمختلف صورها وأشكالها على من تبقى من السكان الأصليين ممن لم يتمكن المستوطنون من إبادتهم أو دفعهم للنزوح.

وفي كلتا الحالتين: في المغرب العربي وفي فلسطين، كان من ضمن الادعاءات الاستيطانية أن المستوطنين يحملون رسالة حضارية لتطوير وبناء المناطق التي استوطنوها وبذلك يحاولون أن يضفوا على استيطانهم حقوقا مشروعة للغزو والسيطرة، وقد عبرت عن هذا المعنى إحدى نشرات الجيش السري الفرنسي في الجزائر عام 1958 حيث ورد

فيها :-

«نحن نرى أن حق الإسرائيلي لا يقل عن حق فرنسيي الجزائر في الاحتفاظ ببلاد فتحوها بكدهم وجدهم بل كونوها بحيث أضحت بلادهم لا أكثر ولا أقل. ونحن أعضاء منظمة الجيش السري نحيي إخواننا جنود إسرائيل الوحيدين الذين يدافعون معنا منذ أعوام عن حضارة نعتبرها مشتركة.[1]»

إن قراءة متأنية لهذه الفقرة التي وردت في نشرة الجيش الفرنسي توضح لنا عدة قضايا هامة في السياسة الاستيطانية الاستعمارية، وهي كالآتي:-

1- أن هناك علاقة تضامنية مصيرية بين الاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي وبين الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، بل في كل أنحاء العالم حيث يصر المستوطن على الاحتفاظ بالأرض التي سيطر عليها.

2- إن كلا من الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي والاستيطان الصهيوني في فلسطين يعملان ضد العرب للسيطرة على الأرض العربية في المغرب وفي المشرق العربيين.

3- إن هذا الموقف من قبل المستوطنين الأوروبيين الممثلين بالجيش السري الفرنسي بالجزائر يدل على موقف يهود المغرب العربي المتضامن مع هذا الاستعمار الاستيطاني.

4- إن الفقرة قد انتهت بأن الطرفين الأوروبيين المستوطنين والصهاينة المستوطنين يلتقون في هدف واحد، وهو أنهم. يدافعون عن حضارة يعتبرونها مشتركة وفي عرف المستوطنين أن الاستعمار وإفناء الشعوب الأخرى رسالة حضارية.[2]

وإذا اختلفت التفسيرات لطبيعة السيطرة على أرض الغير من قبل المستوطنين فهذا لا يعني بأي حال اختلافاً في جوهر الموضوع، فالاستعمار الاستيطاني الأوروبي في المغرب العربي كان يعتبر الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية، ورفع شعار إدماج وضم الجزائر، واتبع سياسة الهجرة الجماعية المكثفة. والسيطرة على الأراضي، وأقام المستوطنات، وهجَّر السكان الأصليين. وهذه الأساليب قد اتبعت في فلسطين من قبل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والفارق هو أن الحركة الصهيونية طالبت بقيام

الوطن القومي لليهود في فلسطين بعد أن تمكنت الصهيونية من تحويل اليهودية من رابطة دينية إلى رابطة قومية. ولكن الهدف واحد وهو السيطرة على أراضي الغير واستعمارها عن طريق الاستيطان وإبادة سكانها الأصليين.[3]

ومثال آخر على التماثل في الأساليب التي اتبعها الاستيطان في كل من المغرب العربي وفلسطين، وهو استخدام المستوطنين للعمال المواطنين للعمل في مزارع المستوطنين كأجراء وفي الغالب موسميين، في الوقت الذي كانوا قبل ذلك يملكون الأرض وهم أصحابها الحقيقيون، ولكن قيادة الحركة الاستيطانية كانت واعية لما قد يسفر عنه تواجد المواطنين في الأراضي، ولذلك عمدت إلى تدعيم سياستها بإجراءات قانونية تتخذها، وعلى سبيل المثال فإن السلطات الصهيونية قد أصدرت قانونا يهدف إلى تعديل قانون الاستيطان الزراعي بمنع إدخال «الغرباء» في إطار الاستيطان الصهيوني باستغلال الأرض إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك.[4] إن الاهتمام قد تركز على تكريس النقاء اليهودي في المستوطنات سكانيا ثم الاستغناء عن عمل الفلسطينيين حتى كأجراء في العمل الزراعي وتغلب الصهاينة على مشكلة عدم التكيف مع البيئة، وفي المغرب العربي، كما سبق بحثه، كان المستوطنون يستخدمون المواطنين عمالا أجراء موسميين، لذلك كانت أعداد كبيرة منهم تتعرض للبطالة وتضطر للهجرة الداخلية والخارجية وهي هجرة معاكسة كان المستوطنون في المغرب العربي وفلسطين يرحبون بها لتفريغ الأرض من المواطنين وبذلك يتحقق الهدف الأساسي من الاستيطان بتغيير التركيبة السكانية لهذه المناطق بحيث يغلب العنصر الاستيطاني على العنصر الوطني الأصلي.

لقد كان تحقيق هذا الأمر في المغرب العربي في غاية الصعوبة للكثافة السكانية والمقاومة وهو كذلك يواجه صعوبة في فلسطين للمقاومة العنيدة التي ترفض ترك الأرض رغم المعاناة والظروف الصعبة التي يعيشها السكان في الأرض المحتلة.

إن السياسة الاستيطانية تهدف إلى تهجير المواطنين من أرضهم وإسكان المهاجرين مكانهم وتفرض تجنيس من تبقى من المواطنين بجنسية المستوطن بطرق مختلفة. لقد اتبع الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي في

السبعينات من القرن التاسع عشر هذه السياسة واتبعتها إسرائيل في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين. إن الهدف من ذلك هو إلغاء الهوية الوطنية وإذابتها بالكيان الاستيطاني. وقد مارست ذلك فرنسا في الجزائر ومارسته إسرائيل في الضفة الغربية والمرتفعات السورية (الجولان).[5]

ولكن الرفض كان مشتركا. ففي الجزائر رفضت أغلبية المواطنين الجنسية الفرنسية، ولم يقبلها إلا نفر قليل من المواطنين معظمهم من يهود الجزائر. وفي الأراضي المحتلة رفض السكان العرب الهوية الإسرائيلية. وإذا وجدت قلة قبلت الجنسية أو الهوية للكيان الاستيطاني الاستعماري، فهذه حالات قليلة ومن المتوقع أن يتخاذل البعض لأسباب خاصة لتحقيق مصالحهم الخاصة والدوران في فلك الحركة الاستيطانية، ولكن المقياس للحكم في مثل هذه القضايا هو غالبية الشعب الرافض الذي يقاوم الأساليب الاستيطانية ويتمسك بهويته الوطنية وبأرضه ويعمل من أجل استردادها. لقد كانت السياسة البريطانية في ميدان الاستيطان تشجع على قيام الكيان الاستيطاني المنفصل قانونيا عن الدولة الأم، كما حدث في روديسيا واستراليا وغيرهما... ومن هذا المنطلق كانت أيضا تدعم قيام الكيان الاستيطاني في فلسطين.

أما السياسة الفرنسية في ميدان الاستيطان فقد كانت تشجع وتعمل على فرنسية المناطق التي تقع تحت نفوذها ولكنها لم تكن لتسمح لها بالانفصال قانونيا عن الدولة الأم وإقامة كيان خاص بها بل تنادي بسياسة الدمج في الدولة الفرنسية كما حدث بالنسبة لمحاولتها الاستيطانية في المغرب العربي وبخاصة في الجزائر.[6]

أما سبب دعم الولايات المتحدة للكيان الاستيطاني الصهيوني فإلى جانب الدوافع المصلحة السياسية والعسكرية والإستراتيجية، فإن هناك سبباً آخر نفسياً هو قيام الولايات المتحدة نفسها، فقد جاء نتيجة استعمار استيطاني أقدم على إبادة السكان الأصليين وإقامة الدولة من مهاجرين جاءوا من مختلف بلاد العالم وبخاصة من أوروبا الغربية، والاستيطان الصهيوني في فلسطين شبيه به مع الفارق فقد جاء بنفس الطريقة، وليس لدى الولايات المتحدة ما يمنع من قيام كيان استيطاني على غرار ما حدث

في أمريكا الشمالية.

أما الأساليب التي اتبعت في كل من الاستيطان الأوروبي في المغرب العربي والأساليب التي اتبعت في الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فهي لا تختلف جوهريا حيث كانت البداية في التجربتين بالهجرة والسيطرة على الأرض وتهجير المواطنين من أرضهم أو اضطرارهم للهجرة. ثم تنظيم المستوطنين مدنيا وعسكريا وبناء القاعدة الاجتماعية والمادية الصلبة حتى يقام الكيان الاستيطاني.

انه استيطان منظم وبدعم استعماري في الحالتين وهو استيطان تشرف عليه منظمات وشركات بهدف السيطرة على الأرض، إنه استيطان عنصري يعتمد الكثافة العالية في إعداد المستوطنين، ولا يتورع من استخدام العنف في تهجير المواطنين أو إبادتهم، فقد تعاضدت القاعدة البشرية التي تتكون من المستوطنين بالقاعدة المادية التي تقوم على الأرض في التجربتين.

وفي نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين منطقتي الاستيطان في المغرب العربي وفلسطين نرى كثافة سكانية في المغرب العربي اكبر منها في فلسطين، ونرى هجرة أبناء المغرب العربي إلى الدولة المستعمرة لحاجتها إلى الأيدي العاملة في الصناعة ولتفريغ مناطقها ليسهل استيطانها، وأن هدف فرنسا كان دمج المنطقة بإمبراطوريتها وإخضاع شعبها أكثر من طرد شعبها.(7)

إن الهجرة في كلتا الحالتين كانت لها دوافع سياسية واقتصادية. إن السيطرة على الأرض كانت الهدف الأساسي في كلتا التجربتين، وإن الدعم الاستعماري للمستوطنين كان هاما وأساسيا في استيطان المنطقتين، ثم إن إذابة الهوية الوطنية والقضاء عليها كان هدف الاستيطان في المغرب العربي وفي فلسطين، حيث انصب الجهد على القضاء على اللغة القومية والثقافة الوطنية وقطع صلة ثقافة المجتمع الأصلي بتراثه وتاريخ أمته، فلجأت فرنسا إلى فرنسية المغرب العربي والقضاء على لغته وثقافته ولجأت الصهيونية إلى تهويد فلسطين. وتلجأ الآن إلى تهويد المناطق العربية المحتلة.

إن الهدف الاستيطاني في النهاية واحد، وإن تنوعت أساليبه وطرقه تبعا للظروف السياسية والاقتصادية. والاستيطان يبدأ عادة سلميا ثم يلجأ إلى العنف وليس هناك استيطان مسالم لا يهدف إلى الضرر بالأرض

والسكان الأصليين للمنطقة المستهدفة بالاستيطان ذلك لأنه استيطان لا يمكن أن يبقى ويستمر إلا على حساب السكان الأصليين، لذا يجب أن يسعى إلى تحقيق زيادة في كثافة السكان تغلب على العنصر المحلي، وأن يكون له التأثير في القرار السياسي والاقتصادي، ثم لا يستغني عن الدعم الاستعماري الخارجي سواء جاء ذلك من الدولة الأم التي قدم منها المستوطنون أو من الإمبريالية العالمية التي لها مصالح حيوية في المناطق التي يجري استيطانها.

لقد كان الاستيطان الغربي في المغرب العربي ذا أهداف اقتصادية وسياسية، وفرض بسيطرة الإمبريالية الفرنسية العسكرية، والاستيطان الصهيوني في فلسطين ذو أهداف مشابهة اقتصادية وسياسية ويتحقق بالقوة العسكرية، والفارق هنا أن الاستيطان الصهيوني قد حقق مرحلته الهامة بإقامة الكيان الاستيطاني.

لم يكن بوسع فرنسا أن تطرد الشعب الجزائري كله من أرضه إلى الخارج، ولكنها سيطرت على الأرض الخصبة ومكنت المستوطنين من السيطرة عليها واستغلالها وجعل السكان مواطنين من الدرجة الثانية وتابعين للمستوطنين، بينما هدف الصهاينة عن طريق الهجرة والتهجير إلى دفع الفلسطينيين إلى خارج فلسطين وإحلال اليهود مكانهم.

وفي مجال السيطرة على الأرض فان عدد الهكتارات التي تمت السيطرة عليها في الجزائر مثلا في الفترة ما بين. 1840- 1950 هي 000 ,703 ,2 وتقارب عدد الهكتارات التي سيطر عليها الاستيطان الصهيوني في نصف تلك المدة. وكما أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر في ميدان الاستيطان كانت تقوم على تمسكها بالقانون العثماني من أن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة، وأن فرنسا وريثة الدولة العثمانية فإن الأرض تعود لها.

وهذه السياسة قد اتبعت في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود بدعم من الانتداب البريطاني وتمارسها سلطات الاحتلال منذ عام 1967 لإقامة المستوطنات. لقد اتبع الاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي أسلوب تقنين الإجراءات التي يتبعها في استيطان الأرض ليبرر إجراءاته أمام الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي وهذا لا يعني أن ذلك الاستعمار

لم يلجأ إلى إجراءات غير قانونية وغير إنسانية ضد السكان الوطنيين.

وهذا الأسلوب اتبعه الاستيطان الصهيوني في فلسطين، فإذا اشتد الضغط على الاستيطان برر إجراءاته بمراسيم يصدرها، وإذا كانت الظروف مهيأة يتبع شتى الأساليب القمعية في نهب الأرض وطرد السكان الأصليين منها.

ولم يفرق الوطنيون الجزائريون مثلا بين الحكم الاستعماري وسيطرة المستوطنين للعلاقة العضوية بينهما، وفي الخمسينيات ربطت القوة الوطنية الجزائرية بين معارضتها للسيطرة السياسية للمستوطنين المزارعين وصراعها مع السلطة الاستعمارية عندما طالبت بحكم الأغلبية والاستقلال وقيام الثورة وعودة الأرض لأصحابها.[8]

إن القضية التي تؤمن بها المقاومة الفلسطينية اليوم هي أن الكيان الصهيوني كان نتيجة الاستيطان الصهيوني ولا تفرقه في مواجهة الصهيونية كيانا واستيطانا.

وبمقارنة الأوضاع الخاصة بالسكان في منطقتي المغرب العربي وفلسطين تتضح الأمور التالية: أن سكان المنطقتين عرب وغالبيتهم قبائل تعمل في زراعة الأرض، وفي كلتا الحالتين تعرض السكان خلال تاريخهم الحديث والمعاصر للاستعمار الغربي الذي عمل على استغلال بلادهم سواء كان استعماراً تقليدياً أو استعماراً جديداً كما أننا أمام تجربة استيطانية في المغرب العربي انتهت، وتجربة أخرى في فلسطين نعيشها ونواجه فيها امتحانا تاريخياً، بل تحدياً حضارياً يكون منه الخيار بين البقاء أو[9] الفناء نكون أولا نكون، نحن أو هم، ولا مجال هنا للتعايش بين العرب واليهود كما أثبتت الممارسة العملية للاستيطان الصهيوني ويؤكدها الفكر الاستيطاني والاستراتيجية الإسرائيلية.

ومن دراسة التجربة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية تتضح لنا الحقائق التالية: أن الحركة الصهيونية العالمية عملت لمدة طويلة، وبذلت جهوداً كبيرة لتحقيق حلمها في إقامة الدولة اليهودية، ولم تتوقف عند هذا الحد، بل استمرت في تثبيت ذلك الكيان والدفاع عنه واتخاذه نقطة انطلاق للتوسع كلما سنحت الفرصة إلى ذلك. إن هذا الكيان الاستيطاني لم يكن ليرى النور ويستمر لولا استخدام العنف ودعم الإمبريالية العالمية وتخلف

الوطن العربي وتجزئته. إن النضال من اجل إزالة هذا الوجود الاستيطاني الصهيوني يحتاج إلى جهود مضاعفة ونهضة عربية شاملة لوقف امتداده وتوسعه ومن ثم محاربته وإزالته من الأرض العربية، وهزيمته تتطلب شروطا أساسية لا بد من توفرها وتتعلق أساساً بالبعد القومي العربي للمسألة، والى أي مدى ستنهض الأمة العربية، وتخرج من دائرة التخلف والتجزئة والتبعية لتستطيع التأثير في اتجاه تحرير الأرض وعودتها إلى أصحابها العرب.

الحواشي

(1) الدكتور / مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني. دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا بيروت 1981 ص 52- 53.

(2) ونلفت نظر القارئ إلى أهمية التوقيت الذي نشرت فيه نشرة الجيش السري الفرنسي رأيها هذا، فقد جاءت في وقت تعاظمت فيه الثورة الجزائرية وأوشكت أن تحقق الاستقلال ثم إن المد القومي في الوطن العربي كان مع الثورة الجزائرية وكان ضد إسرائيل أيضاً في آن واحد، فهذا التزامن جعل التحالف بين الاستيطان الصهيوني والفرنسي في المغرب العربي يظهر بشكل علني.

(3) إن النقطة الجوهرية التي تلتقي فيها هاتان التجربتان الاستيطانيتان في المغرب العربي وفلسطين، انهما تجربتان قامتا على القوة والفرض بمخطط وتنظيم له أهداف إمبريالية في كلتا الحالتين.

(4) صبري جريس، العرب في إسرائيل، الطبعة الثانية، بيروت 1973 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 227- 230.

(5) «أبعاد القرار الصهيوني بضم الجولان»، مجلة «الطليعة»، الكويت، العدد، 724 بتاريخ 30/12/ 1981. ص 39.

(6) لقد صدر قانون الإدماج الذي يقضي بإدماج الجزائر الكامل بفرنسا في السبعينات من القرن التاسع عشر في عهد الجمهورية الثالثة وهو امتداد لقانون ضم الجزائر لفرنسا والذي صدر في الأربعينات من القرن التاسع عشر في عهد بيجو الحاكم العسكري الفرنسي في الجزائر آنذاك.

(7) لمزيد من المعلومات حول محاولات فرنسا إقامة إمبراطورية في إفريقيا انظر: أ. س. كافيا فورستنر، التوسع الفرنسي في إفريقيا: النظرية الأسطورية، دراسات نظرية في الإمبريالية، أعداد: روجر وين وبوب سوتكليف، ترجمة وميض نظمي و د. كاظم نعمه، بغداد 1980، ص 321- 324.

(8) الدكتور/ مجدي حماد، المصدر السابق، ص 65.

(9) قد يرى البعض مبالغة فيما ذكرناه من أن الخطر الصهيوني الاستيطاني يهدد العرب بالفناء، وفي الحقيقة تختلف الآراء في هذه المسألة فالبعض يرى استحالة فناء الأمة العربية أمام حفنة من اليهود، والبعض الآخر يرى انه إذا استمرت الأوضاع العربية على ما هي عليه لفترة طويلة، فإن الأمة معرضة للفناء. كما إن آخرين يرون أن إطلاق كلمة «البقاء والفناء هنا هي فقط لتصوير خطورة هذا الاستعمار الاستيطاني وتميزه عن الأخطار الأخرى التي تعرضت وتتعرض لها الأمة العربية.

القسم الثالث
الاستيطان الأجنبي في منطقة الخليج العربي

8 الهجرة لأجنبية

١- المرحلة قبل النفطية: مصادر الهجرة ودوافعها وأشكالها

تعرضت منطقة الخليج العربي إلى هجرة أجنبية مكثفة منذ أمد بعيد. وذلك بفعل السيطرة الاستعمارية، ولأهميتها الاقتصادية وقلة عدد سكانها، لقد كانت الأعداد الكبيرة من هؤلاء المهاجرين الأجانب الفقراء تصل إلى موانئ الهند وباكستان وإيران، ثم ترحل إلى منطقة الخليج عن طريق السفن الشراعية والبخارية للعمل لقاء أجور زهيدة وعند وصولها إلى سواحل المنطقة-وميناء مسقط خاصة-يصعد إليها ممثل السلطات البريطانية أو الحكومة المحلية ليعد الرؤوس ويحصل على الضريبة من قبطان السفينة، ثم ينزل هؤلاء إلى البر ليبحثوا لهم عن عمل دون أن يدرك الحكام خطورة مثل هذه الهجرة على مستقبل بلادهم.[١]

ومبعث ذلك يرجع إلى عدة أسباب أولها: عدم وعي أولئك الحكام لأبعاد الهجرة وأخطارها المباشرة وغير المباشرة على مجتمعهم، وثانيها: أن السلطات البريطانية كانت تحدد سياسات المنطقة وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة، فقد شجعت الهجرة

من القارة الهندية ذات الكثافة السكانية العالية إلى منطقة الخليج العربي المخلخلة السكان، وكانت بريطانيا تعتبرها هجرة من وإلى مناطق تقع تحت نفوذها وكان لها أهدافها السياسية والاقتصادية من وراء تشجيع تلك الهجرة والتساهل معها.

ثم تأتي الهجرة الفردية غير المشروعة في بعض الأحيان أي بدون وثائق سفر وإقامة، وهذه الهجرة في الغالب لها دوافع اقتصادية واجتماعية، ويزداد تفكير هؤلاء المهاجرين بالهجرة وتزداد أعدادهم عندما يزداد لإدراك للفرص المتوفرة التي تساعد على تحقيق حاجاتهم، المادية والمعنوية، هذا بالإضافة إلى توافر المعلومات حول المنطقة للمهاجرين الجدد قبل رحيلهم إليها.[2]

إن دراسة تاريخ منطقة الخليج العربي الاقتصادي في القرن التاسع عشر يوضح لنا أن النفوذ التجاري الهندي في المنطقة الغربية من الخليج العربي قد ازداد رغم خضوع الاقتصاد الهندي للاقتصاد البريطاني. وان نشاط عمان التجاري في سواحل إفريقيا الشرقية[3] كان حافزا للنشاط التجاري الهندي وتوسعه في هذه المنطقة في تلك الفترة، وكان يملك الخبرة ورأس المال ويدرك أهمية إفريقيا الاقتصادية.

وقد شجع سلطان مسقط التجار الهنود على عمليات تسويق وتمويل محاصيل عمان الزراعية، وأسهم هؤلاء التجار في تمويل عمليات تجارة الرقيق العمانية في أفريقية، وكان تصاعد نشاط عمان التجاري عاملا من عوامل استقرار الهنود في عمان. فقد بلغ عدد التجار الهنود الذين نزحوا إلى مسقط ومطرح في عام 1840 نحو ألفي هندي. وهذا العدد كبير قياسا إلى عدد سكان عمان وحجم الفعاليات الاقتصادية آنذاك، ولا يغيب عن بالنا مدى تأثيرهم في عمان خاصة لا سيما وانهم يتمتعون بالحماية البريطانية. وكان حكام عمان يشجعون الهنود لاعتقادهم أنهم قادرون على عمليات التمويل التي يستفيد أولئك الحكام منها، هذا مع العلم أن هذه العمليات تجري والسلطات البريطانية في الهند وعمان تشرف عليها وتستفيد منها خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويؤكد ذلك أن بعض التجار الهنود كانوا يعملون وكلاء للسفن التجارية الأوروبية ومن يملك الوضع الاقتصادي يملك التأثير في

القرار السياسي. ولذا كان لبعض التجار الهنود نفوذ عند سلطان عمان، وكان يمنح بعض هؤلاء التجار امتياز الإدارات الجمركية في كل من مسقط وزنجبار مقابل مبالغ معينة.

وإذا كان هذا هو دور التجار الهنود في سلطنة عمان فما هو دور تجار عمان ؟ في الحقيقة كان دورهم ينحصر في الملاحة رغم أن عدداً منهم كان يمارس الأعمال التجارية الأخرى. لقد كان سلطان عمان يستفيد من الإمكانيات المالية لرجال الأعمال الهنود وكذلك التجار المحليون، ويبدو أن دور التجار الهنود في الاقتصاد العماني طوال القرن التاسع عشر كان أساسياً ورئيسياً ودور التجار المحليين كان ثانوياً، ويتضح ذلك من خلال ظاهرة إقراض التجار الهنود للتجار المحليين، حتى أصبح التجار الهنود يملكون الجانب الأكبر من السفن العربية.[4] ولم يكتف التجار الهنود بأن يكون التمويل والإقراض والسيطرة على تجارة الجملة والتجزئة بأيديهم، وان يكونوا وكلاء للمؤسسات الأوروبية، فحسب بل أنهم أيضا سيطروا على المجال الملاحي،[5] الذي كان تجار المنطقة مسيطرين عليه، وأصبح تحت تأثيرهم وهيمنتهم مع نهاية القرن التاسع عشر وبذلك أصبح النشاط التجاري للهنود منافساً خطيراً للتجار المحليين في عمان.

وعلى الرغم من عدم خضوع أفراد الجالية الهندية في عمان للسلطات المحلية بحكم اكتسابهم للجنسية البريطانية، إلا أن تأثيرهم في أوضاع السلطنة كان واضحا بحكم سيطرتهم على النشاط الاقتصادي.

لقد كان التجار الهنود أهم فئة تجارية في عمان، وقد مكنتهم هذه الأهمية من ممارسة بعض النفوذ على السياسة المحلية لا سيما وأن الأموال التي ترد إلى خزينة السلطان كانت تعتمد أساساً على القروض والرسوم التي يقدمها أولئك التجار لحكومته وإشرافهم على المصالح الجمركية للبلاد.[6] إذن كانت الهجرة الأجنبية أساساً في عمان من شبه القارة الهندية، ثم اتجهت شمالا إلى أجزاء الخليج الأخرى.

وهناك الهجرة الإيرانية إلى الساحل العربي عبر الخليج والتي امتد تاريخها منذ بداية القرن العشرين.

من هنا نستنتج أن الهجرة الأجنبية إلى هذه المنطقة قد شهدت مرحلتين.. . ، مرحلة ما قبل النفط والمرحلة النفطية، لأن أهمية منطقة الخليج العربي

لم تظهر بظهور النفط بل كانت قائمة منذ القدم وعبر العصور المختلفة لأهمية الموقع الاستراتيجي الذي يحتله الخليج العربي في هذه المنطقة من العالم،[7] وقد زادت تلك الأهمية بظهور النفط وفسحت المجال أمام زيادة الهجرة الأجنبية إلى المنطقة، ولكن تلك الهجرات لها جذورها التاريخية التي كانت تعود بشكل أساسي للعامل الاقتصادي، فذلك يتعلق ببلد المنشأ لسوء الأحوال الاقتصادية والكثافة السكانية والبلد المستقبل، لوجود فرص للنشاط الاقتصادي والخلخلة السكانية لقلة عدد السكان، كما أن وجود الخبرة وتطور أساليب النشاط الاقتصادي لدى الهنود أتاح لهم فرصة الاحتكار والتأثير في النشاط الاقتصادي في المنطقة وفي عمان خاصة، أن هذا لا يعني طبعا أن التجار المحليين لم تتوفر لديهم الخبرة في المجال التجاري، لقد كان لهم دورهم في التجارة مع الهند نفسها والسواحل الأفريقية، ولكن التجار الهنود بما يملكون من رأس المال والخبرة الطويلة والحماية البريطانية والسوق الكبيرة لتصريف بضاعتهم أتيحت لهم الفرص للنشاط الاقتصادي المؤثر في المنطقة فأدى إلى احتكارهم بعض مجالات الوضع الاقتصادي في عمان، وكان ذلك مريحا لبريطانيا وسلطان عمان، لأن كلا منهما كان يستفيد من هذا الوضع الاقتصادي.

وقبل بحث موضوع الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي لا بد من بحث طبيعة التنمية القائمة في هذه المنطقة في الفترة النفطية، فهل هذه الهجرة منسجمة وأعدادها مناسبة لحاجة التنمية ؟

طبيعة التنمية في منطقة الخليج العربي:

لقد بدأت التنمية عفوية في المنطقة مع الثروة النفطية وأهم فترة في تطور المنطقة هي السبعينات، فقد تحولت الشركات النفطية من ملكية أجنبية إلى ملكية وطنية بشكل أو بآخر، وانعكست عائدات النفط على سكان المنطقة بشكل ملحوظ في زيادة الدخل والحركة العمرانية والرفاهية وأخذت دول المنطقة تقيم المشاريع الإنشائية الكبيرة وغيرها إضافة إلى صناعة تكرير البترول والصناعات البتر وكيماوية. التي كانت لا تعرف عنها المنطقة شيئا في الفترة التي كانت فيها الشركات الأجنبية مسيطرة على امتياز النفط وإنتاجه وتصديره وتكريره وصناعته.

وإذا كان للنفط انعكاسات إيجابية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة فإن البحث في الإيجابيات الناتجة عن الثروة النفطية يجب ألا يحجب عن أنظارنا السلبيات التي عاشتها المنطقة ولا تزال تعيشها في هذه المرحلة النفطية.

أولا: إن السؤال لا يزال يطرح نفسه حول التطور القائم في المنطقة هل هو تنمية أو نمو؟ وبدراسة الاستخدام للثروة النفطية في المجالات المختلفة وحساب الإنتاج الفعلي في تلك المجالات نرى طغيان الجانب الكمي على الجانب النوعي في هذا التطور، وبذلك يدخل ضمن إطار النمو وليس التنمية، وان شهدت بعض المجالات تنمية حقيقية، لأن التنمية قضية متكاملة تعتمد أساساً على التخطيط الشامل.

ثانياً-لقد دفعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الطاردة في البلدان المصدرة للعمالة إلى هجرة أعداد كبيرة من العمال الفنيين وغير الفنيين، المهرة وغير المهرة، إلى منطقة الجزيرة والخليج العربي التي تعاني في ظل الأوضاع الجديدة نقصا شديدا في الأيدي العاملة على اختلاف مستوياتها.

إن استيراد الكوادر واليد العاملة الأجنبية يطرح قضية في غاية الأهمية وهي إهمال تنمية الموارد البشرية الوطنية، والتنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بالوكالة، وإنما تتطلب تعبئة كل وسائل الإنتاج الوطنية وخاصة الجهد والعمل البشري.[8]

وقد يرى البعض أن تكديس القوى العاملة الوطنية في البلدان النفطية داخل القطاع الحكومي الذي تسوده الأعمال التنفيذية والكتابية يحقق الغرض في التنمية. إن ذلك يؤدي إلى عزل هذه الإمكانيات عن ممارسة المهن الصناعية واتجاه الشباب المتعلم نحو التخصصات الفنية، ويتيح المجال واسعا للاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، في حين أن تنويع هياكل الإنتاج وتطوير الصناعة يتطلب الاهتمام بالعنصر البشري بالدرجة الأولى.[9]

ثالثاً-ازدياد اعتماد الدول العربية النفطية على القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) إن مخاطر هذا الاعتماد تتلخص في أن هذه الدول تكون عرضة للأزمات نتيجة تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والأزمات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي والأوضاع التي تطرأ بين الحين والآخر في السوق النفطي العالمي.[10] وان تحول اقتصاد المنطقة إلى اقتصاد

استهلاكي وغير منتج يقوده إلى التبعية الاقتصادية للدول الصناعية.

رابعاً-الاستثمار الخارجي لبعض عائدات النفط لا يخدم على المدى البعيد، شعب المنطقة بقدر ما يخدم الدول التي يتم الاستثمار فيها خاصة، لأن هذه الدول هي الدول الغربية الصناعية التي تتواجد فيها أرصدة الدول العربية النفطية التي لا يستوعبها السوق المحلي، والخطأ في هذا التوجه أنه يتجه إلى البلدان الصناعية الغربية حيث يساعد ذلك الاستثمار على تطورها في الوقت الذي يجب أن تتجه فيه تلك الاستثمارات إلى الأقطار العربية غير النفطية ومجالات الاستثمار فيها واسعة ومتنوعة وتحقق أرباحا كبيرة، وتساعد على تنمية تلك الأقطار وترفع من مستوى شعوبها وتحقق تكاملا اقتصاديا طالما طمح إليه شعبنا العربي كخطوة على طريق تحقيق الوحدة العربية.[11] إن تقوية الاقتصاد العربي في أقطاره في المشرق والمغرب يؤدي إلى تقوية موقفها السياسي، حيث إنها بتحقيق الاستقلال الاقتصادي تتمكن من اتخاذ القرار السياسي، لأنها لا تخشى الآثار الاقتصادية الناتجة عنه، كما أن هذه الاستثمارات للدول النفطية العربية في الدول العربية غير النفطية تساعد الأخيرة على التحرر من التبعية الاقتصادية للغير والتخلص من الديون التي ترهق كاهلها وتفرض التبعية عليها.

خامساً-من القضايا السلبية في الفترة النفطية كذلك الفوارق الطبقية الناتجة عن توزيع الدخل. إن الدول النفطية العربية تعلن النسب المئوية عن مداخيل اقتصادياتها ومتوسط دخل الفرد فيها بتقسيم الدخل السنوي على عدد السكان، ولكن الحقيقة لا تظهر في هذه النسب المئوية المرتفعة حيث إن الفوارق الطبقية شاسعة بين فئات المجتمع، وطابع التفاوت فيها يشتد باستمرار.[12]

إن دخل الفرد قد ارتفع، وإن مستوى معيشته قد تحسن قياسا إلى ما كان عليه، ولكن التفاوت يبقى شاسعا وكبيرا بين الطبقات الاجتماعية.

ومن الصعب تقييم التنمية القائمة في منطقة الخليج العربي واعتبارها تسير في الاتجاه الصحيح، كما انه من الصعب أيضا القول الآن أن التطور في المنطقة سينجح أو لا ينجح، فهو غير ناجح في بعض المجالات وناجح في مجالات أخرى، ومقياس النجاح يعتمد أساساً على تكوين الإنسان

وإعداده، إن رأس المال الحقيقي لأي شعب هو تنمية موارده البشرية. وإذا كان عائد النفط يستخدم في البناء الحقيقي لا للثراء الشخصي ففيه نجاح. وإلا، تكون المنطقة قد أضاعت الفرصة التاريخية الناتجة عن النفط؛ والفرص التاريخية لا تتكرر في فترات زمنية قصيرة، أو ربما لا تتكرر، وبذلك تدفع الأجيال القادمة الثمن بسبب الإسراف والتبذير وعدم التدبير الذي ارتكبه الآباء بحقهم.(13)

لذا فان التخطيط لاستخدام العمالة يعتبر من ضروريات بناء المستقبل، ولا يمكن أن يتم ذلك التخطيط دون معرفة واقع الهجرة وآثارها.

2- المرحلة النفطية: مصادر الهجرة ودوافعها ومظاهرها:

قدمت الهجرات الأجنبية بأعداد كبيرة بعد إنتاج النفط في المنطقة وتصديره، وبدأ الاستعماريون الإنجليز والأمريكان يعملون بشكل هادئ على تصعيد الهجرة الأجنبية وتنظيمها وتوجيهها إلى منطقة الخليج العربي عن طريق الشركات النفطية والتجارية وغيرها، إضافة إلى الهجرة الطبيعية المدفوعة بدوافع فردية اجتماعية واقتصادية.

والملفت للنظر أن المنطقة منذ بداية السبعينات قد شهدت زيادة كبيرة في هجرة الأيدي العاملة الأجنبية إليها في الوقت الذي قلت أو حافظت الهجرة العربية على مستواها، وتجدر الإشارة إلى الهجرة المعاكسة للكفاءات العربية، في هذه المرحلة، رغم انتشار التعليم ومجانيته كما أن نسبة كبيرة من فئة المواطنين عاطلة عن العمل وتقدر بأكثر من نصف المجتمع مثل عدم عمل المرأة في بعض أجزاء المنطقة، وتحديد عملها في مجالات معينة في أجزاء أخرى إضافة إلى الأمية المتفشية في أوساط البدو على امتداد المنطقة وفي الجزيرة، يضاف إلى ذلك كله البطالة المقنعة للكثيرين الذين يعتبرون أنفسهم موظفين وهم في الحقيقة غير منتجين.

إنه من المهم البحث في أسباب الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي حتى نتمكن من متابعة تطورها وتطور آثارها وأبعادها في الحاضر والمستقبل.

أولاً: إذا تعرضت المنطقة لهجرة آسيوية أساسها من شبه القارة الهندية فلسهولة المواصلات البحرية والعلاقات التجارية التاريخية بين منطقة الخليج

العربي والهند، أما بالنسبة لإيران فان ظروفها الاقتصادية وقربها من المنطقة وكثافتها السكانية كانت وراء هجرة أعداد منهم إلى المنطقة.

ثانياً: الاستعمار البريطاني: إن للاستعمار البريطاني أهدافا عديدة من الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية وتشجيع الهجرة الأجنبية.[14] فهو، اقتصاديا، يبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة، وسياسيا، لا يعمل على تنشيط أبناء المنطقة وتأهيلهم، ومن مصلحته إضعاف شعب المنطقة وإشعاره بحاجته الدائمة لهذا الاستعمار. كما أن وسائل إعلام الغرب خلقت شعورا لدى دول المنطقة من أن الخطر عليها يأتي من العمال العرب. لأن هؤلاء ذوو انتماءات سياسية وحزبية وأن تفاعلهم مع أحداث بلدانهم ينعكس على المواطنين ويسهم في توعيتهم وتكوين اتجاهاتهم السياسية.[15]

ثالثا-إن المد الديني الذي انتشر في الفترة الأخيرة، وخاصة في السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن، قد شجع الاتجاه نحو الاعتماد على الأيدي العاملة الآسيوية المسلمة لدوافع دينية أو مراعاة للشعور الديني العام، وقد أصبحت كثافة هؤلاء عالية وأعدادهم كبيرة. وهذا التوجه نحو تشغيلهم شجع أعدادا جديدة منهم على الهجرة إلى المنطقة باستمرار مما أدى بالفعل إلى تضخم في الأيدي العاملة الآسيوية في كثير من قطاعات المجتمع، وقد يرى البعض أن هذه الهجرة ظاهرة إيجابية من الناحية الاقتصادية (سنأتي على بحثها في الآثار الاقتصادية). ولكن هؤلاء لا ينظرون إلى عملية العمالة الآسيوية وآثارها المستقبلية، لأنهم يبحثون عن الربح السريع والسهل، ولذا من مصلحتهم أن تتوفر اليد العاملة وتكون فائضة عن الحاجة لتكون رخيصة باستمرار، ولكنهم في نظرتهم هذه وممارستهم المصلحية يرتكبون خطأ وطنيا، بالاعتماد على العمال الأجانب دون إفساح المجال لتوفير وتدريب الإمكانيات المحلية فيستقدمون المزيد من العمالة الآسيوية التي بلغت نسبتها نصف السكان في بعض أجزاء الخليج، إن تشجيع تشغيل هؤلاء العمال، بدافع ديني يتجاوز المصلحة الوطنية والقومية وهو في حد ذاته أمر خطير، لأن هؤلاء المهاجرين على أي حال يدخلون ضمن الهجرة الأجنبية التي ستؤثر على المنطقة مستقبلا،وإذا كان من فرصة للعمل فلنفسح المجال أمام المواطنين وأمام العرب..

رابعا-لقد شهدت المنطقة تطوراً اقتصادياً منذ منتصف السبعينات نتيجة

لعائدات النفط الضخمة أدى إلى تنفيذ المشروعات الكبيرة التي تتطلب الأيدي العاملة الفنية وهي غير متوفرة محليا فكان التوجه نحو اليد العاملة الآسيوية بكثافة كبيرة لا في مجال المشروعات الكبيرة فحسب ولكن على كل المستويات، بما فيها الخدمة المنزلية، وهجرة غير الفنيين وغير المؤهلين بأعداد كبيرة من الدول الآسيوية.

إن زيادة أعداد هؤلاء الوافدين من شرق آسيا وشبه القارة الهندية قد أثارت دهشة وتخوف المثقفين من أبناء المنطقة وبدءوا يتساءلون هل المنطقة فعلا بحاجة إلى هذه الأعداد الهائلة من الآسيويين ؟ وهل هناك علاقة بين هذه الهجرة الكبيرة خاصة من دول شرق آسيا وخطط الولايات المتحدة السياسية والعسكرية في منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي ؟ وبدأت الأصوات ترتفع وتنادي بالحد من هذه الهجرة والتنبيه لأخطارها والعمل على تدريب المواطنين فنيا، وفسح المجال لعمل المرأة والاعتماد على العمال العرب.

خامساً: السبب الاقتصادي: إن سؤ الأحوال الاقتصادية في الدول الآسيوية القريبة من الخليج العربي أو سهولة الوصول إليه، دفعت المهاجرين من أبناء تلك الدول إلى المنطقة طلبا للرزق، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة قد شجع الكثيرين على القدوم إليها حيث توفر فرص العمل للمؤهلين منهم وغير المؤهلين أما الشركات الأجنبية التجارية العاملة في المنطقة فهي تفضل العامل الأجنبي لقلة الأجر الذي يتقاضاه، إضافة إلى أن تلك الشركات والمؤسسات ترغب في أن يستفيد أبناء أوطانها. فالشركات الهندية والباكستانية تعتمد أساساً على الأيدي العاملة من مواطنيها الذين تجلبهم أو من بين المهاجرين في المنطقة وكذلك الشركات والمؤسسات الإيرانية والكورية وغيرها.

سادساً: من الأسباب الأساسية في زيادة المهاجرين الأجانب إلى المنطقة ضعف وعدم تأهيل المواطنين ليقوموا بسد بعض جوانب النقص والحاجة إلى الأيدي العاملة، وتتحمل حكومات المنطقة المسئولية في عدم محو الأمية وفتح المعاهد الفنية الكافية لتأهيلهم. ويدخل أيضا عامل اجتماعي هنا، ذلك أن البعض يتأفف ويمتنع عن العمل في الأعمال اليدوية خاصة وأن فرص العمل الإداري متوفرة.

سابعاً: الأسباب الخارجية غير المباشرة المتمثلة في نشاط الشركات متعددة الجنسية، وأغراض السياسة الإمبريالية العالمية في هذه المنطقة القريبة والبعيدة ومصالحها الاقتصادية فيها.

ثامناً: عدم وجود حركة وطنية نشيطة ومنظمة قادرة على كشف الأبعاد الحقيقية للهجرة الأجنبية وآثارها وكيفية استغلالها من قبل الاستعمار وقوى التخلف في المنطقة، وهذا الضعف الذي تعيشه الحركة الوطنية ساعد على تطور ظاهرة الهجرة الأجنبية بشكل يكاد يكون خطيراً على، مستقبل المنطقة. هذه من وجهة نظرنا الأسباب الحقيقية والأساسية للهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي، وبما أن بعض هذه الأسباب سياسية واقتصادية ذاتية خاصة بالمنطقة وأخرى خاصة بالمهاجرين أنفسهم، تدخل فيها سياسات دولية، فإن خطر الاستيطان الآسيوي السلمي يظل قائماً في المنطقة خاصة إذا استمرت عوامل الطرد في بلدان المنشأ وعوامل الجذب في منطقتنا خلال فترة طويلة من الزمن.

وبعد بيان هذه الأسباب نستطيع أن نلحظ العلاقة المباشرة بينها، وإذا كان أهل المنطقة غير مقدرين خطورة الوضع، فهذا لا يعني عدم وجود الخطر.

يقول سنكلير وبيركس «إن الهنود والباكستانيين يعملون في اقتصاد الجزيرة العربية منذ بداية الخمسينات، ومنذ عام 1973 أصبحت هجرتهم إلى منطقة الخليج العربي أكثر تنظيما من خلال الوكلاء، والطلب على الأيدي العاملة الآسيوية قد زاد بشكل ملحوظ في الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة كما يوضح الجدول التالي:

سنة	1970		سنة 1975	
الجنسية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
العرب (غير المحليين)	165.900	%51	226.400	%41.7
الآسيويون	83.900	%25.8	247.700	%45.7
الايرانيون والأوروبيون والآخرون	73.300	%23.2	68.400	%12.6

(16)

وتنتشر في أقطار الخليج العربي سلسلة من وكالات توريد العمالة الآسيوية من الهند وباكستان وكوريا وغيرها، وتعمل من خلالها مكاتب موزعة بين عواصم هذه الأقطار، وتقوم هذه المكاتب بتلقي جميع طلبات العمالة واختيار العمال، وترحيلهم من بلدانهم إلى المنطقة وفق عمولة محددة، وبهذا تمكنت هذه الوكالات من أن تربط بصورة جيدة بين مناطق طلب القوى العاملة في الخليج العربي وبين مناطق العرض التي تتوفر بها هذه الأيدي العاملة بكثرة في شبه القارة الهندية.

ويأتي المصدر الثاني الهام لتصدير القوى العاملة الأجنبية إلى المنطقة وبأعداد كبيرة، عن طريق الشركات الآسيوية متعددة الجنسية، من كوريا الجنوبية واليابان التي تحصل على عقود ضخمة في المنطقة، وأصبحت القاعدة السائدة في نشاط هذه الشركات أن تسد حاجتها من العمالة من المصادر الآسيوية وأهمها شبه القارة الهندية وكوريا الجنوبية والقلبين والملايو.(17)

وما دامت الأوضاع الاقتصادية في المنطقة في تطور والنفط واستثمار عائداته على مثل هذه الحال، فستبقى العمالة الأجنبية بيننا بآثارها وأخطارها.

فالأغلبية الساحقة من العمالة في دولة الإمارات هي من الآسيويين وبخاصة شبه القارة الهندية، وان نسبة العرب من الدول العربية قليلة والجدول التالي يوضح حركة الهجرة وحجمها ما بين 1975- 1977.

	سنة 1975		1976		سنة 1977	
البلد الأصلي	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الهند	47749	37.3	99642	41.6	96581	42.66
باكستان	37408	29.2	57880	24.2	53131	23.5
دول آسيوية أخرى	8165	6.4	12988	5.4	18248	8.1
الدول الأوروبية	9108	7.1	16660	4.0	14662	6.5
الدول الامريكية	1607	0.1	370	0.1	328	0.1
الدول الافريقية	248	0.2	511	0.2	458	0.2
الدول العربية	23532	18.4	48508	20.3	40440	17.9

(18)

هذا الجدول يوضح تأشيرات العمل الصادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الجنسيات خلال الأعوام 75 و 76 و 1977، ويتضح منها أن نسبة العمالة الآسيوية هي المتفوقة بفارق كبير، وهذه النسبة الكبيرة في الهجرة الآسيوية ليست مرتفعة في دولة الإمارات فحسب وإنما في جميع أقطار الخليج العربي أيضاً حيث بلغت 28 و 43٪ من مجموع القوى العاملة فيه، ومصدرها الأساسي شبه القارة الهندية وبلدان شرقي آسيا، إنه إذا كانت النسبة في دولة الإمارات أكبر منها في الأقطار الخليجية الأخرى، فهذا لا يعني أن عددها قليل في تلك الأقطار، بل يجب عدم التقليل من أهمية وخطورة مثل هذه الهجرة، كما أن زيادة هذه الأعداد في اطراد مستمر بمرور الوقت وليس هناك ما يحد منها أو يقلل من نسبتها.

القوى العاملة في أقطار الخليج العربي موزعة حسب مصادرها

1975

الجنسية	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	اقطار الخليج العربية عدا السعودية		اقطار الخليج العربية من ضمنها السعودية	
مواطنون	236.718	27.56	1.263.216	47.24
عرب وافدون	235.150	27.38	935.050	34.97
آسيويون	371.772	43.28	450.272	16.84
آخرون	15.180	1.78	25.280	0.95

(19) ،1،

من تحليل هذا الجدول نستنتج الحقائق التالية:-

ا- أن عدد الآسيويون والآخرين (الذين لم توضح جنسياتهم) يصل إلى حوالي نصف مليون في المنطقة حسب إحصاء 1975، وقد تضاعف هذا العدد عدة مرات في بداية الثمانينات.(20)

2- إن نسبة العرب في دول الخليج العربي قليلة قياسا عل عدد الآسيويين.

3- إن وجود هذا العدد الكبير من الآسيويين في المنطقة يشكل خطرا له آثاره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ذلك لقلة عدد سكان المنطقة، هذا إذا أضفنا أعداد المهاجرين بصورة غير شرعية الذين لا

يدخلون ضمن تلك الإحصاءات.

4- إن الدول الآسيوية المصدرة للمهاجرين إلى هذه المنطقة هي الهند و باكستان وإيران، وكوريا، و بنغلادش وإندونيسيا والفلبين وتايلاند، وهي موزعة كالآتي حسب تقديرات عام 1975.

بلد المنشأ	العدد	النسبة
باكستان	181.218	40.25
الهند	148.918	33.07
ايران	66.315	14.73
كوريا	39.000	8.66
دول آسيوية أخرى	14.000	3.29
المجموع	449.451	100

(21)

تقدم لنا الجداول السابقة صورة عن حجم القوى العاملة في أقطار الخليج العربي خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة موزعة حسب مصادرها وحجم القوى العاملة الآسيوية في دولة الإمارات حتى عام 1975، والجداول التالية توضح لنا توزيع السكان وحجم القوى العاملة الآسيوية في دولة الإمارات لعام 1980.

توزيع السكان في دولة الامارات العربية المتحدة لسنة 1980

الجنسية	العدد	النسبة
مواطنون	290544	27.9
عرب	219751	21.1
أجانب	531804	51.0
المجموع	1042099	100

(22)

والملاحظ من الجدول السابق أن عدد الأجانب في دولة الإمارات العربية المتحدة يفوق عدد المواطنين والعرب مجتمعين، وهذه ظاهرة غاية في الخطورة إذا أخذنا في الاعتبار أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الأجانب هم من الآسيويين، أي إن نسبة العرب والمواطنين إلى الأجانب هي 49٪ إلى 51٪ والجدول التالي يوضح لنا الفارق العددي حسب بلدان المنشأ.

المتحدة حسب دول المنشأ لعام 1980 م

الدولة / آسيويون	العدد	الدولة / عرب	العدد
باكستان	187284	مصر	44058
الهند	246994	عمان	38377
ايران	25289	الاردن	31342
بنغلادش	20261	فلسطين	28097
افغانستان	528	لبنان	15495
اليابان	952	سوريا	13999
دول آسيوية أخرى	20784	السودان	14023
		الصومال	9449
		اليمن الجنوبي	8803
		اليمن الشمالي	4613
		دول خليجية أخرى	9289
		دول عربية أخرى	2205
المجموع	502092	المجموع	219750

(23)

وعند استطلاع رأي بعض العناصر من الهنود والباكستانيين حول أوضاعهم المعيشية وتوجهاتهم في منطقة الخليج العربي تتضح الحقائق التالية:

أولا-يدعي الباكستانيون أن المواطنين يفضلون الاعتماد عليهم في العمل أكثر من الهنود لأنهم مسلمون، وعند مقابلة بعض المواطنين بدا أن هذه التفرقة غير واردة، والعمالة الآسيوية تستخدم لرخصها وليس لاعتبارات أخرى.

ثانيا-إن نسبة الأمية واسعة وسط هؤلاء الآسيويين من الباكستانيين والهنود والبنغلادشيين وبزيارة إلى سفاراتهم في المنطقة نرى المئات منهم تتجمع حول الكتبة على الأرصفة بجوار تلك السفارات لكتابة البيانات الأولية لإنجاز معاملاتهم، إضافة إلى أن الخدم في المنازل تبلغ نسبة الأمية بينهم أكثر من 90 ٪.[24]

ثالثا-إن هؤلاء الآسيويين في المنطقة يشعرون بالراحة النفسية والاستقرار والرضا عن مستوى المعيشة والفرص المتاحة لهم عندما يقارنون أوضاعهم ببلادهم، كما أن هناك مدارس عديدة لتعليم أبنائهم في جميع مناطق الخليج لكل جالية.

رابعا-إن عددا كبيرا منهم عندما يهاجرون إلى المنطقة لا يجلبون عائلاتهم معهم إلا بعد أربع أو خمس سنوات أي بعد أن يستقروا في عملهم وسكنهم.

خامساً-إن بعضهم لا يفكر بالعودة إلى بلاده لأنه مقتنع بأن أوضاع بلاده الاقتصادية مهما تحسنت لا يمكن أن توفر له ما يطمح إليه بسبب عدد السكان وكثافتهم الهائلة.

سادساً-أن بعضهم يشعر بمنافسة العرب العاملين في المنطقة، ومما يؤسف له أننا لمسنا هذا الشعور لدى عدد من الذين تمت مقابلتهم، فهم يعتبرون هؤلاء العرب يزاحمونهم في العمل!

سابعاً-أن أغلب الهنود من ولاية «كيرالا» لكثافتها السكانية ولوقوعها في جنوب الهند على ساحل المحيط، مما يسهل هجرتهم إلى منطقة الخليج العربي وبخاصة عن طريق البحر.[25]

ومن الصعب على الباحث الوصول إلى إحصائيات دقيقة عن أعداد العمالة الآسيوية في بعض دول الخليج العربي ومجالات عملهم لعدة أسباب:

أولا-أن بعض دول الخليج ليس لديها إحصاء سكاني أو لديها إحصاء تقريبي ولا تعلنه وتعتبره من أسرار الدولة.

ثانياً-أن أغلب دول الخليج تعتبر العاملين لديها من غير السكان المحليين أجانب سواء أكانوا عربا أم غير عرب، ولذلك يبدو صعباً فرز العرب غير المواطنين من غيرهم من الأجانب الآسيويين أو الأوروبيين أو الآخرين.

وثالثاً-أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأجانب وخاصة الآسيويين متواجدون في المنطقة بصورة غير شرعية إما لأنهم دخلوا المنطقة تسللا وإما لأنهم

أهملوا تجديد إقامتهم وجوازات سفرهم.. الخ. وهؤلاء لا يدخلون ضمن إحصائيات الدول التي لديها إحصائيات سكانية في المنطقة.

ولا بد، عند بحث هذه الظاهرة من تحديد الحقائق التالية:-

أولا: أن استجلاب هذه العمالة أصبح عملا تجاريا ويدخل ضمن السلع التي تصدر إلى هذه المنطقة، وللعملية تنظيمات وأعراف وشركات ومكاتب تصدير في بلد المنشأ ومكاتب تشغيل في منطقة الخليج وتخضع للسمسرة والتسعيرة.

ثانياً: أن بعض هؤلاء العمال الآسيويين وخاصة الكوريين من العسكريين السابقين أو ممن لا يزالون قيد أداء الخدمة العسكرية، يشير سلوكهم اليومي إلى القيام بتدريبات يومية يحيون فيها علم بلادهم ويترنمون بنشيدها القومي، مما يدل على أنها عمالة مهجّرة أكثر منها عمالة مهاجرة، وأنها تخضع للتنظيم على يد شركات دولية، وأن لها نتائج سلبية مباشرة من مزاحمة العامل المحلي والعربي في رزقه وإمكانية حصوله على عمل في المنطقة إضافة إلى الأخطار الأخرى، وهنا تبدو التكلفة الاجتماعية كبيرة وخطيرة على عروبة المنطقة ومستقبلها.

ثالثاً: أن ظاهرة الكم طاغية على العمالة الآسيوية في المنطقة ولكن، تتحول قطاعات منها إلى الكيف وهنا تدخل في البناء الاجتماعي حيث يصعب عزلها أو الاستغناء عنها بمرور الوقت.[26]

رابعاً: أن العمالة الآسيوية في غالبها عمالة غير ماهرة، وهذا يتناقض مع الأهداف التنموية للمنطقة، فإذا كنا نتجه لها ونجلبها بحجة الحاجة إلى التنمية، فالتنمية أساسا تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة، وبما أن أغلبية هذه العمالة غير ماهرة، فإن هجرتها إلى المنطقة عشوائية وكمية غير منظمة وليس لها علاقة بخطط التنمية بقدر ما تخضع لتجارة العمالة الدولية ورخصها وتوافرها.

وبإلقاء نظرة على الأرقام التالية يتضح لنا خطورة المشكلة المتعلقة بهذا النوع من العمالة:

ففي القطاع الأهلي بالكويت مثلا، كانت نسبة تصاريح عمل الآسيويين 57 بالمائة مقابل 1 ,38 بالمائة للعرب عام 1979.

والذين دخلوا الكويت من الباكستانيين كانت نسبة الذكور بينهم 2 ,98 ٪

عام 1965 و 9, 96 ٪ عام 1970 و 9, 95 ٪ عام 1970 و 2, 95 ٪ عام 1975، أما الهنود فكانت نسبة الذكور بينهم 3, 88 ٪ عام 1965 و 9, 60 ٪ عام 1975، وقد ارتفعت نسبة الذكور من الآسيويين الآخرين من 4, 90 ٪ عام 1965 لتصل إلى 8, 95 ٪ عام 1975, [27]

ونستنتج من هذه الإحصائيات أن العمالة الآسيوية عمالة شباب بالدرجة الأولى، وغالبا العزاب منهم، وهذه تضيف إلى سلبيات المشكلة آثارا اجتماعية.

إن خضوع هذه الظاهرة للتجارة، اعتبارا من رحلة المهاجر الأولى من بلدته على يد مكاتب التصدير والشركات إلى مكاتب الاستيراد في المنطقة، ثم مجالات العمل في الشركات والمؤسسات في المنطقة لا يجب أن يبعدنا عن التعمق في دراسة هذه الظاهرة وآثارها السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الشخصية العربية الإسلامية للمنطقة في الحاضر والمستقبل.

على أن هناك بدائل أخرى نطرحها هنا لهذه العمالة تتلخص في الاتجاهين التاليين:-

الأول-اللجوء إلى التدريب الفني للمحليين الذين تشملهم البطالة المقنعة قي الدوائر والمؤسسات الحكومية وغيرها وشبه العاطلين من المواطنين خارج هذه المؤسسات لنسد فراغا ونستثمر العنصر البشري لدينا، فهو الثروة الحقيقية للتنمية والتطور الحضاري.

الثاني-الاعتماد على العمال العرب خاصة من الدول غير النفطية والتي كثافتها السكانية عالية وتعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية تضطرها إلى العمل في مناطقنا ونحن أحوج ما نكون إليها وطنيا وقوميا.

إن متابعة حركة العمالة الوافدة عربية وأجنبية توضح لنا حقيقة تفوق عدد العمالة الآسيوية على غيرها، وعلى سبيل المثال نذكر الجدول التالي حول حركة العمالة في الكويت في ثلاثة أشهر.

إن قراءة الجدول السابق الذي جاء ضمن تقرير أصدرته مراقبة الاستخدام بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالكويت في 24 فبراير 1982، تبين الحقائق التالية:-

موازنة العمالة الوافدة حسب الجنسيات – (يوليو / اغسطس / سبتمبر 1981)

الجنسية	فرص العمل -1-	الداخلون الجدد -2-	المغادرون -3-	الرصيد
اليمن	46	51	15	36
العراق	190	247	91	156
الأردن	324	303	122	181
فلسطين	7	6	10	4-
سوريا	256	238	65	173
لبنان	169	161	63	98
مصر	2180	2067	597	1470
تونس	25	6	7	1-
المغرب	7	8	8	–
عربية أخرى	97	91	34	57
المجموع	3301	3178	10112	2166
باكستان	908	776	477	299
بنغلادش	1011	622	70	552
الهند	1564	1634	1237	397
ايران	358	387	91	296
كوريا	2457	2915	1898	1017
الفلبين	262	257	181	76
اليابان	231	162	111	51
آسيوية أخرى	1209	713	393	320
المجموع	8000	7466	4458	3008
شرق اوروبا	122	57	37	20
غرب اوروبا	390	358	146	212
المجموع	512	415	183	232

امريكا وكندا	104	70	23	47	
أخرى	25	25	3	22	
المجموع	1942	11244	5675	5569	(28)

أولا-قلة العرب الذين دخلوا الكويت ولم يغادروها وحصلوا على تصاريح عمل عدا المصريين.[29]

ثانيا-تفوق العمالة الآسيوية عددا على غيرها في ثلاثة الأشهر التي ذكرها الجدول، وأخذ متوسط عدد هؤلاء الآسيويين يبين لنا أن أكثر من 1000 شخص من الدول الآسيوية يستقرون في الكويت للعمل شهريا.

ثالثاً-أن الهجرة من شبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنغلادش) وكوريا الجنوبية طاغية على غيرها من الهجرات الآسيوية إلى الكويت في تلك الفترة ومصدر القلق هنا أنها كثيفة من جهة وغير عربية من جهة أخرى.

وفي دولة قطر يشكل العرب نسبة 23٪ من إجمالي قوة العمل الوافدة، بينما يشكل الآسيويون ما يقارب من 75٪ ولقد تزايدت نسبة مساهمة قوة العمل الآسيوية بشكل كبير منذ عام 1975، ومن مقارنة نسبة العاملين بالحكومة على سبيل المثال، في الفترة من 1975 إلى مطلع 1982، نجد أنه بينما تزايد الأوروبيون بنسبة 39٪ والمواطنون بنسبة 170٪ والعرب بنسبة 300٪ كانت نسبة الآسيويين 53٪ والجدولان التاليان يوضحان التقدير الإجمالي لقوة العمل في قطر في نهاية 1981، والتقدير الإجمالي المتوقع لها عام 1985.

يتضح من هذا الجدول أن نسبة مساهمة الأجانب من غير العرب معظمهم من الآسيويين ما يقارب ثلثي قوة العمل في قطر.

من دراسة الجدول الثاني ومقارنته بالجدول الأول تتضح لنا حقيقة هامة وهي أن نسبة العمالة الأجنبية في قطر ستزداد في هذه الفترة القصيرة ولا يتوقع إيجاد حل لهذه المشكلة، لأن الأعداد المتواجدة حاليا من الأجانب وخاصة الآسيويين تؤلف مشكلة لها آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولأن زيادة أعداد تلك العمالة يعني زيادة مشكلاتها واستمرار آثارها.

جدول رقم (1)

تقدير إجمالي قوة العمل في قطر من حيث الجنسية والجنس في نهاية

1981

الجنسية	الجنس ذكور	اناث	المجموع	النسبة المئوية
قطريون	16880	2030	18910	%15.5
وافدون عرب	21172	2620	23792	%19.6
وافدون أجانب	72011	6960	78971	%64.9
المجموع	110063	11610	121673	
النسبة المئوية	%90.5	%9.5	%100	%100

جدول رقم (2)

التقدير المتوقع لإجمالي قوة العمل في قطر عام 1985

الجنسية	ذكور		اناث		المجموع	
	العدد	نسبة المشاركة	العدد	نسبة المشاركة	العدد	نسبة المشاركة
قطريون	21350	%40.8	4060	%7.6	25410	%24
وافدون عرب	26030	%75.2	5500	%37.9	31530	%58
وافدون أجانب	37156	%75.8	7500	%40.2	44656	%66
المجموع	84536	%63.2	17060	%18.6	101596	%44.6
المجموع المقارن 1982	110063	%64	11610	%13.5	121673	%47.5

(30)

يقول الدكتور علاء الدين البياتي، أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد، والمكلف من قبل مكتب المتابعة المنبثق عن مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية في دول الخليج العربي: «انه من الضروري تقليص العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية إلى حد كبير، فهي تشكل وبكل تأكيد خطرا كبيرا، وهذه مشكلة قائمة ومعادلة صعبة تواجهنا.. فنحن نطلب حاليا توفير الخدمات الاجتماعية لكل العاملين وبمستوى جيد، لكننا في الواقع إذا زدنا من حجم هذه الخدمات فسيبقى هؤلاء العمال الأجانب، والآسيويون منهم خاصة، ويتحول بقاؤهم إلى استيطان.. والوضع يشكل في كلتا الحالتين مشكلة لا بد من مواجهتها.. أرى أن نحد بشكل أو بآخر من حجم هذه العمالة لأنها خلقت جزرا إسكانية وحضارية تشكل تهديدات اجتماعية واقتصادية وسكانية للمنطقة يمكن أن تستخدم مستقبلا من قبل قوى معادية ضد مصلحة المنطقة والأمة العربية».(31)

وتشير الإحصائيات إلى أن مجموع قوة العمل من العمال الأجانب في المملكة السعودية عام 1980 قد بلغت حوالي المليون، وأغلبهم من الكوريين الجنوبيين والماليزيين والباكستانيين.

وإذا رجعنا إلى إحصاء عام 1978 فإننا نلاحظ الجنسيات والأعداد التالية في المملكة السعودية حيث كان يوجد 000 ,70 كوري جنوبي و 000 ,100 باكستاني و 000 ,25 أمريكي و 000 ,15 بريطاني. وقد ازداد عدد هؤلاء وتضاعف عدة مرات في السنوات التالية.(32)

ويمكن تقسيم الأجانب في المملكة السعودية إلى أربع فئات:

أولا: ضباط وخبراء عسكريون أجانب تم استخدامهم عن طريق العقود ويعملون في تدريب القوات المسلحة للمملكة السعودية واكثر هذه المجموعات عددا هي المجموعة الباكستانية ثم الأمريكية.

ثانيا: رسميون في بعثات في المملكة بموجب اتفاقيات ثنائية بينها وبين بلدانهم، وهذه البعثات، إضافة إلى البعثات الدبلوماسية هي بعثات مساعدة ودراسات وتدريب.

ثالثا: مستخدمو الشركات الأجنبية العاملة في مشاريع عسكرية سعودية، وينتمي العدد الأكبر من الأجانب العاملين في المشاريع العسكرية في المملكة إلى الباكستانية والأمريكية والشركات الأمريكية هي الأساسية في هذا

المجال كما سبق أن أوضحنا.[33]

رابعا: أبناء الدول الآسيوية والإفريقية الذين يتخلفون في المملكة بعد أداء فريضة الحج وبأعداد كبيرة، وقد أصبح الكثيرون منهم مواطنين الآن.[34]

وهذه التركيبة للأجانب في المملكة العربية السعودية ليست منسجمة كما يبدو، وهي في تنافس وسباق، ودوافعها اقتصادية في الأساس على المستوى الفردي أو الجماعي، والخطورة تكمن في تواجدها المستمر لفترة طويلة من الزمن وفي البلاد ما يجذبها للبقاء ولا يغريها بالعودة إلى بلادها، فضلا عن أن حكوماتها تشجع بقاءها لأن في ذلك مردوداً اقتصادياً له تأثيره على الوضع الاقتصادي في بلادها.

إن أعدادا كبيرة من العمال الأجانب وخاصة الآسيويين، يمكثون في المنطقة بعد انتهاء عقود عملهم التي استقدموا بموجبها وهذا ينطبق بصورة خاصة على الباكستانيين والهنود، حيث يبحثون عن عمل جديد. ونتيجة لذلك وبقاء بعضهم فترات طويلة في المنطقة، فقد اكتسب عدد كبير من الباكستانيين والبلوش والإيرانيين وغيرهم الجنسية في بعض أقطار الخليج العربي.

هذا وقد ترتب على الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج نوعان من المشكلات: مشكلات خاصة بالبلد المصدر للمهاجرين، ومشكلات خاصة بالبلد المستقبل.

المشكلات الخاصة ببلد المنشأ

- لقد عقدت اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة للمهاجرين وبين دول المنطقة المستقبلة لهم إلا أن معظم الهجرة لا تدخل ضمن تلك الاتفاقيات بل يخضع لحركة العرض والطلب.[35]

- إن بعض الدول وخاصة الآسيوية تعاني من أزمات اقتصادية وزيادة في عدد السكان، فتفتح أبواب الهجرة للقضاء على البطالة أو للحد منها. لأنها تهدد الأمن والاستقرار في بلادها نتيجة تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

- إن لدى تلك الدول المصدرة للمهاجرين رغبة في تشجيع هجرة أبنائها،

لان زيادة هجرتهم إلى البلدان النفطية الغنية على وجه الخصوص لها مردود مالي، ولأن هؤلاء المهاجرين، كما سبقت الإشارة، يقومون بتحويل العملة الصعبة إلى بلادهم، وزيادة أعدادهم تعني زيادة ذلك العائد المالي.

- إن حركة الهجرة من الدول المصدرة للمهاجرين ومدى كثافتها واستمرارها تتأثر بطبيعة العلاقات السياسة بين تلك الدول المصدرة والدول المستقلة للمهاجرين، وما دامت العلاقات السياسية مع الدول الآسيوية مصدراً أساسياً للعمالة في منطقة الخليج العربي فإن الهجرة مستمرة وتتزايد في معدلاتها.

- الدور غير المباشر للاستعمار الاقتصادي.[36] ذلك أن الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات في المنطقة تفضل تشغيل العامل الأجنبي لرخص تلك اليد العاملة ولاعتبارات سياسية.

- قرب البلدان المصدرة للمهاجرين من المنطقة المستقبلة لهم وسهولة المواصلات البحرية والجوية له تأثيره على حجم تلك العمالة واستمرارها.

- دور الشركات والمؤسسات في تنظيم عملية الهجرة التي تخضع لاعتبارات تجارية بالدرجة الأولى في بلد المنشأ، وهذه العملية تسهل الهجرة وتساعد على زيادتها.

المشكلات الخاصة بالأقطار المستقبلة للمهاجرين

أن المشكلات الخاصة بالأقطار المستقبلة للمهاجرين لا تقل أهمية عن تلك المشكلات الخاصة ببلدان المنشأ، وتتلخص بالآتي:-

أولا-إن زيادة عدد الهجرة الأجنبية لتوفير العمالة الماهرة ونصف الماهرة وغير الماهرة، دليل على عجز واضح لدى دول المنطقة في تأهيل أبنائها لتسد جانبا هاما للعمالة المطلوبة في بعض جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية الهامة رغم وجود التعليم وانتشاره في المنطقة منذ أكثر من ربع قرن من الزمان.

ثانيا-رغم انتشار التعليم بسرعة، إلا أن نسبة كبيرة من المواطنين يعانون من الأمية، وتفشي الأمية أوجد أعدادا كبيرة عاطلة عن العمل، وحتى أولئك الذين يقرأون ويكتبون فقط. فقسم كبير منهم يدخل ضمن البطالة المقنعة التي تهدر طاقات هؤلاء المواطنين بدون مردود إنتاجي يعكس نفسه

إيجابيا على التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

ثالثا-إن تزايد العنصر الأجنبي المهاجر من الآسيويين قد يخلق في المستقبل واقعا استيطانيا في المنطقة إضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن وجوده.

رابعا-إن هذه الهجرة الآسيوية، شكل خاص، تعتبر فائضة عن حاجة المنطقة، فهناك أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين لا تحتاج إليهم المنطقة ولا تتوفر فيهم الشروط المطلوبة للتنمية.

خامسا-إن عدم وجود التخطيط لكيفية الاستفادة من العنصر البشري المحلي والعربي والأجنبي، إضافة إلى عدم الإحساس بخطر الهجرة الأجنبية واحتمال استيطانها المنطقة يزيد من قلق أبناء المنطقة على مستقبلهم.

سادسا-إن المنطقة تمر بنمو كمي هائل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ولكنها تفتقر في أغلب مجالات الحياة إلى التنمية النوعية الحقيقية.

سابعا-عدم التنسيق الفعلي بين الدول العربية للاستفادة من الأيدي العاملة العربية المتوفرة في بعض الأقطار العربية.

ثامنا-قوانين الهجرة والعمل وعجزها عن توفير الضمانات الأساسية للحد من هذه الظاهرة، والتناقض بين نصوص بعض تلك القوانين والتطبيق في الواقع العملي.[37]

تاسعا-بما أننا لا نستطيع اليوم أن نفصل بين السياسة والاقتصاد، لأن الأوضاع السياسية هي نتاج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وأصحاب القوة الاقتصادية هم المؤثرون في اتخاذ القرار السياسي فإن القلق يساور الكثيرين من أبناء المنطقة حول احتمال أن تكون هناك أهداف سياسية وراء عملية الهجرة الأجنبية المكثفة إلى هذه المنطقة، رغم أن دوافعها الأساسية ا اقتصادية.

عاشراً-استقرار بعض المهاجرين والإقامة الدائمة في المنطقة عندما تتوفر الشروط والطموحات التي دفعت بهم إلى هذه المنطقة والتي كان يحلم بها المهاجرون وهي لا تتوفر بالفعل في بلدهم الأصلي.

حادي عشر-إن هذه الأعداد من المهاجرين من بلدان مختلفة وهم يحملون أفكارا ومعتقدات مختلفة لا تحقق التجانس الاجتماعي والديموغرافي

بينهم، وهذا الوضع له سلبياته على واقع المجتمع وعلاقاته الاجتماعية وشخصيته في المستقبل.

ثاني عشر-إن هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين، التي هي في الحقيقة في بعض جوانبها فائضة عن حاجة المنطقة أو حاجة بعض أجزائها، تشكل ضاغطا على الخدمات التي يجب أن توفرها دول المنطقة لمواطنيها.

ثالث عشر-بين هؤلاء المهاجرين أعداد كبيرة من العزاب تفوق حاجة المنطقة ووجودهم على هذه الحال يعرض الأمن الاجتماعي بين الحين والأخر للمشكلات بانتشار الجريمة والأمراض الاجتماعية والجنسية.

رابع عشر-إن الرابطة القومية لأبناء المنطقة تفرض إعطاء الأولوية في العمل للعمال العرب وان وجود الهجرة الأجنبية وبخاصة الآسيوية بهذه الكثافة يزاحم العمالة العربية في المنطقة في رزقها وأحقيتها في العمل لسد الحاجة في مجالات الحياة المختلفة.

هذه هي المشكلات التي تتعلق بأقطار منطقة الخليج المستقبلة للمهاجرين وهي تفرض الوقوف عندها جديا ولا بد أن تخضع عملية جلب تلك العمالة للتخطيط ومدى الحاجة إليها والتنبه إلى أخطارها. وإذا وجد عدم تجانس بين جنسيات المهاجرين إلى المنطقة فهناك خصائص مشتركة بينهم في زيادة العزاب وعدم تأهيل الكثير منهم فنيا وعلميا. إن تدفق المهاجرين الأجانب إلى المنطقة أدى إلى تقسيم المجتمع في الخليج العربي إلى عدة مجتمعات بين محليين وعرب وافدين وأجانب، وتقسيم الأجانب إلى جنسيات وثقافات خاصة بكل جماعة، وأن بعضهم ينقل إلى المنطقة بعض المشكلات الخاصة ببلده الأصلي بطريق مباشر أو غير مباشر، كما ينقل كثيراً من الأمراض التي لم تكن معروفة في المنطقة، وأصبح بعضها مستوطناً ومؤثراً على المواطنين أبناء المنطقة، وسيأتي بحثها في الآثار الاجتماعية للهجرة الأجنبية.

سوق العمالة في المنطقة-المشكلات والمعوقات:

إن مشكلات العمالة الأجنبية في المنطقة عديدة كما هو واضح من هذه الدراسة، والمعوقات أمام بديل وطني أيضاً عديدة وبعضها يمكن التغلب عليه وبعضها الآخر يحتاج إلى جهد ووقت للتغلب عليه.

أولا: إن القطاعات الاقتصادية-الحكومية والخاصة-وطبيعتها الإنتاجية وغير الإنتاجية من ضمن المعوقات، فافتقاد التخطيط في كثير من الأحيان لحجم وكفاءة اليد العاملة الأجنبية في تلك القطاعات يؤدي إلى تضخم في تلك اليد وقلة في الإنتاجية وعشوائية في الاستخدام في تلك المجالات.

ثانيا: إن العمالة تنقسم من حيث القومية والجنسية والديانة واللغة والثقافات إلى عدة جماعات تبعا للبلدان التي قدمت منها. وهي في الغالب غير متجانسة وتسود المنافسة فئاتها المختلفة وهذه لها انعكاساتها على العمل والإنتاج.

ثالثا: الاختلاف بين فئات العمال في المستوى الفني، فمنها العمالة الفنية وغير الفنية الماهرة، ونصف الماهرة وغير الماهرة، وإذا جاز لنا أن نقرر بأن المنطقة تمر بمرحلة النمو وهي بحاجة إلى العمالة الماهرة فإننا لا نجد مبرراً لاستيراد العمالة غير الماهرة بهذه الأعداد الكبيرة.

رابعا: إن طبيعة الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية والدولية لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على سوق العمل في المنطقة. ويخطئ من يعتقد أن سياسة التوازن بين العمالة العربية وغير العربية ضرورة تحقق الاستقرار، وهذه المسألة مهما كانت فمبرراتها خاطئة. إن استخدام العمالة العربية واجب قومي ولا خطر منه على الإطلاق، وإن سياسة كهذه تقود إلى المنافسة وإلى الزيادة المطردة في وجود العمالة الأجنبية لاعتبارات اقتصادية أساساً لأنها أيد عاملة رخيصة، وإن من يعتقد بأن استخدام اليد العاملة الأجنبية يجنب المنطقة المشكلات السياسية مخطئ أيضا، لأنه يلجأ إلى تأجيل تلك المشكلات ليجد شعب المنطقة نفسه يوما وقد غرق في بحر من المهاجرين الأجانب ويصعب إنقاذه.

خامسا-إن المسئولية في مواجهة الهجرة الأجنبية في منطقة الجزيرة والخليج العربي، التي باتت تهدد مستقبل المنطقة وشخصيتها الوطنية والقومية، تتحملها أطراف ثلاثة: حكومات المنطقة لأنها صاحبة القرار السياسي، والقوى الوطنية في وعي المشكلة والتنبيه لأخطارها ومقاومتها، وشعب المنطقة في الحد من الاستخدام غير الواعي للخدم في المنازل والاستخدام غير المبرمج في مجالات العمل بحجة رخص تلك اليد العاملة. إن الربح الذي يتحقق اليوم بسبب رخص اليد العاملة قد نفقده غداً عندما

تستوطن المنطقة بالأجانب كما حدث في بلدان أخرى عديدة في العالم وفي وطننا العربي خاصة، وما جلب المهاجرين اليهود في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين ببعيد عن الأذهان.

إن زيادة الدخل تعني زيادة في المشروعات والخدمات وهذا يعني زيادة في الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية، في الوقت الذي لا تفي اليد العاملة المحلية بالحاجة أو لا توجد السياسة الجادة لتوجيهها وتدريبها والاستفادة منها من جهة، وفسح المجال أمام عمل المرأة والقضاء على البطالة المقنعة من جهة أخرى. وزيادة الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية تؤدي إلى زيادة المشكلات الناجمة عنها.

يحاول البعض أن يخدع نفسه ببعض الإحصاءات عن ارتفاع عدد العاملين المحليين مقارنة بسابقه من السنوات، ويكون ذلك مقياساً للتفاؤل وليس هذا صحيحاً لما يأتي:

أولا-إن زيادة الاعتماد على السكان المحليين تتجه أساساً إلى الوظيفة الحكومية.

ثانيا-إن تلك الزيادة لا تقاس بنسبة الزيادة في عدد العمال الأجانب في نفس السنوات.

إن نسبة العاملين الكويتيين عام 1965 كانت 5, 63٪ وارتفعت في عام 1975 اإلى 9, 73٪،[38] هل يشكل هذا مقياسا متفائلا إذا أخذنا في الاعتبار أمرين هامين، الزيادة في عدد السكان في تلك الفترة من ثلاثمائة وخمسين ألفا إلى ثمانمائة وخمسين ألفا تقريبا، وزيادة العمالة الأجنبية من حجمها عام 1965 إلى أربعة أضعافها تقريبا عام 1975.

يجب ألا يكون الاعتماد على اليد العاملة المحلية في مستوى التفاؤل إلا إذا كان يتناسب طردياً مع عدد السكان، ويتناسب مع تقليل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية.

وفي محاولات الاستجابة إلى الرغبة الشعبية في التخطيط لليد العاملة قدم عدد من نواب مجلس الأمة الكويتي في شهر يونيو عام 1982 مشروعا بقانون لإعادة تنظيم إقامة الأجانب في الكويت.[39] وقد جاء هذا المشروع مبتورا لأنه لم يعمد إلى المعالجة الجذرية وركز على الإقامة وإذن الزيارة، وقع في خطأ شائع وهو اعتبار العرب من ضمن الأجانب.

إن المسألة أعمق وأخطر وكان يجب أن يستند المشروع إلى دراسة لأسباب الاعتماد الهائل على العمالة الأجنبية غير العربية، وكيفية إيجاد البديل لها محليا وعربيا. وعندما نقرأ هذا المشروع نشعر ضمناً أن الإجراءات المطلوب تنظيمها هي للعمالة العربية أساساً وذلك أمر مطلوب ومرغوب فيه، ولكن ماذا بشأن العمالة الأجنبية؟ وهل ذلك المشروع كاف لمعالجة أوضاعها وأخطارها؟.

الحواشي

(1) الدكتور/ لطفي حميد جراد «الهجرة الأجنبية» مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2 تاريخ 1979 مركز دراسات الخليج العربي ص 145.

(2) الدكتور / اسحق يعقوب القطب، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي» مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد الحادي عشر، العدد 2 تاريخ 1979 ص 22- 23.

(3) لقد لعب عرب عمان دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والديني في شرق أفريقيا لعدة قرون، وعملوا على توثيق العلاقات مع تلك المناطق بل أقاموا حكماً لهم في بعض مقاطعاتها.

(4) روبرت جيران لاندن، ترجمة محمد أمين عبد الله، عمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1966، ص 118- 119 انظر أيضاً:

B. K. NAARAYAN, Oman and Gulf Security, New Delhi, India, 1979, P.76

(7) ترجع أهمية الخليج العربي إلى العصور القديمة، ومنذ أيام البابليين والآشوريين، واستمرت تلك الأهمية في العصور التالية حتى وقتنا الحاضر، والخليج العربي يشكل مع البحر الأحمر ذراعي المحيط الهندي، وعبر مياهه وعلى سواحله كانت تنقل البضائع مع الشرق إلى الغرب، وكانت المنطقة المطلة على سواحله الغربية والشرقية محل نزاع ومنافسة إقليمية ودولية.

(8) الدكتور / محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت أبريل 1979، سلسلة «عالم المعرفة» المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ص 90، 228- 229»

(9)-للمزيد من المعلومات حول التنمية والهجرة الأجنبية انظر: الدكتور عبد الرسول علي الموسى، قضايا في التنمية، الكويت 1983. ص 24- 30.

(10) الدكتور / محمود عبد الفضيل، المصدر السابق ص 93.

(11) لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة, انظر: د.علي خليفة الكواري, دور المشروعات العامة في التنمية الاقنصادية, سلسلة »عالم المعرفة« المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب, الكويت, يونيو ,1981 ص 36-39

(12) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر: الدكتور / يوسف صايغ، دور النفط في التنمية في أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثاني، الدراسات الاقتصادية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت 1977، ص 261.

(*13) Dr. Robert Mabro, Introduction, and Issues In development: The Arab Gulf). 23. 23. States, Edited by: May Ziwer-Defter, London, 1980, P

(14) الدكتورة / أمل العذبي الصباح سكان دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة في جغرافية السكان، نشرة الجغرافيا، يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت يوليو 1979، ص 49.

أنظر أيضاً: الدكتور / سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت،1969، ص 275.

(15) إن هذه النتيجة توصلنا إليها بعد معرفة دور الاستعمار البريطاني في هذا المجال وهي نتيجة منطقية وطبيعية عندما نستعرض السنوات الطوال من هذا الاستعمار في هذه المنطقة، ووجود شركاته البترولية والتجارية دون أن يعمل على تأهيل المواطنين فنياً، وان وجود الأجانب والاعتماد عليهم، ظاهرة تدل على ما ذهبنا إليه من مساعدة الاستعمار الغربي للهجرة الأجنبية.

(*16) J. S. Birks And C. A. Sinclair, International Migration in the Arab Region Rapid Growth, Changing Patterns and Broad implications, Seminar on Population Employment and Migration in the Arab Gulf States Arab Planning. 1978, institute, Kuwait 16- 18 Dec

(17)-قيس المؤمن، الهجرة الآسيوية الوافدة إلى الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2 تاريخ 1979، ص 64.

(18) الدكتورة / أمل العذبي، سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ص 54 عن المصدر الأصلي وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية 1972- 1977، ص 304.

انظر أيضا الدكتور / اسحق يعقوب القطب، المصدر السابق، ص 25- 26.

(19) قيس المؤمن، الهجرة الوافدة إلى الخليج العربي ودورها وتأثيرها على عروبة الخليج العربي مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2 تاريخ 1979 ص

(20) الدكتور / محمد الرميحي، الآثار السلبية لغزو العمالة الآسيوية للخليج والعالم العربي، مجلة العربي، مارس 1982، ص 14- 19.

وتذكر بعض الإحصاءات أن عدد الأجانب في منطقة الخليج العربي في الوقت الحاضر يبلغ حوالي ثلاثة ملايين ونصف المليون مهاجر من غير العرب، معظمهم من الآسيويين. (انظر: الدكتور / محمد الرميحي، المصدر السابق، ص 14)

(21) قيس المؤمن، المصدر السابق ص 53- 54.

(22) احتسبت من: التعداد العام للسكان 1980 دولة الإمارات العربية، الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط الجدول رقم (6).

(23) احتسبت من المصدر نفسه ص 38- 39 والجدول رقم (6).

(24) تذكر الدكتورة سعاد الصباح أن عدد غير الكويتيين الأميين حسب تعداد سنة 1970 هو 640 ,69 أمياً من مجموع العمالة غير الكويتية البالغة 444 ,211 أي أن نسبة الأميين تزيد ثلاثة أضعاف الجامعيين، انظر مقالها «المشكلة السكانية.. العمالة والإنتاج» المنشور في جريدة«الوطن» الكويتية، الاثنين 22 نوفمبر 1982).

(25) قام المؤلف بدراسة ميدانية في منطقة الخليج العربي شملت كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر بالإضافة إلى الكويت لمعرفة اتجاهات العمالة الآسيوية وقابل بعض العينات من هؤلاء (شباط فبراير) 1982.

(26) الدكتور / عبد الباسط عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج» جريدة «الخليج» دولة الإمارات العربية المتحدة، الاثنين 8 مارس 1982.

(27) الدكتور / عبد الباسط عبد المعطي، المصدر السابق، ص 3.

ويذكر الدكتور / مصطفى جواد أن إحصائيات عام 1978 تشير إلى أن الهنود والباكستانيين

وغيرهم من العمال الآسيويين في عمان يشكلون نسبة 5, 78 ٪ من مجموع قوة العمل الوافدة في حين لا تتجاوز نسبة العرب 6, 4 ٪ من مجموع الوافدين، الأمر الذي يعكس خطورة تلك الهجرة على مستقبل المنطقة. (مجلة «الخليج العربي» مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2 تاريخ 1979، ص 148. ح)

(28) «جريدة الهدف» 25 فبراير، 1982، صفحة الشئون المحلية، الكويت.

(29) يعاني العرب كثيرا في الحصول على تصاريح للعمل في المنطقة وعلى الموافقة لزيارة الأهل، كما يعانون مشكلات اجتماعية ناتجة عن قوانين الهجرة الخاصة بكل منطقة والتي تحدد راتبا معينا لا يقل عن، 400 دينار كويتي (في الكويت) للموافقة على قدوم زوجة العامل أو الموظف أو عائلته...

(30) الدكتور / علي الخليفة الكواري، نحو فهم افضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة لنفط، دراسة غير منشورة، ورقة أولية حول الحلقة النقاشية الثانية لمشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي بجامعة قطر، ص 3, 5, 21.

(31) الدكتور / علاء الدين البياتي، العمال الآسيويون قد يستوطنون الخليج، جريدة «القبس» الكويت، العدد 2952 تاريخ 2/ 8/ 1980 ص 15.

(32) هذه الإحصائيات لم تذكر عدد الهنود والتايوانيين والفلبيين والأندونيسيين والماليزيين وأولئك المتواجدين في السعودية بصفة غير شرعية والذين يتخلفون بعد أداء فريضة الحج.

(33) الدكتور / مصطفى حميد جواد، «الهجرة الأجنبية» مجلة «الخليج العربي مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2 تاريخ 1979 ص 146- 148.

انظر أيضا: محمد حجازي، «تنمية مبتورة وهجرة أجنبية متعاظمة» نفس المصدر ص 153.

(34) الدكتور / غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية، بيروت 1980، معهد الإنماء العربي، ص 339- 340.

(35) يجب ألا ينظر إلى الذين اكتسبوا الجنسية من الأجانب نظرة عنصرية، ذلك أن شعوب العالم في فترات زمنية معينة ونتيجة تطورات تاريخية خاصة، قد دخلتها عناصر من شعوب أخرى وامتزجت بها وأخذت ثقافتها، ولكن بعضها حافظ على شخصيته ووجوده داخل المجتمعات ا لجديدة.

(36) الدكتور / اسحق القطب، المصدر السابق ص 47.

(37) بما أن الدول المصدرة للمهاجرين إلى هذه المنطقة هي ضمن الدول المتخلفة والنامية، وهي بشكل مباشر أو غير مباشر لا تخرج عن دائرة التبعية الاقتصادية والسياسية في غالبها للرأسمالية العالمية، فان تأثير الإمبريالية العالمية وسياساتها الاقتصادية مرتبط أساسا بمصالحها من جهة، ومن جهة أخرى لمنع المنطقة من الاعتماد على نفسها خاصة في مجال قوة العمل.

(38) الدكتور / عبد الفتاح عبد الباقي، قانون العمل الكويتي-دراسة نقدية تستهدف تطويره نحو الأفضل، الكويت، 1975، ص 86.

(*39) Ziwar,M,Manpower and Employment Problems in Kuwait and Qatar,M.A)

. 7 Dissetation, S O A S, University of London Dec, 1978,P 24,table

(40) جريدة «السياسة»، الكويت 19/6/ 1982 ص 3.

٩ التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة الأجنبية في منطقة الخليج العربي

١ - التأثير السياسي:

لم يعد التخوف السابق من انحسار الهوية العربية في منطقة الخليج العربي والتأثير على الشخصية القومية هاجساً فقط لدى المواطنين بقدر ما أصبح ذلك التخوف واقعا حقيقيا. لقد كانت السياسة البريطانية تشجع الهجرة الأجنبية إلى الساحل العربي، خاصة الساحل العماني، وكان هدف السياسة البريطانية من ذلك عزل المنطقة عن التيارات القومية العربية التي تهدد وجودها الاستعماري، وفي الحقبة النفطية استجدت أوضاع اقتصادية واجتماعية هيأت الفرص للتوسع في استخدام قوة العمل عددياً من عدة جنسيات، وشكلت العمالة من شبه القارة الهندية الغالبية العظمى من تلك الهجرة التي تحقق أهداف السياسة الاستعمارية، ومنذ فترة، ومع زيادة عدد هؤلاء الأجانب وطول مدة بقائهم، تتلقى اللغة

العربية ضربات قوية في التعامل اليومي في المنطقة، سواء في التخاطب مع فئة الخدم في المنازل-وهذه ظاهرة انتشرت بدون ضابط، خاصة عندما يكون هذا التخاطب بين الأطفال ومربياتهم-أو في الأسواق، إلى درجة أن العربي يضطر في بعض الأحيان إلى تطويع لغته لنوع من العربية المهجنة أو المكسرة ليتمكن من التفاهم مع بائع أو عامل أو خادم آسيوي.[1]

وقد لا يرى البعض أن هناك أخطاراً أساسية حقيقية من وجود العمالة الآسيوية بحجة أن المهاجرين جاءوا لكسب العيش، ويهمهم العمل والبقاء. ومن الصعب جدا اتهام هؤلاء البعض بالقصور في الفهم السياسي، ولكن يبدو أن هناك عدم وضوح في رؤية الأخطار السياسية في ظل العلاقات الدولية في المنطقة لما تمثله من أهمية استراتيجية واقتصادية، وقد لا يعي البعض أن الخطر أو عدمه لا يقاس بالموقف الفردي للعامل الأجنبي بل بالأبعاد والآثار السياسية وغيرها لوجود الجاليات الأجنبية بهذه الأعداد الكبيرة وقد تكون الدوافع اقتصادية فعلا، ولكن ما هو الضمان لعدم تولد أهداف سياسية لتلك الجاليات خلال وجودها في المنطقة ؟ وما هو الخمان لعدم استخدامهم من قبل دولهم أو دول أخرى لها مصالح في المنطقة ؟ ألا يشكل استخدامهم ا للعمل في الشركات الأجنبية في المنطقة، وعدم الاعتماد على العمال العرب موقفا سياسيا لتلك الشركات، قد لا يعي أولئك العمال الآسيويون أبعاده ولكنه يشكل نوعا من الاستخدام ضد العرب ؟

إن عدم التجانس بين هذه الجاليات الآسيوية خاصة، وأعدادها الكبيرة وتفككها وتنافرها بحد ذاته يشكل عنصر عدم استقرار له آثاره السياسية حيث ينعكس ذلك على الأوضاع الداخلية في المنطقة وتنتج عنه مشكلات داخلية عديدة ومتنوعة فتلك الجاليات، يمكن أن توفر بيئة خصبة للأمراض الاجتماعية، بل ولأعمال التخريب بتحريض من قوى خارجية، فتستغل تلك الأعمال لتدخل قوى أجنبية، ربما بلغت التدخل العسكري بحجة حماية الجاليات وحماية مصالحها.[2]

إن توازن القوى الدولية ومصالحها الحيوية في المنطقة قد تدفع بعض أطرافها إلى استغلال الوضع الداخلي لصالحها عن طريق استخدام الوجود البشري الأجنبي فيما يعطل المسيرة الوطنية والقومية والتنموية للمنطقة، ويحقق المصالح الإمبريالية. وإذا كان البعض يرى أن هذا الاحتمال بعيد

فإننا لا نرى فيه مبالغة، وهو على أية حال احتمال، ولكنه لا يلغي الخطر، بل يجعله ماثلاً ينتظر لحظة التحقيق، وهذا يدعونا إلى التنبه والحذر والعمل الجاد لمواجهته.

وهل نستطيع أن نفصل بين المخطط الإمبريالي في المنطقة ومصالحه الحيوية وبين الهجرة الأجنبية ؟ من الصعب الفصل بين ذلك، فهناك مؤثرات لا تقبل الشك على الارتباط بين الظاهرتين بحيث تدخل الهجرة الأجنبية ضمن المخططات الاستعمارية في كيفية استخدام هذا الوجود البشري الأجنبي في الوقت المناسب لخدمة تلك السياسات، ففي الوقت الذي كانت فيه الهجرة الإيرانية إلى الساحل العربي الأساس في الهجرة الأجنبية في فترة ما بين الحربين العالميتين وبعد الحرب العالمية الثانية حتى بداية الستينات، فان نوعا آخر من الهجرة الآسيوية من شبه القارة الهندية بدأ ينمو ويتعاظم منذ الستينات في المنطقة، وأخذ يشكل خطراً على شخصية المنطقة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

إن هذه الأعداد تفرز أجيالا من المهاجرين الذين يتحولون بمرور الوقت من مستوطنين الى متوطنين، لهم أوضاعهم الاجتماعية الخاصة التي تتحول إلى حركات سياسية تعبر عن فكرها وطموحاتها ومطالبها، ومن الطبيعي أن يلقى أي تحرك من هذا النوع العطف والتأييد من حكومات تلك الجاليات ودولها.

وتبدي أوساط المثقفين في المنطقة قلقها الشديد من هجرة العمال الكوريين الجنوبيين والتايوانيين الذين قضوا فترة التجنيد في بلدانهم، والذين تتراوح اعمارهم ما بين 18- 30 سنه، وقد أرسلوا بشكل منظم الى المنطقة في وقت واكب تلويح الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط وتكوين قوة التدخل السريع.[3]

ولقد بلغ عدد هؤلاء اكثر من 120 ألف شخص عام 1977 يقيمون في شبه معسكرات في المنطقة[4] وقد زاد هذا العدد الى 16089 عام 1981, [5] ونورد هنا بعض الظواهر التي تدل على أن طبيعة هذه العمالة قد تخرج عن كونها عمالة فنية عادية إلى عمالة ذات طبيعة عسكرية أو شبه عسكرية. وتبدأ القصة من اصطفاف هؤلاء العمال في الصباح في معسكرات العمل لأداء تحية علم بلادهم والرياضة الصباحية، ثم انطلاقهم الى العمل

بانضباط دقيق وغير عادي. وفي عام 1977 شهدت منطقة جبيل في السعودية إضرابا للعمال الكوريين، وكانت دوافعه وطبيعته لا تزال غامضة ! وقام الهنود بإضراب في منطقة الشعيبة بالكويت عام 1978، مطالبين بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، وأثارت هذه المسألة ردود فعل في الهند، فقد أعلن وزير الصناعة الهندي عل اثر تلك الاضطرابات بأن الحكومة الهندية تدرس الأسباب والظروف التي أحاطت بهذه الأحداث وير تنظر الى مسالة «المضايقات» التي يتعرض لها الهنود في بعض اقطار الخليج بجدية واهتمام، وادعى بعض اعضاء البرلمان الهندي بأن العمال الهنود العاملين في الخليج يتعرضون الى إجراءات تعسفية ويعاملون كما يعامل العبيد !

وقد انضمت سيرالانكا الى الهند وغيرها من الدول الآسيوية المعنية معززة لهم ومناصرة هذا الرأي. [6] فدول تلك الجاليات، كما يبدو واضحا، مستعدة للدفاع عن جالياتها والوقوف معها، وقد تتطور الأمور الى أبعد من ذلك، خاصة اذا عرفنا ان منطقة الخليج تعتبر منطقة حيوية لشبه القارة الهندية، وليست حيوية فقط في الاستراتيجية الامبريالية.

هذه أمثلة نوردها للتدليل على أن موضوع العمال الآسيويين لا يقف عند حد أنهم عمال مسالمون جاءوا تلبية للحاجة المادية، ولا يجب أن نحاربهم كأفراد، فقد جاءوا في الغالب بدوافع اقتصادية، ولكن بقاءهم وزيادة اعدادهم وامكانية استغلالهم من قبل قوى دولية لها مصالح في، المنطقة، تجعلنا ننبه إلى خطورة هذه العمالة.

ومنذ بداية النهضة العمرانية في المنطقة وأعداد الآسيويين في ازدياد سنويا، وتذكر الاحصائيات على سبيل المثال أن عدد الهنود والباكستانيين عام 1959 العاملين في شركة نفط الكويت كان 3179 شخصا بين موظف ومراقب وعامل، وهي أعلى نسبة قياسا الى عدد العرب والجنسيات الأخرى العاملة في الشركة. [7] وهذا يوضح لنا سياسة الشركات الأوروبية في المنطقة في سياسة الاستخدام للأجانب على حساب العرب. ولا يخفى ارتباط تلك الشركات باستراتيجية دولها.

ولقد بدأ المواطنون يشعرون بخطورة هذه الهجرة الآسيوية والآثار المترتبة عليها فتذكر (Enid Hill) ان اضرابات قام بها العمانيون في عام 1971 في

مسقط ومطرح ضد الهجرة الهندية المكثفة إلى عمان، وضد استخدام القوة العاملة الهندية.[8] واذا وضعنا هذا الحدث في إطاره التاريخي والظروف السائدة في عمان آنذاك، أدركنا أهمية ذلك الرفض من قبل الشعب العماني للعمالة الآسيوية وشعور المواطنين بالآثار التي ستنعكس على مستقبل مجتمعهم، وبعد عشر سنوات تقريبا وفي عام 1981، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن رغبتها في ضبط المقيمين من شبه القارة الهندية بصفة غير مشروعة في الإمارات، وكان رد الفعل في الهند غير طبيعي، فقد علقت وزارة الخارجية الهندية على ذلك بقولها إن حوالي 000 ,250 مواطن هندي سيتضررون إذا ما أقدمت حكومة دولة الإمارات على تسفير المقيمين من الهنود في الإمارات بصفة غير شرعية.[9] هذا القلق الذي أبدته حكومة الهند له جانب اقتصادي هام، لأن هذه الأعداد الكبيرة من الهنود العاملين في المنطقة تقوم بتحويل مبالغ طائلة الى بلادها سنويا وتساهم. هذه الأموال كعملة صعبة في ميزان المدفوعات الهندي، وتساعد على تنفيذ خطط التنمية في الهند حيث تصل تلك التحويلات الى آلاف الملايين من الدولارات.

إن أخطر ما يواجه منطقة الخليج العربي بفعل الهجرة الأجنبية هو الاختلال السكاني، إن قلة عدد سكان المنطقة والتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتسيب في ضبط عملية الهجرة قد جعل المنطقة تغرق في بحر من العمالة الآسيوية مما أدى الى الاختلال السكاني فيها، نذكر هنا مثلا فقط على ذلك، يتوقع أن تصل نسبة العمالة الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1985 من العدد الإجمالي للسكان الى 86٪ بينما المواطنون والوافدون العرب 14٪ فقط، وهذه الحالة تتكرر في أجزاء أخرى من الخليج العربي، ولكن بنسب مختلفة، ولكنها في المحصلة النهائية ليست لصالح منطقة الخليج العربي، بل لغلبة العنصر الأجنبي مما يشكل خطورة على مستقبل المنطقة.[10]

ويركز بعض المهتمين بهذه القضية على الآثار السياسية لهذه الهجرة، ويؤكدون بأنه بالرغم من المبررات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمنطقة، فإن كثافة الهجرة أخلت بالتوازن السكاني في المنطقة، وهي توحي بأنها ليست طبيعية ولا عفوية بل مدفوعة ومخطط لها، وإن وجود هذه الأعداد

الكبيرة من الأجانب والآسيويين خاصة يدفع دولهم إلى الدفاع عنهم في حالات الضرورة، كما يعتقد من يثير تلك الشكوك بأن هذه الأعداد الكبيرة من الأجانب تكون مجالا خصبا للتجسس والتخريب، ويبدو القلق كذلك من العمالة شبه العسكرية الكورية الجنوبية الموجودة بأعداد كبيرة في المنطقة ومن أن هذه العمالة الكورية قوة عسكرية منظمة وطليعة للقوات الامريكية عندما تفكر الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط في المنطقة[11] ومصدر هذا القلق الشعور العام لدى المواطنين وبعض الكتاب الذين نبهوا إلى ذلك من أن هذه العمالة هي من كوريا الجنوبية التي تحتلها الولايات المتحدة، وأن وجودها في المنطقة له طبيعة شبه عسكرية وأن أعمارهم تتراوح ما بين 18- 30 وهي السن الطبيعية للخدمة العسكرية، إضافة الى أنهم يعملون في شبه معسكرات وأعدادهم كبيرة.

وفي الحقيقة ان الأهمية الاستراتيجية المعاصرة لمنطقة الخليج العربي تقوم على عنصرين أساسين هما: النفط، والموقع الجغرافي المهم، وهذان العنصران أساسيان في سياسة الولايات المتحدة الخارجية على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقد أفادت الولايات المتحدة من تجاربها في شرق آسيا وغيرها، لذلك فهي تلجأ إلى أساليب جديدة قد يكون من بينها احتمال استخدام الكوريين في المنطقة كقوة عسكرية تحت شعار العمالة في مشاريع حيوية في المنطقة ذات طبيعة اقتصادية.

ويذكر د. محمد الرميحي أن بلدان الخليج قد اعتمدت على الأيدي العاملة العربية في الستينات إلا أن سرعة التطور ومساراته خاصة في بداية النصف الثاني من السبعينات، فرض توجها آخر، هو استيراد العمالة الآسيوية وذكر العوامل التي ساعدت على ذلك التوجه.[12] ونضيف الى تلك العوامل عاملا آخر هو العامل السياسي، فقد كانت الستينات من هذا القرن سنوات المد الوطني والقومي في الساحة العربية حتى هزيمة 1967 وكان شعار العروبة والتعريب شعارا يوميا، وتطرحه الحركات الوطنية وتضغط عليه. وعلى العكس كانت السبعينات سنوات الراجع لهذا المد على جميع المستويات، وقد ساعد ذلك الوضع على التوجه الى استخدام اليد العاملة الآسيوية بدلا من اليد العاملة العربية في هذه المنطقة واذا كانت تجربة دول المنطقة مع العمال العرب مقلقة في بعض الأحيان بسبب الظروف

السياسية التي تعيشها المناطق التي وفدوا منها، ولم يشكل وجودهم أي خطر على المنطقة وشعبها، فإن العمالة الأجنبية لا تقف عند حدود القلق أو نقل مشكلة بلادها وانما تتعدى ذلك الى الخطر الذي يؤثر على الشخصية الوطنية العربية للمنطقة، وأيضا على الكيان السياسي فيها.

وإذا كانت العناصر والقوى الوطنية في المنطقة تنبه وتكشف خطر الهجرة الأجنبية فإن من واجب السلطات ان تاخذ هذا الخطر مأخذ الجد، وتصغي لما تطرحه تلك القوى، لأن الخطر إذا وقع يعم الجميع ودور الحركة الوطنية مهم في هذه المرحلة، أولا: في مجال القطاع العمالي بإعداد العناصر الوطنية فنيا وتثقيفيا، وثانيا: في التنبيه المستمر من أخطار الهجرة الأجنبية.[13]

إن المشكلة الحقيقية هي في فكرنا وسلوكنا، فنحن لا ننظر الى المستقبل البعيد ونخطط له، وإنما تقتصر نظرة البعض منا على الجوانب الآنية الإيجابية لوجود العمالة دون إدراك المخاطر المستقبلية التي تزاحم أبناء المنطقة والعرب في عملهم وتهدد شخصية المنطقة العربية وشعبها.

رؤية البلدان المصدرة والمستوردة لظاهرة العمالة الأجنبية

يتلخص موقف حكومات الهند وباكستان وبنغلادش من أقوال سفرائهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، من أن دولهم توفر للمنطقة القوة العاملة اللازمة لتطورها، وأنه لا خطر من وجود العمالة الآسيوية في الخليج، وأن سفاراتهم تهتم برعاياها من العمال في المنطقة، ويقول السفير الباكستاني مثلا «نحن نشجع شعبنا على الهجرة والعمل في الإمارات وعلاقتنا بهذه الدولة خاصة وثيقة.» ويقر سفير بنغلادش بأن أكثر من 50٪ من العمالة البنغلاديشية هي من الأميين.[14] أما بالنسبة الى المسؤولين العرب في المنطقة فان سفير المغرب مثلا يرى أن منطقة الخليج بإمكانها الاعتماد على أبناء المغرب العربي، فهناك مئات الآلاف من هؤلاء يعملون خارج الوطن العربي، ومعظمهم فنييون ويحملون مؤهلات، ويرى صالح أحمد الشال عضو المجلس الوطني في دولة الامارات أنه يوجد نحو 200 ألف وافد عاطل عن العمل في دولة الإمارات، ويعمل في المرافق الاتحادية نحو 60 ألف أجنبي، بينما يعمل 50 ألف أجنبي في الدوائر المحلية في الإمارات

العربية، ويضيف، إذا أدركنا أن العاملين الأجانب هم الأغلبية، فمعنى هذا أنه سيأتي يوم تنقلب فيه الموازين إلى غير صالح الوطن ومواطنيه.[15]

ويقول الخبير يونس الشريف، إن الأمر المحيرهو وجود 3 ملايين عربي يعملون في الدول الأجنبية ووجود 3 ملايين أجنبي يعملون في البلدان العربية، وهناك تشابه في المهن التي يعمل بها كل من الطرفين.[16]

أما موقف حكومات المنطقة الرسمي فلم يرق إلى مستوى المشكلة، وربما لأنها لا ترى في الهجرة الأجنبية وخاصة الآسيوية، أي خطر على المنطقة، ويقتصر التفكير بها على الجوانب الايجابية وعلى أنها أيد عاملة رخيصة تساهم في المشروعات العمرانية وغيرها، وهي موجودة في المنطقة بصفة مؤقتة. ان المشكلة الحقيقية تكمن في أن على دول المنطقة أن تفكر بالمستقبل البعيد والآثار السلبية التي ستنجم عن هذه الهجرة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

إن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو، ما الفائدة المرجوة إذا كنا نبني الحاضر ونعمل على هدم المستقبل ؟ وهل نحن أكثر تقدما من الدول الغربية الصناعية التي تقوم بدراسة ظاهرة الهجرة الأجنبية عندها، وتحذر من خطورة ازديادها ؟ وموقف بريطانيا في السنوات الاخيرة خيردليل على ذلك.

وهناك من يرى من الكتاب بأن ازدياد الاعتماد على العمالة الأجنبية يتطلب تقليص حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي نستطيع ان نفترض أن استقرار نظام الدولة السياسي يعتمد على عدم استقرار الأيدي العاملة الأجنبية، ان هذا الافتراض يجري على عكس ما اتت به دراسات كثيرة في هذا الموضوع حيث قررت أن عدم استقرار الأيدي العاملة الاجنبية قد يؤدي الى عدم استقرار النظام السياسي القائم، لأن الوافد يعتقد أن إعطاءه حق المواطنة والمساواة يساعد على أمن واستقرار النظام السياسي القائم وليس العكس، ويعزو ذلك الى تقدم البلاد علميا أيضا، ويرى المسؤولون في بلدان الخليج العربي ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اجتماعيا، بحيث يقدم للمواطن كل ما يحتاجه بطريقة أفضل مما يقدم الى الوافد وذلك لأغراض أمنية بحتة، كما يرون ضرورة عدم المشاركة السياسية للوافد أو إعطائه الحقوق السياسية وذلك لأغراض يقتضيها

نمو النظام واستمراريته وديمومة أمنه واستقراره.[17]

إن هذه النظرة إلى قضية الأمن قصيرة وآنية، ذلك أن الوجود الأجنبي بحجمه الكبير ونموه، يشكل في حقيقته خطرا على أمن المنطقة، ومن أولويات الحفاظ على الأمن الخليجي ضبط عمليات الهجرة الأجنبية والحد منها واخضاعها للتخطيط، بحيث لا يدخل المنطقة إلا العمالة الماهرة التي تحتاج إليها عندما لا يكون هناك بديل محلي أوعربي، ولا يكفي أن يعزل المهاجر عن المواطن سياسيا وأن لا يمنح حقوقا سياسية ونقول بأننا حققنا الأمن الداخلي لأن هذه مسكنات وليست علاجا.

وتؤثر العمالة الأجنبية-في الحاضر والمستقبل-على الأمن الاجتماعي والأمن الثقافي والأمن الوطني والقومي، وقد يكون في حساب البعض ان العمالة الأجنبية وجدت لإحداث التوازن في وجود المهاجرين في المنطقة بين العرب والأجانب وهذا التفكيرخطير للغاية لأنه يتعامل مع المهاجر العربي والأجنبي على قدم المساواة، وينظر الى أن الخطر-إذا كان هناك إحساس بالخطر-من الاثنين معا، وقد أثبتت الأحداث وستثبت قصر هذه النظرة وعدم صحتها لأن الوجود العربي في المنطقة عنصر قوة لشعبها، ولا خطر منه لأنه وجود عربي.[18]

الهجرة الآسيوية والسياسة الاستعمارية

لقد شجعت السياسة البريطانية الهجرة الأجنبية إلى هذه المنطقة في فترة سيطرتها عليها، وشجعت المؤسسات الأجنبية في المنطقة على استخدام الأجانب خاصة شركات النفط العالمية والتي كانت تعمل في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن هذه السياسة امتدت إلى فترة تقارب ربع القرن في منطقة الخليج العربي، وبدون شك أن هذا الاستخدام يمثل موقفاً سياسياً من قبل تلك الشركات النفطية الأجنبية المرتبطة بسياسة دولها.[19]

أما العمالة من دول شرق آسيا (وهي العمالة الكورية والفلبينية والتايلاندية) فهي مرتبطة بالسياسة الاستعمارية الأمريكية، ومما يؤكد ذلك ما جاء في الخطة الأمريكية لغزو منابع النفط العربي، وقد نصت على ما يلي:-(تستطيع القوات العسكرية المطلوبة للاستيلاء وتأمين منطقة

العمق أن تكافح بنجاح مدارج الطائرات التي حفرتها القنابل ودمرت معدات الميناء، ولكنها لا تستطيع ترميم الإنشاءات النفطية المدمرة أو تشغيل النظام، ومن هنا تظهر الحاجة إلى قوى بشرية مدنية عالية الخبرة وإلى مواد خاصة مهمة لمثل هذه الأغراض ويمكن تطوير عدة نقاط في أية عملية متوقعة».[20]

إذا، فخطة غزو المنطقة بحاجة إلى قوى بشرية مدنية عالية الخبرة، وهذه لا تتوفر في المنطقة وإن توفرت لا يمكن الاعتماد عليها، وهي متوفرة في الدول الحليفة والتابعة في سياستها للولايات المتحدة. ولذا يمكن جلبها في فترة زمنية قصيرة وبأعداد كبيرة في وقت يسبق عملية الغزو المخطط لها، فهذه الخطة ليست نظرية، وهذه الأفكار ليست مجرد توقعات واحتمالات، وإنما هي خطط عملية أخذت طريقها إلى التنفيذ، ألا يتبادر إلى الذهن الأسباب والدوافع، التي جعلت هجرة العمالة من دول شرق آسيا بهذه الأعداد الهائلة إلى منطقة الجزيرة والخليج العربي، مواكبة لخطط الولايات المتحدة الرسمية والمعلنة لغزو مناطق النفط العربي. إن هذا التزامن لا يثير الشك فحسب وإنما يؤكد الارتباط العضوي بين ظاهرة الهجرة هذه وبين السياسة الأمريكية في المنطقة.

إن الخطة الأمريكية التي وضعتها لجنة تابعة للكونغرس الأمريكي في النصف الثاني من عام 1975، أعلنت رسمياً ولم تقابل من الجانب العربي بأنه خطوات عملية لمواجهتها، وقد تأجلت تلك الخطة لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية، ولكن ذلك لا يلغي احتمال تنفيذها عندما تستدعي المصالح الأمريكية ذلك. وان الذين يستبعدون مثل هذه التصورات عندما كانت مجرد احتمالات، لا يستطيعون الآن وبعد التدليل بالوثائق والوقائع، استبعاد احتلال المنطقة ودور العمالة الأجنبية المهم في دعم هذا الاحتلال. إن المهاجرين الأجانب-في التجارب السابقة-في المغرب العربي وجنوب إفريقيا وفلسطين وغيرها لم يثبتوا على الإطلاق انهم قد اتخذوا موقفا مؤيدا للحركة الوطنية أو تعاطفوا مع الأماني الوطنية، ولا حتى اتخذوا موقف الحياد، بل الانحياز إلى جانب العدو.

وإن احتمال خوف الدول الغربية من استخدام النفط سلاحاً ضدها جعلها تخطط لهجرة الكوريين الجنوبيين والتايوانيين والفلبينيين إلى هذه

المنطقة، ولأغراض أبعد ما تكون عن طلب الرزق والعمل، بل لأهداف سياسية وحتى عسكرية يمكن رؤيتها بوضوح.

ويذكر د. النفيسي، ان جنسيات الأجانب في المنطقة هي حوالي 65 جنسية، وقد تبرز في المستقبل مفاهيم مثل تقرير المصير لهذه الأقليات، أو التدخل لحماية الجاليات الأجنبية... الخ ومثال سنغافورة يجب ألا يغيب عن الأذهان حيث يشكل المهاجرون الصينيون الأغلبية، وأصبح السكان الماليزيون المحليون هم الأقلية فساندتهم دولهم وحكموا الجزيرة.[21] هذا مثال واضح على الاستيطان السلمي الذي لا يستبعد وقوعه في الخليج إذا ما استمرت عجلة الهجرة الأجنبية على ما هي عليه.

ومن الملفت للنظر أن العمالة من شرق آسيا هي من الدول التابعة للولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وأن المبلغ الذي تطرحه الشركات القادمة من تلك المناطق للمناقصات والعطاءات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة منخفض إلى درجة تثير الريبة، وأن أغلب هؤلاء العمال وهم من شرق آسيا في سن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة، إضافة إلى أن الحكومة الكورية الجنوبية على سبيل المثال تسمح لهؤلاء الجنود الراغبين في العمل في منطقة الخليج والجزيرة بالحصول على إجازة صرف من الخدمة العسكرية، ونضيف إلى هذه المعلومات أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قد اكتشفت تنظيما هنديا (التنظيم السيخي) في (أبو ظبي) حيث كان يخطط للقيام بأعمال تخريبية.[22] ولكن لم يكشف ما إذا كان لهذا التنظيم أهداف سياسية، أو لا ولكن بدون شك لا يستطيع أحد أن ينفي ذلك.

إن هذه المؤشرات-وغيرها كثير-توضح أن لهذه الهجرة الأجنبية في المنطقة آثاراً سياسية تؤثر على مستقبل المنطقة، وفي هذا الصدد، يقول د. نادر فرجاني حول خطورة وجود العمالة الأجنبية «لقد وصل الأمر لتكوين الأجانب للغالبية الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي، وأصبح لهم تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية، ولا يستبعد كثير من المراقبين احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية-سياسية في المستقبل-نتيجة لثبوت أقدام هذه الفئات الأجنبية ومطالبتها بنصيب اكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم وتشكل عادة قوة العمل بها».[23]

ويثير د. فرجاني عدة قضايا مهمة في هذه الفقرة، أولها، غلبة الأجانب الساحقة من الوافدين في بعض بلدان الخليج العربي، وهذا يعني تراجع الوافدين العرب من جهة، وضياع المواطنين المحليين في بحر بشري أجنبي من جهة أخرى، وثانياً، إن هؤلاء الأجانب أصبح لهم تأثير سلبي واضح على الثقافة العربية، لكنه يوضح طبيعة هذا التأثير ومجالاته، ربما لأن الأمر لم يعد غامضاً، وان ذلك التأثير اصبح واضحا في المعاملات وفي تطويع اللغة العربية لتكون مفهومة للأجانب، وان اضطرارهم لتعلم اللغة العربية عن طريق المعاملة اليومية يجعلها مكسرة وهزيلة، إضافة إلى التعامل بلغات أجنبية متنوعة، الأمر الذي أثر على الثقافة العربية، وثالثاً، احتمال نشوء اضطرابات اجتماعية-سياسية في المستقبل، وقد برر ذلك بأنه نتيجة لثبوت إقدام هذه الفئات الأجنبية ومطالبتها بنصيب أكبر في تسيير المجتمعات التي تقيم فيها وتشكل عماد قوة العمل بها.

إن هذا الوافد الأجنبي عند استقراره فترة طويلة، يشعر بأن له حقوقاً وعليه واجبات، وقد رضي بواقعه وأجره وظروف معيشته واعتبرها مقبولة بالنسبة إليه قياسا على أوضاع بلده الأصلي، ولكن بمرور الوقت ستحدث المقارنة بشكل آخر وهي مقارنة أوضاعه بأوضاع الآخرين من المواطنين والوافدين العرب في المنطقة، ومن هنا يكون مصدر القلق والاضطراب. لأنه عندئذ ستكون له مطالب أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية. ونستنتج مما سبق أن العمالة التقليدية من شبه القارة الهندية قد ارتبطت في فترة السيطرة البريطانية على المنطقة بالسياسة الاستعمارية البريطانية، واستمرت بعد رحيلها بكثافة عالية بدوافع اقتصادية، كما ارتبطت العمالة من شرق آسيا ولا تزال بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. ويمكن توضيح طبيعة الخطر والفارق بين العمالة من شبه القارة الهندية وشرق آسيا. بان العمالة من شرق آسيا تمتاز بأخطارها السياسية المرحلية، وربما لا يتوفر لها الاستقرار ولكن خطر العمالة من شبه القارة الهندية دائم لإمكانية استقرار أعداد منها في المنطقة، وبذلك تكون المنطقة واقعة تحت خطر مزدوج مرحلي ودائم ويكمل بعضه بعضا.

لقد جرت لأول مرة مناقشة جادة لمسألة أخطار الهجرة الآسيوية على دولة الإمارات العربية المتحدة في المجلس الوطني الاتحادي، وكانت أغلبية

أعضاء المجلس يرون في الهجرة الآسيوية بدون ضابط وبهذه الكثافة خطرا حقيقيا على بلادهم ومنطقة الخليج كلها. ولقد حذلا أحد الأعضاء وهو أحمد بالحصا من خطورة تحول هذه العمالة إلى استيطان حقيقي حيث قال «أن موضوع العمالة الآسيوية من أخطر المواضيع التي ينظر فيها المجلس لأنها تمس المجتمع وتركيبته.. .. وهناك بعض الدول انتهت من الوجود بسبب العمالة، وقد أصبحنا نفكر بمن هو الشعب الذي سيكون في البلد بعد مرور ثلاثين سنة حتى نعلم أولادنا لغتهم من الآن.» وتحدث العضو احمد خلف المزروعي وحمل سفارات تلك الدول مسئولية مساعدة العمال الآسيويين الموجودين بصفة غير شرعية بمنحهم جوازات سفر، وقال إن لديه أدلة وهو على استعداد لإثبات ذلك.

وقد أكد عضو ثالث أثناء المناقشة على أن هذه الهجرة الأسيوية قد تتحول إلى استيطان وهو العضو خليفة محمد خليفة حيث قال «.... إن الأجانب هنا يشكلون خطرا ملموساً، ويرجع لأسباب سياسية، وما سيترتب على ذلك في المستقبل آخذين بعين الاعتبار ما حدث في عدد من الدول مثل فلسطين وسنغافورة.»

وتحدث أعضاء آخرون في الموضوع وشددوا على التوجه نحو الاعتماد على العمالة العربية كبديل للعمالة الآسيوية. هذا قبل أن تتحول الجلسة إلى سرية مما يعني وجود معلومات على جانب من الحساسية والخطورة لدى الأعضاء حول واقع العمالة الآسيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة[24] وكتبت جريدة «الخليج» الصادرة في الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة مقالا هاما حول العمالة في الخليج بتاريخ 26/ 8/ 1981 تقول خمسة ملايين آسيوي يعملون في بلدان الخليج العربية منهم مليون في دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها، وأكثر من وكالة تابعة لوكالة المخابرات المركزية (الأمريكية) منتشرة في عدد من العواصم الآسيوية لتسريب العمالة إلى دول المنطقة... وفي الفلبين وحدها فرعان لوكالة المخابرات المركزية بأسماء تجارية وإنسانية أحدهما (فرقة الإنشاءات الشرقية) والثاني (أخوة العمليات).... إن أي عامل آسيوي من جنوب آسيا يعمل في بلدان المنطقة لا بد أن يكون قد اجتاز دورة تدريبية عسكرية تجعله على أتم الاستعداد لمارسة أي عمل حربي حيثما يكون. ووجود هذا

العدد الضخم من العمالة ليس بعيدا عن نشاط وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة التي لها فرعان رئيسيان في الشرق الأوسط الأول في بيروت والثاني كان في طهران وقد تم نقل الأخير بعد الثورة الإيرانية إلى أحد بلدان المنطقة».[25]

وفي تصريح لوزير داخلية باكستان محمود عبد الله لجريدة الخليج قال فيه أن لبلاده اكثر من 300 ألف باكستاني يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا تريد بلاده أن تصبح شرطي الشرق الأوسط، ودعا دول الخليج إلى الإسهام في تسليح باكستان لكي تستطيع توفير الأمن لهذه الدول.[26] ولا بد من تحليل هذا التصريح وربطه بما سبق ذكره.

أولا : إن وزير داخلية باكستان يدعو دول الخليج إلى الإسهام في تسليح باكستان لكي تستطيع توفير الأمن لدول الخليج، وفي هذه الدعوة اكثر من غرض وأكثر من هدف أولها انه يدعو إلى عملية استنزاف لثروة المنطقة ليس للتنمية ولكن للتسليح ولصالح من؟ طبعا لصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لأنها هي التي تملك السلاح المتطور من جهة ولأن سياسة دول المنطقة لا تلجأ إلى تنويع مصادر السلاح وثانيها يدعو دول المنطقة لتمويل سلاح سيستخدم مستقبلا ضد أبنائها بحجة حماية أمن الخليج.

ثانيا : إن هناك تناقضا ضمنيا في هذا التصريح فهو يدعي أن بلاده لا تريد أن تصبح شرطي المشرق الأوسط ولكنه يدعو دول الخليج إلى الإسهام في تسليح باكستان للدفاع عن أمن الخليج.[27]

هذه بعض الأدلة التي لا تقبل الشك والتي تنذر بالخطر القادم الذي يتهدد منطقتنا وعروبتها وهي تستوجب مواجهتها بجدية وحزم، وإنها مسئولية حكومات المنطقة وشعوبها . وقد يرى البعض أن هناك تضخيما للخطر الناجم عن وجود العمالة الآسيوية في الخليج بهذه الكثافة العالية وهذه الأعداد الضخمة أو يرى البعض الآخر أنه لا خطر إطلاقا .

وهذا الاعتقاد له سببان: الأول الجهل بحجم وأخطار هذه الهجرة وعدم وجود الوعي لدى البعض القادر على تحليل هذه الظاهرة واستباق الزمن في الرؤيا المستقبلية، والثاني المصالح الاقتصادية للبعض المستفيد من وجود هذه العمالة الآسيوية لكونها عمالة رخيصة ومتوفرة، ومن الطبيعي

أن يفكر هؤلاء بمصالحهم اكثر من المصلحة الوطنية والقومية، ولكن ذلك لا يمنعنا من التنبيه لهذا الخطر واقتراح البدائل ومتابعة تطور هذه الظاهرة والآثار الناتجة عنها.

دول شبه القارة الهندية ومنطقة الخليج العربي

قبل مناقشة الإستراتيجية الهندية أو غيرها من دول شبه القارة الهندية في المحيط الهندي وشماله، علينا أن نوضح الاستراتيجية البريطانية السابقة في هذه المنطقة، والتي لا يمكن فصلها عن طموحات ومصالح دول شبه القارة الهندية في الوقت الحاضر.

لقد اتسعت الأسواق البريطانية في الشرق والهند والشرق الأقصى في الفترة ما بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر وخاصة أسواق المواد الغذائية، وكان من الطبيعي أن تحتاج بريطانيا إلى أن يكون لها تأثير على منطقة الخليج العربي لتأمين مصالحها وحمايتها فكانت النتيجة أن عقدت عدة اتفاقيات مع حكام الخليج العربي ترتبت عليها الاتفاقيات النفطية فيما بعد، وكانت شركة الهند الشرقية قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية استعمارية بريطانية مؤثرة في المنطقة.[(28)] وكانت للخليج العربي أهمية خاصة في الاستراتيجية البريطانية لكونه ممرا مائيا إلى الهند تمر تجارتها فيه، ويشكل مجالا حيويا لمصالحها في الشرق، ويمثل منتصف الطريق بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، بينما الشواطئ الهندية والباكستانية ليست لها أهمية استراتيجية كأهمية الخليج ما عدا أهميتها في القوى البحرية لبعض دول المحيط الهندي والقوى البحرية للدول الأخرى التي تستخدمه.[(29)] ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لمنطقة الخليج العربي في الاستراتيجية البريطانية ومن هنا أيضا كانت الهجرة الأجنبية من شبه القارة الهندية أثناء السيطرة الاستعمارية تدخل ضمن تلك الاستراتيجية.

والسؤال إذاً، كيف تنظر دول شبه القارة الهندية إلى أهمية منطقة الخليج العربي؟.. إن استراتيجية الهند في وقتنا الحاضر تقوم على أساس أن منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية تعتبر مجالا حيويا بالنسبة لها ومن قراءة متأنية لأقوال سفراء شبه القارة الهندية والتي سبق ذكرها تتضح لنا إستراتيجية تلك الدول في منطقتنا وربما تختلف من دولة إلى

أخرى، ولكنها في النهاية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وهذه النظرة تستند إلى الأسس التالية:-

1- جغرافيا، فشبه الجزيرة العربية تطل على المحيط الهندي من الغرب.

2- وهناك علاقات اقتصادية تاريخية بين منطقة شبه الجزيرة والخليج العربي وبين الهند تمتد إلى فترة طويلة.

3- إن الأوضاع الاقتصادية الجيدة والنشيطة لمنطقة الخليج العربي والفوائد التي تجنيها دول شبه القارة الهندية، من هجرة أعداد كبيرة من سكانها إليها تدفعها إلى الاهتمام الخاص بها.

4- إن استراتيجية الهند في المحيط الهندي وشماله لها علاقة بالإرث التاريخي للاستراتيجية البريطانية في هذه المنطقة عندما كانت كل من الهند ومنطقة الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية ورغم أن الهند دولة مستقلة في الوقت الحاضر، إلا أن هذا لا يمنعها من الاستفادة من التجارب التاريخية التي مرت بها، فبريطانيا، عندما كانت تربط بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية قد أفادت من ذلك اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وأدركت أهمية هذه العلاقة لمدة طويلة من الزمن، وكانت تعتبر مناطق شمال المحيط الهندي مجالا حيويا لوجودها ومصالحها في شبه القارة الهندية، والهند اليوم أو الدول الأخرى في شبه القارة الهندية، وهي تضع في حساباتها أن منطقة الخليج العربي ضمن مجالها الحيوي، وقد لا تكون الأهداف البعيدة لهذه الاستراتيجية مماثلة لأهداف الاستعمار البريطاني في السابق، ولكنها على أي حال، قد أفادت من التجربة البريطانية في هذه المنطقة ووعت تلك الأهمية، بحيث أصبحت تتعدى مجرد العامل الجغرافي أو التجاري التقليدي عبر التاريخ بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية.[30]

إن الاهتمام الذي تبديه دول شبه القارة الهندية بهذه المنطقة ينبع من الأهمية الاقتصادية التي تحتلها في الوقت الحاضر والناتجة عن الإنتاج النفطي الهائل والانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه إضافة إلى الخلخلة السكانية لهذه المنطقة مما أتاح ولا يزال-الفرصة لدخول أعداد كبيرة من سكان دول شبه القارة الهندية إلى هذه المنطقة. إن المردود العملي لوجود مثل هذه الأعداد الكبيرة لا يقتصر فقط على إيجاد فرص عمل لهؤلاء

الآسيويين، ولكن أيضا في التأثير الاقتصادي لتحويلات العملة إلى بلدانهم. والتي تشكل جانباً هاماً في دخل تلك الدول وفي الموارد الهامة بالنسبة إليها، إضافة إلى حل مشكلة البطالة في بلادها مما يجنبها اضطرابات اجتماعية وسياسية محتملة. والخبر التالي يؤكد ما ذهبنا إليه.

نشرت جريدة الخليج التي تصدر في دولة الإمارات بتاريخ 18/ 5/ 1982 ما يلي:

- «كولومبو-أعلن رسميا أمس أن وزير العمل في سيريلانكا سيقوم بزيارة لعدد من دول الخليج في الأسبوع المقبل بحثا عن مائة ألف وظيفة للعاطلين من مواطني بلاده، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقرب من مائة ألف من مواطني سيريلانكا يعملون حاليا في دول الخليج، وقد بلغت تحويلات العملة الأجنبية إلى سيريلانكا في الشهور العشرة الماضية ما يزيد عن 4500 مليون روبية، ومما هو جدير بالذكر أن أزمات البطالة والارتفاع المستمر في أسعار المعيشة تعد جزءاً من حملة المعارضة ضد الحزب الحاكم.

هذا الخبر يعني بوضوح لا يقبل الشك أو الجدل:

1- أن منطقة الخليج أصبحت مجالا لتشغيل العاطلين عن العمل في الدول الآسيوية تجنباً لأزمات سياسية داخلية.

2- إن هذه الهجرة تشرف عليها حكومات تلك الدول.

إن دول شبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنغلادش) تتمتع بكثافة سكانية وتمثل قوة سياسية واقتصادية وبشرية وعسكرية مقارنة بدول شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى ارتباط بعضها بشكل أو بآخر بالدول الغربية والإمبريالية وتأثير ذلك الارتباط على سياساتها الخارجية والأمنية. ولا شك في أن الحديث عن أمن منطقة الخليج يهم دول شبه القارة الهندية، وهذه الدول تعتقد أن أمنها في تامين مجالها الحيوي، الذي يشمل منطقة الخليج العربي. ومن هنا، يأتي الدافع السياسي في علاقة دول شبه القارة الهندية بمنطقة الخليج، وهذا لا يستطيع أحد إنكاره مهما كانت التبريرات ولكن من الصعب اعتباره ضمن الأهداف الإمبريالية لأنه حتى الآن يفتقر إلى الأدلة الكافية، ولكن هذا لا يلغي احتمال تدخل تلك الدول لحماية جالياتها ومصالحها في هذه المنطقة إذا تطلب الأمر ذلك.

العمالة غير المشروعة وتأثيرها السياسي:

إن نسبة لا بأس بها من العمالة الآسيوية في المنطقة موجودة بصورة غير شرعية، ويقدرها البعض ب 10 بالمائة من قوة العمل الآسيوية وجنسية هؤلاء تختلف من بلد خليجي لآخر كما يختلف الكم أيضاً، الباكستانية في بلد والإيرانية في بلد آخر والهندية في بلد ثالث، وبصورة عامة فإن الجنسيات الثلاث المذكورة هي اكثر من غيرها.[31]

وتجدر الإشارة هنا إلى تصريح الأمين العام لمجلس الوزراء الكويتي السيد عبد العزيز العتيبي في أيار/ مايو 1982 الذي ذكر فيه أن دراسات وزارة التخطيط قد كشفت عن وجود أعداد كبيرة من اليد العاملة الوافدة لا تحتاجها البلاد، وأن غالبية هؤلاء يقيمون في الكويت بصفة غير مشروعة ويخالفون قانون الإقامة.[32]

ومما لا شك فيه أن نسبة كبيرة من هذه العمالة الموجودة بصفة غير شرعية هي من الآسيويين وهذه الظاهرة لها أسبابها وهي:-

أولا: إن البعض يتسلل إلى المنطقة بدون وثيقة سفر إما بحرا أو من بقايا الحجاج الذين يمكث بعضهم في المملكة العربية السعودية والبعض الآخر يتسلل إلى الخليج.

ثانيا: الذين تنتهي إقامتهم ولا يقدمون على تجديدها ويقومون بتغيير عناوين سكنهم، وهؤلاء يتعمدون ذلك لأنهم لا يرغبون في العودة لبلادهم.

ثالثا: الذين يجهلون قانون الإقامة ويتخلفون عن تجديدها ويواجهون مشكلات عديدة في الإجراءات الرسمية داخل المنطقة أو عند سفرهم إلى الخارج.

وبما أن قوانين الجنسية تقر بأن من يوجد في البلاد لسنوات معينة فانه يستحق الجنسية المحلية، فإن أعدادا من هؤلاء الآسيويين الموجودين بصورة غير شرعية في المنطقة يستطيعون الحصول عليها بعد فترة من الزمن، حتى هؤلاء رغم مخالفتهم للقوانين فانهم يحصلون على الحماية من حكوماتهم ففي شهر شباط / فبراير سنة 1980 احتجت الحكومة الهندية على قانون عمل صدر في الإمارات العربية المتحدة كان سيؤدي إلى إبعاد أعداد كبيرة من الهنود الموجودين في الإمارات بصفة غير شرعية، وأثيرت المسألة في البرلمان الهندي، وقامت رئيسة وزراء الهند بزيارة إلى دولة

الإمارات ونجحت بإيقاف الإجراء.[33] وقد حدث أن قام وزير القوى العاملة الباكستاني بزيارة بلدان الخليج عام 1981 يطلب توفير ظروف افضل للعمالة الباكستانية.

إن بقاء عدد من الآسيويين العاملين في المنطقة فترة طويلة أتاح لبعضهم الفرصة في الحصول على الجنسية من بلدان منطقة الخليج العربي. إن هناك الهنود البانيان يمتد تاريخ وجودهم في الإمارات إلى اكثر من قرن من الزمان ولهم تقاليدهم وعاداتهم وتماسكهم الاجتماعي الخاص بهم. ألا يعني وجودهم أن بعضهم قد اكتسب الجنسية المحلية واصبحوا مواطنين؟!

لقد اقتصر الحصول على حق الجنسية أو المواطنة على عدد محدود من الذين أقاموا فترة طويلة في المنطقة وكان من بينهم عدد من غير العرب، لكن في غياب فرصة التجنيس هل ستبقى الأعداد الكبيرة المتزايدة من غير المواطنين قانعة بمستويات المعيشة المرتفعة أو أن طموحاتها ستمتد إلى النواحي السياسية وإلى المشاركة الفعلية في المجتمع الذي تقيم فيه، خاصة الأجانب منهم؟ إن هناك أخطر من ذلك، ألا وهو مشكلة المواقف والتطلعات من جانب أبناء الأجانب الذين يولدون في المنطقة ويعيشون فيها دون أن يتوفر لهم سوى معرفة محدودة وارتباط محدود بوطن آبائهم الأصلي، ودون أن يتمتعوا في الوقت نفسه بفرصة الاندماج الكامل في المجتمع الذي ولدوا فيه وترعرعوا فيه.[34]

إن وجود أعداد كبيرة منهم اليوم وخاصة الموجودين بصورة غير شرعية كما أسلفنا يتيح لهم في المستقبل الحصول على الجنسية المحلية، وهنا ننبه إلى الآثار السلبية التي ستترتب على ذلك فهي أمر في غاية الأهمية، فعندما نعود إلى التجارب الاستيطانية الأخرى في المغرب العربي أو في فلسطين أو في مناطق أخرى من العالم، نرى أن عملية التجنيس كانت من أهم القضايا التي حرص عليها الاستعمار الاستيطاني لتحقيق فكرة غلبة العنصر الأجنبي ومحو الشخصية الوطنية والقومية للشعوب الأخرى.

وربما يثير البعض بأن القضية هنا في الخليج تختلف عن المناطق الأخرى، ذلك أنه لا يوجد استعمار استيطاني مدفوع ومدعم بقوة سياسية وعسكرية وقوى خارجية، كما حدث في المغرب العربي وفلسطين وغيرها، والرد على مثل هذا التساؤل لا يحتاج إلى جهد كبير، ذلك أننا بصدد بحث

هجرة سلمية، قد تتحول إلى استيطان سلمي للمنطقة بمرور الوقت، وأن القوى الخارجية سواء أكانت البلدان التي ينتمي إليها أولئك المهاجرون الآسيويون، أم القوى الدولية التي لها مصالح في هذه المنطقة، ستعمل على هذا الاستيطان السلمي إذا كان ذلك من مصلحها، وإذا كانت الظروف مهيأة لمثل هذا النوع من السيطرة الهادئة السلمية.

2- التأثير الاقتصادي

التبعية الاقتصادية:

هناك أسباب أساسية تؤدي إلى التبعية الاقتصادية نجملها فيما يلي:-

أولا-إن الرأسمالية العالمية وهيمنتها على اقتصاديات البلدان النامية للحصول على المواد الخام وتصريف منتجاتها المصنعة تعمل لبقاء هذه البلدان تعيش باستمرار الاقتصاد الاستهلاكي.

ثانيا-إن ضعف البنى الاقتصادية والسياسية لدول العالم الثالث يفتح المجال واسعا للتغلغل الاستعماري، ومن ثم فرض سياساتها التي تؤدي إلى التبعية الكاملة لها على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي وربما العسكري.

ثالثا-إن منطقة الخليج العربي كجزء من العالم الثالث تعيش فترة تاريخية تتوفر فيها رؤوس الأموال الضخمة ولكنها لا توظف معظمها في مشاريع إنتاجية طويلة المدى وهكذا تستمر مظاهر التخلف التقليدية القائمة على الاقتصاد الاستهلاكي وهذه طبيعيا تقود إلى التبعية الاقتصادية.

ومنذ أن دخل الاستعمار الغربي وطننا العربي عند احتلاله عدن والجزائر في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، والوطن العربي يعيش تبعية كاملة للإمبريالية العالمية. إن سعي الإمبريالية المبكر إلى تجزئة الوطن العربي ووضع خريطة جغرافية جديدة له كان يهدف إلى إبقاء هذه الأمة في حالة تبعية كاملة ودائمة لها، لأن في تلك التجزئة ضعفه ومن ثم تحقيق المصالح الحيوية العسكرية والسياسية والاقتصادية للإمبريالية العالمية.

إن تجزئة الوطن العربي من سمات تخلفه، فقد خلقت كيانات أصبحت واقعا يرسخ الإقليمية بكل سلبياتها وإن التبعية لا يمكن أن تتحقق إلا بتجزئة الكل والانفراد بكل جزء على حدة لتحقيق الإلحاق بالإمبريالية.

لقد كان نمو وتطور الرأسمالية العالمية والنظام الإمبريالي، على حساب الشعوب الأخرى، ولا يمكن أن يتحقق ذلك النمو والتطور بدون تبعية الدول المتخلفة والنامية للقوى الكبرى لاستمرار استغلال إمكانياتها الاقتصادية الاقتصادية والبشرية والاستراتيجية لصالحها.

يقول الدكتور / جورج قرم «تبقى المشكلة الأساسية.. قائمة في تصرف الفئات المهيمنة في مجتمعات العالم الثالث، وفي طبيعة علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع المجتمعات المصنعة. إن القضاء على الحلقة المفرغة في التبادل غير المتكافئ بين بلدان العالم الثالث والبلدان المصنعة.. والقضاء بصورة خاصة على ما يتعلق من هذه الحلقة بمبادلة المواد الأولية بالتكنولوجيا- وهذا اخطر ما في الموضوع لما ينطوي عليه من قوة تدميرية وتفكيكية- يتطلب موقفا سياسيا شاملا يؤدي فيه إدراك المخاطر الناتجة عن التأقلم الثقافي العشوائي إلى ردة فعل إيجابية وفاعلة في وجه التكنولوجيا تتميز بالرغبة في إنتاج التقنية بالمجهودات الذاتية للمجتمع»[35]

التبعية في استخدام اليد العاملة:

إن التبعية الاقتصادية في المنطقة للاقتصاد الرأسمالي الغربي تؤدي بالضرورة إلى التبعية في استخدام اليد العاملة، فالشركات الأجنبية العاملة في المنطقة ولخاصة الشركات التي تتولى المشروعات الكبيرة، وكذلك الشركات الاستشارية تستخدم اليد العاملة الأجنبية بحجة أنها رخيصة وهي أساسا العمالة الآسيوية، وهذه الشركات الرأسمالية، عندما تفكر في الاستخدام لليد العاملة، تضع في حسابها قضية الربح وتصنف العمالة إلى ثلاث فئات، العمالة الوطنية المحلية وهي مرتفعة الأجر ونادرة، والعمالة العربية وأجرها أعلى من العمالة الأجنبية ولعمالة الآسيوية.

لذلك يكون الاتجاه لتشغيل اليد العاملة الآسيوية المتوفرة والرخيصة، إضافة إلى أسباب أخرى تدفع تلك الشركات نحو هذا الاتجاه في التشغيل، إذ لا يتوقع من شركة أمريكية أو كورية جنوبية أن تستخدم عمالا فلسطينيين مثلا للعمل لديها، وهنا تدخل الاعتبارات السياسية والنفسية في الموضوع، ويخطئ من ينظر لهذه الأمور بمنظار اقتصادي بحت.

كما أن بعض الجهات الرسمية في دول منطقة الخليج تفضل تشغيل

العمالة الأجنبية رغم قوانين العمل لديها بتفضيل العمالة العربية، وذلك لاعتبارات سياسية.. ولهذا الاتجاه مخاطر اقتصادية وسياسية ووطنية وقومية تتلخص في خروج الأموال من المنطقة والوطن العربي إلى البلدان المصدرة للعمالة، ولهذا يشكل الثقل السكاني الأجنبي خطراً سياسياً أوضحناه في بحثنا للآثار السياسية المترتبة على استخدام اليد العاملة الآسيوية كما يجب أن ندرك من الناحية القومية أن مثل هذا الاستخدام يؤدي إلى مزاحمة تشغيل اليد العاملة العربية، ويعوق نموها الفني كذلك.

إن النتائج المحدودة لاسترداد الأيدي العاملة لا يمكن فصلها عن سياقها العام فهي متفاعلة مع سلسلة الآثار الأخرى الناجمة عن النفط.

والمشكلة الأساسية في قضية الهجرة الأجنبية إلى هذه المنطقة هي أنها عالية بالنسبة إلى عدد السكان، وخطورة الأمر انه لم تتم في المنطقة بعد هياكل صناعية متطورة يتلاءم المهاجرون معها.

إن المهاجرين عندما تكون نسبتهم معقولة إلى عدد السكان يتأقلمون مع الوضع الاجتماعي والثقافي للمنطقة، ولكن بهذه الأعداد الهائلة تبقى ثقافتهم وتتأصل وربما تتسلل إلى ثقافتنا وتؤثر فيها.

وإذا كان هناك من يعتقد بأن الاعتماد على العمالة الأجنبية افضل من الناحية السياسية لأن هؤلاء العمال لا يتدخلون في الأوضاع المحلية، وأن القضايا المثارة ليست قضاياهم، وان مشكلات العمالة العربية هي انعكاس لأوضاع بلدانهم العربية السياسية والاجتماعية والثقافية، فإننا نعتقد أن هؤلاء لا ينظرون إلى المستقبل البعيد بل يحاولون تفادي أزمات مؤقتة، ولكنهم بذلك يؤجلون الأزمات الحقيقية والخطيرة.

وعند مناقشة قضية كهذه لا بد أن تتأثر قضية الاستقلال الوطني وطبيعة ذلك الاستقلال. إن التبعية الاقتصادية تفرض بالضرورة تبعية في استيراد اليد العاملة كما سبقت الإشارة إليها، والاستقلال الحقيقي هو تنمية للقدرات المحلية والعربية العاملة وتطويرها للمساهمة الفعالة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، فإذا كان هناك أي نوع من التبعية للخارج فإن المسألة لها علاقة بطبيعة الاستقلال، كما يجب أن نلاحظ أن العمالة الأجنبية في هذه المنطقة هي أصلا من بلدان أوضاعها الاقتصادية تابعة للاقتصاد الرأسمالي الغربي، وإذا أخذنا جانبا اقتصاديا محددا مثل تحويل

العملة من قبل العمالة الآسيوية في منطقة الخليج فستتضح لنا الآثار الاقتصادية السلبية التي تنعكس على المنطقة.

تحويل العملة:

هناك وجهتا نظر بالنسبة لتحويل العملة من قبل المهاجرين إلى بلادهم الأصلية:-

وجهة النظر الأولى-ترى أن تحويل الأجور بالعملات الصعبة إلى البلد الأصلي للمهاجر يشكل أحد المصادر الاقتصادية الهامة في الاقتصاد الوطني، ولذلك تعطي بعض الحكومات اهتماما خاصا لهذا المصدر، فكلما زاد عدد المهاجرين إلى الخارج وخاصة إلى البلدان الغنية فإن العائد من الأموال التي تحول إلى البلد يزداد ويؤثر أكثر في الاقتصاد إضافة إلى تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وعائلاتهم المعاشية، ذلك يعني أن الجوانب الإيجابية لتلك التحويلات أكثر من غيرها بالنسبة للبلد المصدر لليد العاملة.

وترى وجهة النظر الأخرى أن عائد تلك التحويلات وأثره في الاقتصاد الوطني للبلد المصدر للمهاجرين مؤقت، صحيح أنه مصدر للرزق وأنه يساعد على تحسين أوضاع هؤلاء المهاجرين وعائلاتهم ويشكل دخلا قومياً مهماً. ولكن لتلك الظاهرة سلبياتها التي تطغى على الإيجابيات فالبلد المصدر للعمالة لم يصدرها لأن أوضاعه الاقتصادية سيئة من جهة، ولأنه يتمتع بكثافة سكانية عالية وان مشكلاته الاقتصادية أساسية، ولا يمكن حلها عن طريق تحويلات العملة من قبل المهاجرين في الخارج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن معظم المهاجرين من البلدان المتخلفة والنامية هم من الطبقة الفلاحية والعمالية وبذلك يفقد البلد المصدر للعمالة طاقة إنتاجية هامة تؤثر بدون شك على الإنتاج الزراعي والحيواني في البلد الأصلي وربما تساعد على الندرة في اليد العاملة المهاجرة وغيرها مما يؤدي إلى ارتفاع في الأجور محليا، أو نقص في الكفاءات في بعض المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية.[36]

أما الآثار السلبية لتحويل العملة على البلد المستورد للعمالة فهي بدون شك تفقد البلدان المستوردة للعمالة الأجنبية بأعداد كبيرة، مبالغ طائلة سنويا إلى البلدان المصدرة للمهاجرين، وتعمل بعض الدول المتقدمة المستوردة

للعمالة على إلزام العاملين الأجانب لديها بصرف جزء منها قبل تحويلها، أو فرض ضرائب على التحويلات بحيث تستفيد الدولة من تلك الأموال، ولكن الذي يجري فعلا في منطقتنا هو أن العاملين من المهاجرين الأجانب يقومون بتحويل أي مبالغ يريدونها أو يرسلونها مع المسافرين إلى ذويهم وأقربائهم بكامل حريتهم دون أن تستفيد منها دول المنطقة اقتصاديا من منطلق أن ذلك حق من حقوقهم وأن المبالغ المحولة بسيطة لا تتجاوز بعض الدنانير شهرياً وهذه النظرة المحدودة الأفق لذلك الجانب الاقتصادي الهام تقود إلى خسارة وطنية اقتصادية سنوية تبلغ المليارات من الدولارات، ليس ذلك فقط بل ويجب أن يدخل في الحساب أيضاً الخسارة في التكلفة الاجتماعية والسياسية ولا ننظر للموضوع نظرة مجردة ومحدودة.

يذكر الدكتور عبد الله النفيسي في دراسته عن دول مجلس التعاون الخليجي «ذكر تقرير صادر عن معهد البنجاب للبحوث العربية في إسلام آباد أن عدد الباكستانيين العاملين حاليا في دول البترول العربية هو 400 ألف شخص من مجموع مليون وخمسين ألف باكستاني يعملون في الخارج. ويتنبأ اقتصاديون باكستانيون في المعهد المذكور بأنه بحلول عام 1985 سيكون عدد الباكستانيين المستقرين في دول الخليج اكثر من مليوني شخص وقبل سنوات كانت تحويلات الباكستانيين إلى بلادهم (1200 مليون دولار) وفي العام 1980 قفز هذا الرقم إلى 2000 مليون دولار، ويمثل ذلك 7٪ من الناتج القومي الإجمالي (للمنطقة).[37]

ومن خلال تواجد العمال الآسيويين في المنطقة ثبتت قدرتهم على التوفير وتحويل باقي مدخراتهم إلى عائلاتهم في بلدانهم، ويقدر السيد كلوسين مدير البنك الدولي هذه التحويلات بأربعة بلايين دولارا عام 1980 (نشرتها مجلة البنك الدولي في عدد مارس 1982).

إن هذه المبالغ الطائلة التي يتم تحويلها تشجع دون شك على زيادة الهجرة إلى المنطقة فقد ضاعفت الباكستان تصديرها للعمالة،. وأصبحت العمالة الباكستانية تشكل 14٪ من مجموع العمالة الوافدة إلى المنطقة عام 1980 بالمقارنة ب 2٪ في عام 1970. ويتضح لنا أن الزيادة الكبيرة في حجمها تمت خلال عقد من الزمان تقريباً، ويذهب السيد/ كلوسين إلى القول بأن عملية الهجرة بالشكل الحالي قد خلقت مجموعة من العلاقات

الاقتصادية المعقدة بين الدول الغنية المستوردة للعمالة والدول المصدرة لها[38]. ولكنه لم يوضّح ما هي تلك العلاقات المعقدة، ولكها بدون شك تتصل بالكثافة المالية الوافدة والتحويلات في العملة إلى جانب المشكلات الاجتماعية الأخرى والضغط على الخدمات في المنطقة وتأثيراتها الاقتصادية.

ويذكر تقرير لوكالة «أنباء الخليج» حول مشكلة العمال الآسيويين في المنطقة بأن هؤلاء يقومون بعملية استنزاف للموارد المالية للدول الخليجية عن طريق التحويلات المالية الكبيرة التي يرسلونها إلى بلدانهم وقد بلغت تلك التحويلات عام 1977 حوالي 8 مليارات من الدولارات إضافة إلى أن دول المنطقة قد خسرت ما يعادل 4 مليارات دولار نتيجة أعمال نصب واحتيال لبعض الشركات الأجنبية العاملة فيها.[39]

وقد تثار بعض القضايا حول تحويل العملة، فقد يرى البعض بأن الأجور والرواتب التي يتقاضاها العمال والخدم الآسيويون قليلة، وبذلك لا تشكل مبلغا كبيرا من جهة، وأن هذه الأموال حق لهم نتيجة عملهم ومن حقهم تحويلها إلى بلدانهم.

حول النقطة الأولى في أن هذه الأموال محدودة نختلف مع هؤلاء في أن المقياس ليس بالراتب الذي يتقاضاه العامل ولكن بعدد العمالة والنسبة المئوية التي يتم تحويلها من الراتب، وستكون هذه الأموال مؤثرة اقتصاديا حتى ولو كان الراتب محدودا. أما النقطة الثانية والتي تعطي الاهتمام للاعتبار الإنساني فإننا نقر معهم في أن ما تتقاضاه العمالة الآسيوية أو غيرها حق لها ونتيجة عملها، ومن حقها تحويل جزء من تلك الأموال، ولكننا نناقش الجانب السلبي من هذه القضية، وقد لا يتحمل العامل الآسيوي المسئولية فيه، وهو الانعكاس الاقتصادي السلبي لتحويلات العملة على الاقتصاد الوطني في المنطقة: أولا-في أن أعداد العمالة الآسيوية فوق طاقة المنطقة وهناك تضخم في أعدادها ثم إن البطالة المقنعة التي تسود أوساط المواطنين قد انتقلت إلى هؤلاء الآسيويين، وثانيا-في أن التحويلات للعملة ليس لها مردود إيجابي على الاقتصاد الوطني في المنطقة، ونعتقد أن جزءاً منها يمكن الاستفادة منه محليا، وإذا قارنا هذا الوضع بالعمالة العربية من المغرب العربي في أوروبا وجدنا الفارق كبيراً لأن الأعداد الكبيرة

من هذه العمالة العربية في أوروبا في الغالب عمالة فنية وتستهلك نسبة كبيرة من دخلها في الدول الأوروبية لطبيعة تلك المجتمعات المتقدمة، وما يتم تحويله نسبة قليلة من دخل العامل وليس العكس كما أن المبالغ المحولة عليها ضرائب حين يتم تحويلها بالطريق الرسمي، وهو الطابع العام والغالب.

وعلى سبيل المثال نذكر أن الجالية المغربية العاملة في فرنسا كانت تشكل 7٪ تقريبا في عام 1970 من مجموع العمال الأجانب، وساهمت خلال تلك السنة في الإنتاج الإجمالي العام لفرنسا بمبلغ 51 مليار فرنك، لهذا بإمكاننا تقدير مدى مساهمة العمالة المغربية بفرنسا في الاقتصاد الفرنسي بحوالي ثلاثة مليارات و570 مليون فرنك أي ثلاثة مليارات و246 مليون درهم خلال عام 1970 وحده ولكن المبلغ الإجمالي لتحويلات جميع المهاجرين المغاربة في أوروبا خلال عام 1970 يتعدى 316 مليون درهم.[40] ونستنتج من ذلك بالمقارنة بأوضاع الخليج العربي أن مساهمة العمالة الآسيوية في الاقتصاد المحلي لمنطقة الخليج العربي غير مؤثرة لأن نسبة ما يحول منها أكثر مما يستهلك منها في المنطقة، وان مردود التحويلات على اقتصاد دول شبه القارة الهندية افضل من مردود التحويلات للعمالة المغربية في فرنسا على الاقتصاد المحلي في المغرب، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجة التطور بين أوروبا ودول شبه القارة الهندية.

3- التأثير الاجتماعي

كان المجتمع في هذه المنطقة مجتمعا قبليا ثم تحول إلى مجتمع شبه قبلي في بعض أجزائه، وأدى دخول الهجرة الأجنبية والعربية إليه من مختلف أقطار العالم بكل ما يحمله المهاجرون من ثقافات وتقاليد وعادات وقيم واحتكاك بالمجتمع المحلي إلى تأثر المواطنين المباشر وغير المباشر بهم بالقدر الذي يؤدي إلى تفكك الوضع القبلي، وأيضا بفعل الوضع الاقتصادي الناتج عن النفط والذي احدث تحولات كبيرة وسريعة في بنية المجتمع وتركيبه وقيمه التقليدية. إن الوضع الاقتصادي ووجود المهاجرين والاتصال بالعالم الخارجي ودخول التعليم الحديث إلى المنطقة أدى إلى نتائج إيجابية ولكن مع ذلك أدى إلى نتائج سلبية أيضاً بعضها ظاهر في واقع المجتمع وبعضها الآخر سيؤثر على مستقبل المنطقة بسبب وجود العمالة الأجنبية

وبخاصة الآسيوية.

إن النظرة إلى الجوانب الإيجابية لوجود العمالة الأجنبية لا تكفي، بل هي نظرة لا تهتم بالجوانب السلبية لتلك الظاهرة ونعتقد أن معالجتها يجب أن تبدأ من الآن قبل أن تصبح المعالجة صعبة في المستقبل.

إن النظرة الموضوعية تقتضي الإشادة بالدور الإيجابي للعمالة العربية والأجنبية فقد ساهمت في بناء المدارس والمستشفيات والطرق ومحطات القوى الكهربائية، كما أن لهذه العمالة-خاصة العربية منها-دوراً اقتصادياً في الداخل بمساهمتها في النشاط التجاري بشكل مباشر وغير مباشر، لأنها وفرت قوة شرائية كبيرة تعمل على تنشيط الحركة التجارية، وأن رخص هذه اليد العاملة وتوفرها للعمل في جميع القطاعات من الظواهر الإيجابية أيضا، ولكن الأمور لا تقاس فقط بهذه الحدود الإيجابية حين تجب الموازنة بين الربح والخسارة وبين النواحي الإيجابية والسلبية، فإذا طغت الجوانب السلبية على الجوانب الإيجابية لوجود العمالة الأجنبية في المنطقة تطلب الأمر إعادة النظر بأوضاعها وبسياسة الهجرة والبدء في التخطيط للقوى البشرية ومدى الحاجة إليها في كل قطاعات العمل المختلفة في المجتمع.

إن المواطنين يقدرون الدور الذي قام به هؤلاء الأجانب في النهضة العمرانية وغيرها، ولكن ذلك لا يجعلهم يتفرجون على استيطان بلادهم بشكل هادئ عن طريق الهجرة السلمية القائمة اليوم. هذه الجماعات المتواجدة في هذه المنطقة والتي يغلب عليها القادمون من شبه القارة الهندية وشرق آسيا تعيش مشكلات عديدة، وسنقف قليلا عند هذه النقطة للتعرف على تلك المشكلات.

البطالة المقنعة:

«إن تدفق الهجرة بالمعدل الحالي إلى المنطقة كان نتيجة للظروف التي أدت إلى استشراء ظاهرة البطالة المقنعة، ولا سيما بالنسبة لقوة العمل المواطنة، إضافة إلى ظاهرة البطالة المرفهة وتزايد معدلات الاستهلاك الترفي، الأم الذي جعل الكثير من أفراد قوة العمل الوافدة عبئاً على المنطقة لا يمكن تبريره باحتياجات التنمية الحقيقية، وهذا الوضع أدى إلى تهميش

دور المواطنين وهدر طاقاتهم في الوقت الحاضر والإضرار بإمكانيات عطائهم في المستقبل عندما يتلاشى الريع النفطي».[41]

إن ظاهرة التضخم الوظيفي قد نتج عنها بطالة مقنعة ويعود بروز هذه الظاهرة إلى الأسباب التالية:-

أولا-التوظيف السياسي الاجتماعي، إن رغبة الدولة في توفير الدخل الفردي المرغوب سياسيا واجتماعيا جعلها تعطي الحق لكل مواطن في الحصول على وظيفة في الحكومة بصرف النظر عن مدى الحاجة لعمله أو مدى حيازته للحد الأدنى من المؤهلات والخبرات اللازمة في معظم دول منطقة الخليج.

ثانيا-توظيف المجاملة، مراعاة لاعتبارات اجتماعية وشخصية وسياسية بالنسبة للوافدين العرب خاصة.

ثالثا-غياب سياسات وأساليب الإدارة الحديثة للأفراد حيث يؤثر هذا الغياب على حجم وتركيب ونوعية العمل في الحكومة بشكل كبير.[42]

وبصورة عامة يمكننا أن نجمل أسباب ظاهرة البطالة المقنعة بما يلي:-

أولا-إن انتشار الأمية في دول شبه الجزيرة والخليج العربي من المشكلات التي عطلت إلى حد كبير من مساهمة أعداد كبيرة من المواطنين في مجالات العمل المختلفة وجزء كبير من هؤلاء يعيش على هامش المجتمع ولا يؤثر إيجابيا في بنائه وتطويره. إن محو أمية هؤلاء وتدريبهم فنياً يرفع من الكفاية الإنتاجية ويقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

ثانيا-إن التقاليد والأعراف في بعض أجزاء المنطقة جعلت من مشاركة المرأة ضمن القوة العاملة أمرا هامشياً في أغلب دول المنطقة وتعتبر المرأة نصف المجتمع، وهذا يعني أن نصف المجتمع تقريبا معطل وغير منتج. وبعض دول المنطقة لا تسمح للمرأة بالعمل إلا في مجالات محدودة مثل التعليم في مدارس البنات أو الخدمة الاجتماعية في الأوساط النسائية، ومن المفارقات الغريبة أن تلك المناطق تسمح بعمل المرأة الأجنبية في بعض المجالات التي يحرم على المرأة المحلية العمل فيها.

وتشير دراسة أعدتها الدائرة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية حول القوى العاملة في الوطن العربي، إلى أنه رغم انخفاض نسبة العمالة إلى عدد السكان، فإن الوطن العربي يعاني من مختلف أنواع البطالة المقنعة،

وأن نسبة البطالة فيه تراوح ما بين 15 و25٪ من القوى العاملة، والنسبة الكبرى فيها من النساء.[43]

ثالثا - «إن هناك الكثير من أبناء المنطقة ولا سيما الذين ينتمون إلى أصول قبلية معروفة يترفعون عن احتراف أعمال يدوية معينة كانت في وقت مضى مقصورة على العبيد»[44] ولكن غاب عن ذهن هؤلاء أن نظام الرق كان مشروعاً في المنطقة وقد الغي منذ بداية الستينات من هذا القرن سواء عن طريق شراء الحكومات للعبيد وعتقهم أو عن طريق الأفراد، إلا أن هناك حقيقة يجب الإشارة إليها وهي أن رواسب ذلك النظام لا تزال مؤثرة في الوعي الاجتماعي لدى الكثيرين وهذه العقلية والسلوك الاجتماعي أتاحت الفرصة لاستجلاب العمال الأجانب للعمل في تلك المجالات.

رابعا-يتم ا في المنطقة تكديس موظفين في المؤسسات الحكومية فوق حاجة العمل، وهذه الظاهرة ليست مقتصرة على المواطنين، ولكنها أيضا انتقلت إلى الآسيويين بدليل أن أعداد الآسيويين في المنطقة فوق حاجتها مهما قلنا عن مشاريع التنمية فيها، ثم يجب أن نلاحظ أن هذا الوجود البشري لا يخضع للتخطيط الذي يحدد حاجة مجالات العمل المختلفة لتلك اليد العاملة، إن العمالة الآسيوية تتدفق على المنطقة بحثا عن العمل، وتجدها مكدسة في بعض المؤسسات بأعداد فوق حاجتها نظرا لتوفرها ورخصها، كما أن هناك عاملا اجتماعيا آخر، وهو المبالغة في تشغيل هؤلاء الآسيويين كخدم في المنازل حيث إن العائلة التي تحتاج إلى خادم واحد أو اثنين تستخدم ثلاثة أو أربعة وأحيانا يفوق عدد الخدم في المنزل أفراد العائلة. إن الحد من هذه الظاهرة لا يتطلب قراراً سياسياً فحسب، بل أيضا وعياً اجتماعياً بأبعادها وآثارها ليسهم المواطن بمواجهتها.

وفيما يتعلق بخدم المنازل فإن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الخدم جهلة ويقومون في الغالب على تربية الأطفال، ويجب أن ندرك الآثار المترتبة على ذلك من الناحية التربوية والصحية. وإذا ذكرنا ظاهرة الخدم علينا أن نوضح بأن عددا لا بأس به من الوافدين العاملين في المنطقة من عرب وأجانب لديهم خدم من الآسيويين ويعملون في منازلهم، فليس الأمر مقصورا على المواطنين المحليين.

الأمراض المستوطنة.

ونظرا للكثافة السكانية وتدني مستوى الخدمات الصحية في البلدان التي تصدر المهاجرين إلى منطقة الخليج العربي خاصة الآسيوية، فإن هؤلاء المهاجرين يحملون معهم الأمراض المنتشرة في بلادهم، وبعض تلك الأمراض معدية، وعند دراسة تاريخ الأمراض في منطقتنا نلاحظ بأن أمراضا معدية تفشت فيها منذ بدء الهجرة الآسيوية، خاصة في العشرين سنة الأخيرة، وهذه الأمراض لم تكن عند انتقالها محصورة بهؤلاء الآسيويين ولكن المعدية منها انتقلت إلى المواطنين الآخرين المتواجدين في المنطقة. صحيح أن القادم للعمل يخضع للفحص الطبي قبل تسلمه العمل، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أن كثيراً من الأمراض لا تشخص بالأشعة العادية أو تعرف بالفحص التقليدي، وأن عدداً كبيراً من هؤلاء غير مستقر إما مروراً بدولة في المنطقة متجها إلى أخرى للعمل أو زائرا، يضاف إلى ذلك أن الفحص الطبي للقادم للعمل يعمل مرة واحدة قبل تسلمه العمل، ولكن هذا الإنسان يسافر بين الحين والأخر إلى بلده للزيارة أو للعمل ثم يعود إلى المنطقة، وقد لا يحمل مرضا عند مجيئه في البداية، ولكنه يصاب بأحد الأمراض فيما بعد حين زياراته اللاحقة لبلده.

ومما يؤكد هذا الاعتقاد أن هناك أمراضاً معدية منتشرة في شبه القارة الهندية وبعض الدول الآسيوية الأخرى، أصبحت مستوطنة في منطقتنا ولم تكن معروفة من قبل رغم الفحص الطبي الذي يخضع له القادم للعمل. وأطباء مستشفياتنا وعياداتنا الصحية لديهم التجربة العملية التي تؤكد ذلك ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن البحث في تلك الأمراض المستوطنة والمعدية التي جاءت مع الهجرة الآسيوية إلى المنطقة، لا يعني أن المنطقة كانت خالية من الأمراض، ولكن ما نريد تأكيده أن هناك أمراضا لم تكن تعرفها المنطقة قد انتشرت فيها وأصيب بتلك الأمراض عدد من المواطنين.

وفي مقابلة مع الدكتور/ صبري واصف مدير الطب الوقائي بمنطقة الشارقة الطبية في دولة الإمارات العربية المتحدة يقول «إن الأخطار الصحية التي تحملها العمالة الآسيوية متعددة وكثيرة، فهؤلاء. العمال مصابون أو ينقلون أوبئة الملاريا والتيفوئيد والجذام والسل والأمراض الطفيلية

والأمراض الزهرية، وأكثر هذه الأمراض انتشاراً هي الدرن الرئوي الذي يرجع إلى الظروف المعيشية للعمال حيث يتكدسون في أماكن للسكن غير صحية. والجدير بالذكر أن عددا كبيرا من خدم المنازل مرضى وقد ينقلون هذه الأمراض إلى أفراد الأسرة من المواطنين.[45]

وفي دراستنا الميدانية بمقابلة بعض أطباء عيادة الأمراض الجلدية في المستشفى الأميري بالكويت تبين لنا أن الأمراض المنتشرة بين الآسيويين في الكويت هي: الجذام، الفطريات، والزهري والسل، والتيفوس، وهذه جميعها أمراض معدية، ونسبة الآسيويين المرضى الذين يعالجون تتراوح ما بين 15٪ و40٪[46] من بين مجموع المرضى الذين يتم علاجهم يومياً. وعند سؤالنا عن الحالة الاجتماعية للمرضى الآسيويين يجيب الأطباء بأن اغلبهم من العزاب ومن طبقات فقيرة خاصة خدم المنازل. واتضح كذلك أن هؤلاء المرضى ليسوا متواجدين بصفة مؤقتة، والأغلبية الساحقة منهم متواجدون بإقامات عمل لمدة تتراوح ما بين سنتين وخمس سنوات تجدد للكثيرين منهم وأن عدداً لا يستهان به قد يتواجد في البلاد فترة طويلة تربو على عشر سنوات.[47]

وعند تأمل هذه المعلومات حول الحالة الصحية للعمالة الآسيوية والأمراض المنتشرة بينهم، تتضح لنا الحقائق الهامة التالية:-

أولا: أن الأمراض المنتشرة بين الآسيويين في الكويت مثلا هي أمراض معدية، وهذه ظاهرة في منطقة الخليج العربي كلها مع الفارق النسبي بين دولة وأخرى. وندرك نتيجة ذلك من الآثار السلبية الصحية التي تنعكس على المواطنين.

ثانيا: أن هذه الأمراض المعدية المنتشرة بين العاملين والعاملات من الخدم تنتقل إلى المواطنين رغم الاحتياطات الصحية.

ثالثا: أن هذه الأمراض جاءت مع هؤلاء العاملين من موطنهم الأصلي ولم نتنقل إليهم من المنطقة لأنها أمراض معروفة في بلدانهم ومنتشرة، ولأن المنطقة كانت خالية من بعضها أو محدودة جدا قبل هجرتهم إليها.

جرائم القتل والسرقة:

عاشت المنطقة منذ منتصف السبعينات مع تزايد العمالة الآسيوية

مشكلات اجتماعية أهمها جرائم القتل والسرقة والجرائم الأخلاقية، وفي إحصائية عن أعمال الجرائم في المملكة العربية السعودية لعام 1978 تشير الأرقام إلى أن النسبة المئوية للجرائم التي ارتكبها الأجانب كانت 1 , 40٪ ما بين جرائم قتل وجرائم سرقة وجرائم أخلاقية.(48)

وأن جرائم مماثلة قد حدثت منذ ذلك التاريخ وحتى عام 1982 في الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومعظمها من الآسيويين.(49)

وهذه الجرائم تكثر عادة في المجتمعات المتخلفة التي فيها الأمية والجهل، والفقر وهذه الحال تنطبق على الجماعات الآسيوية، مصدرنا الأساسي في الاعتماد على العمالة. يضاف إلى ذلك أن نسبة كبيرة جدا من هذه العمالة في المنطقة من العزاب، مما يساعد على انتشار مثل تلك الأمراض الاجتماعية.

إن سبب انتشار تلك الجرائم يعود إلى العشوائية في استقدام واستخدام العمالة الأجنبية. لأن العمالة لم تخضع في يوم من الأيام للتخطيط لنعرف بالضبط حاجتنا إليها في كل مجال وفي كل قطاع، والذي يحدث أن هذه العمالة تأتي إلى المنطقة ثم تبحث عن عمل ويستثنى من ذلك القادمون بعقود للعمل في الشركات وخدم المنازل، ويؤدي ذلك إلى البطالة المقنعة وعدم الاستقرار لهؤلاء المهاجرين والمشكلات التي تنتج عن ذلك.

ومن الأمور الهامة المساعدة على الفوضى في استخدام العمالة الأجنبية السوق السوداء ونظام الكفالات والارتزاق الذي يلجأ إليه ويشجعه بعض المنتفعين من المواطنين على حساب المصلحة العامة. وهذه الظاهرة بحاجة إلى ضبط وإلى قرار يضع حداً لها ضمن تخطيط شامل للعمالة ومدى استخدامها والاستفادة منها وإمكانياتها الفنية والعلمية في القطاعين العام والخاص.

4- التأثير الثقافي:

تعرضت الثقافة العربية في الوطن العربي إلى أزمات في تاريخها الحديث والمعاصر، فقد عمل الغزو الثقافي الاستعماري جاهداً على محو الشخصية العربية وتحطيم اللغة العربية، واتخذ هذا الغزو صوراً متعددة وسلك أساليب مباشرة وغير مباشرة بهدف فرض التخلف على هذه الأمة لتسهل مهمة

سيطرته عليها واستغلاله لإمكانياتها. وأمام موجة الهجرة الآسيوية التي تجتاح منطقة الخليج العربي تتعرض الثقافة العربية لخطر حقيقي ما لم يبدأ العمل الجاد للتحكم في العمالة الأجنبية ومواجهة آثارها المتعددة وبخاصة الثقافية منها.

إن لغة الشارع في بعض مناطق الخليج العربي هي الآسيوية وذلك يعني عدة لغات آسيوية من جهة ولغة (آسيو عربية) من جهة أخرى، وهي العربية المهجنة المشوهة والمكسرة لا في الشارع فقط ولكن يتحدثها الأطفال في البيوت متأثرين بالخدم فيها، والمواطن يضطر إلى تكسير لغته العربية ليفهمها الآسيوي سواء في التعامل التجاري أو الوظيفي أو مع خدم المنازل.

ونذكر على سبيل المثال بعض العبارات المتداولة يوميا: (أنا في موجود، هذا واجد خراب، ما يصير هالنمونه، رفيج سوى جنجال، هذا تنين حرمه، أرباب ما في معلوم).[50] ولا يقتصر الأمر على لغة الشارع والمنزل بل يتناول المعاملات الرسمية وهذا نموذج لهذه الظاهرة لمعاملة رسمية: برقية إلى من يهمه الأمر في دولة الإمارات العربية، صورة طبق الأصل من طلب مقدم إلى إحدى الدوائر الرسمية من أحد العاملين الآسيويين: «الموضوع: طلب مساعدة خاصة بمنحي إجازة من 1/ 5/ 1981 م مقدمة لسيادتكم بأن السيد/ حبيب الله خان شيرنجان باكستاني الجنسية وأحمل جواز سفر رقم 129708 أية أي لذلك أرى في طلبي حيث إنني وصل تلفون من البيت موافقة مشاكل التسديد ويطلب مني بجواز هذه المشاكل لزوجة مريضة شديدة، حيث ليس أي رجل مسؤول في البيت غير من أولاد صغرون. لذا أرجو النظر في طلبي هذه بعين العطف والمساعدة خاصة بمنحي إجازة من تاريخ المذكورة. سدد الله خطاكم وأطال عمركم ووفقكم لما فيه الخير».[51]

إن اللغة العربية في منطقة الخليج العربي تمر بمحنة، حيث تنتشر اللغة العربية الركيكة والمكسرة بتأثير العمالة الآسيوية.

الحواشي

(١) د. نادر فرجاني، «أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات» ورقة قدمت إلى مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، 23- 26، آذار / مارس 1981، التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: دولة الإمارات العربية المتحدة-بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز،1981 ص 290-292 وانظر أيضاً:

, Khalifa, A. M. The United Arab Emirates: Unity in fragmwatation)Boulder. Colo.: Westview press, 1979) p.110

(2) د. نادر فرجاني، «أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات» المصدر السابق ص 294 وانظر أيضا: سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثورة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982) ص 190، انظر أيضاً: الدكتور حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، قطر 1982 ص

(3) د. منصور الراوي، الاستاذ عاصم صالح، د. فائق عبد الرسول، الاستاذ مظهر محمد صالح، الاستاذ فتحي الحسيني، و د. بديع الغدوفي: جامعة بغداد، ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار الخليج العربي بغداد، 25- 27 شباط / فبراير 1980، أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية لأقطار الخليج العربي، ص 162- 167.

(4) سامي أحمد خليل، المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل، الخطر الكبير في الخيج العربي مجلة «الخليج العربي»، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، العراق، المجلد الحادي عشر، العدد (2) 1979، ص 12.

(*5)Socyyong Kim, Contract Migration in the Republic of Korea, lnternational) 9. Labour Orgenization, April 1982, Lable 3, P (2)

(6) مظهر محمد صالح، الاستاذ فتحي الحسيني، الدكتور بديع الغدوفي: أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي، المصدر السابق، ص 162- 167.

(7) سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي (بيروت دار الطليعة، 1969) حول الهجرة الآسيوية ونسبتها في الامارات في الستينات.. انظر أيضاً: ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقطار الخليج العربي، 25- 27 شباط / فبراير 1980، أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية لاقطار الخليج العربي، ص 276 جامعة بغداد.

(8): Enil Hill, The Modernization of labour in the Arab Gulg States)Basrah).Univeersity, Center for (Arab Gulf Studies Puplication 1979(Vol. 3, P322

(9)لمزيد من التوضيح حول هذه النقطة انظر مقال محمد الرميحي، جملة العربي مارس 1982 ص 16.

(10) د. نادر فرجاني، حجم وتركبب قوة العمل والسكان في أقطار الخليج العربي، ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي 15- 18 يناير 1983، الكويت ص 5- 12.

(11) انظر: سامي احمد خليل، «الخطر الكبير في الخليج العربي» «الحليج العربي، السنة 11، العدد 2 (1979)، ص 126- 127 انظر أبضأ باسم سرحان، خطر الفلسطينيين على الخليج، «الوطن» (الكويت) فبراير 1982.

وانظر أيضاً: (Emile A. Nakheh, Arab American Relations in the GuIf)Washington D. C. American. Enterprise Institute for Puplic Policy Research, 1975

(12) د. محمد الرميحي، ص 15، المصدر السابق.

(13) لا نريد ان نحمل الحركة الوطنية أكثر من طاقتها في هذا المجال لأنها لا تملك القرار السياسي لكونها خارج السلطة، ولكن ضعفها وتشتتها من الأمور التي تساعد على استمرار هذا «الغزو السلمي» الذي يجتاح المنطقة ويهدد مستقبلها.

(14) جريدة الخليج (الشارقة) 29 / 5- 3 / 6 / 1982

(15) المعهد العربي للتخطيط قسم تنمية الموارد البشرية، ملف معلومات حول الهجرة الأجنبية في الخليج، آب / أغسطس 1982 ص 69- 70

(16) المعهد العربي للتخطيط، قسم تنمية الموارد البشرية، المصدر نفسه، ص 70 أيضا: صدى الاسبوع (البحرين) 1 / 6/ 1982 والاتحاد (ابو ظبي) 3 / 6 / 1982 نقلا عن: المعهد العربي للتخطيط، قسم تنمية الموارد البشرية، المصدر نفسه، ص 72- 75- 78..

(17) احمد جمال ظاهر وفيصل السالم، العمالة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية للوضع العام» الكويت: (بدون تاريخ) ص 21- 23.

(18) إن وجود هذه الأعداد الكبيرة من الآسيويين في المنطقة سيكون له تأثير على فكرة الوحدة العربية وسيكون هؤلاء بدون شك معادين للوحدة فكرة وتطبيقا، وسيشعرون بأن المنطقة ستعتمد أساسا على العمالة العربية وتأخذ معارضتهم صوراً متعددة فالعمالة المسلمة منها تدّعي تمسكها بالإسلام لمحاربة العروبة وفكرة الوحدة والتركيز على الاتجاه الإقليمي وتعزيزه أو غير ذلك من الأساليب.

(19) أمين عز الدين، تنظيم استخدام العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي 15- 18 يناير 1983، الكويت ص 2.

(20) خطة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي-تقرير للكونغرس الأمريكي، ترجمة سليمان الفيومي بيروت، دار القدس 1976، ص 70.

(21) د. عبد الله النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي في إطاره السياسي والاستراتيجي،» ورقة قدمت إلى: جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية، ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي، الكويت 18- 20 نيسان / إبريل 1982، ص 65- 66.

(22) المصدر نفسه، ص 65.

(23) د. نادر فرجالي،«مشكلة القوى البشرية في الخليج وآفاقها،» ورقة قدمت إلى ندوة مستجدات التعاون في أقطار الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي 18- 20 إبريل 1982 جامعة الكويت والجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت ص 7- 8.

(24) جريدة «الخليج» الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 28/4/ 1982 م.

(25) جريدة «الخليج»، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 26/8/1981.

(26) جريدة «الخليج» الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 25/8/ 1981.

(27) لقد كان للمجلات والصحف الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة دور في التنبيه لخطر

الهجرة الآسيوية المنطقة خاصة جريدة «الخليج»، ومجلة «الأزمنة العربية خلال عامي 1981 و 1982»

انظر أيضاً: Allan. Hill, Population, Migration and development in the Gulf States Security in the: Persion gulf, RSS, 1981, edited by: shahram cubin, london, Pp.62-62

(*28) B.K. Narayan, Oman and Gulf Security (New Delhi: 1979) P.114.

(*29) Ibid., P. 120 and Ravider kumar, India and the Persion Gulf Region 1858-1907: A Study in british Imperial Policy (Bombay: London; new York; Asia Pub House 1965), P11.

(30) هناك جانب آخر في استراتيجية الهند لا بد من ذكره هنا وهو أن منطقة المحيط الهندي يجب أن تكون منطقة سلام، وبعيدة عن صراع الدول العظمى.

(31) ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج إعداد قسم تنمية الموارد البشرية، المعهد العربي للتخطيط، أغسطس 1982، الكويت ص 54.

(32) جريدة «الوطن» تاريخ 29/ 5/ 1982.

(33) ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج، المصدر السابق، ص 56, 77.

(34) د. إسماعيل سراج الدين، ستس بيركس وجيمس سوكنات، هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي 1/ 1983، بيروت، ص 85.

(35) الدكتور/ جورج قرم، التبعية الاقتصادية-مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، بيروت، 1980، ص 140.

(36) عبد الله البارودي، المغرب الإمبريالية والهجرة، بيروت 1979، ص 99- 102.

(37) الدكتور/ عبد الله النفيسي، مجلس التعاون الخليجي-الإطار السياسي والاستراتيجي ورقة مقدمة إلى ندوة مستجدات التعاون الخليجي في إطارها المحلي والدولي، الكويت 20 أبريل 1982 ص 64 انظر أيضاً: , 1982 5, 20, The Arab Times,) New Paper(, Kuwait

(38) مجلة الطليعة، العدد 741، تاريخ 28/ 4/ 1982 ص 64

(39) الدكتور/ عبد الله النفيسي، المصدر السابق، ص 66.

(40) عبد الله البارودي، المغرب: الإمبريالية والهجرة، بيروت 1979، ص 99- 102.

(41) الدكتور/ علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دراسة غير منشورة، ورقة أولية حول الحلقة النقاشية الثانية لمشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي بجامعة قطر، ص 1.

(42) المصدر نفسه، ص 6- 7.

(43) مجلة «الاقتصاد العربي» العدد 71 يونيو-يوليو 1982 ص 25، لندن.

(44) الدكتور/ سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، بيروت 1982 ص161-162.

(45) مقابلة مندوب صحيفة الاتحاد مع الدكتور صبري واصف-أبو ظبي ص 15- 19، مايو 1982 انظر ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج، إعداد قسم تنمية الموارد البشرية المعهد العربي للتخطيط، أغسطس 1982، الكويت، ص 64- 65

(46) توضيحا للنسبة المذكورة التي تتراوح ما بين 15 و 40٪ فقد وجهت مجموعة من الأسئلة لبعض الأطباء في عيادة الأمراض الجلدية في المستشفى الأميري (عيادة المنصورية) فأجاب بعض الأطباء أن نسبة الآسيويين الذين عالجهم إلى غيرهم هي 15٪ كما أجاب آخر بأنها 25٪

وأجاب ثالث بأنها 30٪ وأجاب رابع بأنها 40٪ وأجاب خامس بأنها 18٪..

(47) مقابلة الكاتب لعدد من الأطباء في عيادة الأمراض الجلدية التابعة للمستشفى الأميري (في المنصورية) وإجراء حوار معهم بتاريخ 4/ 6/ 1982، وهم الدكتور/ فهد العثمان والدكتورة / مريم الجاسم، والدكتور/ جواد هدّاوي، والدكتور حليم يونان، والدكتور/ علي عرابي.

(48) الدكتور/ سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، بيروت 1982 ص 1974. انظر أيضا: صحيفة الاتحاد، أبو ظبي، ص 15- 19 مايو 1982 عن ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج، إعداد قسم تنمية الموارد البشرية، المعهد العربي للتخطيط، أغسطس 1982 الكويت، ص 65.

(49) إن خطورة هذه النسبة تكمن في أنها مرتفعة بالنسبة لعدد السكان المحليين، وان دوافعها مختلفة تتوزع بين الدوافع الاجتماعية والاقتصادية.

(50) ملف معلومات حول العمالة الأجنبية في الخليج، قسم تنمية الموارد البشرية، المعهد العربي للتخطيط، المصدر السابق، ص 86 أ-86 ب.

(51) د. حيدر إبراهيم علي، آثار العمالة الأجنبية على الثقافة العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي 15- 18 كانون الثاني يناير 1983 المعهد العربي للتخطيط ومركز دراسات الوحدة العربية الكويت، ص 17.

١٥ الهجرة الأجنبية ومستقبل الخليج العربي

إن استمرار الإنتاج النفطي في منطقة الخليج العربي ومردوده المادي الذي يعكس نفسه لتوفير الرخاء في المنطقة للفترة القادمة ولمدة نصف قرن تقريبا يساعد على الهجرة الأجنبية واستقرارها في المنطقة ما لم تكن هناك سياسة واضحة ومحددة تحدد حجم العمالة المطلوبة ومجالات عملها من جهة وتأهيل المواطنين وسد الحاجة من العمالة العربية من جهة أخرى. إن استمرار سوء الأحوال الاقتصادية والنمو الهائل في عدد السكان في البلدان المصدرة للمهاجرين خاصة الآسيوية يساعد على توجه جزء كبير من عمالتها إلى منطقة الجذب الاقتصادي.

كما أن الخلخلة السكانية في منطقة الخليج تساعد كذلك على توجه تلك العمالة الأجنبية إلى المنطقة لملء الفراغ السكاني الذي يجب أن يملأ بالعمالة من الأقطار العربية التي تتوفر فيها الكثافة السكانية لأن أوضاعها الاقتصادية تتطلب استجلاب العمال منها لمساعدتها على حل مشكلاتها الاقتصادية من جهة، وعلى تأكيد عروبة

منطقتنا وارتباطها بالوطن العربي من جهة أخرى.

إن جانباً مهماً في هذه المشكلة هو عدم الوعي بأخطار الهجرة الأجنبية وهنا يأتي دور المثقفين في الدراسة والتنبيه المستمر لآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة القوى والعناصر الوطنية، كما أن سهولة قوانين الهجرة في المنطقة والإقامة بصورة غير مشروعة وعمل بعض السماسرة والوكلاء المحليين والأجانب في تشجيع هذا النوع من الهجرة لمصالحهم المادية الخاصة متجردين من الشعور الوطني والقومي، وربما بدون وعي للآثار التي ستترتب على هذه الهجرة مستقبلا، كل ذلك، يتطلب ضبطا دقيقا وإجراءات حاسمة توضع وتنفذ على أساس المصلحة الوطنية والقومية.

إن كثافة المهاجرين الأجانب في المنطقة وزيادة أعدادهم وبخاصة الآسيويون جعلهم لا يشعرون بالغربة أو بالبعد عن بيئتهم وعاداتهم وتقاليدهم، بل عمل هؤلاء بمرور الوقت على تكييف بعض العادات في المنطقة لعاداتهم وتقاليدهم.

وهذا الجو يساعد هؤلاء المهاجرين على الاستقرار وعلى قدوم أعداد جديدة وإذا كانت الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في المنطقة تعتمد على العمال الأجانب بحجة رخصها، فإن دول المنطقة من حقها أن تطلب إلى تلك الشركات والمؤسسات تشغيل العمال العرب أو تشغيل نسبة من عمالها من أبناء الدول العربية.[1]

وللدكتور/ إسحق القطب رأي في موضوع الهجرة إلى منطقة الخليج العربي حيث يقول: «إن هجرة القوى العاملة لأقطار منطقة الخليج العربي تلعب دورا هاما في تشكيل الهياكل التحتية للعمالة وتؤثر في اقتصاديات هذه الدول في عدة مجالات لها أهميتها في النمو الاقتصادي ومشروعات التنمية خلال ربع قرن حتى تتمكن المؤسسات العلمية ومراكز التدريب الفني والتجاري من تخريج الأعداد اللازمة من القوى العاملة المحلية، ويتفاوت توزيع القوى العاملة حسب الجنسية في دول المنطقة وفي القطاعات الحكومية الأخرى»[2]

ولكن لنا بعض الملاحظات وهي:

أولا: إن الدكتور القطب يعمم حول هجرة القوى العاملة إلى منطقة

الخليج العربي ولا يفرق بين العمالة العربية والأجنبية، ويصف الدور الذي تقوم به في مشروعات التنمية بأنه إيجابي دون إعطاء أهمية إلى الآثار السلبية للعمالة الأجنبية.

ثانيا: إن تحديد ربع القرن من الآن للاكتفاء الذاتي في العمالة المحلية، يتخطى حقائق موضوعية لا بد من الالتفات لها أولا، إن الخلخلة السكانية في المنطقة تؤكد استمرار الاعتماد على العمالة العربية والأجنبية في المنطقة خلال المدة التي حددها في المستقبل القريب وان قضية الاكتفاء الذاتي في هذا المجال لا تقاس من الناحية الكمية أو العددية الإحصائية بقدر ما تقاس بنوعية الأداء والإنتاج للعمالة المحلية إضافة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.[3]

ثالثا: والمحذور الذي يجب أن نلفت النظر إليه هو انه عندما يحين ذلك الوقت الذي حدده الدكتور القطب بربع قرن من الزمان تكون هذه القوى العاملة الأجنبية أو بعضها قد تحولت إلى قوى عاملة محلية، أفرزت خلال هذه الفترة مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية تصبح تاريخاً يدرس اكثر منها مشكلات واقعة يجب أن توضع لها الحلول العلمية والعملية لمواجهتها.

وعندما نقارن بين الهجرة إلى البلدان المتقدمة والهجرة إلى البلدان النامية أو المتخلفة نرى أن الهجرة إلى البلدان المتقدمة تختلف في طبيعتها وحجمها، ومن ثم في آثارها عن الهجرة إلى البلدان المتخلفة أو النامية، ذلك أن الدوافع في كل منها تختلف عن الأخرى فان عملية الهجرة في الدول المتقدمة تخضع للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي وهذه الدول توجد فيها مؤسسات اقتصادية واجتماعية فرضت على المهاجر أن يتلاءم معها، وهو الذي يتأثر بما حوله في المجتمع الجديد وليس العكس، أما الحال في البلدان النامية فتختلف لأن عدم وجود التخطيط للعمالة المهاجرة المطلوبة وعدم وجود المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القادرة على حماية نفسها من التأثيرات الناجمة عن الهجرة أوجد لتلك العمالة المهاجرة تأثيراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

والقلق الذي يساور البعض هو، هل العمالة الأجنبية الآسيوية في منطقة الخليج العربي عمالة مؤقتة أم دائمة؟

المفروض أن يكون وجود العمالة الأجنبية في هذه المنطقة مؤقتا إلى أن تتوفر شروط تأهيل المواطنين فنيا من جهة والاعتماد على العمالة العربية من جهة أخرى. ولكن الظروف الحالية تنذر بأن هذه العمالة ستكون عمالة دائمة وهنا يكمن الخطر وذلك للأسباب الآتية:-

أولا: إن استمرار الوضع الاقتصادي في المنطقة على ما هو عليه وتخلف الوضع الاقتصادي في بلدان المنشأ التي قدم منها المهاجرون وخاصة الآسيويين يدفعهم ويشجعهم على البقاء والاستمرار.

ثانيا: إن بقاء بعض أولئك الأجانب بصفة غير شرعية في المنطقة أو دخولهم بصفة غير شرعية يعني بقاءهم بصفة دائمة.

ثالثا: إن وجود هؤلاء الأجانب مدة طويلة في المنطقة أكسب بعضهم الجنسية المحلية.

رابعا: إن البعض يفكر بضرورة التوازن بين وجود العرب والأجانب ونظراً لقلة عدد السكان فان هذا التوازن يتطلب الاستمرار ويؤدي في النهاية إلى أن تتحول تلك العمالة من مؤقتة إلى دائمة وتحول العمالة الأجنبية أو بعضها من عمالة مؤقتة إلى عمالة دائمة في المنطقة يشكل خطراً استيطانياً سيكون له تأثيره البعيد والعميق في واقع المجتمع العربي للخليج، وليس هناك ما يمنع من تحول بعض العمالة الأجنبية من مؤقتة إلى دائمة ما دامت شروط هذا التحول متوفرة وممكنة.

إن توقعات المستقبل تؤكد باستمرار على زيادة الطلب على اليد العاملة الآسيوية، وهذه التوقعات ليست تكهنات لا تستند إلى حقائق، بل هي نتيجة دراسات اقتصادية واجتماعية لاستخدام العمالة الأجنبية في المنطقة.

تذكر دراسة للبنك الدولي أن الطلب على العمالة في الدول العربية النفطية سيرتفع خلال منتصف الثمانينات، وإن العمالة المحلية اللازمة لا تستطيع أن توفر في منتصف الثمانينات اكثر من 50٪ من الزيادة المطلوبة على أحسن الأحوال.[4]

إذا أخذنا توقعات الدراسة التي أعدها البنك الدولي والتي ذكر فيها أن المنطقة لا توفر على أحسن تقدير في منتصف الثمانينات اكثر من 50٪ من العمالة المحلية، فإن الحاجة إلى اليد العاملة تبقى ملحة إلى أكثر من 50٪ من العمالة المطلوبة، وسيكون أغلبها عمالة آسيوية إذا استمرت سياسة

والجدول التالي يوضح معدلات النمو في اليد العاملة في البلدان العربية المستوردة للعمالة في عامي **1975** و **1985**

	1975		معدلات النمو المرتفعة والمنخفضة المتوقعة عام 1985					
البلد	متطلبات اليد العاملة	الأنصبة بالنسبة المئوية	متطلبات اليد العاملة	الأنصبة بالنسبة المئوية	الزيادة المئوية	احتياجات اليد العاملة	الأنصبة بالنسبة المئوية	الزيادة المئوية
الامارات العربية	292000	3.0	632000	4.1	116.4	570000	4.1	95.2
البحرين	79000	0.8	151000	1.0	89.9	129000	0.9	63.3
الجزائر	3083000	31.7	4511000	29.4	46.3	3954000	28.1	28.3
ليبيا	735000	7.6	1414000	9.2	92.4	1260000	9.0	71.4
العراق	3008000	30.9	4566000	29.8	40.2	4302000	30.7	32.3
عمان	192000	2.0	257000	1.7	33.9	257000	1.8	33.9
قطر	74000	0.7	136000	0.9	83.8	133000	0.9	79.7
الكويت	297000	3.1	414000	2.7	39.4	393000	2.8	32.3
المملكة السعودية	1968000	20.2	3245000	21.2	64.9	3055000	21.7	55.2
المجموع	9728000	100.0	15326000	100.0	57.5	14053000	100.0	44.5

(5)

دول المنطقة في مجال الاستخدام لليد العاملة على ما هي عليه، ويبدو أن هناك مبالغة في تقدير نسبة 50٪ من اليد العاملة المحلية التي ستوفر محليا في المنطقة في منتصف الثمانينات.

إن الدول الخليجية تتمتع بمستوى اقتصادي جيد، كما أنها تتمتع أيضا بنقص في اليد العاملة الوطنية بعكس ما هو عليه الحال في كثير من الدول النامية.

إن وجود الفئات الوافدة في الدول الخليجية يحتم وجود مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية ومن المؤكد أن يكون لهذه المشكلات تأثير على المجتمع المحلي.

إن أية خطة محلية للاستغناء عن اليد العاملة الوافدة أجنبية كانت أم عربية يجب أن توضع بحذر ودون تسرع ؟ على أسس جيدة، ولدينا تجربة في الكويت فقد أرادت وزارة التربية تكويت التدريس في التعليم العام، وافتتحت معاهد المعلمين والمعلمات، وقبلت فيها خريجي المدارس المتوسطة من أبناء البلاد فقط ولمدة أربع سنوات يتخرج بعدها الطالب أو الطالبة معلما أو معلمة في المدارس الابتدائية، ولكن هذه التجربة/ لم تؤت النتيجة المرجوة،وتدني مستوى التعليم[6] الابتدائي على يد خريجي هذه المعاهد بصورة عامة، لذلك يجب أن ترتكز أية خطة في هذا الاتجاه على تعليم أو تدريب المحليين من المواطنين على أسس لا تهدف إلى توفير الكم العددي بل نوع الإنتاج الذي يجب ألا يقل عن مستوى الأداء الذي كان يقدمه الوافد، وان تأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار عدم الخلط في تطبيقها بين الوافد العربي والوافد الأجنبي وألا تتعامل معهما بمستوى واحد بعد الوعي لخطورة وجود العمالة الأجنبية وآثارها السلبية التي سبق أن أوضحناها.

إن التخطيط للاستفادة من الموارد البشرية المحلية والعربية في المنطقة يعتبر من أساسيات المحافظة على أمن المنطقة واستقلالها ومستقبلها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما دام النمو يسير بعيدا عن التنمية الحقيقية وعن تطوير يؤثر في التغيير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع فإن الموارد البشرية لا تتم تنميتها لتكون بديلا حقيقيا للعمالة الأجنبية، ولذلك أسباب ومعوقات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تحد من ذلك الاتجاه نحو التأهيل والإعداد المطلوبين.

إن التخطيط للمستقبل في المجتمعات المتقدمة ظاهرة العصر ودليل على التفكير العلمي، فهو يأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع الموضوعي والمصلحة الوطنية والقومية باستمرار، والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي هو الكفيل بتحديد حاجة المجتمع إلى الأيدي العاملة المحلية والمهاجرة العربية والأجنبية، وأن أي خلل في كثافة المهاجرين الأجانب وطغيان الأميين وغير المؤهلين منهم على المؤهلين دليل لا يقبل الشك على أن هذه الهجرة عشوائية.

وكثافة الهجرة الأجنبية وزيادة أعدادها باستمرار يشكل خللا في التوازن بينها وبين المواطنين وهي دليل على وضع غير طبيعي في التركيب والبناء السكاني والاجتماعي والاقتصادي.

إن عدد سكان شبه الجزيرة والخليج العربي حسب آخر التقديرات حوالي اثني عشر مليونا (12) منهم ثلاثة ملايين أجنبي، ومليونان من العرب، وسبعة ملايين من المواطنين المحليين، والسؤال الذي يطرح نفسه هو كم عدد المواطنين المنتجين في هذا المجتمع أو في هذه المجتمعات؟ وما هي نسبتهم إلى عدد السكان المحليين وغير المحليين؟ أليس في هذا المجتمع بطالة مقنعة بمعنى وجود أعداد كبيرة غير مؤهلة وغير عاملة أو غير منتجة تعيش على هامش المجتمع، وان تأهيلها فنيا يسد فراغا كبيرا في حاجة المنطقة إلى اليد العاملة التي تشغلها-وستشغلها-اليد العاملة الأجنبية؟.[7]

إن مؤسساتنا التعليمية وحتى الفنية منها في الغالب تعمل بشكل أساسي على تخريج موظفين يديرون أعمالا إدارية وبعضهم تشملهم البطالة المقنعة حتى في القطاع الوظيفي، ولا تعمل على تخريج مؤهلين علمياً وفنياً وثقافياً لسد حاجة قطاعات المجتمع وأنشطته المختلفة.

وإن التخطيط للاستفادة من الطاقة البشرية الوطنية بشكل علمي وسليم مظهر تقدمي وحضاري، وبدون ذلك يبقى المجتمع متخلفا مهما تكن المظاهر المدنية التي يستخدمها ويعيشها، وإن المرأة في مجتمعنا في شبه الجزيرة والخليج العربي شبه معطلة وهي تشكل نصف المجتمع وتأهيلها للعمل مع الرجل في مجالات الإنتاج المختلفة يساعد بشكل فعلي، على مواجهة النقص في اليد العاملة والاعتماد على العمالة الأجنبية.

إن السبب الرئيسي للاعتماد على الهجرة الأجنبية كما هو واضح ومعلن رسميا في المنطقة: أنها أيد عاملة فنية ورخيصة. أما أنها فنية فهذا غير صحيح، ذلك أن اغلبها غير ماهرة فنيا بل أمية. وإذا كنا نبحث عن العمالة الفنية فإلى متى لا نعمل على تأهيل المواطنين فنياً ؟؟ أما رخص تلك اليد العاملة فهذا صحيح، ولكن هذا الرأي ينظر إلى المسالة من الناحية الاقتصادية من حيث الربح والخسارة دون أن يأخذ بعين الاعتبار التكلفة الوطنية الحقيقية الاجتماعية والسياسية.

إن خسارتنا إذن أكبر بل مضاعفة، لأننا في عصر نملك فيه الإمكانيات المادية ولا نعمل على تأهيل المواطن فنياً ولا نهتم ا بتنمية الموارد البشرية.

ويمكننا أن نخلص من تحليلنا للهجرة الأجنبية في منطقة الخليج العربي إلى بعض الحقائق ونقدم بعدها بعض المقترحات التي تهدف إلى الحفاظ على شخصية المنطقة وعروبتها:

أولا-إن العمالة الآسيوية تشكل الأغلبية الساحقة من العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي، وستبقى كذلك حيث نهاية القرن العشرين.

ثانيا-إن هناك آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية للهجرة الأجنبية في هذه المنطقة ستنعكس على شعب المنطقة في المستقبل.

ثالثا-إن هذه الهجرة هي نوع من الاستيطان السلمي الهادئ الذي يتم في هذا الجزء من العالم وقد يصحو العرب مستقبلا على واقع استيطاني أجنبي جديد تصعب إزالته ويضاف إلى المشكلات الأساسية التي تعاني منها هذه الأمة.

رابعا-إن هناك علاقة جدلية بين سوء الأحوال الاقتصادية في بلدان المنشأ المصدرة للمهاجرين الآسيويين وبين الرخاء النسبي الذي تتمتع به منطقة الجذب لهؤلاء المهاجرين، وهي منطقة الخليج العربي، لأن استمرار سؤ الأحوال الاقتصادية في بلدانهم ! يقابله رخاء نسبي في المنطقة مما يؤدى إلى استمرار الهجرة وزيادة أعدادها.

خامسا-إن طبيعة بعض العمالة الآسيوية في المنطقة توضح أنها شبه عسكرية مما يدعو إلى التفكير بأن هناك مخططاً سياسياً وراء هذا النوع من الهجرة من بعض البلدان الآسيوية.

أما ما يجب أن تعمله المنطقة لمواجهة الأخطار التي تترتب على هذه

الهجرة الأجنبية، فهذه الدراسة تضع المقترحات التالية:-

أولا-تنمية حقيقية تعتمد أساساً على الأيدي العاملة المحلية والعربية.

ثانيا-القرار السياسي الواعي لأبعاد وآثار الهجرة الأجنبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القرار الذي لا يسعى لحل مشكلة آنية على حساب القضية الوطنية والقومية.

ثالثا-الحد من هجرة الأميين وغير المؤهلين إلى المنطقة ومحاربة البطالة المقنعة بإزالة أسباب وجودها واستشرائها.

رابعا-إقامة المعاهد الفنية لتدريب المواطنين وتأهيلهم فنياً في مختلف المجالات.

خامسا-محاربة السوق السوداء في استيراد العمالة الآسيوية التي أصبحت أشبه بتجارة الرق على يد الوكلاء والسماسرة المستفيدين من هذه الظاهرة.

سادسا-اعتماد التخطيط في مجالات الحياة المختلفة وتحويل التعليم من كمي إلى نوعي بحيث نعرف بالتحديد حاجتنا إلى الطاقة الإنتاجية كماً ونوعاً، وربط عملية الهجرة بمشروعات التنمية.

سابعا-الاعتماد على اليد العاملة العربية والحد من الاستخدام للعمالة الأجنبية، وهذا يتطلب إلزام الشركات المحلية والأجنبية بتشغيل العمال العرب قبل غيرهم.

ثامنا-تحميل المواطنين المسئولية كذلك في معالجة قضية العمالة الأجنبية ومواجهة الآثار المترتبة عليها، لأنها مسئولية قومية ووطنية، يجب الاستطلاع بها والتنبه لأخطارها لأن هذه الهجرة السلمية من شأنها أن تغير بصورة جذرية من الطبيعة الحضارية والقومية القائمة في منطقتنا كما حدث في بلدان أخرى من العالم وفي بعض أجزاء من وطننا العربي.

إن هذا الوضع غير الطبيعي في الاعتماد على العمالة الأجنبية في الوقت الذي تتوفر فيه العمالة العربية والمحلية يدل على خلل حضاري تعيشه امتنا العربية حيث إن الموارد البشرية المحلية والعربية لا تعيش تنمية حقيقية في مجالات الإنتاج، وهذه القضية لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالوضع العام في المجتمع ولا يجب أن تفصل عن السياق العام للتطور القائم حيث إن لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وإن الحلول لمثل هذه المسألة يجب أن تكون جذرية وشاملة لبناء الإنسان وتنمية وخلق الجو المناسب له ليؤدي دوره في البناء الحقيقي للمجتمع. والتخطيط المستقبلي الواعي الهادف إلى تنمية الموارد البشرية المحلية والاعتماد على اليد العاملة العربية كفيل بإيجاد البديل عن اليد العاملة الأجنبية.

الحواشي

(1) إن تزايد عدد العمال الآسيويين في المنطقة يقابله تناقص في عدد العمال العرب، أو على الأقل ليست هناك زيادة ملحوظة في العمالة العربية وعلى فرض وجود هذه الزيادة فهي لا تتناسب وزيادة اليد العاملة الأجنبية، ولا يخفى أن هناك هجرة للكفاءات العربية من المنطقة لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية.

(2) الدكتور/ اسحق القطب، المصدر السابق، ص 39.

(3) يعمد بعض الكتاب العرب عند الكتابة في بعض القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية أو التاريخية الهامة إلى إعطاء معلومات مدعمة بالإحصائيات بأسلوب تجميعي دون تحليل تلك المعلومات ومعرفة مسبباتها والنتائج التي ترتبت عليها، وهذه المدرسة التقليدية التي يكرر كتابها ما ذكره السابقون لا نزال للأسف تقدم إنتاجاً للقارئ يتصف بالوصفية والإخبارية.

(*4) World Bank, Research Project on labor Migration and Manpower in the Middle) ,1979 east

and North Africa - lntime Report, Washington D. C., December.

Mimeo

انظر أيضا: الدكتور سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي - دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، المصدر السابق، ص 57.

(5) انظر أيضا: الدكتور سعد الدين إبراهيم، نفس المصدر، ص87.

(6) حول تدني مستوى التعليم في المنطقة وعدم توفر المستوى الفني المحلي - انظر Dr. Henry T. Azzam, the Labour Market Performance in same Arab Gulf States

Issues in Development: The Arab Gulf States, G. B.1980, P. 37, and Edited by May. Ziwar. Deftari

(7) حول إعداد وتدريب اليد العاملة المحلية انظر: الدكتور/ علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، سلسلة » عالم المعرفة » المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو 1981 ص 152 - 156.

نخلص من دراستنا لتجارب الاستيطان الأجنبي في بعض أجزاء الوطن العربي بالنتائج التالية:

أولا: إن الاستيطان نوع من أنواع الاستعمار وأخطر أنواعه، فإذا تمكن من الأرض وركز على الهجرة وأقام المؤسسات أصبح اجتثاثه أمرا غاية في الصعوبة.

ثانيا: إن مراحل الاستيطان الإمبريالي تتدرج من الهجرات الفردية والجماعية إلى إقامة المؤسسات الاقتصادية والسياسية ثم السيطرة على الأرض وغزو المنطقة المستهدفة بالعنف وإقامة السلطة والكيان الاستيطاني وفرض الأمر الواقع وإصباغ الشرعية القانونية على وجوده عن طريق الاعتراف الدولي.

ثالثا: إن التجارب الاستيطانية في الوطن العربي لم تكن تستطيع إقامة وقائع مادية وتزرع نفسها في الأرض لولا التفكك والتجزؤ والتخلف في الوطن العربي خاصة منذ الفترة المتأخرة من العهد العثماني مروراً بالعهد الاستعماري الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى اليوم.

رابعا-إن التجارب الاستيطانية الثلاث في الوطن العربي، موضوع هذه الدراسة تتميز بميزة خاصة بها: فالتجربة الاستيطانية الغربية في المغرب العربي كانت مدفوعة بالقوة، وانتهت بانتهاء الاستعمار؛ والتجربة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين وهي من مخرجات النظام الاستعماري

الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، بلغت مرحلة إقامة الكيان الاستيطاني واستمرت حتى الآن، والتجربة الاستيطانية الثالثة سلمية، ولكنها هجرة قد تؤدي إلى نوع من أنواع الاستيطان، وهي وإن لم تكن مدفوعة بأغراض سياسية لكنها يمكن أن تستغل سياسياً في المستقبل.

خامسا-إن التجارب التاريخية علمتنا أن الهجرة السلمية المكثفة، التي تخل بالتوازن السكاني في بعض أجزاء الوطن العربي، تهدد بخلق كيانات استيطانية جديدة.

سادسا-إن الاستيطان الصهيوني يتحول مع الوقت إلى قوة إمبريالية في المنطقة تعمل على تجزئة وتفتيت كل بلد عربي إلى دويلات على أساس طائفي وعرقي، ولذا يستوجب الوعي لتلك الاستراتيجية والعمل الجاد لمواجهتها ومنع تنفيذها بعد أن بدأت خطواتها العملية تنفذ على ارض الواقع منذ هزيمة 1967.

سابعا-إن الأجزاء التي تعيش خلخلة سكانية وذات موقع استراتيجي وموارد اقتصادية هامة مهددة بالاستيطان الأجنبي، ويجب التنبيه إليها خاصة في أطراف الوطن العربي لأنها قد تكون هدفا للتمزيق والاستيطان في الوقت الذي تتركز فيه الأنظار والجهود للمعركة المصيرية ضد العدو الصهيوني.

ثامنا-إن وجود هذه الأمة وصمودها أمام المد الاستيطاني بكل أشكاله يتطلب نهضتها ووحدتها والقضاء على التخلف الذي ينخر في جسدها وفكرها، وهذا لا يتأتى إلا بإقامة مجتمع المؤسسات الديمقراطية الحقيقية وبناء الوقائع المادية الإنتاجية وتقوية الانتماء الوطني والقومي لدى الأجيال القادمة.

تاسعا-إن وجود العمالة العربية والأجنبية بهذا الحجم في منطقة الخليج العربي دليل على الحاجة إليها والنقص في القوى البشرية المحلية، ولمواجهة خطر الهجرة الأجنبية لا بد من سياسة سكانية في المنطقة تعتمد على الأسس التالية: تنمية الموارد البشرية المحلية بتدريبها وتأهيلها وغرس قيم العمل المنتج لدى النشء، وتنويع المصادر الاقتصادية ومجالات العمل لاستيعابها، ثم فسح المجال أمام المرأة للعمل في المجالات المختلفة، وتجنيس الكفاءات العربية التي خدمت المنطقة وأبناءها الذين تخرجوا من مدارسها،

وبذلك نستطيع تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، ونحافظ على الهوية الوطنية والقومية للمنطقة.

عاشرا-إن للهجرة الأجنبية في الوطن العربي تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا يعطل من مسيرته ونهضته وخروجه من التخلف لتحقيق وحدته. وعلى المخططين للسياسة السكانية أن ينتبهوا للخطر ويعالجوا الموضوع، بدراسة أبعاد المشكلة السكانية من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والقومية وإيجاد الحلول اللازمة لها.

المَراجع

أولا: المراجع العربية

1- المنور مروش، ورقة مقدمة إلى الندوة الأولى للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، ديسمبر 1978.

2- أفابريستا، ورقة مقدمة إلى ندوة منظمة العمل العربية بالجزائر، المعهد العربي للثقافة وبحوث العمل بالجزائر، نوفمبر 1979.

3- الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، تونس (بدون تاريخ).

4- البير سربول، تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسي، بيروت، باريس، الطبعة الثالثة 1982.

5- أحمد تفاسكا، تطور الحركة العمالية في المغرب 1919- 1939، بيروت، 1980.

6- ألبير عياش، نشأة الطبقة العاملة المغربية وتطورها، ورقة مقدمة إلى ندوة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في ا لجزائر، ديسمبر 1978.

7- أحمد طالب الإبراهيمي، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962- 1972، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، 1972.

8- أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ-حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثرية، بغداد، 1972.

9- أحمد جمال ظاهر وفيصل السالم، العمالة في دول الخليج العربي-دراسة ميدانية للوضع العام، الكويت، بدون تاريخ.

10- بلانش ج. ل.، مناهضة الفاشية والنضالات العمالية في الجزائر، 12 فبراير1934، ورقة مقدمة إلى ندوة منظمة العمل العربية بالجزائر، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، نوفمبر 1979.

11- تقرير حول الآثار السلبية لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، الأردن، 1981.

12- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الجزائر، 1975.

13- تيسير النابلسي، الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بيروت 1975.

14- جوان جليبي، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، ثورة ا لجزائر، نيويورك، 1960.

15- جان بيرك، شارل اندريه جوليان، مهدي العلوي، عبد الله العروي وآخرون، الخطابي وجمهورية الريف، نقل إلى العربية بإشراف صالح بشير، بيروت 1980.

16- جعفر الخليلي، الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ، الطبعة الثانية، بغداد، 1979.

17- جورج، قرم، التبعية الاقتصادية-مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، بيروت، 1980.

18- حسن إقبال، الصراع الطبقي في المغرب، بيروت، يناير، 1973.

19- حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، قطر، 1982.

20- خطة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي (تقرير للكونغرس الأميركي) ترجمة سليمان الفيومي.

دار القدس، الطبعة الأولى، 1976.
21- رأفت غنيمي الشيخ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، بنغازي 1972.
22- روز ماري صايغ، ترجمة خالد عايد، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، بيروت، 1980.
23- روبرت جيران لاندن، ترجمة محمد أمين عبد الله، عُمان منذ 1856 مسيرا ومصيرا، وزارة التراث القومي والثقافة، عمُان، 1966.
24- سمير أمين، ترجمة كميل ق. داغر، المغرب العربي الحديث، بيروت، 1980.
25- سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، 1969.
26- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، بيروت، 1982.
27- شارل اتدريه جوليان، ترجمة المنجي سليم، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، إفريقيا الشمالية تسير، تونس، 1979.
28- شارل اندريه جوليان-تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد
مزالي والبشير بن سلامة، تونس-الجزائر، 1978.
29- صلاح العقاد، المغرب العربي، القاهرة، 1980، مكتبة الانجلو المصرية.
30- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، القاهرة، 1970، مكتبة الانجلو المصرية.
31- صبري جريس، العرب في إسرائيل، الطبعة الثانية، بيروت 1973- 1981.
32- عبد اللطيف بن إشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة، الجزائر، 1979.
33- عبد الله العروي، المغرب العربي-محاولة في التركيب، ترجمة ذوقان قرقوط، بيروت، 1977.
34- عبد القادر جغلول، ترجمة فيصل عباس، تاريخ الجزائر الحديث-دراسة سوسيولوجية، بيروت، 1981.
35- عبد الحميد الأرقش، حركة محمد علي النقابية في تونس وأبعادها الحقيقية، ورقة مقدمة إلى ندوة منظمة العمل العربية بالجزائر، نوفمبر 1979.
36- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، الدار البيضاء، أبريل 1976.
37- عبد الله البارودي، المغرب-الإمبريالية والهجرة، بيروت، 1979.
38- عبد المنعم الغزالي، الثقافة العمالية ودورها في التوعية الوطنية والقومية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، بغداد، 1978.
39- عبد الرحمن بن سلامة، التعريب في الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا، دمشق، 1976.
40- عبد الرسول علي الموسى، قضايا في التنمية، الكويت، 1983.
41- عواطف عبد الرحمن، الصحافة الصهيونية في مصر 1897- 1954، القاهرة، 1979.
42- علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، بيروت، 1971.
43- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، الكويت يونيو 1981.
44- علي خليفة الكواري، نحو فهم افضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، جامعة قطر، ورقة أولية حول الحلقة النقاشية الثانية لمشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي.
45- عبد الفتاح عبد الباقي، قانون العمل الكويتي-دراسة نقدية، الكويت، 1975.

46- عبد الله النفيسي، مجلس التعاون الخليجي في إطاره السياسي والاستراتيجي، بحث مقدم إلى ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي، الكويت، أبريل 1982.
47- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية، بيروت، 1980.
48- فرانشكوكورو، تعريب خليفة محمد التيسي، ليبي أثناء العهد العثماني، طرابلس، 1971.
49- ليفيا روكاح، خطة إسرائيل لإقامة الكيان الماروني، بيروت 1981.
50- لرتسكي تاريخ الإفطار العربية الحديث، موسكو (بدون تاريخ).
51- مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني-دراسة مقارنة إسرائيل وجنوب أفريقيا، بيروت 1981.
52- مغنية الأزرق، ترجمة سمير كرم، نشوء الطبقات في الجزائر، بيروت، 1680.
53- منظمة 23 مارس، مناقشات حول تطور المجتمع المغربي، بيروت، (بدون تاريخ).
54- محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، ليبيا-تونس، 1976.
55- محمد مصايف، في الثورة والتعريب، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981.
56- محمد عرابي نخلة، تطور المجتمع في فلسطين 1920- 1948، أطروحة دكتوراه، القاهرة، 1978.
57- منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المسائل السكانية في الوطن العربي (بدون تاريخ).
58- محمد عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، الكويت 1979.
59- منصور الراوي وآخرون، أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية لأقطار الخليج العربي، جامعة بغداد، 1980.
60- ملف معلومات حول الهجرة الأجنبية في الخليج، قسم الموارد البشرية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1982.
61- محمد الدقس، نضال الحركة العمالية الفلسطينية أبان الانتداب البريطاني، ورقة مقدمة لندوة المعهد العربي للثقافة العمالية، الجزائر، 1979.
62- نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1968- 1969. قبل الثورة وبعدها، طرابلس-ليبيا، 1971.
63- نصر السيد نصر، (المشرف) تأليف مجموعة من الأساتذة، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1978.
64- نادر فرجاني، سياسات الهجرة وتغييرات السكان وقوة العمل في دولة الإمارات، بحث مقدم إلى ندوة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، مارس 1981.
65- نادر فرجاني، مشكلة القوى البشرية في الخليج وآفاقها، ورقة مقدمة إلى ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلي والدولي، الكويت، إبريل 1982.
66- وليد الجعفري، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967- 1981، بيروت، 1981.

الدوريات العربية

1- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الرابع، جامعة الكويت، خريف 1981.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الكويت، شتاء 1981.
2- مجلة المستقبل العربي، بيروت، يوليو 1980.
مجلة المستقبل العربي، بيروت، فبراير 1980.
مجلة المستقل العربي، بيروت، فبراير 1980.
مجلة المستقبل العربي، بيروت، سبتمبر 1980.
3- مجلة دراسات عربية، بيروت، حزيران (يونيو) 1980.
4- المجلة التاريخية المغربية، تونس، كانون الثاني، 1974.
5- مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، شتاء 1981.
6- مجلة الإنماء العربي، العدد الأول، تموز (يوليو) 1981بيروت.
7- مجلة صامد الاقتصادي، العدد 31 آب 1981 بيروت.
مجلة صامد الاقتصادي، العدد 30 تموز 1981 بيروت.
مجلة صامد الاقتصادي، العدد 30 كانون ثاني 1982 بيروت.
8- مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 2, 1979.
9- مجلة العربي، مارس 1982، الكويت.
10- نشرة الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الكويت والجمعية ا لجغرافية، يوليو 1979.
11- مجلة الاقتصاد العربي، العدد 71 يوليو-يوليو 1982 لندن.

المجلات والصحف العربية

1- صحيفة «الخليج»، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
2- صحيفة «القبس» الكويت.
3- صحيفة «الوطن» الكويت.
4- صحيفة «الهدف»، الكويت.
5- صحيفة «الأنباء» الكويت.
6- صحيفة «الرأي العام» الكويت.
7- صحيفة «السياسة» الكويت.
- مجلة «الطليعة» الكويت.

الوثائق والملاحق

1- جداول مصادرة الأراضي، وزارة العمل، الأردن.
(2) وثيقة سياسية: الخطة الصهيونية للشرق الأوسط، ترجمة مجلة الثقافة العالمية.

المراجع الأجنبية

1- AZam T.H. The Labour Market Preformance in Some Arab Gulf States, G.B. 1980.

2- Birks S.T. and Senclay A.G., International Migration in the Arab Region Rapid Growith, Changing Pattern and Broad Implications, Seminar, Kuwait, 1978.

3- B.K. NARAYAN, Oman and Gulf Security, New Delhi, India, 1979.

4- Chubin S. Editor, Security in the Persian Gulf, London, IISS, 1981.

5- Grossman David, The Bunched Settlement Pattern (Samaria) and (Hebron) Mountains, Bar-Ilan University, Israel, Inst. George. N.S., 6 1981.

6- Gubsr Peter, West Bank and Gaza Economic and Social Development, Now and the Futurem, No. 20. Middle East Problem, Washington, U.S.A., 1979.

7- Khalifa A.M., The United Arab Emirates, Unity in Fragmenation, Boulder, Colorado, Westview Press 1979.

8- Kumar R., India and the Persian Gulf Region 1858-1907, India, 1965.

9- Mabro R. Introduction, Edited by: May Ziwer, Daftari, Issues in Development: The Arab Gulf States, G.B. 1980.

10- Nakhleh A. Emile, Arab American Relations 1975, U.S.A.

11- Naryan K.B., Oman and Gulf Security, New Delhi, India 1979.

12- Williams Ann, Britian and France in the Middle East and North Africa 1914-1967, G.B., 1968.

13- The Arab Under Israeli occupation 1967, The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1978.

14- World Bank, Research Project on Labour Migration and Manppower in the Middle East and North Africa, Intime Report, Washington, D.C. Des. 1979 Mimeo.

15- Yinon Oded, A strategy for Israel in the Ninteen Eighties, Translated and edited by: Israel Shahak, Belmont U.S.A., 1982.

16- Ziwar M., Manpower and Employment Problems in Kuwait and Qatar, M.A., Dissertation, S.O.A.S. University of London Des. 1978.

الدوريات والصحف باللغة الانجليزية

1- Journal of Palestine Studies, Vol. III. No. 4, Summer, 1979, Beirut.

2- Journal of Palestine Studies, 32, Vol. VIII, No. 4 Summer 1979.

3- Jerusalem Post, January, 19, 1976, Israel.

4- Le Mond, March 26, 1976, Paris.

5- New York Times, April, 26, 1976, New York.

6- News Week, April, 26, 1976, U.S.A.

7- The Arab Gulf Journal, University of Basrah, Vol.3, 1979.

8- The Arab Times (News Paper) Kuwait 20 May 1982.

9- The Middle East (Magazine) April 1981, London.

وثيقة سياسية[1]

ترجمها من العبرية إلى الإنجليزية وأعدها:
إسرائيل شاهاك[3]
نقلا عن:
خطة إسرائيل في الثمانينات
بقلم: أودد ينون

الخطة الصهيونية للشرق الأوسط[2]

لم تعد سياسة الكيان الصهيوني المرحلية خافية على أحد فهي تطرح شعارها المرحلي كما تراه ملائما للظروف المحيطة بها والمعطيات التي تعتقد بها. وعلى سبيل المثال:

تبنى حزب العمل الصهيوني شعار المحراث في يد والسيف في يد أخرى في بداية ممارسة نشاطه على أرض فلسطين وجعل من هجرة اليهود إلى فلسطين والعمل في تربتها قدس الأقداس الذي تدعو إليه التوراة وأعلن أن كل يهودي يستطيع الهجرة إلى فلسطين ولا يهاجر إليها يعتبر مارقا على الدين.

وفي عام 1977 سقط حزب العمل وتولى سدة الحكم تكتل ليكود الذي يقوده مناحيم بيغن ومنذ ذلك الوقت وبيغن يؤكد أن استيطان الأراضي التي احتلت عام 1967 هي قدس الأقداس ولم تعد الهجرة إلى فلسطين وفي الظروف الحالية مطلبا أساسيا بقدر ما هو الاستيطان كذلك. ولم يعد اليهود الذين لا يهاجرون إلى فلسطين مارقين بل اصبحوا شركاء في الدولة اليهودية ينبغي عليهم دعمها كما يحق لهم إبداء آرائهم فيما يجري داخلها.

وفي المقال الذي بين أيدينا يطرح الكاتب خطة الكيان الصهيوني في الثمانينات وهي تقوم على مقولتين أساسيتين في نظر الكاتب الأولى: أن الاتحاد السوفييتي طامع في المنطقة العربية ويخطو للسيطرة عليها بالإضافة إلى عقيدة السوفييت في إمكانية الحرب النووية وبقاءهم في منجى من مخاطرها، وهذا يستدعي من إسرائيل مواجهة هذا الأمر باختيار أصدقائها.

أما المقولة الثانية: فهي نظرة الكاتب إلى الواقع العربي كما يراه يتخيله أحيانا وهو واقع في نظره تتنازعه الانقسامات الطائفية الدرجة الأولى كما تسيطر على معظم سكانه مجموعات مستبدة تتمتع بامتيازات خيالية.

وانطلاقا من هذا الواقع فان على الكيان الصهيوني أن يعمل بكل طاقاته العسكرية والسياسية على إنهاء الدول العربية وتجزئتها دويلات طائفية لا حول لها ولا قوة تدور في فلك الإمبراطورية الإسرائيلية ويضرب أمثلة بلبنان وسوريا والعراق.

ولا يفوت الكاتب أن يشير إلى فشل الصليبيين في المنطقة وكأنه يطرح درسا على الكيان الصهيوني للاستفادة منه ويتلخص الدرس في ضرورة السيطرة الإسرائيلية على المقدرات الاقتصادية في المنطقة حتى تتمكن إسرائيل من البقاء لا سيما وانه لا توجد قوة في المنطقة مؤهلة للدفاع عنها. وفي هذا المجال فهو يعلن بكل صراحة عن الخطأ الفادح الذي ارتكبته حكومة بيغن عندما قامت بالانسحاب من سيناء بما فيها من نفط ومعادن لا غنى عنها ويطالب بكل صراحة بالعودة إلى احتلال سيناء من جديد. كما يفتح عينيه بكل جرأة في محاولة للسيطرة على نفط الخليج العربي كذلك.

إن ما ذكره الكاتب من أطماع صهيونية تبدو في نظره قريبة المنال لم يكن ليفكر فيها لولا الواقع العربي الذي يراه مفككا ولكنه يحمل بين طياته كل مظاهر القوة. ومن هنا فإن المقال جدير بالقراءة ويستحق أن يطلع عليه كل مسؤول عربي فالأمر لا يحتاج إلى أكثر من نفي المقولات التي اعتمد عليها الكاتب من خلال عمل عربي جماعي موحد ولو إلى حين.

تقدمة:

تمثل المقالة التالية؛ في نظري، الخطة المفصلة والدقيقة للنظام

الصهيوني (نظام شارون وايتان) الحالي للشرق الأوسط، وهي الخطة القائمة على تقسيم المنطقة بأكملها إلى دويلات صغيرة، وإنهاء جميع الدول العربية القائمة وسوف أقوم بالتعليق على الجانب العسكري في هذه الخطة في ملاحظة ختامية (في نهاية المقال) أما في هذه التقدمة فإنني أود أن الفت نظر القراء إلى عدد من النقاط الهامة:

1- إن الفكرة القائلة بأنه ينبغي تجزئة جميع الدول العربية إلى وحدات صغيرة على يد «إسرائيل» فكرة تتردد مرارا وتكرارا في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال فها هو زيف شيف المراسل الحربي لصحيفة هاآرتس (والذي ربما كان أكثر الناس اطلاعا في إسرائيل حول هذا الموضوع) ها هو يكتب حول «أفضل» ما يمكن أن يحدث في العراق ومن شأنه أن يحقق مصالح إسرائيل هناك قائلا: «إن ذلك يتم عن طريق تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وكذلك فصل المنطقة الكردية (هاآرتس في 2/ 6/ 1982) والواقع إن هذا الجانب من الخطة (الصهيونية) جانب قديم جدا.

2- إن العلاقة القوية (بين ما جاء في هذه الوثيقة) والتفكير المحافظ الجديد-New() Conservative thought في الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة بارزة جادة وبخاصة في الملاحظات التي يقدمها الكاتب في نهاية المقال، ولكن في الوقت الذي نقرأ فيه التملق الكاذب حول فكرة «الدفاع عن الغرب» ضد القوة السوفييتية، نجد أن الهدف الحقيقي للكاتب، وكذلك الهدف الحقيقي للمؤسسة الإسرائيلية واضح كل الوضوح ويتمثل في تحويل إسرائيل الإمبريالية إلى قوة عالمية، وبعبارة أخرى فان هدف شارون هو خداع الأمريكيين بعد أن خدع الآخرين جميعا.

3- من الواضح أن الكثير من المعلومات المتصلة بالموضوع سواء أكان ذلك في الملاحظات أم في نص المقال، قد جرى تحريفها وتشويهها أو حذفها ومثال ذلك المعونة المالية المقدمة من الولايات المتحدة لإسرائيل. حقيقة أن الكثير مما ورد مجرد أوهام إلا أن الخطة لا ينبغي النظر إليها كما لو كانت غير ذات تأثير أو أنها غير قابلة للتحقيق لبعض الوقت. والخطة تتبع بكل أمانة أفكار الجيوبوليتيك التي سادت ألمانيا ما بين عامي 1890 و 1933 والتي ابتلعها هتلر وابتلعتها الحركة النازية كاملة غير منقوصة وحددت

(بالتالي) أهدافهم في أوروبا الشرقية وهذه الأهداف، وبخاصة تقسيم الدول القائمة، جرى تنفيذها ما بين عامي 1939 و 1941 وما منع تعزيزها إلا تحالف عالمي على نطاق واسع، وذلك لفترة من الزمن. وتأتي ملاحظات الكاتب في نهاية النص، ولكي أتجنب إحداث أي لبس فلم أقم من جانبي بإضافة أية ملاحظات أخرى، ولكني وضعت أهم ملاحظاتي في هذه التقدمة، وكذلك في الملاحظة الاختتامية في نهاية الترجمة إلا أنني قمت بتسليط الأضواء على بعض العبارات (وهي التي وضع تحتها خطوط).

إسرائيل شاهاك

13/6/1982

خطة إسرائيل في الثمانينات(4)
بقلم / أودد ينون

تحتاج دولة إسرائيل مع بداية الثمانينات إلى منظور جديد بالنسبة لموقعها وأهدافها ومراميها القومية، سواء أكان ذلك داخل البلاد أو في الخارج. وقد أصبحت هذه الحاجة اكثر أهمية نتيجة لعدد من «العمليات المركزية» التي تمر بها البلاد «إسرائيل» والمنطقة والعالم. فنحن نعيش اليوم المراحل الأولى لفترة زمنية جديدة في التاريخ الإنساني لا تشبه إطلاقا الفترة الزمنية التي سبقتها، وتختلف في خصائصها عن كل ما عرفناه حتى الآن. ولهذا السبب فنحن بحاجة إلى فهم العمليات المركزية التي تميز هذه الفترة التاريخية (من ناحية) والى نظرة عالمية واستراتيجية جاهزة للعمل طبقا للظروف. الجديدة من ناحية أخرى. ولسوف يعتمد وجود الدولة اليهودية ورخاؤها واضطراها على قدرتها على تبني أطر جديدة لشؤونها الداخلية والخارجية.

وتمتاز هذه الفترة الزمنية بعدة خصائص في مقدورنا الآن تشخيصها وترمز إلى ثورة حقيقية في نمط حياتنا الحاضرة. والعملية المهيمنة هي انهيار النظرة العقلانية الإنسانية التي تشكل الدعامة الأساسية لاستمرار الحضارة الغربية وإنجازاتها منذ عصر النهضة الأوروبية. فوجهات النظر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نبعت من هذا الأساس بنيت على عدد من «الحقائق» هي الآن في طريقها إلى الزوال-وعلى سبيل المثال

النظرة القائلة أن الإنسان الفرد هو مركز الكون وان كل شيء آخر موجود كي يفي بحاجات هذا الإنسان المادية الأساسية. وهذا الموقف يجري الآن أضعافه وأبطاله، وعندما وضح أن كمية الموارد الموجودة في الكون لا تفي بمتطلبات الإنسان، سواء أكانت حاجاته الاقتصادية أو القيود المفروضة على توزيعه السكاني. وفي عالم يعيش فيه أربعة بلايين إنسان وبموارد من الاقتصاد والطاقة لا تنمو طرديا كي تفي بحاجات الجنس البشري، فانه من غير الواقعي أن نتوقع إمكانية الوفاء بالمتطلبات الرئيسية للمجتمع الغربي،[5] أي، بعبارة أخرى، تحقيق الرغبة والتطلع إلى استهلاك غير محدود للموارد. ووجهة النظر القائلة بأن الأخلاق لا تلعب أي دور في تحديد الاتجاهات التي يتخذها الإنسان وأن الحاجات المادية هي التي تحدد ذلك-هذه النظرة آخذة في الانتشار في أيامنا هذه ونحن نرى عالما تكاد تختفي فيه جميع القيم. فنحن في طريقنا إلى فقدان القدرة على تقويم حتى ابسط الأشياء وبخاصة عندما ترتبط هذه الأشياء بأسئلة بسيطة مثل ما هو الخير وما هو الشر.

إن رؤيا الإنسان القائمة على الطموحات والقدرات غير المحدودة آخذة في التقلص إزاء الحياة المحزنة ونحن نشهد تقطع أوصال النظام العالمي من حولنا. وتبدو النظرة التي تبشر بالحرية والاستقلالية للجنس البشري نظرة سخيفة إزاء الحقيقة المحزنة المتمثلة في كون ثلاث أرباع الجنس البشري يعيشون في ظل أنظمة حكم استبدادية. حقيقة لا يجادل أحد في صدق وجهتي النظر هاتين (المساواة والعدالة الاجتماعية) ولكن من الواضح انه لم يجر تطبيقهما تطبيقا صحيحا، والغالبية العظمى من الجنس البشري فقدت الحرية والاستقلالية وفرصة المساواة والعدالة. وفي هذا العالم النووي الذي ما زلنا نعيش فيه بسلام نسبي طوال ثلاثين عاما فان مفهوم السلام والتعايش (السلمي) بين الشعوب لا معنى له. إن مبدأ عسكريا وسياسيا مثل ذلك المبدأ القائل: إن الحرب النووية ليست ممكنة وضرورية من أجل تحقيق الأهداف النهائية للماركسية فحسب بل ومن الممكن البقاء بعد هذه الحرب، إن لم نذكر الحقيقة القائلة أن من الممكن أن ينتصر طرف ما فيها.[6]

إن المفاهيم الأساسية للمجتمع الإنساني والغربية منها بخاصة تمر

بتغيير نتيجة للتحولات السياسية والعسكرية والاقتصادية وهكذا فقد جعلت القوة النووية والتقليدية لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية من الفترة الزمنية التي انتهت (قبل زمن قصير) مجرد إرجاء (لتنفيذ حكم الإعدام) لقيام الملحمة البطولية العظمى التي ستمحق جزءاً كبيرا من عالمنا في حرب شاملة متعددة الأبعاد، والتي ستبدو الحروب العالمية السابقة إزاءها مجرد عبث أطفال. فالقوة النووية وكذلك الأسلحة التقليدية وكميتها ودقة تصويبها ونوعيتها ستجعل من عالي معظم أجزاء عالمنا سأفلها خلال سنوات قليلة وعلينا في إسرائيل أن نحدد حلفاءنا كي نستطيع مواجهة ذلك. إذن، هذا هو التهديد الرئيسي الذي يهدد وجودنا ووجود العالم الغربي.[7] فحرب الموارد في العالم والاحتكار العربي للنفط وحاجة الغرب لاستيراد معظم مواده الخام من العالم الثالث آخذة في تغيير العالم كما نعرفه، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أحد الأهداف الرئيسية لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية هو هزيمة الغرب عن طريق الوصول إلى التحكم في الموارد الهائلة في الخليج العربي وفي الجزء الجنوبي من أفريقيا، التي توجد فيهما معظم معادن العالم وبإمكاننا تصور أبعاد المواجهة الشاملة التي ستواجهنا في المستقبل.

إن مبدأ غورشكوف يدعو إلى قيام السيطرة السوفييتية على المحيطات والمناطق الغنية بالمعادن في العالم الثالث. وهذا، بالإضافة إلى وجود المبدأ السوفييتي النووي القائل بأن من الممكن القيام بحرب نووية والانتصار فيها والبقاء فيما بعدها، وهي الحرب التي سيتم خلالها تحطيم قوة الغرب العسكرية وجعل سكانه عبيدا في خدمة المذهب الماركسي-اللينيني، هو الخطر الرئيسي الذي يتهدد السلام العالمي ويتهدد وجودنا ذاته. ومنذ عام 1967 قام السوفييت بتحوير مقولة كلوزفيتز بحيث يصبح منطوقها «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل نووية» وجعلوا من هذه العبارة الجديدة الشعار الذي يوجه جميع سياساتهم، بل أنهم غدوا اليوم منهمكين في تنفيذ أهدافهم في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم، والحاجة لمجابهتهم تصبح العنصر الرئيسي في السياسة الأمنية لبلدنا وبطبيعة الحال لبقية العالم الحر. وهذا هو التحدي الأجنبي الرئيسي الذي يواجهنا.[8]

«ويقوم الكاتب بطرح ما يعتقده عن واقع العالم العربي الإسلامي ويشبهه

ببيت هش يسهل هدمه بسبب خليط الأقليات العرقية المتعادية والحروب الأهلية الدائرة بين أهله وسيطرة فئات معينة على الحكم، بالإضافة إلى عدم تماسك جيوشه واحتمالات تفسخها رغم كثرة معداتها العسكرية.

كما يتحدث عن الوضع الاقتصادي العربي، فيشير إلى وجود المجموعات القليلة الغنية والغالبية الفقيرة ويقرنها بالموارد النفطية الهائلة المتوفرة في المنطقة والتي لا يوجد من هو قادر على حمايتها من أهلها.

ويخلص إلى القول أن هذا الوضع العربي يخلق فرصا جيدة للسيطرة الصهيونية على المنطقة في الثمانينات من هذا القرن تعوض على الكيان الصهيوني ما فات من فرص بسبب النظرات السياسية الضيقة والآراء اليهودية المتطرفة وليس أمام الكيان الصهيوني من مفر غير السيطرة على الموارد العربية إذا ما أراد الاستمرار في الوجود.

وأمام الضعف العربي في نظر الكاتب، فان العرب لا يشكلون مشكلة استراتيجية رئيسية للكيان الصهيوني إذ أن مشكلة إسرائيل الاستراتيجية الأساسية تكمن في ضرورة مواجهة الأطماع السوفييتية في المنطقة.

ثم يبدأ في الحديث عن السلام الذي يراه خطيئة ارتكبها حكام الكيان الصهيوني»

فيقول:

إن سياسة «السلام» وإرجاع الأراضي، من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة، من شأنهما أن يحولا دون تحقيق الخيار الجديد الذي أتيح لنا. ومنذ عام 1967 فان جميع حكومات إسرائيل قامت بتعطيل أهدافنا القومية انطلاقا من حاجات سياسية ضيقة، من ناحية، ومن ناحية أخرى متأثرة بآراء مخربة في الداخل أدت إلى تحييد قدراتنا في الداخل والخارج معا. والفشل في اتخاذ خطوات تجاه السكان العرب في المناطق الجديدة، التي حصلنا عليها من خلال حرب فرضت علينا، كان الخطأ الاستراتيجي الرئيسي الذي ارتكبته إسرائيل منذ البداية بعد حرب يونية 1967. وكان من الممكن أن نجنب أنفسنا كل الصراع المرير والخطر الذي تعرضنا له منذ ذلك الوقت لو أننا أعطينا الأردن للفلسطينيين الذين يسكنون غربي نهر الأردن. ولو عملنا ذلك لكنا قد قمنا بتحييد المشكلة الفلسطينية التي نواجهها اليوم والتي وجدنا لها حلولا هي ليست من الحلول في شيء، مثل

الحلول الوسط المتعلقة بالأراضي أو الحكم الذاتي وهي الحلول التي تصل إلى النتيجة ذاتها.[9] واليوم نجد أنفسنا في مواجهة فرص هائلة تمكننا من تحويل الموقف كلية وهذا ما ينبغي علينا عمله في العقد القادم وآلا فلن يكتب لنا البقاء كدولة.

وخلال الثمانينات (من القرن الحالي) سيتوجب على دولة إسرائيل أن تنجز تغييرات واسعة المدى في نظامها السياسي والاقتصادي على النطاق المحلي، جنبا إلى جنب مع تغيرات ثورية في سياستها الخارجية حتى تستطع التصدي للتحديات العالمية والإقليمية في هذه الفترة الزمنية الجديدة وخسارة حقول نفط السويس، والاحتمالات الهائلة من النفط والغاز وغيرهما من الموارد الطبيعية في شبه جزيرة سيناء والتي هي من الناحية الجيومورفولوجية (شكل الأرض وتضاريسها وتوزيع اليابسة والبحار على سطحها) مماثلة تماما للأقطار الغنية بإنتاج النفط في المنطقة، سينجم عنه استنزاف للطاقة «في الكيان الصهيوني» في المستقبل القريب وسوف يحطم (اقتصادنا المحلي: فربع إجمالي ناتجنا الوطني-أو ما يعادل ثلث الميزانية-يستخدم لشراء النفط.[10] كما أن البحث عن المواد الخام في النقب والمناطق الساحلية لن يؤدي إلى تغيير هذا الوضع في المستقبل القريب.

إن استعادة شبه جزيرة سيناء بمواردها الحالية والمحتملة هي لذلك أولوية سياسية يقف في طريقها اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام. والخطأ في ذلك يعود بطبيعة الحال إلى الحكومة الإسرائيلية الحالية والحكومات التي مهدت الطريق لسياسة التنازل عن الأرض وهي الحكومات الائتلافية منذ عام 1967. ولن يكون المصريون بحاجة إلى المحافظة على معاهدة السلام بعد عودة سيناء وسوف يبذلون كل ما يستطيعونه للعودة إلى أحضان العالم العربي والاتحاد السوفييتي كي يحصلوا على الدعم المادي والمساعدة العسكرية فالمساعدة الأمريكية غير مضمونة إلا لأمد قصير لأن بنود السلام وضعف الولايات المتحدة في الداخل والخارج سيؤديان إلى تخفيض في المساعدة. وبدون النفط والدخل الناجم عنه، وأمام الأنفاق الحالي الهائل فلن نستطيع تجاوز عام 1982 في ظل الظروف السائدة وسيتوجب علينا أن نعمل كي نعود بالموقف إلى حالة الأمر الواقع التي كانت

سائدة في سيناء قبل زيارة السادات واتفاقية السلام الخاطئة التي وقعت معه في مارس 1979 ,[11]

وأمام إسرائيل طريقان رئيسيان لتحقيق هذا الهدف من خلالهما، أحدهما طريق مباشر والآخر غير مباشر. والاختيار المباشر هو اقل الطريقين واقعية وذلك بسبب طبيعة نظام الحكم والحكومة في إسرائيل وكذلك بسبب حكمة السادات التي أدت إلى انسحابنا من سيناء الأمر الذي كان يمثل، بعد حرب عام 1973، إنجازه الرئيسي منذ تسلمه السلطة، ولن تقوم إسرائيل بنقض المعاهدة من طرف واحد، لا اليوم ولا في عام 1982 إلا إذا تعرضت (أي إسرائيل) لضغوط اقتصادية وسياسية شديدة وقامت مصر بتقديم المبرر لاحتلال سيناء من جديد بأيدينا للمرة الرابعة في تاريخنا القصير. إذن ما يبقى أمامنا هو الخيار غير المباشر إن الوضع الاقتصادي في مصر وطبيعة النظام الحكم وسياسته العربية الجامعة سوف تخلق كلها موقفا بعد أبريل 1982 ستجد إسرائيل نفسها فيه مجبرة على العمل مباشرة أو بصورة غير مباشرة كي تستعيد السيطرة على سيناء كاحتياطي إستراتيجي واقتصادي وطاقي للمدى البعيد. ومصر لا تشكل مشكلة عسكرية استراتيجية نتيجة لصراعاتها الداخلية ولأنه يمكن طردها إلى الخلف إلى الموقف الذي كان سائدا قبل حرب 1967 خلال مدة زمنية لا تزيد عن يوم واحد.[12]

وأسطورة مصر الزعيمة القوية للعالم العربي جرى تحطيمها في الماضي عام 1956 وبالتحديد لم توجد في عام 1967، ولكن سياستنا، مثل إعادة سيناء، قد خدم في تحويل الأسطورة إلى حقيقة، وعلى أية حال فالواقع إن قوة مصر بالنسبة لكل من إسرائيل وحدها وبالنسبة لبقية العالم العربي قد انخفضت إلى ما يقرب من 55٪ منذ عام 1967. ومصر لم تعد القوة السياسية القائدة في العالم العربي وأصبحت من الناحية الاقتصادية على حافة الأزمة. وبدون المساعدة الأجنبية فان الأزمة ستحل بها قريبا[13] وعلى المدى القصير ونتيجة لعودة سيناء فان مصر ستحوز على بعض المكاسب على حسابنا ولكن ذلك لن يكون إلا على المدى القصير وحتى عام 1982، وذلك لن يغير ميزان القوى لصالحها بل ولربما يؤدي إلى سقوطها، ومصر، في وضعها السياسي الداخلي الحالي قد أصبحت بالفعل مجرد

جثة، ويزيد في تكوين تلك الصورة إذا أخذنا بعين الاعتبار الانقسامات المتزايدة بين المسلمين والمسيحيين. إن تجزئة مصر إقليميا إلى مناطق جغرافية متميزة هو الهدف السياسي لإسرائيل في الثمانينات على جبهتها الغربية.

إن مصر مقسمة أربا أربا إلى عدة مراكز قوى، فإذا ما تجزأت مصر فان بلادا مثل ليبيا والسودان وحتى الدول الأكثر بعدا عنها لن يكتب لها البقاء على صورتها الحالية وستلحق بمصر عند سقوطها وانحلالها، والرؤيا المتمثلة في دولة قبطية مسيحية في صعيد مصر بجانب عدد من الدول الضعيفة ذات قوى محلية وبدون حكومة مركزية كما هي الحال حتى الآن هذه الرؤيا هي المفتاح لتطور تاريخي أصيب بنكسة بسبب اتفاقية السلام ولكنه يبدو حتميا على المدى البعيد.[14]

والجبهة الغربية هذه، التي تبدو ظاهريا اكثر أشكالا هي في الواقع اقل تعقيدا من الجبهة الشرقية والتي قامت فيها ولا تزال الأحداث التي تستأثر بعناوين الصحف منذ عهد قريب. وتجزئة لبنان بأكمله إلى خمس مقاطعات من شأنه أن يخدم كسابقة للعالم العربي بأجمعه بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية بل هو بداية مسيرة في هذا الاتجاه. وتجزئة سوريا والعراق في مرحلة لاحقة إلى مناطق عرقية أو دينية خالصة كما هي الحال بالنسبة للبنان هو الهدف الإسرائيلي الأولي على الجبهة الشرقية على المدى البعيد، كما إن إنهاء القوة العسكرية لهذه الدول يعتبر هدف إسرائيل الأول على المدى القريب. وستنقسم سوريا إلى عدة دول طبقا لبنيتها العرقية والدينية كما هو الحال في لبنان في الوقت الحاضر، وبذلك سيكون هناك دولة شيعية علوية على طول الساحل السوري ودولة سنية في منطقة حلب ودولة سنية أخرى في دمشق معادية لجارتها الدولة السنية في الشمال وكذلك الدروز الذين سيقيمون دولة لهم وربما كان ذلك حتى في الجولان المحتلة ولكن المؤكد إن هذه الدولة ستكون في حوران وشمالي الأردن. وهذا الوضع هو الذي سيكون الضمان للسلام والأمن في المنطقة على المدى البعيد وهذا الهدف غدا اليوم ضمن ما نستطيع أن نصل إليه.[15]

والعراق، بما فيه من ثروة نفطية من ناحية وما فيه من تمزق داخلي من ناحية أخرى، قد اصبح مرشحا مضمونا لأهداف إسرائيل. وتجزئته أمر

اكثر أهمية لنا من تجزئة سوريا، فالعراق أقوى من سوريا وعلى المدى القريب فان القوة العراقية هي مكمن التهديد الأكبر لإسرائيل إن حربا عراقية إيرانية سوف تمزق العراق إلى أجزاء وتؤدي إلى سقوطه داخليا حتى قبل أن يصبح قادرا على تنظيم صراع واسع النطاق ضدنا. وكل نوع من أنواع المجابهة العربية الداخلية ما بينهم سوف تساعدنا على المدى القريب وسوف تختصر الطريق إلي الهدف الهام المتمثل في تقسيم العراق إلى طوائف مثل سوريا ولبنان. أما تقسيم العراق إلى مقاطعات وفق تقسيمات عرقية / دينية كما حدث في سوريا أثناء العهد العثماني فأمر ممكن. وهكذا فان ثلاثة (أو أكثر) من الدول يمكن لها أن تتواجد حول المدن الرئيسية الثلاث: البصرة وبغداد والموصل، وسوف تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن السنية والأكراد في الشمال. ومن المحتمل أن تؤدي المجابهة الإيرانية العراقية إلى تعميق هذا الاستقطاب.[16]

وشبه الجزيرة العربية بأكملها مرشح طبيعي للتجزئة نتيجة لضغوط داخلية وخارجية، وهذا أمر حتمي وبخاصة في العربية السعودية، وبغض النظر عما إذا كانت قوتها الاقتصادية القائمة على النفط ستظل على حالها لا تمس أو أن هذه القوة ستتقلص على المدى البعيد فان الانشقاقات الداخلية والانقسامات هي تطور واضح وطبيعي على ضوء البنية السياسية الحالية.[17]

أما الأردن فهو يشكل هدفا استراتيجيا مباشرا على المدى القصير ولكن ليس ذلك على المدى البعيد لأنه لا يشكل خطرا حقيقيا على المدى البعيد وذلك بعد تجزئته، وإنهاء حكم الملك حسين الذي طال وانتقال السلطة إلى الفلسطينيين على المدى القصير.

ولا توجد أية فرصة أمام الأردن ليستمر في البقاء على بنيته الحالية لزمن طويل، وسياسة إسرائيل، سواء أكان ذلك في الحرب أم في السلام، ينبغي أن توجه نحو تصفية الأردن في ظل نظام حكمه الحالي ونقل السلطة إلى أيدي الأغلبية الفلسطينية، كما أن تغيير النظام الحكم شرقي النهر سيتسبب أيضا في إنهاء مشكلة الأراضي المأهولة بكثافة بالعرب غربي نهر الأردن. وسواء كان ذلك بالحرب أم كان وفق شروط السلام، وسواء كان ذلك عن طريق التهجير وتجميد الوضع الاقتصادي السكاني في تلك

الأراضي، فان ذلك كله يشكل الضمانات للتغير القادم على جانبي النهر. وعلينا أن نعمل بنشاط لتصعيد هذه المسيرة في المستقبل القريب جدا، ويجب كذلك رفض مشروع الحكم الذاتي وأي تسوية أو تقسيم الأراضي وذلك يعود إلى أنه، ومع الأخذ بعين الاعتبار خطط منظمة التحرير الفلسطينية وخطط العرب الإسرائيليين أنفسهم، خطة شفا عمرو المقدمة في سبتمبر 1980 ليس من الممكن أن نستمر في العيش في هذه البلاد في ظل الوضع الراهن دون أن نفصل ما بين الأمتين، العرب (يذهبون) إلى الأردن واليهود إلى المناطق غربي النهر، والتعايش والسلام الحقيقيان لن يسودا الأرض ألا إذا فهم العرب أنه بدون حكم يهودي ما بين نهر الأردن والبحر فلن يمون لهم بقاء أو أمان. ولن تكون لهم أمة خاصة بهم ولن يكون لهم أمن خاص بهم إلا في الأردن.[18]

ولم يكن في داخل إسرائيل في أي يوم من الأيام أي معنى عند العرب للتمييز بين المناطق التي احتلت عام 1967 والمناطق التي احتلت عام 1948 م، واليوم لم يعد لهذا التمييز أي معنى عندنا كذلك. فالمشكلة ينبغي النظر إليها في صورتها الكلية دون أية تقسيمات كتلك التي كانت عام 1967. وينبغي أن يكون واضحا في ظل أي موقف سياسي أو تجمع عسكري في المستقبل إن حل مشكلة العرب الإقليمين لن يتأتى إلا إذا اعترفوا بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة تمتد إلى نهر الأردن والى ما هو وراء ذلك، كحاجة لبقائنا في هذه الفترة الزمنية الصعبة، الفترة الزمنية النووية التي سندخلها في القريب العاجل، ولم يعد من الممكن أن نعيش وثلاثة أرباع السكان اليهود يعيشون على الشريط الساحلي الكثيف السكان، الأمر الذي يحمل الأخطار في فترة زمنية نووية.

فتوزيع السكان إذن هو هدف استراتيجي داخلي من الطراز الأول، وآلا فسنتوقف عن الوجود ضمن أية حدود. ويهودا والسامرة والجليل هي الضمانة الوحيدة لبقائنا القومي. وإذا لم تصبح الأغلبية في المناطق الجبلية فسوف لن تحكا في البلاد وسنكون مثل الصليبيين الذين فقدوا هذه البلاد التي لم تكن بلادهم على أية حال والذين كانوا، بداية، أجانب عليها. واعادة التوازن في البلاد سكانيا واستراتيجيا واقتصاديا هو اعظم الأهداف وأكثرها مركزية بالنسبة لنا اليوم. والسيطرة على مصادر المياه الجبلية من بئر

السبع حتى الجليل الأعلى هو الهدف القومي الناتج من النظرة الاستراتيجية الرئيسية المتمثلة في استيطان لأجزاء الجبلية من البلاد والتي تخلو اليوم من اليهود.[19]

أن تحقيق أهدافنا على الجبهة الشرقية يتوقف أولا على تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الداخلي، وتحويل البنية السياسية والاقتصادية، من اجل التمكن من تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، هو المفتاح للوصول إلى التغير الكامل. ونحن بحاجة إلى التحول من الاقتصاد المركزي حيث تشترك الحكومة فيه إشراكا كثيفا إلى السوق المفتوحة والحرة وكذلك إلى التحول من الاعتماد على دافعي الضرائب في الولايات المتحدة إلى أن نطور، بأيدينا نحن، بنية اقتصادية منتجة حقيقية، وإذا لم نستطع إحداث هذا التغير بحرية وطواعية فسوف نجبر على ذلك بفعل التطورات العالمية وبخاصة في مجالات الاقتصاد والطاقة والسياسة وكذلك بفعل عزلتنا نحن المتزايدة.[20]

ومن وجهة نظر عسكرية واستراتيجية فان الغرب بزعامة الولايات المتحدة يعجز عن مقاومة الضغوط العالمية التي يضعها اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية في شتى أنحاء العالم، ولذا فعلى إسرائيل أن تقف لوحدها في الثمانينات دون مساعدة أجنبية، عسكرية كانت أم اقتصادية، وهذا أمر ضمن إمكاناتنا في الوقت الحاضر دون أن يكون هناك تنازلات من جانبنا.[21]

والتغيرات السريعة في العالم ستؤدي بدورها إلى تغير في أحوال اليهود في العالم والذين لن تكون إسرائيل بالنسبة لهم الملاذ الأخير بل خيار الوجود الأوحد. فنحن نستطيع الافتراض أن يهود الولايات المتحدة ومجتمعات أوروبا وأمريكا اللاتينية ستستمر في العيش على الشكل الحالي في المستقبل.[22]

إن وجودنا في هذه البلاد ذاتها أمر مؤكد، ولا توجد هناك قوة تستطيع إزاحتنا عن هذه الأرض سواء بالقوة أو بالخداع (على طريقة السادات) وعلى الرغم من الصعوبات التي نجمت عن سياسة «السلام» الخاطئة ومشكلة العرب الإسرائيليين ومشاكل، المناطق المحتلة فان باستطاعتنا التعامل مع هذه المشاكل بطريقة فاعلة في المدى المنظور.

ملاحظة اختتامية

لا بد من توضيح ثلاث نقاط كي نتمكن من فهم الاحتمالات الهامة لتنفيذ الخطة الصهيونية للشرق الأوسط وكذلك لفهم السبب الذي يكمن وراء نشرها.

الخلفية العسكرية للخطة:

لم تذكر في نص الوثيقة الظروف العسكرية لهذه الخطة ولكن هذه النقطة قد توضحت في الكثير من المناسبات حيث كان يجري «شرح» شيء قريب من ذلك في الاجتماعات المغلقة التي يعقدها أفراد المؤسسة الإسرائيلية ويفترض أن القوات العسكرية الإسرائيلية بجميع فروعها غير كافية للعمل الفعلي المتمثل في احتلال مثل هذه المناطق الواسعة كما جرت مناقشته أعلاه. وفي الواقع فانه حتى في الأوقات التي كانت تشهد «اضطرابات» فلسطينية مكثفة في الضفة الغربية كانت قوات الجيش الإسرائيلي تمتد وتنتشر انتشارا واسعا ؟ والجواب على ذلك يتمثل في أسلوب الحكم عن طريق ج قوات حداد» و «روابط القرى» أي قوات محلية تحت قيادة زعماء لا تربطهم بالسكان أية رابطة وليس لهم أية بنية إقطاعية أو حزبية (كما هو الحال بالنسبة للكتائب على سبيل المثال). و «الدول» التي يقترحها ينون هي من طراز «دولة حداد» و «روابط القرى» ومن المؤكد أن قواتها المسلحة ستكون مشابهة لهما تماما. وبالإضافة إلى ذلك، فان التفوق الإسرائيلي في مثل هذا الموقف سيكون اكبر بكثير مما هو عليه الآن ولذلك فان أية محاولة للثورة سوف «تعاقب») أما عن طريق إذلال الجماهير كما هي الحالة بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة وإما عن طريق الغارات الجوية وإزالة المدن من الوجود كما هو الحال في لبنان الآن (يونيو/ حزيران 1982) أو عن طريق الأسلوبين معا. ومن اجل تأمين ذلك فان الخطة كما جرى شرحها كاملا غير مكتوب، تدعو إلى إقامة حاميات إسرائيلية في الأماكن المركزية بين الدويلات الصغيرة، تكون مزودة بالقوى المدمرة المتحركة اللازمة وفي الواقع فقد شهدنا شيئا من هذا القبيل في دولة حداد وسنشهد قريبا جدا وبكل تأكيد أول أمثلة على عمل هذا النظام أما في جنوب لبنان أو في لبنان بأكمله.

ومن الواضح أن الافتراضات العسكرية التي ذكرناها وكذلك الخطة برمتها، تعتمد أيضا على استمرار العرب حتى في المزيد من الانقسامات اكثر مما هم عليه الآن وكذلك على غياب أي حركة جماهيرية تقدمية حقيقية بينهم، ولربما سيتم القضاء على هذين الشرطين عندما تصبح الخطة في مرحلة متقدمة جدا، مما سينجم عنه نتائج لا يمكن التنبؤ الآن بها.

لماذا كان نشر هذا الأمر ضروريا في إسرائيل؟

إن السبب في نشر الخطة هو الطبيعة المزدوجة للمجتمع الإسرائيلي اليهودي، فهناك قدر كبير جدا من الحرية والديمقراطية وبخاصة لليهود ومرتبط ذلك بالنظرية التوسعية والتفريق العنصري. وفي مثل هذا الوضع لا بد من إقناع النخبة الإسرائيلية اليهودية (أما بالنسبة للجماهير فهي تتابع التلفزيون وخطابات بيجن) وأول خطوات الإقناع هي خطوات كلامية غير مكتوبة كما أسلفنا، إلا انه لا بد وان يأتي الوقت الذي يصبح فيه مثل هذا الإقناع غير مناسب إذن.

عندئذ، لا بد من إعداد المادة المكتوبة لمصلحة الذين ينبغي إقناعهم والشرح لهم، وهم الأكثر غباء (وعلى سبيل المثال الضباط من ذوي الرتب المتوسطة الذين هم، في العادة، أغبياء بشكل ملحوظ) وهؤلاء عندئذ «يفهمونها، قل ذلك أم كثر ويعظون بها غيرهم. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل، وحتى اليشوف (التجمع اليهودي في فلسطين قبل 1948) منذ العشرينات من هذا القرن، كان يعمل بهذه الطريقة واذكر أنا شخصيا كيف (قبل انتقالي إلى صفوف «المعارضة» كانت ضرورة قيام الحرب مع مصر قد شرحت لي ولغيري قبل عام من قيام حرب عام 1956 وكذلك ضرورة هزيمة «بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية عندما تسنح لنا الفرصة» قد شرحت لي خلال الأعوام 1965- 1967.

لماذا نفترض أن ليس هناك خطر معين من الخارج نتيجة نشر هذه الخطط؟

إن مثل هذه المخاطر تأتي من مصدرين اثنين طالما كانت المعارضة المنظمة داخل إسرائيل ضعيفة جدا (وهذا وضع قد يتغير نتيجة الحرب

في لبنان) من العالم العربي بما في ذلك الفلسطينيون ومن الولايات المتحدة أما العالم العربي فقد اظهر نفسه حتى الآن انه عاجز عن إجراء تحليل مفصل وموضوعي للمجتمع الإسرائيلي اليهودي، كما أن الفلسطينيين في المعدل ليسوا بأفضل من الآخرين. وفي مثل هذا الوضع فحتى أولئك الذين يصرخون منذورين بمخاطر التوسع الإسرائيلي (وهي مخاطر حقيقية بما فيه الكفاية) فهم يقومون بذلك لا لأن المعرفة الحقيقية والمفصلة متاحة لهم بل لإيمانهم بأسطورة ومثال جيد على ذلك الاعتقاد الراسخ بوجود العبارة المأخوذة من التوراة حول النيل والفرات، على حائط الكنيست والتي هي غير موجودة على ذلك الحائط، ومثال آخر هو التصريحات الثابتة والخاطئة في آن واحد والتي صرح بها بعض الزعماء العرب من بين اكثر هذه التصريحات تلك التي تدعي بان الشريطين الأزرقين الموجودين في العلم الإسرائيلي يرمزان إلى النيل والفرات، بينما اخذ هذان الشريطان فعلا من شرائط وشاح الصلاة اليهودي (التاليت)، ويفترض المتخصصون الإسرائيليون أن العرب بصورة عامة لن يعيروا أي اهتمام لمناقشاتهم (أي المتخصصين الإسرائيليين) الجادة حول المستقبل وان الحرب اللبنانية قد أثبتت صحة افتراضهم هذا إذن لماذا ينبغي عليهم (أي الإسرائيليين) أن يتخلوا عن أسلوبهم القديم في إقناع غيرهم من الإسرائيليين؟

وفي الولايات المتحدة يقوم وضع مماثل حتى الآن في الأقل فالمعلقون الجادون كثروا أم قلوا يتلقون معلوماتهم عن إسرائيل وكذلك معظم آرائهم عنها من مصدرين اثنين المصدر الأول من المقالات التي تنشرها الصحافة الأمريكية «الليبرالية» التي تكاد تكتب جميعها من قبل اليهود المعجبين بإسرائيل الذين، حتى عندما ينتقدون بعض النواحي في الدولة الإسرائيلية، يمارسون بكل إخلاص وولاء ما كان ستالين يطلق عليه اسم «النقد البناء».

(والواقع فان أولئك الذين يزعمون من بين هؤلاء الكتاب انهم أيضا «ضد الستالينية» هم في الحقيقة اكثر ستالينية من ستالين نفسه بنظرتهم إلى إسرائيل كمعبود لم يفشل بعد) وفي إطار مثل العبادة النقدية لا بد من الافتراض دوما أن لإسرائيل «نوايا حسنة» وإنها قد «تخطئ بعض الأخطاء» فحسب، ولذلك فان مثل هذه الخطة لن تكون موضع جدل-تماما كما لا يأتي أحد على ذكر المذابح التوراتية التي ارتكبها اليهود. أما المصدر الآخر

الذي يستقي منه هؤلاء المعلومات، وهو صحيفة جيروزاليم بوست (Jerusalem Post) فان لها سياسة مماثلة. ولذلك فطالما بقي هذا الوضع والذي تظل فيه إسرائيل حقيقة «مجتمع مغلق» بالنسبة لبقية العالم لان العالم يريد أن يغلق عينية فان نشر مثل هذه الخطة بل وحتى البدء في تنفيذها سيظل أمرا واقعيا وممكنا.

إسرائيل شاهاك

17 يونيو/ حزيران 1982

القدس

الحواشي

(1) ترجمة الوثيقة إلى اللغة العربية نقلا عن مجلة «الثقافة العالمية» العدد السابع، نوفمبر 1982، الكويت.

(2) نشرت هذه الوثيقة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس 1982 وقام بذلك رابطة خريجي الجامعات الأمريكية العرب وبياناتها الأصلية كما يلي:-Special Document, No.1, the Zionist Plan for the Middle Eat translated and edited . by:Israel Shahak. From Oded Zinon's A strategy (for Israel in the Nineteen Eighties

(3)إسرائيل شاهاك أستاذ للكيمياء العضوية بالجامعة العبرية في القدس ورئيس جماعة الحقوق الإنسانية والمدنية، وقد نشر له «أوراق شاهاك-shahak papers>-وهو مؤلف للعديد من المقالات والكتب من بينها: «غير اليهود في الدولة اليهودية-Non-Jewish in the Jewish State> وأحدث كتاب له هو: «دور إسرائيل العالمي: السلاح من اجل القمع-Israel's Global Role: Weapons for Repression- الذي نشرته رابطة خريجي الجامعات الأمريكية العرب.

(4) ظهرت هذه المقالة أصلا بالعبرية في اتجاهات (KIVUNM ()Directions) مجلة اليهودية والصهيونية، العدد رقم 14 لشهر فبراير / شباط ,1982 ,5742 issue No. Winter (1982,February ورئيس تحرير هذه المجلة هو يورام بيك، وهيئة التحرير مؤلفة من إبلي ايال ويورام بيك، وامون هاداري ويونان مانور وايلزر شفايد، وتنشرها دائرة النشر بالمنظمة الصهيونية العالمية بالقدس.

(5) الهيئة الميدانية للجامعات الأمريكية (American University Field Staff) تقرير رقم (33)، 1979 .وفقاً لهذا البحث سيبلغ عدد سكان العالم 6 بلايين عام 2000، ويمكن تقسيم العالم اليوم على النحو التالي: الصين 985 مليونا، الهند 635 مليونا، الاتحاد السوفييتي 261 مليونا، الولايات المتحدة 218 مليونا، إندونيسيا 140 مليونا، البرازيل واليابان 110 مليونا، لكل منهما.. ووفقا للأرقام التي نشرها صندوق السكان التابع للأمم المتحدة عام. 1980 فسوف يكون في عام 2000 خمسون مدينة يزيد عدد سكان كل منها على ٥ ملايين، وسيبلغ عدد سكان العالم الثالث 80٪ من المجموع الكلي لسكان العالم. ووفقا لما يقوله جوستين بلاكولدر رئيس مكتب الإحصاء فان سكان العالم لن يبلغ 6 بلايين بسبب الجوع. 2

(6) قام اثنان من العلماء المختصين في الدراسات السوفييتية وهما جوزيف دي دوجلاس وأمورتا أم هويبر بتلخيص جيد للسياسة النووية السوفييتية في كتاب بعنوان (الاستراتيجية السوفييتية للحرب النووية). Soveit strategy for Nuclear War(Stanford Co.Hoover Inst.) (1979,Press وفي الاتحاد السوفتيي تنتشر عشرات بل مئات المقالات والكتب سنويا تتعرض بالتفصيل للمبدأ السوفييتي حول الحرب النووية وهناك الكثير من الوثائق التي ترجمت إلى الإنجليزية ونشرتها القوات المسلحة الجوية الأمريكية من بينها «النظرة الماركسية اللينينية للحرب والجيش: وجهة النظر السوفييتية» USAF: Marxism-Leninism on War and) (975the Army: The Soviet View, Moscow, 1 وكذلك: «القوات المسلحة في الدولة السوفييتية-. The Armed Forces of the Soviet State Moscow, 1975 by Marshal A (Grech KO والمنهج السوفييتي الأساسي في تناول هذا الموضوع ظهر في كتاب

بقلم المارشال سوكولوفسكي نشر في موسكو عام 1972 بعنوان: «الاستراتيجية العسكرية: المبدأ والمفاهيم السوفييتية» ,Marshal VD SokolovsKi, Military Strategy, Soviet Doctrine and) (1963 3 Concepts) New York

(7) يمكن استخلاص صورة للنوايا السوفييتية بالنسبة لمختلف أنحاء العالم من كتاب دوجلاس وهويير المشار إليه أعلاه ولمزيد من المعلومات انظر ما بكل مورجان:«معادن اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية كسلاح استراتيجي في المستقبل» Michael Morgan:> USSR' S) , Defense Minerals as Strategy Weapon in the future . 1979.Washington,DC.Dec ،(and Foreign Affairs

(8) أميرال الأسطول سيرجي غورشكوف «القوة البحرية والدولة» Admiral of the Fleet) (.Serge Gorshkov Sea Power and the State.London,1979, Morgan,Joc, Cit. والجنرال جورج أس براون بيان للكونغرس عن الوضع الدفاعي للولايات المتحدة في السنة المالية 1979 صفحة 103 General George S.Brown)USAF(C-JCS.Statement to the) (103.Congress on the Defense Posture of the United states for the Fiscal Year,1979,P مجلس الأمن القومي مراجعة لسياسة المعادن غير الوقودية (واشنطن، العاصمة، 1979) , National Security Council,Review of Non-Fuel Mineral Policy,)Washington,D) (1979,.C ودرو ميدلتون في صحيفة النيويورك تايمز (15/9/79) ومجلة التايم (21/9/1980).

(9) يقول اسحق رابين رئيس الوزراء السابق، في كتابه أن الحكومة الإسرائيلية هي في الواقع المسؤولة عن تصميم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد يونية / حزيران 1967، بسبب عدم حسمها فيما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة وعدم ثبات موقفها منذ وضعت الخلفية اللازمة للقرار 242 لك بكل تأكيد، بالنسبة لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، بعد ذلك باثني عشر عاما، ووفقا لما يقوله رابين فقد أرسل الرئيس جونسون في 19 يونية حزيران عام 1967، رسالة إلى رئيس الوزراء اشكول لم يذكر فيها أي شيء عن الانسحاب من المناطق الجديدة ولكن في ذلك اليوم تماما قررت الحكومة إرجاع المناطق مقابل السلام. وبعد القرارات العربية في الخرطوم (1/ 9/ 67) غيرت الحكومة من موقفها ولكن على النقيض من قرارها في 19 يونية/ حزيران لم تخطر الولايات المتحدة بهذا التغيير واستمرت الولايات المتحدة في تأييد القرار 242 في مجلس الأمن على أساس فهمها من أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من المناطق. وعند هذا الحد اصبح الوقت متأخرا جدا لتغيير موقف الولايات المتحدة وسياسة إسرائيل، ومن هنا فقد اصبح الطريق مفتوحا أمام اتفاقيات السلام على أساس القرار 242 كما اتفق على ذلك فيما بعد في كامب ديفيد. انظر اسحق رابين، بنكاس شيروت (معاريف 1979) صفحة 226- , 227 227- 226. (Yitzhak, Rabin, Sherut,)Ma'ariv, 1979(PP

(10) في مقابلة (معاريف 3/ 10/ 80) مع رئيس لجنة الخارجية والدفاع البروفسور موشي ارينز من رأيه أن الحكومة الإسرائيلية فشلت في إعداد خطة اقتصادية قبل اتفاقيات كامب ديفيد وأنها نفسها قد فوجئت بالثمن الذي ينبغي عليها دفعه لهذه الاتفاقيات، على الرغم من أنه كان من الممكن أثناء المفاوضات حساب الثمن الفادح والخطأ الخطير اللذين ينطوي عليهما عدم إعداد الأرضية الاقتصادية للسلام.

وقد أقر وزير الخزانة السابق، السيد بيجال هوروفيتز انه لولا الانسحاب من حقول النفط لكان لدى إسرائيل ميزان مدفوعات إيجابي (17/ 9/ 80) وهذا الشخص ذاته قال قبل ذلك بعامين أن

الحكومة الإسرائيلية (التي انسحب منها) قد وضعت حبلا حول عنقه. وكان يشير بذلك إلى اتفاقيات كامب ديفيد (هاآرتز 5/ 1/ 79). وطوال فترة مفاوضات السلام بأكملها لم يستشر أي خبير أو مستشار اقتصادي، كما أن رئيس الوزراء نفسه، وهو الذي تنقصه المعرفة والخبرة بالشئون الاقتصادية، قام بمبادرة خاطئة منه، بالطلب إلى الولايات المتحدة أن تمنحنا قرضا وليس منحة، وذلك بسبب رغبته في المحافظة على احترامنا واحترام الولايات المتحدة لنا. انظر هاآرتس (5/ 1/ 79) وجير وسالم بوست (7/ 9/ 79) أما البروفيسور عساف رازين، وهو مستشار أول سابق في وزارة الخزانة فقد انتقد بعنف سير المفاوضات (هاآرتس 5/ 5/ 79، ومعاريف 7/ 9/ 79). أما بالنسبة للأمور المتعلقة بحقول النفط وأزمة الطاقة في إسرائيل.. انظر المقابلة التي جرت مع السيد ايتان ايزنبرغ وهو مستشار حكومي في هذه الأمور (معاريف الأسبوعية 12/ 12/ 78) أما وزير الطاقة، الذي وقع بنفسه على اتفاقيات كامب ديفيد وإخلاء حقل علما فقد أكد منذ ذلك الوقت خطورة وضعنا بالنسبة للإمدادات النفطية، اكثر من مرة.. انظر يديعوت احرنوت (20/ 9/ 79). بل إن وزير الطاقة موداي اعترف بأن الحكومة لم تستشره إطلاقا حول موضوع آبار النفط أثناء المفاوضات في كامب ديفيد وبلير هاوس، هاآرتس (22/ 8/ 79).

(11) تكتب الكثير من المراجع تقارير عن نمو ميزانية التسلح في مصر وعن النوايا الرامية إلى إعطاء الجيش أفضلية في ميزانية فترة السلام على الاحتياجات المحلية والتي يزعم أن السلام جاء من اجلها انظر رئيس الوزراء الأسبق. ممدوح سالم، في مقابلة بتاريخ 18/ 12/ 77 ووزير الخزانة عبد الحميد السايح في مقابلة بتاريخ 25/ 7/ 78، وجريدة الأخبار بتاريخ 2 /12/ 78/ والتي من الواضح أنها تؤكد على أن الميزانية العسكرية ستعطي الأفضلية الأولى، على الرغم من السلام. وهذا ما اقره رئيس الوزراء الأسبق مصطفى خليل في وثيقة برنامج وزارته الذي قدم للبرلمان في 25/ 11/ 78 انظر الترجمة الإنجليزية في (ICA, FBIS.Nov 27, 1978, DI -10) ووفقا لهذه المصادر فان ميزانية مصر العسكرية قد ازدادت بنسبة 10٪ بين السنتين الماليتين 1977 و 1978 والعملية لا زالت مستمرة.

(12) معظم التقديرات الاقتصادية تشكك في قدرة مصر على إعادة بناء اقتصادها بحلول عام 1982 انظر Economic intelligence Unit عام 1978، الملحق «جمهورية مصر العربية» واي كانوفسكي في «التطورات الاقتصادية الحديثة في الشرق الأوسط»، The Chilean Institution, Occasional Papers. يونيو/ حزيران 1977، وكانوفسكي في (الاقتصاد المصري منذ منتصف الستينات «، Occasional Papers يونيو/ حزيران 1978،وروبرت مكنمارا، رئيس البنك الدولي كما أوردته جريدة التايمز اللندنية في 24/1/78.

(13) انظر المقارنة التي عقدها البحث الذي أعده معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن والبحث الذي اعد في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب وكذلك البحث الذي قام به العالم البريطاني دينيس شامبلن ونشر في1969 .. Military Review Nov ومعهد الدراسات الاستراتيجية» الميزان العسكري 1979- 1980، ومركز الدراسات الإستراتيجية «الترتيبات الأمنية في سيناء،.. ، للبريجادير جنرال (احتياط) أي شالوف رقم) 3,0 لمركز الدراسات الاستراتيجية، وكذلك (الميزان العسكري والخيارات العسكرية بعد معاهدة السلام مع مصر للبريجادير جنرال (احتياط) يا. رافيف رقم (4)، ديسمبر/ كانون ثاني 1978 وكذلك العديد من التقارير الصحفية بما فيها الحوادث الصادرة في لندن بتاريخ 7/3/ 80 والوطن العربي الصادرة في باريس بتاريخ 14/12/79.

(14) أما بالنسبة للغليان الديني في مصر والعلاقات بين الأقباط والمسلمين انظر سلسلة المقالات

التي نشرتها جريدة القبس الكويتية في 15/9/80 ويكتب الكاتب الإنجليزي ايرين بيسون عن الانشقاق بين المسلمين والأقباط. انظر ايرين بيسون في الجارديان اللندنية في 24/6/80 وديزموند ستيوارت في ميدل ايست انترناشيونال اللندنية في 6/6/80 وللاطلاع على تقارير» أخرى انظر باميلا إن سميت في الجارديان اللندنية في 24 /12 /79 وكريستيان سينس مونيتر في 27 /12 / 79 وكذلك الدستور اللندنية في 15 /10 /79 والكفاح العربي في 15 /10 /79.

(15) أراب برس سيرفس، بيروت في 6- 13 /8 /80، ذي نيوريببلك في 16 /8 /80، دير شبيجل كما وردت في هاآرتس في 21 /3 /80 و 30 /4- 5 /5/80، الايكونومست في 22 /3 /80، روبرت فيسك في التايمز اللندنية في 26 / 3/80، ايلز ورث في الصندي تايمز في 30 /3 /80.

(16) جي بي بيرونسيل هوجوز، لوم ند الباريسية في 28 /4 /80، الدكتور عباس كليدار ميدل ايست ريفيو، صيف 1979، معهد الدراسات الاستراتيجية: دراسات الصراع، يوليو / تموز 1975، اندرياس كولستشر، دير زايت (هاآرتس 21 /9 /79) ايكونومست فورين ريبورت في 10 /10 /79 وافرو ايشياين افيرز لندن، يوليو /تموز 1979.

(17) أر نولد هوتنجر «الدول العربية الغنية في مأزق» نيويورك تايمز ريفيو اوف بوكس في 15/5/ 80، واراب برس سيرفس، بيروت في 6/25- 80/7/2، يواس نيوزاند ويرلد ريبورت 79/11/5 وكذلك الأهرام 79/11/9 والنهار العربي والدولي، باريس في 79/9/7 والحوادث في 79/11/9 وديفيد حاخام منثلي ريفيو. د. ف يناير/ كانون ثان-فبراير / شباط 1979.

(18) أما بالنسبة لسياسات الأردن ومشاكله فانظر النهار العربي والدولي في 30/ 4/ 79 و 2/ 7/ 79، والبروفيسور ايلي كيدوري، معاريف في 8/ 6/ 79، والبروفيسور تاتر، دافار في 12/ 7/ 97، وأو. صفدي، جيروسالم بوست 31/ 5/ 79، الوطن العربي 28/ 11/ 79، ا والقبس في 19/ 11/ 79، أما بالنسبة لموقف منظمة التحرير الفلسطينية فانظر قرارات مؤتمر فتح الرابع، دمشق، اغسطس/ آب 1980. أما برنامج شفا عمرو للعرب الإسرائيليين فقد نشر في هاآرتس في 28 / 9/ 80 ومن قبل آراب برس ريبورت في 18 /6 /80. ولمعرفة الأرقام والحقائق عن هجرة العرب إلى الأردن انظر آموس بن فيريد، هاآرتس 16/ 2/ 77، يوسف زورييل، معاريف 12/ 1/ 80. أما بالنسبة لموقف منظمة التحرير الفلسطينية من إسرائيل فانظر شلوموغازيت، منثلي ريفير يوليو/ تموز 1980 وهاني الحسن في مقابلة في صحيفة الرأي العام الكويتية في 15/ 4/ 80، وآفي بلاسكوف «المشكلة الفلسطينية» البقاء، معهد الدراسات الاستراتيجية، لندن في يناير/ كانون ثاني-فبراير/ شباط 78، ديفيد جوثمان «الخرافة الفلسطينية، كومنتري، اكتوبر/ تشرين أول 75، بيرنارد لويس» الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية «، كومنتري» يناير/ كانون ثان 75، ومندي مورننج البيروتية 18- 21/ 8/1980، ومجلة دراسات فلسطينية (Journal of Palastine Studies) شتاء 1980.

(19) البروفيسور يوفال نيمان «ساماريا-الأساس في أمن إسرائيل: معراخوت 272- 273 مايو / يونيه 1980 يعكوف هاسداي السلام السبيل والحق الذي ينبغي معرفتهما «دافار هاشافوا في 23/ 2/ 80 واهرون ياريف العمق الاستراتيجي-وجهة نظر إسرائيلية» معراخوت 270- 271، أكتوبر/ تشرين أول 1979، واسحق رابين «مشاكل إسرائيل الدفاعية في الثمانينات» معراخوت أكتوبر/ تشرين أول 1979.

(20) عزرا زوهار، في كماشة النظام الحاكم (شيكمونا، 1974 موتي هنريتش «هل لدينا إسرائيل بمحض الصدفة، الحقيقة والأسطورة، ريتسافيم، 1981).

(21) هنري كيسنجر» دروس الماضي «ذي واشنجتون ريفيو المجلد الأول يناير كانون الثاني 1978، آثر روس» تحدي أوبك للغرب ذي واشنجتون كوارترلي شتاء 1980، والترليفي البترول وانحطاط الغرب فورين افيرز صيف 1980 تقرير خاص-(قواتنا المسلحة-هل هي جاهزة أم لا ؟ «يو أس نيوز اند ويرلد ريبورت في 10/ 10/ 77، ستانلي هوفمان» تأملات حول الخطر الماثل «ذي نيويورك ريفيو أوف بوكس في 6/ 3/ 80، تايم في 3/ 4/ 80، ليوبولد لافندي» اوهام محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية «كومنتري سبتمبر/ أيلول 1979، نورمان بودهوريتز» الخطر الماثل «كومنتري مارس / آذار 1980، روبرت تكر» النفط والقوة الأميركية بعد ذلك بست سنوات، كومنتري سبتمبر/ أيلول 1979، نورمان بودهوريتز «التخلي عن إسرائيل» كومنتري يوليو/ تموز 1976، ايلي كومنتري «قراءة خاطئة للشرق الأوسط كومنتري يوليو/ تموز 1979».

(22) وفقا لأرقام نشرها ياكوف كاروز، يديعوت احرونوت في 17/ 10/ 80 فان المجموع الكلي للحوادث اللاسامية التي سجلت في العالم عام 1979 كانت ضعف تلك التي سجلت في عام 1978، في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا كان عدد الحوادث ضد السامية أضعافا مضاعفة في تلك السنة وكذلك في الولايات المتحدة كانت هناك زيادة حادة في الحوادث ضد اللاسامية والتي ورد ذكرها في المقالة المذكورة أما بالنسبة للاسمية الجديدة فانظر ل. تالموت «اللاسامية الجديدة» ذي نيو ريببلك في 18/ 9/ 1976، باربارا تتشمان «لقد قاموا بتسميم الآبار، نيوزويك في 3/ 2/ 75.

المؤلف في سطور:

د. عبدالمالك خلف التميمي

* من مواليد الكويت 1942.

حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة درم بإنجلترا 1978.

* أستاذ مساعد في قسم التاريخ بجامعة الكويت.
* شغل منصب رئيس قسم التاريخ بجامعة الكويت. 1980-1981.
* شارك في عدة مؤتمرات وندوات علمية محلية وعربية ودولية.
* عضو هيئة تحرير المجلة العربية للعلوم الإنسانية بجامعة الكويت.

من مؤلفاته:

* كتاب التبشير في منطقة الخليج العربي.

أهم أبحاثه:

1- (الخليج العربي دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)

2- الاستعمار الثقافي في منطقة الخليج العربي

3- اليهود والصهيونية في منطقة المغرب العربي

4- ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار الغربي



حكمة الغربي

تأليف: برتراندرسل

ترجمة وتقديم: د. فؤاد زكريا

الجزء الثاني

الفلسفة الحديثة والمعاصرة